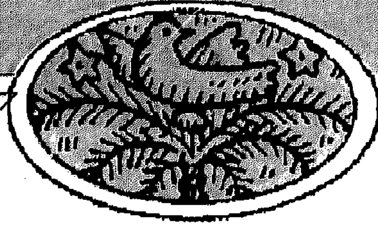
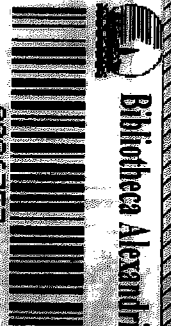


كتاب المحروسة

د. جمال على زهران

# تحديات الجمهورية الثالثة فى مصر

## الحوار والتغيير






٤١

# تحديات الجمهورية الثالثة فى مصر
# الحوار والتغيير

دكتور / جمال على زهران
أستاذ العلوم السياسية
(كلية التجارة ببورسعيد – جامعة قناة السويس)



١٩٩٩م

---

الطبعة الأولى مارس ١٩٩٩

---

عنوان الكتاب: تحديات الجمهورية الثالثة فى مصر

اسم المؤلف : د. جمال على زهران

---

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

سلسلة كتاب المحروسة (٤١)

المدير العام والمشرف على السلسلة : فريد زهران

إخراج : هشام صلاح

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٩/٢٩٥٤

الترقيم الدولى I.S.B.N: 977-313-011-8

---

# إهـــداء

إلى(مروان.. ومازن)..

أملا فى أن يعيشا زمنا ديموقراطيا حقيقيا.:

وسيلته الحوار.. وهدفه التغيير والتقدم..

فهما حصيلة الحياة.. "الهدف والوسيلة".

# الفهرس

# مقدمة

تعتبر الجمهورية الثالثة فى مصر، وهى التى تمتد ابتداء من عام ١٩٨١، لحظة تولى الرئيس حسنى مبارك حكم البلاد بعد اغتيال الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر من ذلك العام، وحتى الآن، هى التى تحتل العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين، وقد تمتد إلى مشارف القرن الحادى والعشرين. ولذلك فإن هذه الجمهورية الثالثة فى عمر ثورة ٢٣ يوليو، تواكب ظروفا مختلفة داخليا وإقليميا ودوليا. فقد انتهت حقبة السعى نحو الاستقلال الوطنى والتى بدأتها الجمهورية الأولى فى عهد زعيم الثورة جمال عبد الناصر، وانتهت المرحلة الأولى فى مسلسل إعادة الأراضى العربية المحتلة، حيث تم استرداد سيناء بالكامل، والتى بدأت فى عهد الرئيس السادات كمحاولة لجنى ثمار حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم انتهت بعودة طابا فى عهد الرئيس مبارك. ثم بدأت عملية استكمال المشوار فى مواجهة القضية الفلسطينية وبقية الأراضى العربية المحتلة. وعادت مصر المحاصرة فى عهد السادات إلى حضن أمتها العربية، وعادت الجامعة العربية إلى موقعها الطبيعى فى القاهرة. ثم سرعان ما تفجرت أزمة الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، لندخل دوامة الاختراق الأجنبى والدولى للمنطقة العربية والتى ليس مؤكدا الخروج منها فى وقت قصير. وعادت الأمة العربية بعد أن نشط جسدها بعض الوقت، بعودة الحيوية إلى جامعتها العربية، إلى الشلل والغيبوبة بفعل أبنائها أكثر من الخارج المتآمر بطبيعته على توحدنا العربى. وما زالت الأمة العربية، شعوبا وحكومات، تسعى إلى الخروج من المأزق، وإنقاذ الحاضر من الغرق والدمار، والمستقبل من الاغتيال !!.

ففى الوقت الذى تسعى كل الشعوب والحكومات فى العالم، إلى تنظيم قواها، والدخول فى تجمعات، وتكوين التكتلات للحياة وسط الظروف العالمية الجديدة، نجد أمة عربية تعيش خارج هذا العالم، وتتراجع كل أوراقها حتى أصبحت بلا موقع تحت شمس هذا العالم.

ووسط هذا المناخ الإقليمى والدولى المتغير عبر العشرين سنة الأخيرة، فإن قضية البناء الداخلى وتحدياته، كانت لها الأولوية الكبرى فى ذهن صانع القرار فى هذا الوطن. بل إن هذه القضية كانت بمثابة المحدد الرئيسى للسلوك الخارجى لمصر إقليميا ودوليا.

واحتلت قضية الديموقراطية أولوية كبرى ورقعة مشتركة بين كافة التيارات السياسية فى مصر. وقد اختلفت درجة هذه الأولوية بين الحزب الحاكم وقوى المعارضة السياسية إلا أنها رغم ذلك استمرت محورا للحوار، وموضوعا للجدل، عبر هذه الحقبة كما أن التحديات الاقتصادية، والتحول الذى طرأ على التوجهات الاقتصادية للدولة، وما ترتب على ذلك من تداعيات، كانت لها أولوية كبرى أيضا منذ أن عقد المؤتمر الاقتصادى القومى فى بداية عهد الرئيس مبارك، عام ١٩٨٢.

كذلك فإن قضية الشباب هى قلب المعركة الكبرى باعتبارهم عصب المجتمع، وآليات الانتقال الكبرى، وأساس الرهان على المستقبل.

وفى إطار هذا الثالوث من القضايا الكبرى (الديموقراطية والاقتصاد والشباب)، فإن الحوار والتغيير هما أساس حركة هذه القضايا، وتوجيهها صوب أهداف وطنية كبرى فالحوار والجدل يجرى بين كافة القوى السياسية دعما للديموقراطية وهو اختيار هذا العهد وسط ظروف إقليمية ودولية مشجعة على هذا الطريق، وبديلا للعنف الذى يسعى لتقويض

كل البناء أيا كان توجهه، والذى لا يقصد سوى إضعاف الدولة و انهيار قواها تماما. كما أن الحوار واستمراريته دليل على حيوية المجتمع، وتأكيد على أهمية الاختلاف فى الرأى. وأساس للتعدد فى الرؤى، وهو ما يتفق مع مضمون الديموقراطية. والتحدى الذى يواجه قضية الحوار، يتمحور حول إمكانيات تأثيره على مجريات الأمور، وهو الذى نقصده بالتغيير – فالتغيير الذى يشمل تغييرا فى السياسات وفى الأشخاص، هو دليل حيوية النظام، وتألق آفاقه، وإبداع أبنائه المستمر. فتجديد النخبة يعطى دفعة للسياسات التى تشهد تغييرا شاملا، بل يعطى دفعة كبرى للعمل الوطنى بين فترة وأخرى بماله من انعكاسات هائلة وبصورة إيجابية على كل المستويات التحتية والقواعد الجماهيرية . إن هذه الجمهورية تستند فى شرعيتها السياسية إلى الإنجاز الضخم فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والذى كان الرئيس مبارك أحد صناعها الرئيسيين بضربة الطيران الشهيرة. والتحدى الذى يطرح نفسه فى هذا الإطار يكمن فى تتويج هذه الشرعية السياسية بشرعية جماهيرية حقيقية من خلال الحوار وإرادة التغيير.

* * *

إن اهتمامى بقضايا العمل الداخلي، لا ينبع فحسب من كونى متخصصا في العلوم السياسية، بل يتأتى من جملة ممارساتى السياسية منذ أن كنت طالبا في الجامعة وحتى الآن. فالحركة السياسية للمواطن تعد تتويجا لثقافته التى إن لم تترجم فى القدرة على التعبير والممارسة من أجل صالح الوطن، تتراجع أهميتها. إن صالح هذا الوطن يتطلب أن نعمل جميعا من أجله، كل فى موقعه يستطيع أن يفعل المعجزات، مهتمين بشئون الوطن وآلامه وأحلامه، وهمومه وطموحاته، وغير متقوقعين فى دائرتنا الذاتية، مهما كان ثمن العطاء. فالعطاء للوطن قيمة كبرى تجسد الانتماء الحقيقى له.

وقد فكرت سياسيا، ومارست السياسة، وحاولت أن أعبر عن رأيى فى قضايا الوطن المعاصرة، وقلت هذا الرأى لوجه الله والوطن فحسب. فهذا الوطن لم يبخل على مطلقا منذ أن كنت تلميذا فى المرحلة الابتدائية وحتى أصبحت الآن حاملا لدرجة "الأستاذية"، لذلك فإن له على من الحقوق واجبة السداد، وأبسطها هو التعبير بالرأى أيا كان شطحاته، باعتباره وسيلة للمشاركة فى بناء هذا الوطن الذى يحتضننا بين جنباته ماديا ومعنويا، مهما قست الظروف.

وعبر هذه الحقبة، وخلال العشرين عاما الأخيرة، شعرت أن هناك من المقالات التى كتبتها ونشرتها فى عدد من الصحف والمجلات المصرية، ما يستحق أن يجمع فى كتاب عن تحديات هذه الجمهورية التى عبرت عن رأيى خلال سنواتها المختلفة. وأعطيت للكتاب عنوانا، هو فى الأساس كان عنوانا لمقالين كتبتهما بالأهرام فى أعقاب تولى الرئيس مبارك الرئاسة للفترة الثالثة عام ١٩٩٣ إلا أننى أضفت عنوانا فرعيا هو "الحوار والتغيير"، وهما تعبير عن مجمل المحتويات الأخرى، باعتبار أن الكلمة الأولى وهى "الحوار"، تمثل سمة الحقبة التى لم ينقطع فيها هذا الحوار فالكل يتكلم، والكل يعبر ، إلا أن المعنى الذى أردته من وراء الكلمة الثانية وهى "التغيير"، فهو أننى ما زلت على قناعة أن مردود هذا الحوار لم يجد سبيله غالبا، إلى التطبيق الفعلى. وما زال الرهان قائما على أن الرئيس مبارك بوسعه أن يعمل الكثير فى طريق الإصلاح السياسى والديموقراطى لحماية التحولات الأخرى فى المجالات التى بدأها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولتظل مصر هى النموذج التنموى سياسيا واقتصاديا، تمهيدا لدخول القرن الحادى والعشرين، من خلال إرادة قوية للتغيير بلا تردد.

فالكتاب يقع فى خمسة فصول، خصصنا الأول لتحليل التحديات الديموقراطية والممارسة السياسية، والثانى لتحليل الحوار والتغيير وآلياته، والثالث للتحول الاقتصادى وتحدياته، والرابع لحرب أكتوبر والتحديات الوطنية، والخامس للشباب المصرى وتحدياته التى لا حصر لها والتى تمثل كل هموم الوطن. وهذه بداية لكتاب قادم عن تحليل سياسى لقضايا الممارسة السياسية خلال الثمانينات والتسعينات، أتمنى أن يصدر عما قريب بإذن الله.

* * *

وأجد نفسى عاجزا عن الوفاء لكل من أتاح لهذه الآراء أن تخرج إلى النور على صفحات الصحف والمجلات المختلفة ولا أجد ما أعبر به عن هذا الوفاء إلا بتقديم وافر الشكر على هذا العهد الذى بذلوه ناحيتي، وأخص بالذكر صديقي د. أسامة الغزالى حرب، والأستاذ/ السيد يس، والأستاذ/ سلامة أحمد سلامة، والأستاذ/ رجب البنا ثم الصديق الأستاذ / أحمد يوسف القرعى، لإتاحة الفرصة للنشر عبر صفحات الأهرام "جريدة الوطن العربى الأولى". كما أخص بالشكر أيضا صديقى الأستاذ عصام رفعت الذى أتاح لى فرصة النشر بالأهرام الاقتصادى لعدة سنوات وما زال، كذلك أشكر صديقى د. إسماعيل إبراهيم، والأستاذ مرسى عطا الله، للنشر فى الأهرام المسائى أسبوعيا وبانتظام لعدة سنوات أيضا، كما أشكر صديقى الأستاذ سليمان جودة الصحفى بجريدة الوفد للنشر على صفحاتها العديد من المرات. كما أشكر الأستاذ/ عبد العظيم مناف/ الذى شهدت مجلته "الموقف العربى" نشر العديد من مقالاتى فى مراحل مبكرة. ولا يفوتنى أن أشكر الصديق العزيز الأستاذ فريد زهران مدير المحروسة للنشر، لتشجيعه لى وحثه ومتابعته المستمرة لإنهاء هذا العمل تمهيدا لنشره.

* وأشكر خصيصا زوجتى د. نجلاء راتب على تحملها مشاق ولادة كل عمل، وإنتاج كل مرحلة. فضلا عما يتطلبه ذلك من مناخ تسهم هى بالأساس فى توفيره وخلقه، إلا أن الحوار المتبادل حول الفكرة وتجسيدها تسهم هى بالتجاوب البناء والنقاش المستمر فى التفاصيل، حتى أننى أجد كل عمل يخرج إلى الواقع الحى هو ثمرة حقيقية لهذا الحوار المستمر.

* وأخيرا فإننى أتمنى أن أكون بهذا الكتاب السادس قد أسهمت ببناء حجر فى جدران هذا الوطن المصرى العريق الذى يحتاج لجهود كل أبنائه على مختلف مشاربهم، والله الموفق.

القاهرة فى ١٥ يناير ١٩٩٩.

د. جمال زهران

# الفصل الأول

# التحديات الديموقراطية والممارسة السياسية

# التحديات الديموقراطية
# والممارسة السياسية

١- تحديات الجمهورية الثالثة: التحديات السياسية الداخلية.
٢- تحديات الجمهورية الثالثة: البحث عن الدور الخارجى التوازنى.
٣- حقائق حادث الأقصر وانفعال الرئيس.
٤- انتخابات الحزب الوطنى وآثارها على الحياة السياسية.
٥- الحزب الوطنى وتحديات المستقبل.
٦- انتخابات المجالس المحلية والتطور الديموقراطى.
٧- الانتخابات المحلية ومشروع الإصلاح الديموقراطى.
٨- فعالية المجالس المحلية والتطور الديموقراطى.
٩- المجالس المحلية والممارسة الديموقراطية.
١٠- الرقابة السياسية كمدخل لإصلاح المحليات.
١١- ظاهرة السلبية وغياب الدور العام للمواطن المصرى
١٢- هيبة الدولة والسعى نحو تدعيمها.
١٣- الكيانات البديلة تحتاج إلى المراجعة.
١٤- نوادى هيئات التدريس بالجامعات بين الضرورة وحدود الدور.
١٥- التغيير الشامل للجداول الانتخابية والإصلاح السياسى.
١٦- نحو خريطة انتخابية جديدة.
١٧- النظام الانتخابى المأمول فى مصر.
١٨- النظام الانتخابى الفردى والرأى العام.
١٩- وزن الرأى العام فى عملية صنع القرار.
٢٠- المعايير الجديدة للتجديد السياسى لمجلسى الشعب والشورى.
٢١- مواجهة المتشبثين بالترشيح لمجلس الشعب.
٢٢- المشاركة وضوابط الترشيح لمجلس الشعب.
٢٣- برلمان القرن الحادى والعشرين وقضاياه الانتخابية.
٢٤- دروس من العالم الديموقراطى.
٢٥- الانتخابات البرلمانية والتسامح السياسى.
٢٦- نسبة الـ ٥٠% للعمال والفلاحين، والتحديات المطروحة.
٢٧- قوة النظام والقدرة على التراجع عن قانون الصحفيين.
٢٨- الدور الحيوى للمحكمة الدستورية فى النظام السياسى ومحاولات الحصار !!

## تحديات الجمهورية الثالث [1]
## التحديات السياسية الداخلية*

تأصيلا للأمور ووضعها فى نصابها التاريخى الصحيح، بعيدا عن أدعيائه والمتاجرين به، فإن الرئيس مبارك يتولى المسئولية التاريخية لحكم مصر كقائد للجمهورية الثالثة، بعد جمهورية عبد الناصر الأولى (٥٢ - ١٩٧٠)، وجمهورية السادات الثانية (٧٠ - ١٩٨١)، وبعد انتهاء فترتى الرئاسة الأولى والثانية للرئيس مبارك (٨١ - ١٩٩٣) وبدء الفترة الثالثة لحكمه فإن الحديث فى هذه الفترة حاضرا ومستقبلا يجب ألا يتوقف لمصلحة الوطن، مستثمرين فى هذا أن الحاكم يسمع جيدا، وأن قنوات الرأى العام مفتوحة بدرجة كبيرة وبالتالى فإن التقصير الحقيقى سيكون من نصيبنا نحن إن لم يسهم كل منا برسالته لوجه الله والوطن.

فالمتابع لأحاديث الرئيس مبارك الصحفية والتليفزيونية للداخل والخارج، يستشعر أنه كان يستمع لبرنامج فعلى للرئيس أفصح عنه باعتباره ما سيقوم به فى المستقبل امتدادا للمراحل التى تمت منه خلال فترتى الحكم الأولى والثانية. ولذلك فإن جهدا فكريا مطلوبا لإعادة صياغة مضمون هذه الأحاديث فى شكل برنامج مصنف لنقاط معينة فى الداخل بمستوياته. والخارج بمستوياته، يعد كأساس ووثيقة الحوار الوطنى المطلوب فى المرحلة المقبلة. وإن أتيحت لى الفرصة فى أقرب وقت، فسوف أقوم بهذه المهمة الوطنية، باعتبار أن ما يطرحه الرئيس يعتبر قاعدة للحوار، وتتضمن جزءا من الثوابت التى يوافق عليها هو شخصيا.

وعلى أية حال، فإن الواجب يقتضى أن ندلو بدلونا فى تبيان التحديات التى تواجه الفترة الثالثة لرئاسة مبارك، وهى نفس التحديات التى على الفترة الثالثة أن تواجهها بحسم. ففى ظل متغيرات كثيرة حدثت، وما زالت تحدث فى مجرى النظام الدولى ونظمه الإقليمية الفرعية، منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن، توجت بأزمة الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتى، ورحيل بوش ليحل محله كلينتون رئيسا للولايات المتحدة بأفكار جديدة غير مسبوقة ومن أهمها "العودة إلى الداخل"، من خلال الاهتمام بالاقتصاد أولا، وخدمات المواطن الأمريكى ثانيا، وتدعيم قوة الدولة من الداخل ثالثا. وفى السياق العام فإنه يمكن رصد ظاهرة عامة تحتاج إلى تأصيل فى موضع آخر وهى ظاهرة تقلص الاهتمام بالخارج والانسحاب للداخل. والسؤال ما الذى يعنينا من ذلك ونحن نتحدث عن الفترة الثالثة لمبارك؟ فالواقع يشير إلى أن عددا من القضايا الدولية والإقليمية المحيطة بمصر بدأت فى التقلص ودخلت دائرة الحل ومنها على سبيل المثال الصراع العربى الإسرائيلى، ومن ثم فإن الدور المصرى يمكن أن يتوارى مع المناخ الجديد حيث يقل الجهد والوقت فى بؤر الصراع المحيطة إقليميا ودوليا. وبالتالى فإن مصر مطالبة بمناقشة هذا الأمر الذى يتواكب مع فترة رئاسة ثالثة لمبارك. ومن ثم فإن إعادة صياغة الأولويات وملامح الدور المصرى فى الداخل والخارج باتت مسألة ضرورية وفى تقديرنا فإن مجمل التحديات التى يمكن الحديث عنها، تتبلور فى النقاط التالية:-

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١٠/٢٧

أولا: المستوى الداخلي:

فمصر المرحلة الثالثة فى عهد مبارك مطلوب منها استكمال النمـوذج التنمـوى القائد، ويقصد به أن تطرح مصر نفسها باعتبارها نموذجا قويا فى التنمية فـى المنطقـة العربية والأفريقية، يجعل منها قوة قادرة على ممارسة دور إقليمى ودولى يتسق مع هـذه المكانة، اتساقا واستكمالا لعنصرى التاريخ والجغرافيا اللذين لم يعودا كافيين فى ظل هيمنة العوامل الاقتصادية العالمية. ولإنجاز هذا الهدف القومى فإن الاهتمام بالداخل يصبح هدفـا مزدوجا.

الوجه الأول منه تحقيق مستوى أعلى لمعيشة المواطنين وتقدمهم بما يعنى إنتاجا أكبر دخلا أكبر، والوجه الثانى استكمالا للأول ربما يعنى طرح مصر كنموذج مؤثر وقائد فى التنمية. ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى:-

## ١ - استكمال بناء المشروع الديمقراطى:

لا يستطيع أحد أن ينكر أنه عبر اثنتى عشرة سنة، لم تعق المسيرة الديمقراطيـة فى عدد من أوجهها، بل شهدت استمرارية بلا انقطاع. ومن ثم أفرزت هذه الفـترة (٨١ - ١٩٩٣) تراكما فى الممارسة الديمقراطية يعد رصيدا حيويا للمستقبل وهـذا لا يعنـى أن المشروع الديمقراطى قد اكتمل عند هذا الحد، بل يحتاج إلى جهد كبير مـن كافـة القـوى السياسية (حاكمة ومحكومة) لتطوير هذه الممارسة ودفعها خطوات للأمام، وإذا ركزنا هنـا على النظام الحاكم، باعتباره المسئول تاريخيا عن الإنجاز. فاستكمال المشروع الديمقراطى يستلزم الكثير، نركز فيه على نقطتين.

أ- تعديل الدستور: ومن خلال أحاديث الرئيس مبارك أنه لا يرفض ذلك، وإنما لديه تخوفات معينة. وهنا فإن التعديل ليس واجبا بين يوم وليلة، بل لابد من إجماع القوى الوطنية عليه وهذا أمر صعب، ولذلك فإنه يحتاج إلى وقت طويل نقدره بعامين علـى الأقـل مـن الآن، شريطة أن تتخذ خطوات فعلية فى هذا الطريق، بأن تشكل لجنة حوار وطنى حول الدسـتور ممثلة من كافة الأحزاب السياسية الحالية وعددها (١٣) حزبا. وهدف هـذه اللجنـة هـو الوصول إلى القاسم المشترك الأوسط الذى يعبر عن التيار الغالب فى المجتمع. وباعتبار أن كل شئ مرده عندنا إلى ميزان القوى السائد، فإن الحوار وإدارته السلمية الذكية واستعمال كل أساليب التفاوض من شأنها أن تصل بنا إلى بر الأمان، وإلى الاتفـاق علـى "الرقعـة الوسط". وإذا ما لم نستطع أن نصل إلى ذلك فإنه يتعذر أن نصل بطريق آخر يعمـق مـن الممارسة الديمقراطية. وهنا فإن الرئيس مبارك مطالب بدفع هذا الحوار والاشـتراك فيـه وزيادة فعاليته، وتقريب المسافات بين الاتجاهات المختلفة لتعميق الإرادة الوسـط، وهـى إرادة الأمة الغالبة.

ب- إعادة النظر فى جميع الجداول الانتخابية، وذلك بإلغاء ما هو قائم حاليا، ونقل جـداول جديدة من واقع السجلات المدنية، وأن تجرى عدة تعديلات فى هذا الشأن بأن يكـون بـدء استخراج البطاقة الشخصية، هو بدء ممارسة حق التصويت لعدم حدوث فجوات، كما أنـه يجب أن يتغير نظام الإدلاء بالتصويت وان يقتصر على الإثبات بالشـخصية والتوقيـع أو البصمة وهنا فإن مشروع الرقم القومى حال الانتهاء منه، سيحل كل هذه المعضلات.

## ٢- بناء المشروع التنموى:

لاشك أن مصر تقدم صياغة وسطا فى التعامل مع ضغوط الخارج ومتطلبات الداخل.

ومهما كانت هذه الصياغات أو تلك فى تبنى أى مشروع تنمـــوي، فـــإن الـــهدف النهائى الذى لا يحقق التوازن بين كافة طبقات المجتمع وفئاته وشرائحه، يمكن ألا يعطـــى الديمومة لهذا أو ذاك من مشروعات تنموية. ولذلك فإن التحدى الذى يواجه الفترة الثالثـــة يبدو وقد تبلور فى ضرورة الحفاظ على قيمة "العدل الاجتماعى" تحت أى ظروف ومن ثـــم فإن قدرة النظام وقوته وديمومته تنطلق من الحفاظ على هذه القيمة. وهـــى لا تتـــأتى إلا بمواجهة حاسمة لقضايا ثلاث نجدها مرتبة على النحو التالى: مواجهة شـــاملة مبرمجـــة للبطالة والقضية الثانية هي الإرهاب باعتبار أن مواجهته بحكمة وحسم تستهدف القضـــاء عليه بأقل خسائر ممكنة. وأن وضع الإرهاب لدينا فى منظومـــة التحديـــات التـــى تواجـــه المشروع التنموي. يتأتى من خلال تأثير ذلك على الاقتصاد المصرى فى الســـياحة وفـــى غيرها من المجالات الحيوية كالاستثمار..!

ولذا فإن بناء المشروع التنموى كنموذج مصرى متميز يتطلب المواءمة بين عدة أشياء من ناحية مع ضرورة مواجهة حاسمة للبطالة والإرهاب".

## ٣- بناء المشروع الاجتماعي الأوسع:

وهنا فإن الحديث يمكن أن يطول، ولكن نقصره فى استكمال المشـــروع القومـــى للتعليم، ومشروع للثقافة، ومشروع للسياحة، ومشروع للإعلام، وغيرها مما يتطلب معـــه المواءمة بين القيم الأساسية للمجتمع المصرى العربى الإسلامي، وبين المتغيرات الحادثـــة فى عالم اليوم وكيفية التعامل معها بمنهج واضح، فى إطار فكر التغيير وإرادته ضـــرورة ولاشك أن هموم الداخل كثيرة وتحتاج إلى المزيد من الحوار، إنما نكتفى بما سبق، وعلـــى أمل لقاء قادم حول المأمول فى عهد الفترة الثالثة للرئيس مبارك.

# تحديات الجمهورية الثالثة [٢]
# والبحث عن الدور التوازنى فى السياسة الخارجية*

فى المقال السابق عن تحديات الجمهورية الثالثة فى الفترة الثالثة للرئيس مبارك (٩٣ - ١٩٩٩)، تحدثنا عن التحديات الداخلية وضرورات مجابهتها فى إطار حوار وطنى تسلم كل الأطراف الفاعلة فى العملية السياسية بأهميته فى هذه المرحلة من التحولات العميقة فى الواقعين الدولى والإقليمى اللذين لا يمكن فصلهما عما يدور فى الداخل بأى حال من الأحوال.

ومن ثم فإن هذا المقال يدور حول استكمال طرح التحديات. على المستوى الخارجى من زاوية الدور المطلوب لمصر أن تمارسه وأبعاد ذلك وانعكاساته على الداخل.

ولاشك أنه من الضرورى التنبيه إلى عدد من الأمور الحيوية فى هذا الصدد:-

١- إن الاهتمام عموما بالأوضاع الخارجية، وفى جميع النظم غربا وشرقا، هو اهتمام قليل، ولا ينشط إلا فى الظروف التى يمكن أن تؤثر على الأوضاع الداخلية مباشرة. ولذلك فإن الإسهامات والاهتمامات سواء للمواطن العادى أو للأحزاب السياسية المعارضة عادة ما تكون ذات درجة قليلة للغاية.

٢- إن السياسية الخارجية للدولة هى تعبير عن رؤية النظام الذى يحكم فى لحظة تاريخية ما. من خلال إدراكه لمجل الأوضاع المحيطة به إقليميا ودوليا فى ضوء الثوابت التاريخية والجغرافية وعلاقاتها الجدلية المعقدة بالظروف الطارئة (عنصر التغير) وبالتالى فإن حركة الدولة فى سياستها الخارجية تتوقف على عوامل كثيرة وبحجم إدراكها لهذه العوامل، كما أن درجة حريتها فى الحركة تتوقف على مجموعة القيود المختلفة.

٣- رغم ضعف الاهتمام العام، بالسياسة الخارجية والمحددات المختلفة التى تشكل السياسة الخارجية للدولة، إلا أن "فكرة الدور" فى حد ذاتها بحثا عن صياغة جديدة لتوجهات السياسة الخارجية فى لحظة تحد جديدة، تستلزم ضرورة حوار وطنى فاعل يستهدف التوصل إلى الاتفاق على "الرقعة الوسط" التى تعكس وفاقا وطنيا يأتى ترجمة للثوابت، وفهما وتفاعلا مع المتغيرات قدر الإمكان، وهذا ما يقود إلى ثبات نسبى للدور المصرى الذى لا يجب أن يتحرك بعيدا عن الحدود التاريخية والجغرافية بين الحد الأدنى والحد الأقصى، الذى لا يحدده إلا حوار وطنى قومى حقيقى.

فى هذا الإطار، فإن نقطة البدء فى مثل هذا الحوار هى الإدراك الحقيقى لحجم المتغيرات الجديدة التى طرأت ومازالت تطرأ كل يوم على الساحة السياسية إقليميا ودوليا. وأنه بالقدر الذى يمكن أن ندرك الحجم الحقيقى لمثل هذه التغيرات، وما تفرضه من تحديات على الدور المصرى عموما، فإنه بذات القدر الذى يمكن أن نرسم ونتفق على طبيعة هذا الدور وملامحه الرئيسية خلال عقد التسعينات استعدادا لمشارف القرن القادم الحادى والعشرين.

وإذا ما حاولنا أن نوضح بعضا من هذه المتغيرات التى لها علاقة بالدور المصرى، ويمكن أن نوجزها فيما يلى :-

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١١/٣

١- إن الهيكل الدولى بعد تفكك الاتحاد السوفيتى والانفراد المؤقت للولايات المتحدة، وبروز أدوار جديدة لقوى دولية أخرى كاليابان وألمانيا وأوروبا الموحدة والصين، والانسحاب الأمريكى فى الآونة الأخيرة بعد تولى كلينتون للحكم من الدور الدولى الشامل إلى الاهتمام بالداخل الأمريكى أكثر، يشير إلى أن العالم يدخل التعددية القطبية تدريجيا وبالتالى فإن الإدراك الفعلى لهذا الواقع الذى يسير فى هذا المنحى، ويجعلنا نتنبه إلى ضرورة التعامل مع ذلك حاضرا ومستقبلا.

٢- إن مضمون إدارة العلاقات فيما بين تكتلات العالم ودوله ينحصر أساسا فى بعدى "الاقتصاد والتكنولوجيا"، دون التغافل عن مسألة القوة العسكرية التى لا يمكن تصور عالم بلا موازين قوى عسكرية، إلا أنه يمكن فهمها الآن فى ضوء سيطرة الاقتصاد والتكنولوجيا، على أنها من أساليب الردع فى العلاقات الدولية. وهذا يقود بالتالى للتعرف على كيفية إدارة شبكة العلاقات بين مصر ودول العالم الكبرى والصغرى فى هذا الإطار.

٣- إن النظام الدولى الراهن والذى يمر فى مرحلة انتقالية، وهى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يستخدم أوراقا فى إدارته للعلاقات بين الكبار والصغار ومن بين هذه الأوراق ورقة الديمقراطية التى تستخدم بشكل نسبى من جانب الغرب خصوصا كأحد الأطراف الفاعلة والمحركة للنظام الحالى، بل إن هذه الورقة عادة ما تستخدم بمعيار نسبية المصلحة التى تتحقق من وراء هذا الاستخدام والمثال واضح هو مساندة يلتسين فى إجراءاته التعسفية وغير الديمقراطية لأن هذا يتفق مع مصلحة الغرب فى عدم عودة شبح الشيوعية مرة أخرى فى روسيا، ورفض نظام الحكم العسكرى فى هاييتى" إلى حد التدخل بالإجراءات الاقتصادية والحصار العسكرى وباسم الأمم المتحدة لكى يتنازل العسكريون عن الحكم للرئيس المنتخب!!

وهذا يشير إلى ضرورة إدراك حجم وطبيعة الديمقراطية التى تمكن من عدم تعرض الدولة إلى استخدام هذه الورقة معنا كمصر فى لحظة قادمة.

٤- على المستوى الإقليمى، فإن التحديات كبرى وكبيرة، فهناك الاتفاق الإسرائيلى. الفلسطينى الأردنى وتداعياته الحتمية، والتداعيات الأخرى حال إتمام السلام بين سوريا ولبنان وإسرائيل فى إطار الحل الشامل، وهذا يطرح بدوره أسئلة كبيرة عن حجم الدور المصرى وطبيعته فى الإسهام فى إدارة المنطقة العربية، كما أن التحديات الأخرى تتعلق بذلك الدور القائد والفعال لمصر على المستوى العربى والأفريقى ودول العالم الثالث والذى لا تستطيع مصر أن تتخلى عنه باعتبار أن هذا يتسق مع ضرورات إن لم تكن حتميات.

٥- أن من بين المستهدفات، نتيجة هذه المتغيرات الدولية والإقليمية، قد يكون حصارا ومحاصرة لمصر، دولة وكيانا ووزنا ودورا وعمقا، وهذا ما يجعلنا نفكر فى كيفية التعامل مع ما قد يكون مستهدفا أو ما قد يتم الترتيب له من وراء الأستار دون أن ندرى.

وفى ضوء هذه المتغيرات الخمسة، التى تتوقف عليها إلى حد كبير طبيعة الدور المصرى فى السنوات القادمة، دون تجاهل للمتغيرات الجديدة والمحتملة فى النظامين الدولى والإقليمى، تتضح لنا أهمية أن يكون هناك حوار حول هذا التحدى ومخاطره على حاضر ومستقبل مصر وشعبها. ولذلك فإن الملامح الأساسية التى نعتقد فى صوابها. مع احتمالات الخطأ. لطبيعة الدور المصرى المطلوب يمكن بلورتها فيما يلى:-

١- إن السمة المحورية للدور المصرى المطلوب هى تعميق فكرة التوازن كأساس للحركة إقليميا ودوليا. فالتوازن فى العلاقات بين القوى الدولية المختلفة دون الاعتماد على قوة واحدة وهذا يتطلب توسيع مجالات التعاون الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مع القوى الجديدة فى النظام الدولي. والتوازن فى العلاقات بين جميع الأطراف الإقليمية سواء أكانت عربية أم غير عربية مع أولوية العلاقات العربية المصرية، يمكن أن يمثل دورا ذا فعالية فى هذه المرحلة.

٢- ضرورة تزايد درجة التفاعل باستمرار مع جميع القضايا الإقليمية العربية أولا، والإفريقية، والإسلامية، والعالم الثالث عموما، وذلك بما يجعل لمصر حضورا دائما، وفعالية كبيرة، وعدم تجاهل من النظام الدولى لهذه الدولة المصرية ووزنها.

٣- تغليب بعد المبادرة على مجرد ردود الأفعال، فى إدارة السياسة الخارجية المصرية، حيث يستلزم الأمر جهدا كبيرا فى استشراف الأمر ، جهدا كبيرا فى استشراف الأحداث والتفاعل معها بسرعة. وطرح مبادرات سريعة للتعامل مع أزمات المنطقة، فى ضوء التوجه بدور مصرى نشيط وأصيل وقائد فعال.

٤- إن ممارسة الدور الوساطى لمصر فى معالجة أزمات المنطقة، يجب أن تتأتى فى إطار الملامح العامة والرئيسية للدور المصرى القائد والفعال، وليس مجرد أداء واجب للمجاملة فحسب.

٥- ضرورة تهيئة الأوضاع الداخلية بما يصب فى بلورة الملامح الجديدة للدور المصرى. حيث إن مصر مطالبة وهى تستكمل مشوار بنائها الاقتصادى أن تقدم نموذجا للتنمية يقوم على المناخ الحر والعدالة الاجتماعية.

كما أن مصر مطالبة بأن تقدم صيغة ديمقراطية توسع من المشاركة السياسية فى ضوء إصلاح سياسى شامل تتفق عليه كافة القوى السياسية، بما يحول دون استخدام ورقة الديمقراطية ضد مصر، خاصة عندما تمارس دورها القائد فى المنطقة بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على الذات فى الأمور الأساسية، بتخفيف الاعتماد على المعونات الأجنبية ورسم سياسة بديلة لذلك والاعتماد على السلع الاستراتيجية كالقمح بدرجة أعلى من الاكتفاء بما يجنب التحكم وممارسة الضغوط على دور مصر المأمول.

وفيما بين الإدراك الحقيقى لحجم المتغيرات الدولية والإقليمية، وما تمثله من تحديات، وبين ضرورة صياغة الملامح الجديدة للدور المصرى فى السنوات القادمة، وبين ما طرحناه من خطوط عامة لهذه الملامح، أعتقد أن الأمر يحتاج إلى حوار وطنى قومى يستهدف كما سبق أن أوضحنا الاتفاق على الأساسيات المتمثلة فى الثوابت وطرح الاجتهادات بشأن التغيرات الطارئة وبما يحقق هدفا نهائيا وهو تحقيق "التوافق الوطنى" بين كافة القوى السياسية حول ما يمكن تحديده بالمصلحة القومية الشاملة لمصر العربية الإسلامية، فى إطار العلاقة بين البعدين الداخلى والخارجى واللذين لا ينفصلان أبدا بحكم تكاملهما الحقيقى.

# حقائق حادث الأقصر وانفعال الرئيس

الذى تابع جريمة الأقصر بالدير البحرى خلال الأيام الماضيــــة، لا يملــك ســوى الغضب والانفعال وإثارة الأعصاب. والرئيس مبارك باعتباره مواطنا قبل أن يكون المسئول الأول عن إدارة هذه الدولة، لم يتمالك نفسه فى عدم إظهار غضبه.واتضح انفعاله الحـــاد لأول مرة. فالذى يعرف الرئيس مبارك عن قرب وعمل معه تحت قيادته فـــى أى موقـــع، يعرف عنه حلمه، وسعة صدره، وطول البال، والهدوء الملحوظ، وامتلاكه قدرة عالية على الصبر، والتريث فى التصرف وإصدار القرار. وقد استخلصت هـــذه الصفــات مــن واقـــع دراساتى العديدة فى مجال صنع القرار السياسى فى فترة الرئيس مبارك مقارنة بالرئيسـين السابقين على التوالى السادات ثم عبد الناصر. كما أن هذه الاستخلاصات كانت تستند علــى محاولة لفهم مفاتيح شخصية الرئيس مبارك واستشهادات كل الذين عملوا معه حتى الآن.

وفى سياق الجريمة التى وقعت فى الأقصر، فإن الرئيس مبارك تصـــرف بصفتـــه مواطنا من حقه أن ينفعل ويغضب، كما أنه تصرف بحكم مسئوليته التى تتطلــب محاســبة المقصرين ومواجهتهم بأخطائهم فى الحال. ولكن لأن الرئيس ليس من السهل أن يغضـــب، كما أنه ليس من السهل أن يظهر انفعالاته، لذلك فقد استغرب كثـــيرون انفعـــال الرئيـــس مبارك. وفى محاولة لتفسير هذا الانفعال يمكن القول بأن هذه الجريمــــة أوضحــت أمـــام الرئيس عددا من الحقائق يتطلب الأمر إبرازها فيما يلى:-

أولا: ضخامة الخسائر البشرية فى هذه الجريمة مقارنة بـــالجرائم الســـابقة فقـــد كشفت التقارير المنشورة عن أن حجم الخسائر البشرية خاصة السائحين الأجـــانب طيلـــة السنوات الخمس السابقة على جريمة الأقصر، لم تتعد سوى مصرع (٣٥) شخصا، بينمـــا خسائر الجريمة الأخيرة وصلت إلى مقتل أكثر من (٦٥) شخصا أجنبيا، وهـــذا يعنـــى أن خسائر الجريمة الأخيرة بلغت ضعف خسائر خمس سنوات سابقة، وهذا أمر يذهب بـــالعقل ويثير الانفعال. بل مما يزيد من ذلك، الصورة التى تمت بها جريمة الأقصر.

ثانيا: أفصحت هذه الجريمة بحجمها وأسلوبها، على أن هناك تناقضا بين التقارير المقدمة بأن "الإرهاب" شهد انحسارا كبيرا وأن هذا نتيجة جهود أمنية وخطط واستراتيجيات للمواجهة، وبين واقع العنف الفعلى. ويبدو أن الرئيس، مباشرة استشعر هذا التناقض، مما دفع به إلى موقع الحدث، ليرى ويستفسر ويتحرى بنفسه فى سابقة جديدة وغير معـــهودة. وذلك لكى يكتشف بنفسه حجم هذا التناقض، وهو ما انعكس فى قراره بتغيير وزير الداخلية وتكليف الوزير الجديد بالمعالجة الفعلية لقضية العنف ومحاسبة المقصريـــن فـــورا، وقـــد استطاع الرئيس مبارك أن يضع يديه على المأساة التى تعجز التقارير عن أن تنقلها له.

ثالثا: ضخامة هذه الجريمة، أدى إلى سيادة الشعور بضخامة التداعيات الســـلبية على المستوى الاقتصادى والسياسى ووزن مصر إقليميا ودوليا، من زاوية تراجع قدرتـــها على مواجهة العنف. ولذلك فإنه من الصعب على الرئيس مبارك أن يتصور أنه مع الجهود الضخمة التى يبذلها فى السياسة الخارجية لتدعيم الأوضاع الداخلية فـــى ضـــوء ســـيادة الاستقرار السياسى والاجتماعى، تأتى مثل هذه الجريمة لتقويض هذا الجهد. ولذلك فقد جاء انتقاله تأكيدا لهذا الشعور الذى يبدو أنه تسرب لنفسه. وهذا على أية حال يحتاج إلى جهود

---

* نشرت بالأهرام ١٩٩٧/١١/٢٧

مضاعفة لمحاصرة هذه التداعيات التى من الواضح أنها ستكون كبيرة على عكس ما سبق من جرائم عنف.

رابعا: مع الاعتزاز بجهاز الشرطة الذى تقع عليه مسئولية حماية الأمن الداخلى كاملة، إلا أن هذا الحدث الضخم كشف عن قصور فى السياسات والتخطيط الأمنى. وأن مفتاح المعالجة يبدأ من تغيير أسلوب الشرطة فى التعامل مع المواطنين، حتى تكسبهم فى معركة مواجهة العنف المتصاعد. فالأمر يستلزم تدعيم كل ما من شأنه تدعيم جهاز الشرطة باعتباره وسيلة حماية القانون والدستور وتنفيذها، كما أنه يستلزم أيضا الترفع عن المعاملة اليومية غير الكريمة التى تزيد من سطوة بعض أعضاء هذا الجهاز على حساب المواطنين. وهذه معادلة صعبة تحتاج إلى رؤية جديدة فى المعاملة فى ظل وزير جديد، لدينا الأمل والثقة فى سد الفجوة من أجل المواجهة الشعبية الشاملة للعنف، وهو ما حدث فى تجارب لدول أخرى.

خامسا: إن هذا الحدث الإجرامى الضخم كشف عن ضرورة المراجعة لخطط أمن الدولة داخليا وخارجيا. فمن المعروف عن الرئيس مبارك أنه حريص على المتابعة للعديد من المشروعات وبعض السياسات الكبرى. ولذلك فإنه من موقع المسئولية حرص على إعطاء توفيقات بضرورة هذه المراجعة. ونحن ننبه فى هذا الصدد إلى أنه دون تجاهل لدور رئيس الحكومة فى مراجعة هذه السياسات من آن لآخر، إلا أن كلا من الأمن الداخلى، (وزارة الداخلية)، والأمن الخارجى (وزارة الدفاع)، يحتاجان جهدا مضاعفا من رئيس الدولة بنفسه، تحاشيا لأية أحداث مستقبلية. فإذا كنا قد اكتشفنا من خلال هذه الجريمة، وجود ثغرات فى خطة الأمن الداخلى، فهل ينتظر وقوع حدث ضخم نكتشف على أثره وجود ثغرات فى خطط الجيش المصرى، مثلما حدث فى ١٩٦٧، مما قد يسهم فى تعطيل التنمية ومساراتها.

ولاشك أن النقاط السابقة قد تفسر لنا أسباب انفعال الرئيس مبارك. فمن الواضح أن هذه الأمور قد تداعت فى ذهنه عندما سمع بالجريمة فاسترجع ما فات وما وقع. ومن المؤكد أن هذا سيقوده إلى المزيد من القرارات فى مراجعة بعض الأمور لحماية ما يتم على أرض هذا الوطن من نهضة كبرى. وأن هذه المراجعة يجب أن تفهم فى سياق دعم الثقة بأخطر جهازين (الجيش والشرطة)، والتى تقع عليهما مسئولية حماية هذا الوطن، وتحقيق نهضته.

جمال زهران
٩٧/١١/٢١

# انتخابات الحزب الوطني وآثارها على الحياة السياسية*

أحسن الرئيس حسني مبارك بصفته رئيس الحزب الوطني الحاكم صنعا بأن اختار من بين البدائل المعروضة عليه إعادة بناء الحزب، بديل تكوين الحزب بأسلوب الانتخاب الشامل والمباشر من القاعدة إلى القمة. فهذا في رأينا البديل السليم خاصة أننا قرأنا عن بدائل أخرى لا أصل لها في الفكر السياسي ولا داعي للخوض في ذلك.

ومن زاوية اهتمامنا بحتمية تطور الممارسة السياسية الديمقراطية إلى الأمام، فإن مسألة انتخابات الحزب الوطني على كافة مستوياته أمر لا يخص أعضاءه فحسب، ولكن ينصرف إلى كافة المهتمين بدراسة الظواهر السياسية فالمتتبع لعضوية الأحزاب السياسية في مصر يجد أنها في حالة انحسار عام وهذا يؤكد ضعف الممارسة الحزبية بل والوجود الحزبي ذاته في نفوس المواطنين. ومن ثم فإن الفرضية التي ننطلق منها هي أن أي تطور في الحزب الحاكم سلبا أو إيجابا ينعكس بالضرورة على بقية الأحزاب السياسية. ولا يعني ذلك أن الأحزاب المعارضة هي بالضرورة في موقف رد الفعل ولكن يجب أن نعترف بأن الحزب الحاكم مسئول عن حيوية نشاط الأحزاب المعارضة بما يقوم به من تقديم القدوة في الممارسة السياسية كبناء الحزب بشكل ديمقراطي عن طريق الانتخابات الشاملة وليس عن طريق توزيع المناصب على كل من هب ودب بغض النظر عن كفاءته أو جماهيريته الحقيقية، أو بما يوفره من مناخ ملائم لها في الحركة السياسية وسط الجماهير سعيا لحشدها وراء أفكارها المختلفة بالحوار والإقناع.

لذلك فإن الحزب الحاكم الآن وهو يسعى لإعادة بناء نفسه بأسلوب ديمقراطي عن طريق الانتخابات الشاملة من القاعدة إلى القمة، فإنه بذلك يقدم القدوة بما لهذا من تأثير نتوقعه على إعادة بناء الأحزاب المعارضة، ولكن مازال لا يوفر المناخ المنشود والمتمثل في ضرورة فك قيود الممارسة السياسية لجميع الأحزاب وسط الجماهير. وفي هذا الإطار نطرح عددا من النقاط:

١- إن هناك تيارات في داخل الحزب الحاكم تعترض على الانتخابات لتعارض ذلك مع مصالحها خاصة مع احتمال تعرضها لفقدان مواقعها، ومن ثم فإن هذه التيارات يمكن أن تعوق الانتخابات بكافة السبل ومن خلال الالتفاف حولها.

٢- إن تكوين الحزب على مستوى القواعد الجماهيرية غير موجود في الواقع العملي، وهذا يستدعي الإسراع بتنظيم العضوية والسماح بالتصويت للأعضاء بغض النظر عن سداد الاشتراكات حتى لا يساء استغلال ذلك من بعض أصحاب رءوس الأموال الذين يجهزون أنفسهم لهذا الغرض بتمويل الاشتراكات لضمان الأصوات، وحتى تتحرر أصوات الجماهير، وسبب إثارتي لهذه النقطة هو ما حدث من إنشاء الحزب عام ١٩٧٨ ومن خلال متابعتي له عن قرب.

٣- الحيلولة دون تسوية انتخابات القواعد عن طريق التزكية بما يحقق الهدف الحقيقي من وراء الانتخابات وهو تعويد الجماهير على الإدلاء بالصوت والشعور بأهميتها في تكوين حزبها واختيار قياداتهم الحزبية، حتى يمكن المحاسبة فيما بعد.

* نشرت في الأهرام المسائي في ١٩٩١/١١/٢٦

٤- إن نشاط الجماهير وحماسهم واندفاعهم تجاه المشاركة في انتخابات حزبهم، يرتبط إلى حد كبير بجهد مباشر للرئيس حسني مبارك بصفته رئيس الحزب في التأكيد على معان معينة يلتزم بها في تكوين حزب حتى يخلق لدى الجماهير الثقة في حزبهم وإلا فلا يمكن توقع مشاركة حقيقية لجماهير الحزب.

٥- إن التغيير مسألة حتمية وإذا بدأ من الحزب الحاكم، فإن المتوقع حياة سياسية إيجابية. والتغيير يبدأ من الأشخاص ونقصد بذلك جزءا كبيرا من القيادات المطروحة على كافة مستويات الحزب - الحزب حيث إن طرح قيادات جديدة وشابة من شأنها دفع العمل الحزبي خطوات جادة إلى الأمام.

٦- إن إعادة تكوين الحزب بالانتخابات لابد وأن تكون وسيلة مستمرة محددة المدى طبقا للائحة الحزب الداخلية. بحيث تجرى انتخابات الحزب كل ثلاث سنوات أو ترتبط بانتخابات عامة بحيث تتم انتخابات الحزب قبلها كانتخابات المحليات أو مجلسي الشعب أو الشورى ولابد من الإعلان عن ذلك من الآن حتى لا يعتقد كل من ينجح أن هذه النهاية بل البداية لعمل حزبي جماهيري جاد وليس مجرد حصوله على موقع يحقق مآربه الشخصية بعبارة أخرى نحن في حاجة إلى حزب حاكم حقيقي، وديمقراطي التكوين، وجماهيري الحركة، وكل شخص يطرح نفسه للقيادة في الحزب عليه أن يدرك أن نجاحه يتوقف على حجم حركته الجماهيرية فمن خلال المعارك الانتخابية تظهر القيادات الحقيقية، والمهم أن تكون المعارك الانتخابية حقيقية بالفعل.

وفي ضوء هذه النقاط فإننا نحذر من الشللية المسيطرة على بعض مواقع الحزب، ونحذر من التربيطات التي يتم إعدادها من الآن لإنهاء المعركة دون أن تبدأ إلا على الورق، ونحذر من سطوة المال في هذه المعركة تحميسا للجماهير على المشاركة في العملية الانتخابية، والممارسة السياسية، وحتى تزداد قناعتهم بحزبهم وبالتالي يستطيعون الدفاع عنه وعن أفكاره.

إن واحدا من أهم أسباب مشاكلنا وزيادة درجة الانحراف والنفاق في المجتمع هو عدم وجود عمل سياسي حقيقي، وبالتالي فقدان الممارسة السياسية الجادة التي يستتبعهما بالضرورة وجود معارك سياسية هي بالضرورة تخلق قيادات حقيقية جادة. فالحادث أن الأشخاص يشعرون أن من السهولة الحصول على المناصب السياسية مقابل الأساليب السهلة والرخيصة متمثلة في النفاق والتقرب من أصحاب المناصب العليا بالالتواء والمظهرية، فوصلت إلى الصدارة شخصيات انتهازية وصولية، وتراجعت الشخصيات القيادية الجادة ولذلك أن خوض الحزب لمعركة انتخابية حقيقية في إطار مناخ مهيأ من الرئيس مبارك بنفسه سيقود إلى تقدم الشخصيات القوية الجادة القادرة على خوض المعارك السياسية والمنافسة الشريفة وحتما سيتراجع الأشخاص الذين احتلوا مناصب ومواقع قيادية في غفلة من الزمن ولا يعرفون عن القيادة شيئا. إن الآمال معقودة على هذه الانتخابات باعتبارها القدوة في الممارسة الحزبية وباعتبارها الوسيلة التي تأتي بأشخاص جدد لا يعنيهم سوى المصلحة العامة وهذا هو المناخ الذي تتفاعل معه الجماهير لمواجهة التحديات في مجتمعنا والتي تستلزم تضافر كل الجهود.

## "الحزب الوطني" وتحديات المستقبل

لاشك أن انعقاد المؤتمر العام السابع للحزب الوطني الديموقراطي في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وذلك في الفترة من ٢٠ - ١٩٩٨/٧/٢٢ بجامعة القاهرة، هو علامة من علامات التواصل بين مبارك وعبد الناصر عبر مرحلة الرئيس السادات وهو تواصل لحقب الثورة الثلاث التي بلغت نحو ٤٦ عاما. كما أنها تأكيد على أن مصدر شرعية هذه الحقبة هو الانتماء لثورة ٢٣ يوليو ومبادئها. كذلك فإن انعقاد هذا المؤتمر السابع تحت شعار "التنمية" والقرن الحادي والعشرين"، هو دلالة تحملنا إلى المستقبل المنظور وقد يكون غير المنظور. كما أن ربط التنمية بالقرن القادم هو تأكيد على ضرورة تكيف خطط وبرامج التنمية في ضوء متغيرات العصر الذي نعيشه، والذي من المحتمل أن نحياه خلال السنوات القادمة.

وإذا كان الرئيس مبارك له مصدران للشرعية هما: الانتماء لجيل الثورة وجيل أكتوبر باعتباره صاحب ضربة الطيران التاريخية التي حسمت المعركة مبكرا لصالح مصر والعرب في الحرب المجيدة في أكتوبر ١٩٧٣، وكذلك فإن القبول الجماهيري له يعتبر مصدرا أساسيا لهذه الشرعية إلا أن الحزب الوطني عليه أن يسعى دائما لمصادر شرعية من أهمها القبول الجماهيري له ولقياداته ورموزه. وليست نتيجة الانتخابات العامة سواء في مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية هي المؤشر لذلك أو الدليل على القبول الجماهيري. لأن "القبول الجماهيري" يتجاوز فكرة الانتخابات إلى دائرة أوسع تتمثل في التعبير الحقيقي عن آمال وطموحات الجماهير الواسعة، وفي "التواصل المستمر" وسط الجماهير ليل نهار، وفي تحريك البحيرة الواسعة "للعمل السياسي الوطني وفي "تحميس" الناس نحو المشاركة في بناء الوطن من خلال عمل تطوعي حقيقي بعيدا عن المغالاة والتزيد.

ولذلك فإنني أرى من وجهة نظري، باعتباري أحد المشاركين المتواضعين في بناء هذا الوطن عبر سنوات طويلة ماضية، أن المصدر الحقيقي لشرعية هذا الحزب و"القبول الجماهيري"، لا يقتصر على مجرد إنشاء المشروعات القومية والمحلية وهي عديدة وتستحق الإشادة والتقدير، ولا يقتصر على مجرد الربط "الميكانيكي" بين بعض المشروعات القومية وتغيير خريطة المستقبل وهذه حقيقة عند تحليل وفهم فكرة وحركة هذه المشروعات، كما لا يقتصر الأمر على اعتبار نتيجة الانتخابات العامة - وهي التي عليها تحفظات موضوعية باعتراف كافة القوى السياسية بما فيها الرموز المستنيرة داخل الحزب الحاكم - هي الدليل الوحيد على التفوق الساحق للحزب الوطني عما عداه من أحزاب وصلت إلى ١٤ حزبا سياسيا!!.

كذلك فإن شرعية الحزب الكبير الذي يحكم بأغلبية كبيرة، لا يجب أيضا أن تستمد من شرعية القائد التاريخي في هذه المرحلة فحسب وهو رئيس الحزب (الرئيس مبارك)، باعتبار أن الحزب يجب أن يضيف قاعدة تأييد جماهيري واسع إلى رئيسه، وليس العكس.

إلا أن هذه الشرعية التي نتصورها وهي شرعية "القبول الجماهيري". إنما هي شرعية الممارسة الديموقراطية واحترام قواعد اللعبة في إطار تنافس حزبي جاد. فنحن في عصر الانتشار الديموقراطي والتوسع في حقوق الإنسان، والتعددية السياسية، وإقرار حق

* نشرت بالأهرام ١٩٩٨/٨/١

المنظمات غير الحكومية فى الحركة داخل المجتمعات، وإقرار حق التنافس السياسى الحر، والحريات الواسعة دون قيود فى ظل مناخ عالمى يتسم بحرية الإعلام والمعلومات والثورة التكنولوجية من وسائل الاتصال الجماهيري، وانكشاف الداخل للخارج، وانفتاح الخارج على الداخل دون تحكم كما كان يحدث فى الماضى. بعبارة أخرى نحن فى ظل عصر الشعوب والجماهير والمواطن الحر الذى لم تعد تكبله القيود، ولم يعد فى الإمكان تصور حجب أى شئ يحدث فى الخارج عنه. إن هذا يشير إلى سيادة عصر التواصل المحلى العالمى، والتأثيرات العالمية على الداخل، وأن الخصوصية أصبحت فكرة تحتاج إلى مراجعة مع محاولة تسيد المفاهيم الكونية أو العالمية، والتى تعرف بـ "العولمة".

ومن ثم فنحن لا نستطيع فى تجربتنا المصرية - حديثة العهد فى الممارسة الديموقراطية - أن نتغافل عما يحدث حولنا، أو نكتفى بالشرعية الشكلية متمثلة فى الارتباط بثورة ٢٣ يوليو - وان كان هذا ضرورة باعتبارها شرعية تاريخية مهمة - أو بالربط بين الشرعية والإنجازات الاقتصادية، رغم ضرورة ذلك فى عصر أصبحت لغته الرئيسية هى المال والثروة. إنما الشرعية المطلوبة فى هذه المرحلة هى شرعية القبول الجماهيري، والتى لا تتأتى فى تقديرنا إلا من خلال تبنى مشروع سياسى ديموقراطى واسع يطرح على الرأى العام بكافة قطاعاته وقواه السياسية وهنا فإن مسئولية الحزب الوطنى هى مسئولية كبيرة باعتباره الحزب الكبير، فى طرح هذا المشروع، وإدارة الحوار حوله، وليظل لمدة عام أو أكثر، فى نهايته يتم بلورة الخطوط الأساسية والاتجاهات السياسية الرئيسية، ثم يطرح المشروع فى صورته النهائية ليتم تنفيذه عبر برنامج زمنى قد يمتد إلى عشر سنوات. وكما استطاع الحزب والحكومة أن تطرح برنامجا للتحرر الاقتصادى وتم تدريجيا وأنجز منه الكثير، فإن مسئولية طرح برنامج للتحرر السياسى أصبحت ضرورة لا مناص عنها فى الوقت الحاضر وقد استلهمنا هذه الفكرة من شعار هذا الحزب "التنمية والقرن ٢١"، والتنمية فى تصورنا هى التنمية الشاملة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وكما تم إنجاز مرحلة كبيرة ومشوار زمنى فى البعد الاقتصادى، فأن إنجاز نفس المشوار فى البعد السياسى أصبح ضرورة لا رجوع عنها. وهذا هو أهم التحديات السياسية التى تواجه الحزب الوطنى فى مرحلة ما بعد المؤتمر العام السابع، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

والى أن يتم ذلك، فإن التحدى العاجل أمام الحزب يتمثل فى ضرورة تجديد النخبة السياسية فى عدد من مستويات الحزب، وإتاحة الفرصة أمام قيادات شابة جديدة، والإسهام فى إعداد كوادر جديدة لقيادة العمل الوطنى فى مرحلة القرن الحادى والعشرين ولذلك فإن احتكار بعض الأشخاص لعدد من المناصب فى يده، والتركيز لبعض المناصب فى يد شخص واحد كما هو حادث فى الجمع بين عضوية مجلس الشعب وأمانة الحزب الوطنى فى الدوائر المختلفة وكأننا لا نستطيع العمل بدون هذا الجمع!، وكما هو حادث فى الجمع بين امانه الحزب ورئاسة المجالس المحلية فى عدد من الدوائر الأخرى بلا مبرر، فهذا أسلوب يحتاج إلى مراجعة شديدة، لأن هذا يسهم فى إبعاد الكثيرين عن العطاء، وإحجام الآخرين، فضلا عن تأصيل ظاهرة خطيرة وهى تركيز السلطة الذى يؤدى إلى قتل فكرة "العمل الجماعي"، والتى نحتاج إلى التدريب عليها باستمرار من أجل نهضة هذا المجتمع.

* وأخيرا، فإن الحزب الوطنى مطالب فى النهاية بأن يطرح مشروعا سياسيا يتضمن إصلاحا ديموقراطيا واسعا عبر برنامج زمنى يمتد تنفيذه إلى عشر سنوات يكون هو القاعدة الرئيسية للشرعية السياسية له من ناحية، ومن ناحية أخرى لكى يسهم عن طريقه

فى تأصيل "الفترة المباركة" استنادا إلى الفترة الساداتية والفترة الناصرية. إن أقوى تأصيل لهذه الفترة هو مشروع للتحرر السياسى يتواكب مع التحرر الاقتصادى حتى يسير المجتمع على قدمين بدلا من السير على ساق واحدة، فيتعب صاحبها، وقد لا يبلغ الأمل. إن ثقتنا كبيرة فى قيام الحزب الوطنى بهذه المسئولية فى هذه المرحلة، وهو ما سيسهم بالتالى فى تفعيل العمل السياسى الوطنى فى مصر، وتشجيع القوى السياسية كلها على الانصهار فى عمل جاد من أجل مستقبل أفضل للوطن، كما أننا على ثقة من أن هذا سيؤدى إلى القبول الجماهيرى الحقيقى للحزب الوطنى، وهو ما ستؤكده الانتخابات العامة الحقيقية، بلا أى مبالغة والأيام القادمة هى الفيصل فى ترجيح ما وصلنا إليه فى ضوء تحديات المستقبل التى على الحزب الوطنى أن يواجهها بحسم وبلا تردد.

جمال زهران
٩٨/٧/٢٣

# انتخابات المجالس المحلية
# والتطور الديمقراطى فى مصر *

تكتسب انتخابات المجالس المحلية أهمية بالغة فى النظم السياسية على اختـــلاف توجهاتها، وذلك لاعتبارات عديدة لعل فى مقدمتها أنها ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا برجـل الشارع ولما يمكن أن تقدمه هذه المجالس من خدمات ملموسة، كما تعود أهميتها أيضا إلى أن هذه المجالس تعد "برلمانات صغيرة" تستطيع أن تلعب دورا شبه تشريعي ولو محـــدودا في إدارة الشئون المحلية من القرية وحتى مستوى المحافظة ككل. بالإضافة إلى ذلك فـهي بمثابة ميدان للصراع السياسى والتنافس الحزبى حيث يعد ناتج معاركها الانتخابية انعكاسا لحجم القوى السياسية ووزنها لدى جماهير الشعب مما يجعل لهذه المجالس علاقة مباشـرة بتطور العملية الديمقراطية فكرا وممارسة، فى هذا الإطار، يمكن تناول الانتخابات المحليـة الأخيرة فى مصر وعلى مدار تجربة المحليات منذ تم تكوينها بالانتخـــاب المباشـر عـام ١٩٧٥، وحتى الآن.

تطور النظام الانتخابي:

بدأت تجربة تشكيل المجالس المحلية على جميع المستويات مـــن القريـــة حتـى المحافظة، بالانتخاب المباشر، وبالنظام الفردى عام ١٩٧٥، واستمرت التجربة الأولى (٤) سنوات وانتهت فى عام ١٩٨٣ ثم تشكلت المجالس المحلية فى تجربة ثانيـــة بالانتخـاب المباشر ولكن بنظام القائمة المطلقة للأحزاب السياسية واستمرت (٥) سنوات حتى ١٩٨٨، ليعاد تشكيلها فى تجربة ثالثة بالجمع بين نظام القائمة والنظام الفردى بتخصيـص مقعد فردى على جميع المستويات عن كل دائرة انتخابية مقابل كل قائمة انتخابيـة، ثـم كـانت التجربة الأخيرة وهى الرابعة حيث كان التفكير فى الأخذ بالنظام الفردى اتساقا مع ما تـم الأخذ به فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى، إلا أنه تم الإعلان عن الانتخابات فى الثالث من نوفمبر الماضى بالنظام الذى تم الأخذ به فى التجربة الماضية (الثالثة) حيث تم الجمـع بين (القائمة والفردي). ويمكن القول أنه باستعراض تكوين هذه المجالس خلال التجـارب الثلاث الأولى، لم يسدها نظام انتخابى واحد، بل كان لكل تجربة نظامها الانتخابى المختلـف عن الأخرى، كذلك فإن التجربة الأخيرة هى الوحيدة التى تعد تكـرارا وامتـدادا للتجربـة السابقة عليها، وان كان البعض يطرح تساؤلات حول دستورية هـذا النظـام الانتخـابي، والواقع أن تغير النظام الانتخابى مع كل تجربة جديـدة أدى إلـى عـدم تراكـم الخبرة الجماهيرية في انتخابات المجالس المحلية. كما لوحظ في الانتخاب الأخير والسابق عليـه أيضا مدى التعقيد الشديد في عملية التصويت والتي تستلزم قدرا عاليا من الوعي والنضج في الوقت الذى مازالت الأمية حائلا أمام ذلك، وهى مترجمـة فـى استمرارية الرمـوز الانتخابية. ومما يشير إلى هذا التعقيد، أن الناخب كان عليه أن يختار قائمة من بين القوائم المطروحة في كل مستوى إضافة إلى مقعد واحد فردى عن كل مستوى وإذا افترضنـا أن هناك أربع قوائم فى كل مستوى فإن الناخب كان مطالبا باختيار ثلاث قوائـم للمسـتويات الثلاثة (قرية أو حى - مدينة أو مركز - محافظة) من بين ١٢ قائمة مطروحـة أمامـه، إضافة إلى ثلاثة مقاعد فردية من بين المرشحين في المستويات الثلاثة عن هذه المقـاعد والتى بلغت فى بعض الدوائر (٦٠) مرشحا، ولاشك أن النظام الانتخـابى السـائد حاليـا

---

* نشرت في الأهرام فى ١٩٩٢/١١/٢٧ (صفحة مركز الدراسات)

للمحليات هو نظام معقد ولا يتفق مع ظروف الشعب المصرى الذى تتسم غالبيته بالأمية الأبجدية، والمشكلة كانت ستتضح أكثر لو كانت هناك قائمة لكل حزب من الأحزاب الرسمية البالغة (١٣) حزبا وإضافة إلى مرشحيها فى المقاعد الفردية وغيرهم.

طبيعة المنافسة الانتخابية:

كان من المفترض أن تدور المنافسة الانتخابية بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، على ٢٧٦٩ دائرة انتخابية يشغلها ٣٣٦٧٨ قيادة محلية، يمثلون ١٣٦٦ مجلسا شعبيا على مستوى ٩٢٠ مجلس قرية بعدد (٢٠١٦٠) عضوا و١٦٦ مجلسا محليا للمراكز بعدد ٩٨٤٤ عضوا، ٢٠٠ مجلس محلى مدينة بعدد ٤١١٢ عضوا، ٥٥ مجلس محلى حى بعدد ١٠١٨ عضوا، ٢٦ مجلس محلى محافظة بعدد ٢٥٠٨ أعضاء، إلا أنه لعوامل عديدة تتعلق بطبيعة التطور الديمقراطى، اقتصرت نسبة المنافسة بين عدد من الأحزاب السياسية على ١٥% بما يمثل (٤٢ دائرة) من إجمالى عدد الدوائر الانتخابية البالغ ٢٧٦٩، بينما فاز الحزب الوطنى الديمقراطى فى بقية الدوائر باستثناء ثلاث منها واحدة لحزب العمل، واثنتان للوفد وكانتا محل طعن أمام القضاء خلال عملية الانتخاب وقد قدم الحزب الوطنى قوائم فى جميع الدوائر التى لم يفز فيها بالتزكية، حيث قدم ٤٢١ قائمة إضافة إلى مرشحين له عن جميع المقاعد الفردية، كما قدم حزب العمل ٣٠٧ قوائم بنسبة ٧٣% من الدوائر محل التنافس، وقدم حزب الوفد ١٢٣ قائمة بنسبة ٣%، وقدم الحزب الناصرى ١٣ قائمة، والأحرار ٩ قوائم، والخضر ٩ قوائم، ومصر العربى الاشتراكى تقدم بقائمة واحدة.

وعلى الرغم من عدم دقة البيانات المنشورة حتى لحظة كتابة هذا المقال. إلا أن متابعة ما تم نشره فى مصادر عديدة بين الصحف القومية والمعارضة وغيرها، فإنه يمكن القول بأن حزب العمل الذى يعبر عن التيار الإسلامى فاز بما يقرب من ٨٥ دائرة بنسبة ٢٠% من الدوائر المتنافس عليها، وأن حزب الوفد فاز بما يقرب من ٣٠ دائرة بنسبة ٧% من الدوائر المتنافس عليها، وأن كلا من الحزب الناصرى وحزب الخضر قد فاز بقائمتين، حيث فاز الحزب الناصرى فى سوهاج، وحزب الخضر فى المنوفية، وكلاهما بنسبة ١% وبإجمالى نسبة فوز المعارضة بالمقارنة بالدوائر التى تم التنافس الانتخابى فيها، لتصل النسبة إلى ما يقرب من ٣٠% والنسبة المتبقية حوالى ٧٠% فاز بها الحزب الوطنى مع التحفظ بأن هناك دوائر ما زالت تمثل محل نزاع قضائى ولم يتم فيها الانتخاب، وتم إيقاف إعلان النتيجة ومع أخذ النسبة التقريبية لإجمالى نصيب الأحزاب السياسية من جميع الدوائر سواء تم الفوز فيها بالتزكية، أم تم التنافس الانتخابى عليها، يمكن القول بأن المعارضة قد فازت إجمالا بنسبة ٥% موزعة بين حزب العمل بنسبة تقترب من ٣,٥% وبقية الأحزاب الثلاثة (وفد وناصرى وخضر) بنسبة ١,٥% تقريبا، وبالتالى فقد فاز الحزب الوطنى بنسبة ٩٥% من إجمالى القوائم على مستوى الجمهورية.

أما عن المقاعد الفردية فان بياناتها غير متوافرة بصورة كاملة، إلا أن نسبة تقترب من ٣٠% قد فاز بها المعارضون سواء كانوا ممثلين للأحزاب المتنافسة من العمل والوفد والناصرى والخضر وغيرهم، أو من المستقلين بينما فاز ممثلو الحزب الوطنى بنسبة ٧٠% من مرشحى المقاعد الفردية على مختلف مستوياتها ومن خلال القراءة الأولية يتضح أن حزب العمل قد حصل على نسب كبيرة من القوائم بمحافظات دمياط بفوزه بـ ٢٦ قائمة مقابل ٥١ قائمة للحزب الوطنى و٣٣ مقعدا فرديا مقابل ٤٤ مقعدا للحزب الوطنى مع ملاحظة أن الوطنى فاز بنصف القوائم المبينة بالتزكية، كذلك حصل حزب العمل على نسبة كبيرة فى الجيزة على مستوى القوائم بفوزه فى ١٤ قائمة مقابل ١٨ قائمة

للوطني، وواحدة للوفد ضمن الدوائر المتنافس عليها. كذلك حصل على نسبة كبيرة فى البحيرة (٩) قوائم، والغربية (٧) قوائم، والشرقية (٥) قوائم، والإسماعيلية (٥) قوائم، والمنيا والمنوفية ولكل منهما (٤) قوائم، إلا أن الدقهلية تعد محل نزاع حتى الآن باعتبارها معقل رئيس الحزب المهندس إبراهيم شكري، أما عن حزب الوفد فقد استطاع أن يحرز تفوقًا فى بورسعيد بفوزه بـ (٥) قوائم متساويا مع الحزب الوطنى الذى فاز بـ (٥) قوائم أيضا ضمن الدوائر المتنافس عليها، بينما لم يكسب فيهم حزب العمل، كذلك الشرقية حيث فاز بـ (٥) قوائم، وكذلك فى البحيرة بـ (٣) قوائم، والقوائم الأخرى متناثرة، وفى ضوء ذلك فإنه يتضح أن لحزب العمل مواقع نفوذ انتخابى فى محافظات دمياط والجيزة، والغربية والشرقية والإسماعيلية والمنيا والمنوفية، بالإضافة إلى أنه من المتوقع أيضا أن يكون له نفوذ واضح فى الدقهلية بعد حل مشكلتها. أما حزب الوفد فإن وجوده الانتخابى كان واضحا فى كل من بورسعيد والشرقية، وكان متوقعا أن يفوز أكثر فى الشرقية باعتبارها مركز نفوذ تاريخيا للوفد.

كذلك فإنه تلاحظ أن حزب العمل تمكن من الفوز ببعض الدوائر العمالية خاصة قوائم المحلة الكبرى بالغربية، وحلوان والتبين بالقاهرة، ولم يحرز نجاحا فى المنطقة الثالثة وهى شبرا الخيمة العمالية لاعتبارات كثيرة من أهمها أنه لم يطرح قيادات ذات ثقل جماهيرى مما أفقده فرص الاستفادة من الانشقاق الملموس فى صفوف الحزب الوطنى نتيجة اختياراته فى قوائمه وخروج البعض عنه بتحالفات غير رسمية مع المستقلين أحيانا ومع مرشحى انفردى من الاتجاهات الإسلامية أحيانا أخرى، بل وفى بعض الأحيان تحالفات مع قائمة حزب العمل فى بعض المواقع ليس رغبة وحبا فيه، إنما للمكيدة وإشعار قيادات الحزب بثقل بعض المنشقين، ومع كل هذا لم يستطع حزب العمل أن يستفيد بما يعوضه عن عدم اختيار قيادات ذات ثقل وتاريخ سياسي، ولكن فى المجمل العام فإن حزب العمل أحرز من خلال هذا الفوز فى بعض المناطق العمالية ذات الثقل والكثافة والأهمية السياسية، وجودا انتخابيا سيمثل ركيزة له فى المستقبل.

الانتخابات والتطور الديمقراطى:

لاشك أن اختيار الدولة لإجراء الانتخابات للمجالس المحلية بدلا من إلغائها أو تأجيلها لمدة عام آخر حيثما يتيح القانون الخاص بالإدارة المحلية، يعد مسألة إيجابية، إلا أن الإصرار على إجراء هذه الانتخابات بنفس النظام المعمول به فى الانتخابات الماضية التى تم إجراؤها عام ١٩٨٨ بالجمع بين القوائم والمقاعد الفردية، وتعرض هذا النظام للطعن الدستورى حاليا، وذلك بدلا من الأخذ بالنظام الفردي، توافقا مع ما تم الأخذ به فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى يطرح إمكانية مراجعة هذا البديل، ولكنه فى نفس الوقت، فإن إجراء عملية الانتخابات فى حد ذاتها تشير إلى علاقة ما بعملية التطور الديمقراطى ويمكن إيجاز طبيعة هذه العلاقة فى عدد من النقط على النحو التالى:

• طبيعة المعركة الانتخابية: على الرغم من ضعف المنافسة الحزبية على المستوى الكمى نظرا لانحصار هذه المنافسة بين حزبين أو ثلاثة فى بعض الدوائر وعلى رقعة ١٥% من حجم الدوائر فقط إلا أن المنافسة الحزبية اتسمت بالحدة والاشتعال، وكان لها صدى كبير فى القواعد الجماهيرية اتفق مع ما تمثله هذه المجالس من أهمية كبيرة وتأثير فى حياة الجماهير وفى التحليل الأخير فإن هذه المنافسة الحزبية، تجسدت فى معركة انتخابية حقيقية، استطاعت أن تسهم فى تنشيط المجتمع السياسى عامة، ومجتمع الـ ١٥% السياسى خاصة وهى الدوائر التى أجريت فيها الانتخابات.

• حجم المشاركة السياسية والإقبال على الانتخابات لم تتجاوز نسبة المشاركة فى هذه الانتخابات (أى نسبة من أدلوا بأصواتهم)، ٢٠% فى بعض الدوائر، ووصلت إلى ٥٥% فى بعض الدوائر الأخرى، وكلما اشتعلت المنافسة فى دائرة ما انخفضت نسب التصويت، العكس صحيح، وهذا يرجع إلى القدرة على ضبط عملية التصويت بعيدا عن المغالطة أو التزوير. وهنا يجب أن نشير إلى أن نسب التصويت فى لجان السيدات التى تمثل نحو ٤٠% من إجمالى الناخبين عموما، مشكوك فى صحتها، وان الحفاظ على عدم قيام بعض الأطراف المتنافسة "بتفضيل" هذه اللجان يتطلب جهدا وإمكانيات بلا حدود. فى نفس الوقت الذى تهدر فيه بعض نسب غير المصوتين وقد حضروا فعلا ولكن لم يتمكنوا من أداء واجبهم وحقهم الانتخابى لعيوب وأخطاء فى الكشوف واللجان ومواقعها وغير ذلك.

الا أن حج المشاركة يتسم بالضعف عموما، ولهذا أسباب عديد، من أهمها: تعقيد عملية الانتخاب للمحليات، وعدم الثقة فى ذهاب الصوت إلى مستحقيه، والشك فى المرشحين المطروحين من حيث أنهم يطمحون إلى الصالح الشخصى دون الصالح العام.

• مدى تراكم خبرة الممارسة السياسية للجماهير: حيث يتضح أن هذه التجربة يمكن أن تسهم فى تدعيم وتكثيف خبرة الممارسة السياسية الديمقراطية للجماهير، وذلك بتكرار تجربة النظام الانتخابى للمرة الثانية. بغض النظر عن الطعن فى دستوريته. لأن هذه التجربة هى الوحيدة التى كررت نظاما انتخابيا معينا خلال الفترة من ١٩٧٩ وحتى الآن، فتكرار التجربة بالأخذ بنفس النظام الانتخابى يسهم فى تراكم خبرة الممارسة لدى الجماهير، مما يسهم فى زيادة إقبالهم على المشاركة فى الانتخابات. إلا أنه يلاحظ أن تعقيد هذا النظام الانتخابي، والإعلان عن الطعن الدستورى فيه، والاستمرار المفاجئ بالأخذ بتكراره للمرة الثانية على التوالى على عكس التمهيد طوال العام السابق بأنه سيتم تعديل هذا النظام إلى النظام الفردى الذى كان معمولا به فى انتخابات عام ١٩٧٩، أدى للتقليل من هدف تراكم خبرة الممارسة الديمقراطية لدى الجماهير.

• الإفصاح عن حجم القوى السياسية: يلاحظ من خلال عدد الأحزاب السياسية، المرشحة، أنها لم تتجاوز (٧) أحزاب سياسية، ولم يشترك (٥) أحزاب على الإطلاق. ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب التى أسهمت بأكبر عدد من المرشحين كانت على الترتيب: الوطنى، ثم العمل، ثم الوفد. أما الأحزاب الأربعة الأخرى فلم يكن تمثيلها سوى تمثيل رمزى ويكاد لا يذكر فى المنافسة الحزبية، وفى المجمل العام فإن الانتخابات المحلية لم تفصح تماما عن حجم القوى السياسية التى تمثلها الأحزاب السياسية الرسمية، خاصة وان المنافسة كانت على ١٥% من حجم الدوائر، ودارت بين ثلاثة أحزاب تمثل قوى سياسية متعددة، فضلا عن عدم توافر الفرص الكافية المشجعة للمواطنين على الانضمام للأحزاب السياسية دون تسبيب المضايقات لهم. كما تعود هذه المسألة لعدم التعبير الحقيقى للأحزاب الحالية عن القوى السياسية الحقيقية فى المجتمع لعجزها عن احتواء الجماهير داخل صفوفها وتنشيطهم سياسيا، بالإضافة إلى صعوبة النظام الانتخابى كما ذكرنا.

ورغم نزول الكثير من المستقلين فى المقاعد الفردية لهذه الانتخابات، إلا أنهم لم يكونوا معبرين عن تيارات سياسية حقيقية، بل إن نسبة غالبة منهم كانت لها فقط مطامع ذاتية. كاحتلال مواقع معينة، أو لكى يكونوا تحت الأضواء على حد تعبيرهم! ولذلك فإن العودة إلى النظام الفردى ربما سيكون من شأنها التشجيع على زيادة عدد المرشحين المعبرين عن قوى سياسية حقيقية، ومن ثم تصبح الانتخابات المحلية معبرة بدرجة أكبر عن القوى الحقيقية فى المجتمع.

• آليات العملية الانتخابية: لعبت الآليات القديمة دورها فى إدارة المعركة الانتخابية على المستوى المحلي، وتمثلت هذه الآليات فى تزكية العصبية والقبلية فى تأييد مرشحين معينين، وفي حشد عدد من الجماهير المترابطين بحكم هذه الآلية. كما ظهرت الأموال المنصرفة ببذخ في بعض الدوائر إن لم يكن أغلبها، خصوصا المقاعد الفردية ولعبت دورا ملموسا في محاولة الفوز بعدد من المقاعد الفردية لدرجة أدت في معظم الأحيان إلى تجاوز الالتزامات الحزبية خاصة إزاء الحزب الوطني، فأدى هذا بدوره إلى نجاح عدد من المستقلين على حساب عدم الالتزام الحزبي، وقد لوحظ صرف مبالغ اقتربت في بعض الدوائر وعلى مقعد واحد من المقاعد الثلاثة (محافظة، مدينة، حي)، إلى ما يقرب من (٢٥٠) ألف جنيه، وهذا يثير تساؤلا غاية في الأهمية حول جدوى الترشيح الذى يستلزم هذا البذخ والذى لا يتلاءم وقيمة كرسى المجلس المحلى أيا كان مستواه، ولاشك أن تلاقى عامل القبلية مع عامل توافر القدرة على الصرف على عملية الانتخابات يقود إلى الإجابة عن هذا التساؤل بمنتهى البساطة. لأن إغفال إدراج عنصر معين فى قائمة حزب ما خاصة الحاكم، يؤدى إلى العناد والتحدي، خاصة مع تغذية العامل القبلى أو العائلي.

• عملية التجديد السياسى: من خلال متابعة الترشيحات فى كثير من الدوائر، لوحظ أن الحزب الوطنى استطاع تغيير ما يقرب من ٥٠% من أعضاء المجالس المحلية السابقة، وبالتالى أضاف دماء جديدة إلى صفوفه. كذلك فإن حصول بعض الأحزاب المعارضة على بعض الدوائر فى كثير من المحافظات يعكس درجة تغيير أخرى لم تكن قائمة من قبل. ومن ثم فإن التجديد السياسى شمل مستويين، الأول هو: التجديد على مستوى الحزب الحاكم، والثاني: التجديد بنجاح أحزاب المعارضة في بعض الدوائر على مستوى الجمهورية. ولكن فى نفس الوقت يلاحظ أن الأشخاص الجدد يفتقدون الخبرة فى الممارسة السياسية فى الغالب، وفى ضوء المؤشرات السابقة، يمكن القول بأن الانتخابات المحلية كانت خطوة فى عملية التطور الديمقراطى حتى مع الأخذ فى الاعتبار للمثالب المصاحبة لها.

آفاق المستقبل

لاشك أن البحث فى آفاق المستقبل ومحوره تعميق الممارسة الديمقراطية بما يحدث تطورا إيجابيا فى العملية السياسية، يستلزم ضرورة الإسراع باتخاذ الإجراءات التالية:

• الطرح الجدى لإمكانية العودة إلى الأخذ بالنظام الانتخابى الفردي، والاستقرار عليه، لأن يتفق والمزاج المصرى، ويتوافق مع العودة إلى هذا النظام فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى الماضيين، وتوحيد للنظام الانتخابى المتبع فى كافة المستويات الانتخابية، وهذا يسهم فى تراكم خبرة الممارسة الانتخابية.

• إلغاء الجداول الانتخابية الحالية، وإعادة القيد في جداول جديدة من واقع السجلات المدنية فى داخل كل دائرة، حتى تتطابق الجداول مع الواقع الفعلى، وحتى لا يقيد فى السجلات إلا من له إثبات شخصية سواء بطاقة عائلية أو شخصية وبالتالى نتجنب الأصوات الوهمية خاصة لجان السيدات التي تؤثر فى النتائج عند تقفيلها أو بعبارة أدق عند تزويرها من بعض المرشحين بالإضافة إلى أن الجداول الجديدة لن تسقط أحدا كما هو حادث الآن. ويمكن أن يلعب الرقم القومى دورا إيجابيا لسهولة التنقية السنوية لهذه الجداول. كما أنه من الضرورى إعادة النظر فى توزيع اللجان الحالى، وذلك بتجميعها فى مقرات قريبة دون تشتيتها كما هو حادث الآن فى غالبية الدوائر، وهذا يسهم فى السيطرة عليها من جميع النواحى الأمنية وغيرها.

• فك قيود الممارسة الحزبية خاصة ما يتعلق بالمؤتمرات، وتشجيع المواطنين على دخول الأحزاب، ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام دورا إيجابيا فى ذلك بــــهدف تنشــيط المجتمـع السياسى لكى يستطيع أن يفصح عن إرادته الحقيقية تجنبا لأن تسيطر على الانتخابات قوى غير حقيقية نتيجة استخدام آليات المال والنفوذ والقبلية وأحيانا البلطجة السياســية وهــى شائعة حاليا.

• توسيع دور المجالس المحلية بإعمال سلطتها الرقابية الواسعة، وتنظيم المجتمع المحلــى بإقرار تشريعات محلية تتفق والقانون العام أساسا. ويستلزم هذا إعطــاء هــذه المجــالس سلطات الاستجواب. وعزل الموظفين أو نقلهم والذين تثبت مسئولياتهم عن الأخطاء، وغير ذلك من إجراءات مطلوبة لدعم هذه المجالس بدلا من التقليص الذى تم لدورها.

• تحويل حياد الشرطة من حياد سلبى لوقف المشاجرات والمشاحنات، إلى حيــاد إيجــابى بالتدخل لمنع أى تزوير أو تقفيل الصناديق وهنا فإن تجميع مقرات الإدلاء بالصوت يســهم فى تعزيز قدرة الأمن على أداء هذا الدور.

• ضرورة توافر قاض لكل مقر انتخابي، حتى يسهم فى تعميق نزاهة العملية الانتخابيــــة، ويعزز من فرص الثقة لدى المواطنين فى سلامة هذه العملية، وهنـــاك مـــن الاقتراحــات الأخرى ما يمكن الحوار بشأنه، ولكن لن يشكك أحد فى أن مستقبل بلادنا مرهون بالخيــار الديمقراطى الذى لا يمكن أن يفصح عن صدقه إلا بإتاحة الفرصة للإرادة الجماهيرية التــى تكشف عن ذاتها من خلال انتخابات حرة نزيهة ومضمونة.

# الانتخابات المحلية ومشروع الإصلاح الديمقراطى

*"الشعب" تهنئ الأخ الدكتور جمال على زهران لحصوله على الدكتوراه، وكان موضوع الرسالة "مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيق على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل، وحالات الدراسة شملت حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣ وقد أجيزت الرسالة وكانت لجنة المناقشة من الأساتذة: على نصار وأحمد يوسف أحمد (عضوين) وعلى الدين هلال ود. ودة عبد الرحمن (مشرفين)*

السؤال الذى يجب أن يثار فى هذا الوقت بالذات: هل مشروع القانون المطروح بشأن "الإدارة المحلية" وليس "الحكم المحلي" والذى يتضمن طرح نظام انتخاب ما يجمع بين الانتخابات بالقائمة المطلقة والمقعد الفردي. يأتى فى إطار الإصلاح الانتخابى المأمول؟ الواقع أن جوهر العملية الديمقراطية هو المشاركة ولذلك فإن أى زعم بطرح أى أفكار لا تتوافق مع هذا الجوهر يصبح أمرا محكوما عليه بالفشل مقدما – فالديمقراطية قيمة يسعى أى نظام سياسى رشيد للالتزام بها.. وفى بلاد لها مثل ظروفنا فإن مخرجات نظمها الحاكمة هى الفشل التنموى إذا لم يتجه إلى ترسيخ وتعميق هذه القواعد الديمقراطية، من زاوية غياب المشاركة الفعلية للمواطن فى العملية التنموية.

والملاحظ فى بلادنا أننا نضيع جهدا كبيرا، ونبدد طاقات الأمة فى خلافات هامشية تجاوزها الزمن مما يؤثر تأثيرا مباشرا على المستوى الاقتصادى لجموع المواطنين فقد انتهج النظام السياسى التعددية السياسية منذ نهاية عام ١٩٧٦، والسؤال الذى يفرض نفسه هو: ما هى حصيلة الممارسة الديمقراطية من زاوية الإصلاح الانتخابي؟ وحتى يمكن الإجابة عن هذا السؤال، "فإنه لا يمكن تجاهل اتساع هامش الحرية السياسية خلال الحقبة المباركية" فقد سمح بنمو وتبلور القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وفى اعتقادى أن هذه الإيجابية التى تنسب للرئيس مبارك نفسه، تقوده حتما إلى الاستجابة للخطوات التى تليها تجنبا لفهم الأمر وكأنه مجرد تنفيس عما يعتمل فى الصدور من ضيق وضجر إزاء المشاكل التى يعانى منها الجمهور من خلال ترك الصحف الحزبية تكتب، وقادة الأحزاب يتكلمون وإن كان ذلك فى أماكن ضيقة تحت حجة "اعتبارات أمنية".

وهذه الخطوات التى تفرض نفسها على الرئيس مبارك ونظام حكمه تتبلور فيما يمكن تسميته "بالإصلاح الجذرى للنظام الانتخابي".

فالقائمة كنظام انتخابى تم تعميقها والأخذ بها خلال فترة حكم الرئيس مبارك، وهى فى شكلها الحالى أثبتت فشلها الذريع فى إدارة شئون الحكم ورعاية مصالح الجماهير. علاوة على أنها وراء إجهاض جزء كبير من إيجابية هامش الحرية السياسية.

وهنا فإن السؤال هو: لماذا يصر رجال الحكم على الأخذ بالقائمة المطلقة لإتمام الانتخابات المحلية؟ ألا يقود ذلك إلى إضافة حصيلة غير دستورية من مخرجات هذا النظام إلى الواقع المصرى. وما يترتب على ذلك من انحسار وتآكل شرعية النظام؟.

فطبقا للقانون والدستور فإن مدة المجالس المحلية أربع سنوات تنتهى فى سبتمبر العام الماضى، وصدر قانون لاستمرارها لمدة عام حتى يتم إتاحة الفرصة للحوار بشأن تطوير القانون الخاص بالحكم المحلي. وأدلى بعض المتخصصين فى الشئون السياسية، وبعض قادة الرأى العام، وبعض المفكرين البارزين، وكثير من السياسيين الممارسين، بل

---

* نشرت فى الشعب ١٩٨٨/٦/١٤

وبعض المواطنين عبر المساحات المخصصة لبريد القراء فى الصحف المختلفة، والقاسم المشترك بين كل هؤلاء هو إلغاء الانتخاب بالقائمة المطلقة، وانحياز الأغلبية من هؤلاء إلى ضرورة العودة إلى النظام الانتخابي الفردي. وأقلية ترى القائمة النسبية غير المشروطة.

والعجيب أن يتم تجاهل هذا كله ويصر النظام ورجال الحكم بل والرئيس مبارك نفسه على الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة المطلقة مع مقعد واحد "يتيم" فردي. وهنا فإن السؤال: لماذا إذن كان تأجيل الانتخابات لمدة عام؟ ويتضح بالتالى أن السبب المعلن لم يكن هو الحقيقة وراء التأجيل، وإلا فليجب رجال الحكم والسلطة على السؤال التالي: ما هو وزن الرأى العام وقادته عندهم؟ هل هؤلاء لا يسمعون إلا أنفسهم؟ ولا يقرؤون ألا لأنفسهم؟ ولا يتجاوبون إلا مع أفكارهم التى لا تمت بأى صلة إلى التطور الحتمى للممارسة الديمقراطية، بل ولا تعبر عن أى نوايا للإصلاح الديمقراطى الحقيقى؟.

والأمر الأعجب هو تسرب بعض العبارات التى تفسر أخذ النظام بهذا أو ذلك. مثال ذلك: "مقتضيات الأمن"، "ولاعتبارات خاصة"، و"لأمور لا يجب الإفصاح عنها الآن" و"مصر مستهدفة".. الخ. وهذه كلها حجج واهية لا معنى لها ألا أنها أسباب تبريرية لانتهاج سياسة معينة تتفق ومصالح رجال الحكم.

فما هو المعنى للقول بأن وراء الأخذ بالقائمة المطلقة طبيعة المرحلة، ومقتضيات الأمن، وكمرحلة انتقالية؟ فالى متى سنظل نبرر ونؤجل الإصلاح ؟ !.

* كذلك فإن القول بأخذ لفظ "الإدارة المحلية" بدلا من "الحكم المحلي" التزاما بالدستور أمر يثير العجب حقيقة؟ فالمعروف أن الحكم المحلى مرحلة متقدمة عن نظام الإدارة المحلية وكثير من رجال الحكم المؤيدين لذلك حاليا كانوا يدرسون للطلاب هذه الحقيقة، فبدلا من تدعيم المرحلة المتقدمة وهى الحكم المحلى وما يترتب على ذلك من اللامركزية فى الحكم والإدارة وذلك بسد ثغرات التطبيق خلال المرحلة السابقة، إذ بنا نفاجأ بالعودة إلى الوراء تاريخا طويلا فإعادة المركزية ثانية تحت حجة واهية أيضا وهى الالتزام بالدستور! ! فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يلتزم رجال الحكم بعدم دستورية نظام القائمة الذى صدر عن المحكمة المختصة؟ وهذا يؤكد عدم صدق نوايا هؤلاء القائمين على الحكم فى الإصلاح.

* أمر آخر، يتعلق بعدم واقعية الجداول الانتخابية؛ فقد بح صوت المعارضة وكثير من المتخصصين الذين اثبتوا من خلال دراسات علمية رصينة الفجوة الكبرى بين الجداول الحالية، ومن هم فى سن المشاركين دستوريا . أى الهيئة الناخبة المسجلة رسميا فى الجداول الانتخابية. والأمر لا يحتاج إلى معضلة كبري، وليس هناك ما يعوق ذلك، مجرد قرار إدارى من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، أو وزير الداخلية بإعادة القيد فى الجداول الانتخابية من واقع سجلات السجل المدني.

* أمر آخر أيضا يتعلق بالإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية طبقا لما أوصى به مؤتمر العدالة الأول فى ١٩٨٥، ووعد رئيس الجمهورية بالأخذ بهذه التوصيات، وذلك تجنبا لتزييف إرادة الأمة، كما طالب بذلك كثيرون من كافة الأحزاب السياسية وبعض القيادات الرشيدة داخل الحزب الحاكم والسؤال لماذا لا يتم الأخذ بذلك.

أخلص من هذا العرض إلى ما ذكرته فى بداية المقال من أن هناك إهدارا كبيرا وتبديدا واسعا لطاقات الأمة فى الجدل فى قضايا أثبت الواقع حسمها، وأن التأجيل أو المناورة بعدم الأخذ بها يعكس عدم صدق شعارات الإصلاح الديمقراطى.

فالإصلاح ليس بالنوايا ولكن بالسلوك الفعلى، ولذلك فإذا أراد النظام الحاكم أن يثبت صدق نواياه فإنه مطالب بما يلى:

أ - ضرورة إلغاء نظام الانتخابات بالقائمة المطلقة فى جميع المستويات فى مجلس الشورى، والمجالس المحلية.

ب- الإبقاء على لفظ "الحكم المحلي" وذلك بسد ثغرات التطبيق، وليس بالرجوع إلى الوراء والعودة إلى المركزية.

ج- ضرورة إعادة القيد فى الجداول الانتخابية من واقع السجل المدني، وأن يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية.

د- إلغاء كل القوانين الاستثنائية التى تتعارض أصلا مع الدستور، وذلك بدلا من التحجج بمراعاة الدستور بلفظ "الإدارة" بدلا من "الحكم المحلي" لقد مر من فترة الرئيس مبارك ما يقرب من عام فى الحقبة الثانية إضافة إلى ستة أعوام فى الحقبة الأولى، ويتبقى من حكمه فى الفترة الثانية خمسة أعوام، وإذا حسبنا مدة المجالس المحلية أربعة أعوام قادمة، فإن السؤال ماذا يتبقى من عمر فى الحكم للرئيس مبارك لكى يصلح الواقع السياسى والممارسة الديمقراطية؟ وإذا كان ما زال الرئيس يحكم بقوانين الطوارئ بغض النظر عن كيفية استخدامها، فإن السؤال ومتى يحكم بدونها؟.

عموما فإنه على الرغم من عدم استشعارى بوجود نوايا طيبة لدى رجال الحكم فى الإصلاح الديمقراطى، لما لهذا من أعباء على القرار الاقتصادى الذى يدار من الخارج أساسا، إلا أننى وكثيرين لن نيأس من المطالبة بالإصلاح فهو حجر الزاوية فى تقدم المجتمع وخير الأمة.

# فعالية المجالس المحلية.. والتطور الديمقراطي

تعتبر المجالس المحلية، طبقا للدور المنوط بها في الرقابة على الجهاز التنفيذي، وإصدار القرارات وإقرار خطط المحافظات على مختلف المستويات.. الخ، "برلمانات صغيرة، شأنها في ذلك شأن البرلمان الكبير المتمثل في مصر في مجلس الشعب، وإن اختلف الحجم ودائرة الدور فأعضاء البرلمان الكبير يمثلون مصر كلها من خلال دوائرهم الذين ينتخبون فيها، بينما يمثل كل برلمان صغير المستوى الذي يعمل فيه، فمجلس محلي مدينة ما يراقب ويمارس دوره في حدودها، وهكذا المجلس المحلي للمحافظات فهو يمارس دوره على مستوى إقليم المحافظة كلها.

ولذلك، فإن الفرصة قد أتيحت لمراجعة أسلوب عمل بل وأساس تكوين هذه المجالس، في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا التي أقرت عدم دستورية هذه المجالس المنتخبة على أساس نظامها الانتخابي الذي يقوم على الجمع بين نظام القائمة ومقعد لكل مستوي. وعلينا أن نستغل هذه الفرصة لمراجعة مدى الفعالية لهذه المجالس وتطوير قانون عملها حتى تؤدي دورها الحقيقي، لأن هذه المجالس المحلية لها من الأهمية في النظم السياسية المختلفة، ما يجعل الاهتمام بدورها أمرا حيويا وضروريا، فهي أساس المعارك السياسية التي تدعم من الممارسة الديمقراطية، وأنابيب اختبار لحجم وفعالية الأحزاب السياسية، ومقدمة طبيعية للانتخابات البرلمانية، بل إنها تسهم في تربية الكوادر السياسية، وتنشيط المواطن العادي من حيث دفعه إلى المشاركة، ومن حيث زيادة مساحة الوعي لديه والاهتمام بشئون دائرته السكنية. وفي النظم الديمقراطية يتم التعديل على هذه المجالس لما تقوم به من أدوار أصيلة تخفف عن كاهل البرلمان الكبير، وتجعل عضو البرلمان الكبير متفرغا تماما للدور القومي الحقيقي. فإذا كان مجلس الشعب وهو البرلمان الكبير هو الرئة التي يجب أن يتنفس المجتمع من خلالها هواء الديمقراطية، فإن هذه المجالس المحلية هي القلب الذي ينبض بالحياة في الممارسة الديمقراطية. ولذا فإن التهوين من شأن هذه المجالس ودورها في تعميق الممارسة الديمقراطية، أمر يشوبه مغالطة كبري، ويحتاج إلى مراجعة تامة.

وبتحليل الممارسة الفعلية لهذه المجالس المحلية في مصر، فإن أول تجربة انتخابية قد تمت في عام ١٩٧٥ وتلتها تجربة ثانية في عام ١٩٧٩، وتجربة ثالثة ١٩٨٣، والرابعة في ١٩٨٨، ثم الخامسة في ١٩٩٢. ومن خلال التقييم العلمي لهذه التجارب الخمس استنادا إلى الدور المنوط بها، فإنه قد ثبت أن التجربتين الأولى والثانية في عامي ١٩٧٥، ١٩٧٩، كانتا من أفضل التجارب الخمس وذلك نظرا لاتساع دورهما التشريعي والرقابي داخل كل محافظة وعلى مختلف المستويات. فقد كان من حق المجالس المحلية آنذاك محاسبة المحافظين بتقديم الاستجوابات لهم على مستوى مجلس محلي المحافظة، والاستجواب لرؤساء الجهاز التنفيذي في المستويات الأدنى، بل من حق هذه المجالس أن تحاسب جميع المديريات التي تعمل داخل المحافظة، ولم تستثن مديرية واحدة، حتى مديريات الأمن وأقسام الشرطة خضعت أيضا للرقابة والمتابعة والحساب، ومن ثم فإن فعالية هاتين التجربتين كانت عالية بالمقارنة بالتجارب الثلاث التالية، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:

* نشرت في الأهرام ١٩٩٦/٣/١٣

أولهما: تتغير نظام الانتخاب من الفردى إلى القائمة. بما يترتب عليه من تغيير الولاء للجماهير التى تظهر دورها أكثر فى نظام الفردى إلى الولاء إلى صناع القائمة الذين يأتون بالأشخاص الأكثر ولاء لهم سواء من الحزب الحاكم أو المعارضة.

وثانيهما: إدخال عدة تغييرات على عمل هذه المجالس ابتداء من التجربة الثالثة بعد الأخذ بنظام القائمة، حيث تم إلغاء حق الاستجواب، وإلغاء لجان الأمن من المجالس المحلية.. إلخ، مما أسهم فى تقليص دورها الحقيقى فى مواجهة السلطة التنفيذية داخل كل محافظة، وقد ترتب على هذين السببين تحول هذه المجالس إلى كيانات وظيفية تضم عددا من الموظفين، بدلا من أن تكون برلمانات صغيرة تمارس عملا تشريعيا، ورقابيا سليما حتى تنصلح أحوال المحافظات، ومن هنا انتشرت المخالفات، إن لم تكن الانحرافات والفساد داخل المحافظات لضعف الدور الرقابى الشعبي، فالتعديلات التى طرأت على المجالس المحلية من حيث تغير نظامها الانتخابي، وتقليص دورها، ابتداء من عام ١٩٨٣، أدت بالتالى إلى ترجيح كفة السلطة التنفيذية فى داخل كل محافظة بمستوياتها المختلفة على هذا المجالس وأصبح المحافظ أقوى من رئيس المجلس المحلى للمحافظة، وأصبح رئيس المدينة أو المركز أو الحى أو القرية أقوى من رئيس المجلس المحلى لأى منها !! ولذلك لم يعد بعد عام ١٩٨٣، يعمل حسابا لهذه المجالس فى أذهان السلطة التنفيذية داخل أى محافظة. فهل تستقيم الأمور طبقا للتقاليد الديمقراطية عند هذا الحد؟ فهل يجوز محاسبة البرلمان الكبير للحكومة رئيسا وأعضاء ومراجعتهم واستجوابهم، ولا يجوز محاسبة المحافظ أو مدير مديرية، أو رئيس حى أو مدينة ؟ ! هذا هو المنطق المقلوب. فالمحافظون ومن دونهم من رؤساء للمراكز والمدن والأحياء والقرى، ليسوا فوق الحساب والمراجعة، وهذا هو الفارق بين مجلس محلى فى ١٩٧٩، وفى ١٩٨٣، والمجالس الثلاثة التالية. حيث ازدادت الفعالية، والرقابة ومواجهة الخطأ – الذى ينحسر مع الرقابة الحقيقية – فى المجلسين الأولين، وتراجعت هذه الفعالية كثيرا بعد ذلك.

• فإذا أردنا خيرا لهذه المجالس بأن تقوم بدورها الحقيقى فى الترشيح والرقابة على المستوى المحلي، فإن الأمر لا يكتفى بمجرد العودة إلى النظام الفردى لتكوينها بالانتخاب، بل العودة إلى الحقوق المنصوص عليها فى القانون السابق على ١٩٨٣، والتى تعطى هذه المجالس دورا حقيقيا. فحق الاستجواب حق أصيل لهذه المجالس، ولا خوف من ممارسته، فنحن ندرك أبعاد وصعوبات ممارسة ذلك ولكن اختزاله من القانون أفرغ دور هذه المجالس من الردع للجهاز التنفيذي. كما أن المتخوفين من النظام الفردى استنادا إلى صعوبة اختيار المواطن للعدد الضخم للمجالس المحلية المختلفة، فإن ما يطمئن فى هذا الصدد، أن كل حزب سيختار مجموعة وسيدقق فيها، كما أن فرصة التحالفات قائمة، وستصبح أسماء مجموعات حقيقية وموجودة لدى كل مواطن سينتخب على أساسها فى ضوء رقابة داخل اللجان من ذات المرشحين.

إن الأمل معقود فى تطوير الممارسة الديمقراطية على هذه المجالس، فافسحوا لها المجال ليزداد دورها، وتنشط الحياة السياسية الراكدة !!

## المجالس المحلية.. والممارسة الديموقراطية *

أحد التعريفات الرئيسية للديموقراطية، بأنها المشاركة. أى مشاركة المواطنين على مختلف اتجاهاتهم ومستوياتهم فى صنع القرار. أو بعبارة أخرى المشاركة فى إدارة السلطة والرقابة عليها فى أثناء التنفيذ. ومعنى ذلك أن الديموقراطية لا تقتصر على مجرد وجود وسائلها المتمثلة فى الأحزاب السياسية التى يتنافس من خلالها المنتمون إليها للوصول إلى السلطة لترجمة فكر المجموعة الفائزة بثقة الغالبية من المواطنين. والأكثر من ذلك فإن الديموقراطية أيضا لم تعد تقتصر على مجرد الرأى والرأى الآخر، بل نمتد إلى الاعتراف بالآخر وحقه فى التنافس طبقا لقواعد اللعبة وتقاليدها فى الممارسة، بل وحقه فى الوجود وفى الوصول إلى مقاعد السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها غالبية جموع الشعب.

وإذا كان التنافس الحزبى فى الانتخابات العامة يسهم فى وجود المجلس التشريعى للدولة والمتمثل فى مجلس الشعب عندنا، فإن هذا التنافس الحزبى أيضا يسهم فى وجود المجالس الشعبية المحلية بكافة مستوياتها (محافظة، مدينة أو مركز، ص أو قرية) فى التشريع داخل كل محافظة من محافظات مصر البالغ عددها (٢٦) محافظة.

وإذا كان مجلس الشعب باعتباره المجلس التشريعى لمصر كلها هو الرئة التى يتنفس المجتمع من خلالها هواء الديموقراطية، فتضيف كل يوم تراكما فى الممارسة يعد نموذجا للاقتداء من المجالس الأخرى، فإن المجالس المحلية باعتبارها المجالس التشريعية لكل محافظة على حده، هى القلب الذى ينبض بالحياة من الممارسة الديموقراطية. فهذه المجالس المحلية تعتبر الوعاء الأكبر الذى تخرج من خلاله القيادات التى تحكم المجتمع. وبقدر درايتها بتقاليد صنع القرار، وتقاليد الممارسة الديموقراطية، واستيعابها لآليات الرقابة على الجهاز التنفيذى داخل كل محافظة، بقدر ما يمكن أن يسهم ذلك تدريجيا فى خلق المجتمع الديموقراطى الواسع. ومن ثم فإن التهوين من شأن هذه المجالس المحلية فى الممارسة الديموقراطية أمر يشوبه مغالطة كبرى، يجب الوقوف عندها كثيرا.

وقد صدر حكم المحكمة الدستورية فى الثالث من فبراير الماضى – بعد طول انتظار وترقب – ببطلان المجالس المحلية الموجودة حاليا – والتى كانت قد أوشكت على الانتهاء من مدتها القانونية المقررة فى أكتوبر القادم – وذلك بسبب عدم عدالة النظام الانتخابى ودستوريته الذى انتخبت على أساسه وهو الجمع بين النظام بالقائمة مع مقعد فردى على كافة المستويات. وذلك استنادا إلى أن هذا النظام قد أهدر التكافؤ فى الفرص والعدالة بين المواطنين وهو ما يتعارض مع النصوص الدستورية فى مصر.

ورغم أن هذا الحكم، كنا نتوقعه مع كثيرين، ولأننا من المقتنعين بأن وحدة النظام الانتخابى فى الدولة هى من السمات الديموقراطية لما تضيفه للممارسة من عمق، خاصة وأن المزاج الشعبى، فى خضم سمة المناصفة بين الأمية وتوفيق – يستريح للنظام الواحد الذى يتعود عليه، إلا أنه لم يصبح أمام صانع القرار من مفر سوى العودة إلى النظام الفردي. وهذا النظام الفردى أصبح معمولا به فى انتخابات مجلس الشعب والشورى، بعد بطلان مجلس الشعب مرتين فى عام ١٩٨٧، ١٩٩٠ لنفس السبب..ولاشك أن كل نظام انتخابى له من الميزات وعليه من العيوب، ولكن تبقى القضية مدى الملاءمة بين النظام

---

* نشرت فى جريدة الوفد، ١٩٩٦/٣/٩

الذى يجب أن يسود وبين المزاج الشعبي، أو في ضوء السمات السائدة لأفراد المجتمع، والذين هم أصلا أصحاب القرار الفعلي باعتبارهم المشاركين في العملية السياسية.

ولذلك فقد أحسن النظام الحاكم، على لسان وزير الإدارة المحلية، عندما قرر وقف أعمال المجالس المحلية احتراما لحكم القضاء. وحتى يتم ترشيح وانتخاب المجالس الجديدة، فقد تقرر تشكيل لجان مؤقتة من الشخصيات العامة داخل كل محافظة لاتخاذ قرارات مؤقتة وللقيام بمهام المجالس الشعبية المحلية مؤقتا لحين عرض ما يتقرر على المجالس المنتخبة، وذلك تجنبا للفراغ الدستوري. كما أحسن النظام صنعا عندما أشار بأنه سيتم مناقشة تعديل قانون الإدارة المحلية على الأحزاب السياسية في سياق النهج الجديد الذى وعد به د. كمال الجنزوري – رئيس الوزراء الجديد.

ولاشك أن هذا كله، قد أظهر مدى الأهمية التى تقع على عاتق المجالس المحلية. وهذه الأهمية ليست مقصورة على بلادنا، بل على العكس فإنها في كل الدول الديموقراطية ترتفع أهميتها وشأن دورها. بل إن الانتخابات المحلية عموما تعكس مدى جماهيرية أى حزب، بل هي المرحلة التمهيدية عادة للانتخابات البرلمانية في الدولة. لذلك فإن كل الأحزاب السياسية تهتم بها لاعتبارات عديدة، لعل في مقدمتها استمرارية المشاركة في حكم المحليات، وتدريب القيادات، وتغيير أدوارها، والحفاظ على المعاقل "التقليدية لكل حزب في أى محافظة أو ولاية أو مدينة، حسبما تكون التسمية في الدولة. وبتحليل الممارسة الفعلية لهذه المجالس المحلية في مصر، فإن أول تجربة انتخابية كانت في عام ١٩٧٥م، وتلتها تجربة ثانية في ١٩٧٩، وتجربة ثالثة في ١٩٨٣، والرابعة كانت في عام ١٩٨٨، ثم التجربة الخامسة في ١٩٩٢. وقد أسهمت دراسات علمية عن هذه المجالس في تقييم دورها الحقيقي، حيث أثبتت أن التجربتين الأولى والثانية في ١٩٧٥، ١٩٧٩ كانتا من أفضل التجارب الخمس نظرا لاتساع دورهما التشريعي والرقابي داخل كل محافظة وعلى مختلف المستويات. فقد كان من حق المجالس المحلية محاسبة المحافظين بتقديم الاستجوابات لهم على مستوى مجلس محلي المحافظة، والاستجواب لرؤساء الجهاز التنفيذى في المستويات الدنيا، بل كان من حق هذه المجالس أن تحاسب جميع المديريات طالما كانت تعمل داخل المحافظة ولم يتم استثناء أى منها بما فيها مديريات الأمن وأقسام الشرطة. وإن كان ذلك قد تم في تجربتى ١٩٧٥، ١٩٧٩، فإنه قد تم التراجع عنها في المجالس التالية، وهذا قد أفقدها فعاليتها ودورها، بل تحولت هذه المجالس إلى كيانات وظيفية تضم عددا من الموظفين لدى حضرة السيد المحافظ الذى أصبح بيده حل وتجميد أى مجلس لأى سبب، وأصبح المحافظ ورئيس المدينة والحي والقرية فوق الحساب. وهذه هي بحق مأساة التجارب الثلاث الأخيرة (١٩٨٣، ١٩٨٨، ١٩٩٢). وكان هذا ملازما لتغيير النظام الانتخابي من الفردى الذى كان معمولا به في ١٩٧٥، ١٩٧٩، إلى النظام بالقائمة المطلقة مرة، ثم إلى الجمع بين القائمة المطلقة ومقعد فردى على كافة المستويات. وقد ارتبطت الفعالية بين دور هذه المجالس وبين النظام الانتخابي السائد. فقد اتسع دورها وزادت فعاليتها مع الأخذ بالنظام الفردى حيث كانت علاقة الأعضاء بالجماهير مباشرة يسعون إلى كسب ثقتهم بالدفاع عن قضاياهم الحقيقية في مواجهة الجهاز التنفيذي. بينما تقلص دورها وتراجعت فعاليتها، إن لم تكن قد انعدمت تماما، مع الأخذ بنظام القائمة المطلقة حيث أصبحت علاقة الأعضاء بمن سيختارهم في القائمة، وليس بالجمهور، فانعدم دورهم تلقائيا، لأن أى شخص يسعى لدور متميز مشتعل دفاعا عن قضايا جماهيريته، فإن مصيره الحقيقي هو فرض العزلة عليه تمهيدا لعدم إعادة ترشيحه مرة أخرى ضمن القائمة.

وتحولت هذه المجالس إلى هياكل بلا مضمون أو فعالية، بل فقدت الجماهير حماسها لـها، وتراجعت طلبات الإطاحة والأسئلة وتحولت إلى مسائل إجرائية. وفي الإجمالي تحولت هذه المجالس إلى وسيلة من وسائل الدعم "والتطبيل" للمسئولين التنفيذيين في المحافظة وتأكيدا لذلك لم نسمع خلال السنوات الماضية وعلى طوال التجارب الثلاث الأخيرة عن موقفه يذكر لأى مجلس محلى على مستوى الجمهورية. وذلك على عكس مجلس ٧٥، ١٩٧٩.

والأكثر من ذلك، الارتباط الحادث بين فعالية المجالس المحلية وفعالية مجلس الشعب، والعكس صحيح. حيث إن فعالية المجالس المحلية نتيجة توسع دورها واستقلالية أعضائها من الأجهزة التنفيذية، تخفف من الأعباء على أعضاء مجلسى الشعب والشورى مما يساعد على تفرغهم أكثر للدور البرلمانى الواسع والقومي، وهذا يؤدى بدوره إلى تعزيز دور مجلس الشعب وهو السلطة التشريعية العليا للبلاد. والعكس هو الصحيح، حيث إن فقدان المجالس المحلية للفعالية في دورها، تزيد من الأعباء على أعضاء البرلمان، مما يؤدى إلى عدم تفرغهم لدورهم البرلماني، ويقلل من هيبة ودور مجلس الشعب.

وفي هذا الإطار، فقد آن الأوان بعد أن اتضحت الأمور، بضرورة عودة النظام الفردي، كنظام انتخابى للمجالس المحلية القادمة، والعودة إلى النظام الذى كان معمولا به في المجالس المحلية في عامي ١٩٧٥، ١٩٧٩ حيث كانت هناك الاستجواب للمحافظين ورؤساء المصالح ورؤساء الأجهزة التنفيذية (مدينة أو مركز، ص أو قرية)، لإشاعة الفعالية للمجالس المحلية الجديدة في تجربة ١٩٩٦. كما أنه من الضرورى إخضاع كافة المصالح للرقابة والمتابعة والمحاسبة والاستجواب ولا يستثنى من ذلك أية جهة مهما كانت، وتحت أية دعوى أو مبرر. وهنا فإن تطوير القانون الحالى يصبح من الأهمية حتى يأتى ممثلون للجماهير في هذه المجالس على مستوى المسئولية الملقاة على عاتقهم، فلا يجوز للأمن المزور بشهادة محو الأمية أن يحتل موقعا في هذه المجالس، كما لا يجوز أن يمثل الجماهير أحد الموظفين في الإدارة المحلية داخل المحافظة تجنبا لخضوعه لأية ضغوط ويمكن له أن ينتقل مؤقتا لأقرب محافظة من موقع سكنه خلال فترة توليه هذه المسئولية، كما يجب النص في التعديل على ضرورة التشديد في العقوبة على أى مسئول تنفيذى يمارس أى ضغط على أى عضو مجلس محلى أثناء قيامه بهذه المسئولية تعميقا للممارسة الديموقراطية.

وفوق ما سبق، فإن إجراء الانتخابات القادمة بصورة حرة ونزيهة مع التكافؤ بين جميع الأحزاب هو التحدى المطلوب حتى تخرج لنا مجالس جديدة تتفق والتقاليد الديموقراطية المأمولة. فنحن نتصور خريطة للمجالس المحلية القادمة ستعكس إلى حد كبير واقع الحياة الحزبية – رغم ضعفها – وسيسهم ذلك في ممارسة حزبية جديدة في القواعد الجماهيرية مما سيؤدى بدوره إلى تعميق الممارسة الديموقراطية. وعلى كافة الأطراف المتصارعة حزبيا وفي مقدمتها الحزب الحاكم باعتباره الحزب الأكبر، أن يتقبل النتائج ويتعامل معها بعقلانية دفعا للممارسة الديموقراطية إلى الإمام. فالمجالس القادمة هي الأمل في توسيع الممارسة الديموقراطية بأساليب جديدة، وأن دورها الواسع، وفعاليتها المنتظرة بتعديل القانون الحالى، سيسهم بدوره في الارتفاع بوزن أعضاء البرلمان ودورهم القومي. وهذا هو ما نحتاج إليه في المرحلة الحاضرة والقادمة.

جمال زهران
١٩٩٦/٢/١٨

# الرقابة السياسية كمدخل لإصلاح المحليات

فوجئنا بقرار السيد الدكتور رئيس الحكومة (د. كمال الجنزورى)، بإعادة تقييم المحليات سعيا نحو الإصلاح. وفى أعقاب ذلك تحركت أجهزة الرقابة الإدارية، وظهرت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات لبيان حجم المخالفات المالية وتجاوزات القانون، وكذا تحركات السادة المحافظين باعتبارها فرصة لغربلة مجموعة القيادات التى تعمل تحت رئاستهم ولكن دون سلطان عليهم على ما يبدو من تصريحاتهم فى الصحف، وكذا تحركت بعض الأقلام لتكيل المديح لهذه الدعوة باعتبارها مدخلا للقضاء على فساد الإمبراطوريات المحلية ومن واقع متابعتنا لهذه المبادرة الحكومية المركزية وما نجم عنها من تداعيات حتى الآن، نستطيع أن ندلو بدلونا فى هذه القضية المحورية والخطيرة، لمصلحة الوطن ومستقبل الأجيال القادمة، وذلك فى ضوء اهتمامنا بهذا الموضوع. فالذى يتابع ما يتم على أرض مصر كلها، يشهد بأن هناك عددا من الإنجازات داخل كل محافظة، وأن جزءا كبيرا منها يقع ضمن المشروعات القومية التى تدار من المركز، وبمتابعة المحليات. إلا أن كثيرا مما يتم يتعرض لإهدار فى الموارد العامة، وترصد أجهزة الرقابة الرسمية، وهى عديدة، هذه المخالفات التى وصلت إلى حالة من الفساد المنتشر بصورة غير معقولة. ولكن رغم هذا الرصد، فإن إصلاح المعوج أو المخالفين أو الفاسدين، يتوقف على عوامل عديدة، بل إن المحاسبة لهؤلاء المخالفين تصبح مسألة مزاجية ترتبط بالنفوذ ودوائر العلاقات الرسمية وغير الرسمية والقدرة المالية والقبلية لهؤلاء. ويبقى السؤال الحائر كيف الإصلاح إذن؟

والإجابة عندنا واضحة من البداية وتتمحور حول فكرة الرقابة السياسية". وقد يبادرنى البعض بالقول: من الذى سيقوم بهذه الرقابة المنشودة ؟! وقبل الخوض فيما نقصده بالمدخل الحقيقى لإصلاح المحليات، يجب الإشارة إلى عدة نقاط هي:-

١- أن الثقافة السائدة لدى حكام الأقاليم من محافظين ومن دونهم من رؤساء أحياء أو مدن أو حتى قري، تتركز فى رفض أى نوع من أنواع الرقابة الشعبية، وينظرون إليها باعتبارها وسائل تعطيل، وأنه ليس من الطبيعى أن يقوم بالرقابة على "محافظ كبير" مثلا، عضو مجلس محلى ليست معه شهادات أو حتى دون ما حصل عليه هذا المحافظ أو مرءوسيه !! وقد سمعت شخصيا بالمناسبة تعليقا لبعض المحافظين فى إحدى الجلسات العامة، حيث قال: كيف يحاسبنى أو يستجوبنى عضو مجلس محلى جاهل ؟! وقد ألغى الاستجواب الذى سبق أن تم النص عليه فى قانون المحليات على ١٩٧٨. ومعنى ذلك أن التنفيذيين لا يميلون لأى رقابة عليهم من أى نوع ؟؟

٢- أن سلطات المجالس الشعبية المحلية على كافة مستوياتها من القرية وحتى المحافظة، هى سلطات محدودة ومقيدة، ولا تخرج عن الموضوعات التقليدية والأسئلة وطلبات الإطاحة التى يتعرض ممارسوها لضغوط غير عادية. وتقلصت سلطات كبيرة كانت تمارسها هذه المجالس فى مواجهة التنفيذيين، كان من جرائها استشراء الفساد فى المحليات، وإعاقة التطور الديموقراطى. وقد تعرض قانون المحليات إلى تغييرات جذرية أهمها تغييره من الحكم المحلى إلى الإدارة المحلية، بدعوى توافق ذلك مع الدستور !!، وتغيير النظام الانتخابى من الفردى إلى القائمة المطلقة، ثم القائمة المطلقة مع الفرادى، إلى أن ثبت عدم دستوريته فتم الرجوع إلى النظام الفردى مرة أخرى !!. ثم تعرض إلى

* نشرت فى الأهرام الاقتصادى ١٩٩٨/٩/٢٨

افراغ المجالس المحلية من سلطاتها الحقيقية فى الرقابة على الجهاز التنفيذي، وألغى حق الاستجواب، ووضع القيود على الأسئلة وطلبات الإحاطة ولجان تقصى الحقائق. فهناك مجالس محلية تتخذ من القرارات ويصدق عليها المجلس المحلى للمحافظة وفى وجود المحافظ، إلا أنه بكل أسف يضرب بها عرض الحائط وينفذ عكسها. وهنا نتساءل حول مدى مشروعية ما يتم دون موافقة المجالس المعبرة عن الجماهير؟ إلا أننا لا نجد إجابة. ويوم أن تتم ممارسات فجة من بعض رؤساء الأحياء أو المدن أو حتى المحافظين، نجدهم ينتقلون إلى أماكن جديدة وكأنهم لم يفعلوا شيئا مخالفا أو جريمة !! ولدى أمثلة عديدة لا داعى لذكرها، وأمثلة لقرارات صدرت من المجالس المحلية، وتم تنفيذ عكسها ولا داعى للإشارة إليها.

٣- ضعف الغالبية من أعضاء المجالس المحلية وهذا يأتى فى سياق سلب الاختصاصات الفعالة لهذه المجالس من ناحية، والإتيان بعدد من الأقارب والمشايعين لنواب مجلس الشعب دون توافر معايير الكفاءة أو الصلاحية أو الخبرة فى مجال العمل العام كما أن غالبية هؤلاء يتم اختيارهم من قبل السلطات التنفيذية حتى المحافظين، بل يصدقون عليها، وتستخدم التقارير الأمنية والرقابية لإبعاد غير المرضى عنهم، وتتغافل هذه التقارير عند الرغبة بالإتيان بالمرضى عنهم ويمثلون علاقات قرابية أو عصبية ومن مصلحة الجهاز التنفيذى أن يأتى بأشخاص ضعاف، بلا خبرة حتى لا يستطيعوا ممارسة أى رقابة عليهم. وهذا هو مدخل الفساد لمن يريد أن يفهم أن أساس الإصلاح ليس مجرد عزل أو نقل بعض التنفيذيين !! كما أن هؤلاء الأعضاء بعد أن يتم "تعيينهم أو انتخابهم انتخابا شكليا"، يصبح لا حول لهم ولا قوة. فهم ممنوعون من ممارسة حقوقهم الدستورية فى الترشيح لمناصب الرئاسة أو الوكالة، بحجة أن هذه تعليمات عليا، أو توجيهات الحزب الحاكم !!. وقد تابعت هذه المسألة خلال الأيام الماضية عند بدء الدورة الجديدة لهذه المجالس المحلية، واكتشفت من خلال إصرار البعض على الترشيح لمنصب الرئاسة فى إحد المواقع، تدخلات وصلت إلى قمة الجهاز التنفيذى والحزبى فى المحافظة دون مبرر، ومن خلال واقعة أخرى جنب حيث أصر فيها أحد الأعضاء على الترشيح لمنصب "الوكالة" فى مواجهة الوكيل الذى شغل هذا الموقع وأساء إليه واستغله لحسابه وأفسد فيه، إلا أنه لم ينجح وكان ذلك، انعكاسا لمساندة مباشرة وعلنية من نواب مجلس الشعب الحاليين والسائقين، لهذا الوكيل الفاسد، باعتبار أن طرح شخص صالح قد يؤثر على الترابطات المصلحية لهؤلاء الحاليين والسابقين وعندما استيقظ ضمير بعض الأعضاء وسألوا عن سر تمسك النواب بالشخص الفاسد، فكان الرد هو: ظروف المرحلة والملاءمة وحفاظا على مصالحهم بشكل صريح! فهل بعد ذلك يمكن لنا أن نتعجب من الواقع المرير فى المحليات.

وخلاصة هذه النقاط الثلاث هى أن الرقابة الحالية ضعيفة وبلا فاعلية استنادا إلى سيادة ثقافة رفض الرقابة لدى التنفيذيين على مختلف مستوياتهم، وأن هذا أدى بدوره إلى تراجع اختصاصات وسلطات المجالس المحلية نتيجة نفوذ غير الديموقراطيين على عملية صنع القرار التشريعي، وأدى هذا بدوره إلى إيجاد مجالس محلية شكلية وغير قادرة على ممارسة الدور الرقابى الفعال وبالتالى فإن الواقع المحلى والمرير هو انعكاس لهذا كله. ويقود ذلك بالطبع إلى الإجابة على التساؤل الذى أثرناه ما هى إلى ة المواجهة لإصلاح المحليات؟

فالرقابة تعنى إحكام عملية المطابقة بين المخطط والمنفذ في ضوء نصوص القوانين والقرارات. وأن الخروج عن ذلك يستلزم المساءلة. وفي المحليات فإن الرقابة السياسية هي أساس الإصلاح من زاوية أن هذه الرقابة تمثل الرادع للانحراف عن القانون، لارتباط ذلك بالمساءلة من خلال وسائل عديدة منها الاستجواب، وطلب الإحاطة، ولجان تقصى الحقائق، والأسئلة، وطلبات المناقشة عنها. وقد يترتب على ذلك قرار محلي من ممثلي الجماهير بعزل أو إقصاء أي مسئول تنفيذي من موقعه، وهذه شهادة بعدم صلاحيته للخدمة في هذا الموقع. وقد يرى البعض أن هذا مدخل لتكتل ضد شخص ما لأسباب غير موضوعية، والرد هو أن الممارسة متى تعمقت فإنها تصلح من نفسها باستمرار الممارسة الديموقراطية.

فالأمر يستلزم تغيير الثقافة السائدة الرافضة لأي نوع من الرقابة إلى ثقافة القبول بالرقابة الشعبية الجماهيرية ذات المضمون السياسي، وأي مسئول لا يقبل بهذه الرقابة لا يستحق أي يجلس في كرسيه يوما واحدا لأنه يتعالى على جماهير الأمة وهي مصدر الحكم والشرعية. ولذلك فإن تعالى بعض المحافظين أو مرءوسيهم، على المجالس المحلية يستدعي فورا محاسبة هؤلاء وإعفاءهم من مواقعهم احتراما للجماهير. كما أن الأمر يستلزم أيضا توسيع اختصاصات المجالس المحلية وإعادتها إلى قانون الحكم المحلي لعام ١٩٧٨، وذلك للإسهام في تطوير الممارسة الديموقراطية من جانب، وإعداد المجتمع للحكم المحلي بدلا من الإدارة المحلية.

كذلك فإن إطلاق حرية الممارسة السياسية أمام كافة الأحزاب في الانتخابات المحلية، وإحكام الرقابة على هذه العملية، من شأنه أن يأتي بعناصر جديدة وذات كفاءة وخبرة. وهنا فإن على الحزب الحاكم الآن مسئولية كبيرة في اختيار أفضل العناصر الصالحة لتطوير الممارسة الديموقراطية لا إعاقتها.

إن القضية في المعنى الأخير هي قضية تطور الممارسة الديموقراطية في المحليات، إعمالا لتجربة "ديموقراطية الجذور" التي مورست في الهند وهي دولة من العالم الثالث بدأت مشوارها معنا، ويمكن لنا أن نستفيد منها، وتمخض عنها تطوير للممارسة الديموقراطية على مستوى المجتمع ككل. وأظن أن الاستشهاد بالهند وليس بأمريكا أو الغرب الأوروبي، ضرورة للاستفادة والتعلم بلا مكابرة. ومن ثم فإن أي حديث عن إصلاح المحليات بعيدا عن ترجيح بديل "الرقابة السياسية" في هذه المرحلة، هو حديث في الشكليات، وحديث في الوقت الضائع، كما أنه حديث لن يخرج عن إبعاد عدد من الشخصيات المحلية في بعض المواقع، وكأن الإصلاح قد تم بمعايير الرقابة الإدارية. إننا نتمنى أن تكون النية تستهدف إصلاحا حقيقيا لهذه المحليات، ولذلك فقد أردنا التنبيه إلى أن الرقابة السياسية هي المدخل الأفضل لإصلاح المحليات، في هذه المرحلة قبل أن تدخل القرن الحادي والعشرين الذي يستلزم إرادة جديدة في التغيير تختلف عما سبقها.

جمال زهران
١٩٩٨/٩/١٨

## ظاهرة السلبية وغياب الدور العام للموطن المصرى
## اقتصار النشاط العام على المستويات الفوقية
## إفراز طبيعى لسلبية المواطن

ضمن المشاكل التى تعانى منها مصر منذ فترة غير قصيرة، انتشار واتساع نطاق ظاهرة السلبية بما يؤدى إلى غياب الدور الفعال المنتظر من المواطن تجاه قضايا وطنـــه. وتتداخل فى تفاقم تلك الظاهرة أبعاد عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية تكـــرس انفصام المواطن المصرى عن مجتمعه وتظهر خطورة هذه الظاهرة فيما يمكـــن أن تـــؤدى إليه من إجهاض أى تجربة فى العطاء العام والهروب من واقع المجتمـــع. بمـــا يفـــرض ضرورة البحث عن حلول لمعالجة هذه الظاهرة.

السؤال الذى يتردد بإلحاح شديد فى هذه الآونة هو هل هناك دور عام للمواطـــن المصرى؟ وأن كان هناك مجرد دور فما هى سماته؟ والإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلـــى إبراز عدد من النقاط الهامة وهي:

١- قضية المناخ العام المحيط بالممارسة العامة: فالواقع يشير إلى أن المناخ العـــام فـــى مجتمعنا المصرى لا يمثل عاملا مشجعا على ممارسة دور عام للمواطن بما يفترض أن يكون خاصة وان الدور العام الحقيقى والفعال يتصف بعطاء مبادر وحماسي، وجوهـــره التطوع الإرادى للشخص فالمناخ من الناحيـــة الاقتصاديـــة والسياســـية والاجتماعيـــة والفكرية يتسم بالركود وعدم إيجابيته بالنسبة للشخص مما يعوقه عن الاندفاع ناحيـــة العطاء العام. فمن الناحية الاقتصادية، يعتبر دخل غالبية المواطنيـــن لا يتناســـب مـــع المتطلبات المعيشية فى حدودها الدنيا مما يجعل تخصيص وقت من جانب المواطن لدور عام تطوعى من هذه الزاوية ترفا لا يتناسب مع التحديات اليومية التى يواجهها.

ومن الناحية السياسية فإن قدرة النظام على تقديم أطر وبرامج وسياسات وخطـــط ورؤى لا تتلاءم مع ضرورة وحتمية إشراك المواطنين فى هذه السياسات. وبالتالى فإنـــه ثبت حتى الآن عدم توفيق السياسات المتبعة فى تعبئة وحشد المواطنيـــن للمشـــاركة فـــي التنمية واختزلت المشاركة فى جزئية بسيطة وهى الإدلاء بالصوت فى الانتخابات العامـــة والتى لا تتجاوز نسبته ٤٠%. إن لم تكن تقل عن ذلك بكثير فى الواقع العملـــى لأســـباب عديدة.

ومن الناحية الاجتماعية فإن افتقاد القدوة ونماذج العطاء الجادة أمـــام الشـــباب. وجموع المواطنين. كذلك بطء التغيير فى الأشخاص الذين تجمدت أفكارهم، بل إن معـــايير اختيار النخبة الحاكمة عليها مآخذ كثيرة، وهو ما يجعل قيمة العطاء العام فى انحســـار دائم وسريع فى إطار عام يتسم بالإحباط واليأس من التغيير.

ومن الناحية الفكرية فإن افتقاد المعارك الفكرية الملتزمة حول قضايـــا حقيقيـــة للمجتمع من جانب، وتكرار الموضوعات التى تطرح فى دائرة مغلقة دون تجديد افقد الناس الثقة فيما هو مطروح، وأبعدهم عن التفاعل معها.

* نشرت بالوفد ١٩٩١/٧/٢٠، والأهرام الاقتصادى ١٩٩١/١٢/٢

وقد تكون هذه الجوانب الأربعة السابقة متداخلة، وقد يكون كل منها سببا للآخر، وقد يكون كل منها نتيجة للأخرى، إلا أنه يبقى أن المناخ العام يتسم بالركود مما يعتبر عنصرا سلبيا في الدور العام الحقيقي، ولا يمثل أى دافع إيجابى لعمل عام حقيقي.

٢- سيطرة القيم الفردية بشكل شامل على أفراد المجتمع: والملاحظ أن مجمل السياسات المتبعة وكيفية التعامل مع متطلبات المواطنين وأوضاعهم المعيشية قد قادت إلى هذه النتيجة. فالسمة السائدة في حياة المواطنين هي التفكير فى محيط فردي. والسعى فى دائرة الأنانية، والحركة دائبة في إطار المصلحة الذاتية فحسب، ولهذا نتائجه الخطيرة، ولعل ما ساءنى عندما دعيت لإلقاء محاضرة عن "معوقات التنمية فى مصر" في إحدى ضواحى القاهرة، أن تساؤلات الحاضرين لم تخرج عن مشاكل ذاتية خاصة بتنمية السكان الذين يعيشون فيه والذى يضم عددا من العمارات السكنية التابعة لإحدى المناطق، ولم يسأل واحد فقط عن موضوع المحاضرة بشكل عام سواء على مستوى مصر أو مستوى دول العالم الثالث التى أشرت إليها. وان كان هذا هو الوضع على مستوى المواطن العادي. فإن الأكثر أسفا هو ما يتردد فى لقاءات واجتماعات بعض الفئات ممن تعتبر من كبار النخبة في مصر، حيث لا يخرجون عن مناقشة مصالح ذاتية ضيقة الأفق خاصة بهم دون مراعاة لأن يكون لهم دور عام. فهم يبحثون عما يمكن أن يحصلوا عليه دون بحث أو اهتمام بالدور العام المطلوب منهم كفئة رائدة في المشاركة حتى ولو بالرأى فى قضايا الوطن. وقد يعتقد كثيرون أن هذا مستهدف في إطار إضعاف الرأى العام المستنير، وذلك حفاظا على الأوضاع القائمة وأفكارها المطروحة، والسؤال المشروع الذى يجب أن نسأل أنفسنا جميعا به هو: من المسئول عن ذلك ؟؟

٣- عدم الاستجابة من السلطة الحاكمة أو التفاعل مع القضايا المطروحة من جانب الرأى العام: فالسلطة تتيح هامش حرية في القول دون هامش فى الحركة باستثناء الانتخابات فقط وفى حدود معينة. فالجميع بلا استثناء تتوافر لهم فرصة القول أو حرية التعبير إلى حد الصراخ، ولكن دون أن يقابل ذلك مجرد استجابة واحدة من جانب النظام الحاكم، وان تمت أية استجابة تكون فى وقت خمد الرأى العام إزاءها حتى لا تحتسب نقطة إيجابية وعلامة صحة على حياة الرأى العام مما يشجع على المزيد من ذلك. أو نظام الانتخابات وتقسيم الدوائر دون إشراك المعارضة، خير مثال وتأكيد، بخلاف آلاف الموضوعات التى تتعلق بقضايا الفساد والشبهات حول بعض المسئولين. وسياسات عديدة.. الخ... ويقود هذا إلى تراجع الكثيرين عن الإدلاء برأيهم أو المشاركة على هذه المستوى الضيق، بل يقود أيضا إلى إحباط هائل لدى الغالبية من انعدام تأثيرهم فى حركة المجتمع. وهذا بالتأكيد راجع إلى انفصال القرار فى مصر عن تطلعات الرأى العام فى مصر وفى الوقت الملائم.

٤- الإرهاب الفكرى للقلة المشاركة بفعالية: حيث تمارس حملة إرهاب ضد كل من يحاول المشاركة مشاركة إيجابية وذلك بهدف إخراجهم من ساحة المشاركة، أو بتطويعهم فى إطار تلبية مصالح خاصة لهم. ووسائل الإرهاب عديدة منها إلصاق التهم بكل من يرغب فى مشاركة حقيقية. ومحاصرة هذه القلة بدعايات مغرضة كمحاولة التشهير بأن عطاءها ليس مجردا عن الهوى باعتبار أن المناخ العام، يشيع أن المصالح الشخصية والمنافع الذاتية هى هدف كل راغب فى المشاركة فى الوقت الحاضر وليس هناك هدف عام حقيقى ويصل الأمر إلى حد أن المصرين على الاستمرارية يتم السعى لإثبات أن سعيهم للهدف العام هو سعى للمصالح الذاتية بأسلوب غير مباشر، وقد تتحقق خلال

فترة عطاء الفرد بعض من مصالحه الشخصية الطبيعية وما لا علاقة له بالعمل الذى يتطوع له، إلا أن يشاع من المنافسين ذلك لتجريد الشخص من عطاء حقيقى لبلده. ومن ثم فإن أى عطاء عام فى هذا المناخ منتقد ومؤاخذ إلى حد الإحباط الذى يصيب هذه القلة. ومما أساءنى أيضا محاولة بعض من هذه القلة مقاومة انحراف ما فى منطقة معينة، والتصدى لأصحاب النفوذ ومراكز القوى بما يتمتعون به من ثروات غير مشروعة فى الغالب، فإنه قد وجدت من يسأل: ولماذا تتصدى هذه القلة لهؤلاء؟ ولماذا لا تترك هذه القلة مواقعها طالما لا تستفيد من وراء ذلك وحتى لا تدخل نفسها فى دوامة الصراعات؟ وتجلب على نفسها المتاعب. وللأسف فإن كل من يتصدى للعمل العام الحقيقى فهو مشاكس، ويسبح ضد التيار، والبعض يحاول إلصاق التهم به فى وقت يترك اللصوص يعيشون فسادا فى المجتمع. والواقع أن هذا كله يعكس مدى طغيان الإرهاب الذى يسيطر على مناخ العطاء العام. والذى يحاصر أى محاولة للعطاء المتجرد والذى يتسم بالغيرة على الوطن.

وفى ضوء المتغيرات الأربعة السابقة، فإن السؤال الطبيعى هو: إلى ماذا يقودنا ذلك؟.. أتصور أن هذه المتغيرات مجتمعة تقودنا إلى عدد من النتائج هي:

١- اقتصار النشاط العام على المستويات الفوقية بحكم الموقع السلطوي، والفرصة المتاحة في أعلى المناصب، وبشكل يتسم بالوظيفية الإدارية ولا علاقة له بالدور العام الحقيقى الذى هو نتاج معارك جماهيرية للقيادة، وهذا لا يقتصر على الحزب الحاكم بل يمتد إلى الأحزاب المعارضة.

٢- إفراز نوعية سيئة من الممارسين للعمل العام لا تخرج عن عباءة قوى المال والبلطجة السياسية والجهلاء وأنصاف المتعلمين ومزيفى الوعي. وتتضح هذه الصورة لمن يريد أن يتأمل فى حجم هؤلاء فى المجالس المحلية والهيئات التطوعية، بل إن مجلسى الشعب والشورى لم يتطهرا من هذه النوعيات إضافة إلى أن القلة الشريفة المحترمة داخل هذه المجالس، فإن لقلتها وشعورها بالإحباط لأنها تنفخ فى "قربة مقطوعة"، آثرت السكوت، إما عن قناعة بدور الصمت، أو على أمل التغيير، وهذا ما يجعلنا نتساءل: كيف يمكن أن يتحقق هذا التغيير؟!.

٣- إجهاض أى تجربة فى العطاء العام من جانب المثقفين فى أى منطقة على مستوى الجمهورية، وذلك لشعور القائمين على التجربة بالحصار الدائم بكل الوسائل خاصة المال والنفوذ الناتج عنه فى كافة الأجهزة بلا استثناء. وخاصة أيضا، وأن تجارب المثقفين محدودة في الواقع الجماهيري، ويقاوم القائمون عليها أقصى ما يستطيعون !!. أى أن القلة المثقفة ذات العطاء الجماهيرى تجد نفسها محاصرة بدائرة من الضغوط ذات الأساليب العديدة بعضها بالمغريات وإن لم تفلح فبالإرهاب بكافة صوره. وهذا يقود بالتالي إلى إحجام كثير من المثقفين الراغبين فى العطاء العام نتيجة تساقط تجارب المثقفين بعد صمود هائل.

٤- الهروب من واقع المجتمع، وذلك بالانسحاب منه والوقوع فى الدائرة الذاتية، نتيجة عدم إتاحة الفرصة أمام المثقفين لتغيير مجتمعهم وتطويره وتقدمه. فنجد الغالبية تسافر إلى الخارج دون اهتمام بقضايا الوطن، وآخرين يهاجرون المجتمع بصفة نهائية. وآخرين ينخرطون في جماعات عنف وعمل سري، ونماذج ذلك واضحة أمام الأعين.

والحقيقة إذن أن الدور العام قد أصيب في مقتل، وان قيمة العطاء تنسحب كل يوم من واقع المجتمع المصرى أمام الضربات المتلاحقة من قوى المال والنفوذ والبلطجة

السياسية، هؤلاء هم أصحاب قيم المجتمع الحالية. وأن الحديث عن عطاء عام حقيقى فى مثل هذه الأيام أصبح نشازا، لكنه بكل تأكيد موجود ولكنه استثناء لمناخ عام يتسم بالانتهازية والشللية، والمصالح الشخصية جدا، وسيادة شبكة المصالح دون مراعاة لعوامل الكفاءة والجدة والإخلاص فالقاعدة التى تحكم العمل العام فى مصر الآن هى المصالح المتبادلة بين الأفراد دون مراعاة للصالح العام للوطن، وأن الاستثناء لهذه القلة التى تكافح بإصرار مستميت يصل إلى حد تعرضهم للتجريح ومحاولات النيل من سمعتهم. وهؤلاء يتحركون بدافع الغيرة على الوطن ولهم كل التقدير، ولكن للأسف الشديد فإن هذه القلة يسقط منها واحد كل يوم، وأخشى ما أخشاه أن تختفى ولا نجد من يغير على وطننا، إلا إذا وقع تغيير ضخم.

# هيبة الدولة والسعى نحو تدعيمها

تدعونا أحداث العنف الأخيرة فى امبابة وبعض المناطق الأخرى التى سبقتها إلى طرح تساؤل هام يتعلق بهيبة الدولة وحدودها وكيفية المحافظة عليها من كافة القوة السياسية الموجودة داخل المجتمع المصرى فى إطار الإجماع الكامل ولو على الحدود الدنيا فضلا عن ذلك فإن زلزال الاثنين له أثره الواضح على تناولنا قضايانا المختلفة حيث أسهم فى تعرية بعض أوجه الخطأ فى حياتنا وأنماط تفكيرنا، مما يستلزم معه ضرورة إعادة النظر فى هذه الأمور كلية بما يحقق الخير العام لمجتمعنا فى نفس الوقت أثار الزلزال قضية هيبة الدولة.

وبداية فإننا نقصد بهيبة الدولة، توافر القدرة على فرض النظام الذى يقره المجتمع بنفسه للتطبيق أى أن هيبة الدولة تتمحور حول طبيعة العلاقة بين من بيدهم مقاليد سلطة الدولة، وبين المواطنين.

ولذلك فإنه عندما تتآكل هذه العلاقة، وتصبح فى شكل جديد يقوم على خروج الدولة على القانون باستخدام أساليب متعددة تعنى بالتجاوز فى استعماله وتطبيقه، وأيضا خروج المواطنين على القانون والتحايل عليه بأساليب عديدة كذلك. تصبح إذن هيبة الدولة محل تساؤل لأن كلا من طرفى العلاقة ينفذ قانونا آخر لم يتفق عليه أساسا ولا يعبر عن ضمير الجماعة. وأدل مثال على ذلك بما يمكن تسميته بقانون الحاجة "كاملة" تجسيدا لهذه العلاقة المفقودة بين الطرفين، وأيضا قانون الحاج "جابر" رمز لإرهاب فرد للمجتمع، وأن هذا الفساد الذى ازداد حجمه وتغلغل المجتمع يتمحور حول قضية أساسية وهى الخروج عن القانون وعدم الالتزام به، بل والاستهتار به، والذى أدى إلى ضحايا من بشر يصعب على الإنسان أن يتقبل ما حدث دون انفعال أو غضب نحن نصنع القانون ثم ندير إليه ظهورنا سواء الأفراد أم السلطات. كما أنه لدينا ترسانة ضخمة من الأسلحة القانونية تصل إلى ما يقرب من ٥٠ ألف قانون، وكل منها به ثقوب تصل إلى تصور التعمد فى الصياغة لتتاح الفرصة للخروج عنه. والسؤال هنا: لماذا هذا القانون أساسا؟ فهل نصنعه لكى نعطى الفرصة للخروج عنه واستثماره فى تجاوزه واستغلاله أو توظيفه فى إضفاء شرعية على التحايل عليه وعدم الالتزام به؟ إن هذا أصبح سؤالا مشروعا يفرض نفسه مع حالة الفساد الجماعى التى نعايشها، وحالة الخروج الجماعى على القانون لذلك فإن الضحية الماثلة أمام الأعين الآن، هى الحاجة "كاملة"، والتى أصبحت نجمة الموسم وحظيت بشهرة ليست شخصية فحسب إنما شهرة للفساد، وشهرة للخروج على القانون، وعدم الالتزام به. ولهذا لا يجب أن نتعامل معها بأساليب عادية، لأن كل التحقيقات التى ستتم معها حسب توقعى، لن تسفر عن شئ، ولن تلقى جزاء، لأن المسئولية الرئيسية تقع على جهاز الدولة ممثلا فى إدارة الحى بمصر الجديدة التى سمحت لها ولغيرها أن يخترقها ويخترق موظفيها بالرشوة والمقايضات المختلفة. كما أن المسئولية تقع بالأساس على المهندس الذى قبل تعليمات السيدة "كاملة" بالغش فى مواد البناء، وغير ذلك كثيرون ويتحملون المسئولية الكاملة عن هذا الوضع الخاطئ.

وبتجاوز هذه الناحية إلى البعد الآخر والهام فى الموضوع وهو الذى يتعلق بنظام الدولة الحالى، والذى هو نتاج سنوات سابقة منذ أن تم الأخذ بسياسات الانفتاح الملعونة

* نشرت فى الأهرام المسائى فى ١٩٩٢/١٢/٢٩

التى لم تجلب على المجتمع إلا كل الخراب الذى يحدق بنا من قبل، والآن والمستقبل فمن الواضح أن الدولة عندما ترغب فى حسم الموضوعات، فإنها تحسمها بالفعل، والمواطنون عندما يشعرون بأن الدولة جادة فى وعودها وتطبيقها للقانون، فإنهم لا يجدون سبيلا سوى الالتزام.

والأمثلة كثيرة، ومنها صدور قرارات الإزالة لعقارات وصل عددها إلى ٤ ملايين قرار خلال السنوات العشر السابقة، ولم ينفذ منها سوى ١% فقط، فأين الدولة إذن؟

وكذلك عندما نجد مدينة نصر كلها صدر لها قانون بعدم السماح بالتعلية فوق أربعة ادوار ثم حدث التجاوز الجماعى والمخالفة أصبحت جماعية فأين كانت الدولة إذن؟ والأمثلة كثيرة وآخرها مثال الحاج جابر بإمبابة الذى فرض قانونا فى كل أنحاء الحى واستشرى نفوذه، وتركته إلى أن وصل إلى هذا الحد، ثم كان رد الفعل عنيفا، واستطاعت الدولة أن تفرض هيبتها عندما أرادت ولكن بعد أن تضخم الوضع فلماذا سكتت الدولة وبدون الاستطراد فى الأمثلة العديدة إلا أنه يمكن القول أنه فى كل مكان وفى كل خطوة ليس هناك قانون مطبق وهذا يصب فى ضعف هيبة الدولة فى نفس الوقت فإن الدولة التى تنوى إعادة الهيبة لنفسها فلها من الأساليب ما تحقق ذلك والأمثلة فى هذا أيضا كثيرة والمهم هو الصدق والحسم.

ومن الأمثلة عندما أرادت الدولة أن تثبت سعر الدولار وتقضى على السوق السوداء تحقق ذلك، وعندما أرادت أن توقف تجريف الأرض وتقضى على الطوب الأحمر المستخرج من طين الأرض، تحقق ذلك بنسبة عالية، وعندما أرادت أن توقف شركات توظيف الأموال عند حدها بعد خراب مالطة تحقق ذلك أيضا وعندما أرادت أن تتحكم فى إدارة أزمة الزلزال واحتواء آثارها أصدرت أمرا عسكريا لتجريم استغلال الأزمة وكذا عندما أرادت أن تخلص، أمبابه من جابر وأعوانه تمكنت من ذلك ولذلك فالأمثلة كثيرة وهى مرتبطة بإرادة الدولة ورغبة القائمين عليها فى لحظة معينة.

والسؤال: هل تستمر الدولة فى التمييز بين القوى والضعيف فى تطبيق القانون؟ وبين الغنى والفقير عند تنفيذ القانون؟ وهذا سؤال مشروع أيضا لأن السائد حاليا أن القادر ماليا هو الذى يستطيع أن يخرج على القانون أو يفلت من جزائه أى يحق له أن يخرج من الواقع العملى على القانون دون عقاب بل يفتخر بأنه فوق القانون فالدولة إذا لم تكن جادة وحاسمة فى تطبيق القانون فى كل وقت بالاستمرارية مهما كان الأمر، فأن هيبة الدولة ستظل ضعيفة، ولن تقوى إلا بإصرارها على التزامها أولا بالقانون والدستور، والالتزام بتطبيقه على الكافة دون تمييز وألا فقد القانون أركانه الأساسية، وأصبحنا فى غابة يستطيع فيها الكبار أن يفرضوا قانونهم على غرار قانون الحاجة كاملة وشركائها فى الفساد والإفساد، وقانون الحاج جابر وأعوانه فى الإرهاب والسؤال هل الدولة قادرة على تدعيم هيبتها؟ وردى بالصوت العالى نعم إنها قادرة والواقع يشهد بذلك، إنما تبقى الإرادة والرغبة فى فرض هذه الهيبة والطاعة للقانون، فالعيب كل العيب أن نقوم بتدريس القانون بمثالياته للطلاب، لكن بكل أسف فإن الواقع يجعلهم يستقبلون الكلام من الأذن إلى منى ليخرج من الأذن اليسرى ولا يحتفظون به فى أذهانهم لأنهم واقعون تحت تأثير الواقع المر الذى يفرض قانونا آخر غير الذى ندرسه ونعلمه للأجيال الذين من المفترض أن فيهم الأمل، وأخيرا فإن الثقة كبيرة فى السعى نحو تدعيم هيبة الدولة ليتحقق الصالح العام للمجتمع.

## *الكيانات البديلة تحتاج إلى المراجعة*

هناك اتجاهان رئيسيان للحركة من جانب المهتمين فى داخل دوائر المجتمع بهدف الإصلاح والتغيير والتطوير، والاتجاه الأول يتبلور فى الحركة من الداخل، والاتجاه الثانى يتبلور فى الحركة من الخارج. والداخل والخارج إشارة إلى الدوران داخل الحزب الذى يحكم، وإلى الدوران خارج هذا الحزب الحاكم وذلك من خلال الأحزاب المعارضة وكل الجماعات الوسيطة أو جماعات الضغط العديدة.

فعندما يتحدث بعض الداعين للانضواء تحت أجنحة الحزب الحاكم، يتخذون فى دعوتهم أسلوبا لجذب المرغوب فى احتوائهم تحت جناح السلطة وبريقها ومزاياها وذلك بالإشارة إلى إمكانية التعبير عن الرأى المعارض أو الرأى الأخر بصفة عامة من الداخل بدلا من المكوث فى أجنحة المعارضة أو حتى أجنحة المستقلين، وقد يقتنع البعض باعتبار أن إظهار رأيه من الداخل قد يكون مسموعا أكثر مما لو فى خارج الحزب الحاكم. بينما على الناحية الأخرى يقتنع البعض بضرورة التعبير عن رأيه والحركة داخل المجتمع وذلك من خارج دائرة الحزب الحاكم، سواء كان عضوا فى حزب معارض أم كان مستقلا عن هذه الأحزاب باعتبار أن دوره ومشاركته بالرأى والحركة السياسية ستكون متسقة مع أفكاره، ومع تركيبته النفسية.

* ومما يلاحظ فى ضوء المقدمة السابقة، أن مسآل الطريق الديموقراطى فى الثمانينات وحتى الآن، قد أسفر عن انحسار بعض قيادات ورموز وممثلى الحزب الحاكم، عن بعض المواقع فى النقابات، ونوادى هيئة التدريس بالجامعات، وبعض النوادى الكبرى وحتى الصغرى حدث بها ذلك أيضا، وكذلك الاتحادات الطلابية، وأخيرا حدثت ببعض الدوائر الانتخابية فى المحليات خلال آخر انتخابات محلية فى نوفمبر الماضى، فى نفس الوقت الذى أسفرت عنه هذه الممارسة عن تقدم بعض القيادات من ذوى بعض الاتجاهات لكى تحتل هذه المواقع وتحقق تقدما ملموسا يعتد به فى الطريق الديموقراطى إلى الحد الذى أصبح يمكن أن نتصور معه وجودا حقيقيا لظاهرة تداول السلطة بين الأحزاب أو الاتجاهات المختلفة، على الرغم من أن كل ما تم يقع خارج التنافس الحزبى الحقيقى باستثناء الانتخابات المحلية التى أسفرت فى بعض الدوائر عن نجاح قوائم كاملة لبعض الأحزاب المعارضة، ولم يبق إذن من تنافس حزبى إلا على البرلمان، وهو ما يمكن أن نتصور حدوث تداول السلطة فيه على عكس ما يراه الكثيرون، وذلك شريطة أن تتم تقوية الممارسة الديموقراطية دون إعاقة أو إجهاض.

ومن هذا يمكن القول بأن هناك صراعا حقيقيا فى المجتمع بين من يحكمون ومن لا يحكمون، والمشكلة الأساسية أن هذا الصراع يتسم بأنه يتم داخل دائرة محدودة من المهتمين بالعمل العام فى مصر، والذى ينحسر عددهم باستمرار وتضيق دوائرهم، ولهذا أسباب سبق تناولها فى مقال سابق، ولمواجهة هذا الأمر، فإن المسألة تتطلب ضرورة تنشيط كل خلايا العقل الديمقراطى، أى تنشيط كل أطراف العملية الديمقراطية، أو بعبارة أخرى تقوية المجتمع الديمقراطى.

أذن نحن فى معركة حقيقية على الطريق الديمقراطى، وعلى الجميع أن يقبل التحدى من خلال موقعه حاكما أو معارضا أو حتى من هم بين أو اللامباليين.

ومما يثير الانتباه أن هناك اتجاها داخل دوائر الحزب الحاكم، بأن خير وسيلة للتعامل مع من يستهدفون الوصول إلى السلطة، ومن وصلوا إليها فى بعض المواقع بالفعل

هو الالتفاف حولهم بإقامة كيانات بديلة للحيلولة دون توسيع دور الكيانات الرسمية بمن يهيمن عليها. أى أن الكيانات البديلة تستهدف تحجيم سلطة ودور ونفوذ المهيمنين على الكيانات الرسمية.

وهم بهذا النمط فى التفكير يرفضون الدخول فى معركة ديمقراطية حقيقية مع هؤلاء من جانب، ومن جانب آخر يتجاهلون الأسباب الحقيقية التى أدت إلى نجاح هؤلاء الأشخاص محل ممثليهم الرسميين، والأكثر من ذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه لا يطيقون أن يجلسوا فى مواقع المعارضة، ولذلك فهم يخلقون كيانات متوازية ليظلوا دائما مستمتعين بزهو السلطة ومزاياها.

ولاشك أن هذا التفكير، لا يتسم مع التطور الديمقراطى فى البلاد، ولا يستقيم مع التقاليد الديمقراطية التى تنطلق من أن كل معركة انتخابية حقيقية، لابد وأن يكون ناتج إفرازها هو أن من يحكم اليوم يمكن أن يحكمه غيره غدا، وبدون القناعة بذلك، فإن الادعاء بالديمقراطية يصبح أمرا مكشوفا، وعاريا من المصداقية.

وقد شاهدنا ذلك التفكير وقد تجسد فى بعض الكيانات البديلة التى تم تجسيدها بالفعل فى أرض الواقع، ومنها على سبيل المثال كيان حورس، وأندية الجامعات ففيما يتعلق بنموذج حورس ككيان بديل، فعلى الرغم من أنه كان مجرد مجموعة شاركت تحت هذا الاسم ضمن الدورة الإفريقية خلال عام ١٩٩١ وبرعاية وتنظيم المجلس الأعلى للشباب، إلا أن هذه المجموعة تحولت بقدرة قادر إلى نموذج يتسرب إلى الجامعات ومراكز الشباب والأندية، وإلى جماعة تعلو على الجماعات الرسمية الموجودة فى هذه الأماكن وغيرها، وأصبح كل من ينتسب لهذه الجماعة يشعر بأنه قريب من المجلس الأعلى للشباب باعتباره أعلى سلطة للشباب فى مصر. ووصل الأمر إلى وضع البرامج الخاصة، ومنح المزايا، ورصد ميزانيات خاصة لهذه الأندية وأعضائها. وبرز إلى السطح كيان جديد هو نادى حورس ككيان بديل لاتحادات الطلاب التى اكتسبت مواقعها مجموعة من الطلاب لا ينتمون إلى تيار الحزب الحاكم.

وهنا فالبديل الحقيقى هو تثقيف الشباب الجامعى تثقيفا حقيقيا يصقلهم، ويرفع نسبة وعيهم السياسى ليصبحوا قادرين على الإسهام الجاد فى مجتمعهم وليتم تسليحهم بالقدرة على التمييز بين ما هو صحيح وما هو خطأ، بل تمنحهم القدرة على فهم معركة المستقبل وكيف لهم أن يختاروا بين هذا وذاك من بين من هم مطروحون عليهم للاختيار. بل الأكثر من ذلك فإنه بدلاً من تنشيط الشباب سياسيا وتقويتهم ديمقراطيا، يتم اللجوء إلى الطرق السهلة بخلق كيانات بديلة تقوض فكرة التدعيم الصحيح للطريق الديمقراطى. ولذلك فإننا فى حاجة إلى البديل الصعب بديل الوعى، بديل المواجهة الديمقراطية الحقيقية دون التفاف حول الكيانات الرسمية، ودون التواء بالذهاب بالشباب إلى طريق غير سليم ولا يتفق مع طاقات خلاقة وعطاءة وتنتظر التوجيه السليم، لا التعبئة نحو السطحية.

كذلك فإن النموذج الآخر الحى هو بين يوم وليلة بدأت تظهر فى الأفق كيانات بديلة لنوادى هيئات التدريس بالجامعة، وتتمثل فى نوادى الجامعة، وعلى الرغم من أن النوعين مطلوبان، إلا أن توقيت إنشائها مع أزمة الحزب الحاكم مع نوادى هيئات التدريس، جعل فهمنا لها يختلف ونسجل تحفظنا عليها، فقد سرت فى الجامعات همة كبيرة لخلق أندية الجامعات وترأسوا مجالس إدارتها، وطرحوا عددا من الأنشطة الاجتماعية، وكل هذا مقبول باعتبار أن ذلك من الحقوق المشروعة للأساتذة فى الجامعة، إلا أن تعتبر بديلا للكيان الرسمى الموجود فهذا ما يجب أن نقف حياله بالتحفظات لأن كثيرا من الأساتذة يتساءلون

عن مدى مصداقية هذه الأندية، وعن مدى استمرارية نشاط رؤساء الجامعات من خلال هذه الأندية، ويتساءلون لماذا لم تتم مثل هذه النشاطات من قبل حتى لا تعطى الفرصة لأى أشخاص آخرين لهم توجهات أخرى؟ أليس هذا كله يحتاج إلى مراجعة شديدة، بالسؤال عن الأسباب، بدلا من الالتفاف حول النتائج التى نجمت عن السلوك غير الرشيد من جانب بعض قطاعات الحكم فى بلادنا. إن القناعة الحقيقية التى لها قبول، أن كل من هو قريب من الجمهور يستطيع أن يكسب وده، وصداقته وصوته، وطالما البعض يتجاهل هؤلاء، ولا يتفاعل مع آمالهم، ولا يترجم مطالبهم، فإن صوت الجمهور لابد وأن يصب فى أى اتجاه آخر.

* أن التخطيط فى الحركة السياسية، بخلق كيانات بديلة بدلا من الكيانات الرسمية لفشل بعض ممثلى النظام الحاكم فى الاستمرار فى سلطة هذه الكيانات، يستطيع من خلالها أن يقوض الكيانات الرسمية وربما يؤدى إلى إلغائها فى المستقبل، هو أسلوب عليه مؤاخذات كثيرة ويوقع بعض أهل الحكم فى مأزق حقيقي. حيث أوردنا فى مقدمة هذا المقال أن الداعين للحركة من الداخل سيقعون فى التناقض، لأنهم يريدون العمل فى كيانات أخرى غير الكيانات الرسمية، أى أنهم يسعون لتقويض الشرعية من خلال هذه الكيانات البديلة، لأنهم لا يرفضون العمل خارج السلطة التى تولت حكم بعض الكيانات بالسعى نحو استبدالها بكيانات أخرى لها ولاء وارتباط بأصحاب الاتجاه الحاكم، والتساؤل هنا هو: أليس هذا يشجع البعض ممن هم خارج النظام كله، إلى السير فى طريق اللاشرعية، وذلك بخلقهم كيانات غير رسمية نظرا لادعائهم الشعور بالإحباط من جراء عدم القناعة بالديمقراطية؟ والإجابة عن هذا التساؤل، هى محور هذا المقال، حيث نشير بضرورة مراجعة هذا النمط من التفكير، باعتباره ليس له علاقة بالديمقراطية فكرا وممارسة، وذلك باختيار البديل الحقيقى وهو العمل الجاد لكسب ثقة جمهور الناخبين فى أى مستوى من مستويات العمل الجماهيرى أو النخبوى.

# نوادى هيئات التدريس بالجامعات*
# بين الضرورة وحدود الدور..

فى الآونة الأخيرة، أثيرت بعض الأحاديث والآراء حول نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية المختلفة، وذلك إزاء بعض التصرفات التى أتت بها بعض هذه النوادى فى مواجهة إدارات جامعاتها من جانب، وأيضا تلك التصرفات التى أتت بها بعض الجامعات تجاه هذه النوادي. وغض النظر عما يحدث من الطرفين فى مواجهة بعضهما البعض، إلا أن دخول طرف ثالث قد يتمثل فى الشئون الاجتماعية باعتبارها الجهة التى تعتمد إشهار هذه النوادى طبقا لقانون الجمعيات العتيق منذ الستينات.

وأيضا ما يترتب عليه من تدخل بعض المحافظين فى شئون هذه النوادى بإيعاز من الجامعات أو من ذاتهم قد يثير تساؤلات كبيرة حول وجود هذه النوادى فى ساحة العمل العام من عدمه، وما يتعلق برسالتها الحقيقية وبالتالى أبعاد دورها فى ظل الأوضاع الداخلية القائمة؟. وسعيا نحو استجلاء بعض الأمور إزاء هذه النوادي، نرى بداية أن فكرة إنشائها تأتى فى إطار القانون المنظم للجمعيات الذى تشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الشئون الاجتماعية وفروعها فى المحافظات المختلفة. وأن ممارسة عملها يأتى فى إطار نصوص هذا القانون وبعيداً عن النصوص القانونية التى قد تجاوزها الواقع بكثير مما يستدعى تعديلها بعد أن مر عليها أكثر من ثلاثين عاما، يمكن القول بأن هذه النوادى تعد كيانات لتجميع أصحاب المهنة الواحدة، وهى مهنة التدريس فى الجامعة، بهدف تنظيم صفوفهم سعيا نحو التعبير عن حقوقهم من ناحية، ومن ناحية أخرى سعيا نحو محاولة الارتقاء بالمهنة من خلال مناقشة أوضاعها ومشكلاتها بين فترة وأخرى فى نفس الوقت فإن هذه النوادى مطالبة بأن تقدم عددا من الخدمات والتسهيلات لأعضائها.

وقد يرى البعض أن دور هذه النوادى هو نفس دور النقابات المهنية وأرى من جانبى أن هذا صحيح، لأنه ليست هناك نقابة تجمع أصحاب مهنة التدريس فى الجامعة، وبالتالى فإن هذه النوادى تعد تعويضا عن عدم وجود نقابة واحدة تجمعهم. خاصة وأن الجامعة تضم أصحاب مهنة واحدة ولكنهم ذوى تخصصات متباينة، والبعض منهم ذوو نقابات مهنية معينة تتفق وطبيعة تخصصهم، ولكن لا يمثل انتماؤهم لها ما يتوافق مع مهنتهم وهى التدريس فى الجامعة، بعبارة أخرى فإن الواضح أن فكرة هذه النوادى إذن ونشاطها جاءت تعويضا عن افتقاد وجود نقابة لأصحاب هذه المهنة من ناحية، ولان انتماءهم لنقابات بحكم تخصصهم قد يعيقهم عن الانتماء إلى نقابة مهنية أخرى بحكم طبيعة عملهم لتعارض ذلك مع قوانين النقابات المهنية المختلفة، ومن ثم فإن هذه النوادى بحكم هذه الملابسات تعد ضرورة كبيرة وهامة فى الواقع العملي. فهى إذن مطالبة بالحفاظ على كرامة المهنة وبالتعبير عن رغبات هيئات التدريس من حيث رفع الأجور وتحسين أوضاع الجامعيين، ويتشابه هذا مع القضاة من خلال ناديهم، وغيرهم من فئات أخرى لسنا بصدد الحديث عنهم، وأيضا هذه النوادى مطالبة بالدفاع عن أعضاء هيئات التدريس ضد أى تعسفات فى التعامل معهم من أى جهة رسمية فى الدولة حتى لو كانت الجامعة ذاتها، بالإضافة إلى الاضطلاع بمهمة محورية وهى الريادة الفكرية من خلال المشاركة بالرأى فى كافة قضايا المجتمع تعميقا للممارسة الديمقراطية، وغرسا لهذه القيمة فى نفوس الشباب

* نشرت فى الأهرام المسائى ٩٣/١/٢٦

(الطلاب الجامعيين)، ومعاونة لصانع القرار فى الاسترشاد بارائهم خدمة للصـــالح العـام والوطن.

ولاشك أن الضجة التى تثور بين لحظة وأخرى إزاء هذه النوادي، هى تعبير عـن حيوية المجتمع الديمقراطى الذى نسعى للتأكيد على قيمه الأساســية ومحورهـا للحـوار المستمر ومع ذلك تبقى الإشكالية محصورة فى افتقاد التمييز بين ما هو متاح، وبين ما هو غير مباح بعد.

فالمتاح لهذه الأندية، حماية المهنة، وأعضائها، وتطويرها بما فيه صالح المجتمع، وبما يؤدى إلى توجيه المجتمع وجهة ديمقراطية سليمة تترجم الصالح العام إلى واقع فعلى وهذا بلا شك لا يؤدى إذا تمت ممارسته فى هدوء ومناخ صحى إلى أى صدام من أى نوع، باعتبار أن كل طرف من الأطراف الفاعلة يعرف حدود دوره، ولكن أن يحدث صدام ما بين الأطراف كما شاهدناه فى نادى جامعة القاهرة، ونادى جامعة أسيوط أخيرا، والمنصـورة، وغيرها. فإن هذا انعكاس لتجاوز الدور المرسوم لكـلا الطرفيـن، فقـد تضيـق بعـض الشخصيات المسئولة ممثلة فى إحد الوزراء، أو أحد المحافظين، أو أحد رؤساء الجامعات، ببعض الشخصيات الفاعلة فى هذه النوادى، فيتحول الموقف إلى السعى نحـو هـدم هـذه النوادى، بل ويسعى البعض حاليا للالتفاف حولها بإقامة نواد بديلة تتبع الشباب والرياضة، تمهيدا لإلغاء النوادى الأصلية المشهرة تبع الشئون الاجتماعية بلا أى مبرر موضوعـي، ولكن هذا الوضع يعكس ضيق البعض بالممارسة الديمقراطية وعدم تحمل أصوات عاليـة النبرة فى النقد، رغم إننا نحتاج إليها فى بعض الأحيان.

إلا أنه فى نفس الوقت، فإن هناك محاولات غريبة الشكل من بعض الشـخصيات التى تتصدى لقيادة هذه النوادي، بسعيها فى أن تفرض رأيها، باعتبارها تمثل تيارا فكريـا معينا، وأنها بالتالى تحاول نشر هذا الفكر من خلال النوادى باعتبارها كيانات تجمع أعضاء هيئات التدريس بالإضافة إلى سعى البعض لاستغلال هذه الأندية للصـالح الشـخصى دون الصالح العام، لدرجة أن البعض استطاع أن يجنى ثمار معارضته الظاهرية من خلال هـذه الأندية بالسفر فى مهام رسمية خارج البلاد، وهو أمر عجيب وملحوظ ! كما أن هناك حشدا لهذه الأندية للضغط على أعصاب المجتمع الديمقراطى بصورة لا تحتملها هذه الأعصـاب، فإن هذا كله خروج عن المباح، خاصة وأن هناك أحزابا سياسية يتوجـب علينـا جميعـا تنشيطها وتقويتها دعما للممارسة الديمقراطية، أما أن تصب جهودنا وطاقاتنـا، كأسـاتذة جامعيين – فى المشاركة من خلال النوادى فحسب، وبما يتجاوز رسالتها فإن هذا يعتبر فى حكم عدم التمييز بين المتاح والمباح، وأن التجاوز إذن يصبح مسئولية الجميع !!.

فالذى يمكن فهمه أن يتم استثمار هذه النوادى لتدعيم المهنـة والارتقـاء بـها وبأعضائها، وباستثمارها كقنوات للتعبير عن الرأى فقط وليس فرصة أو تبنى اتجاه معيـن يعبر عن الفئة المهيمنة فى لحظة ما فحسب والذى يمكن فهمه وقبوله هو أن تظـل هـذه الأندية تمارس وظيفتها ورسالتها فى خدمة أعضاء المهنة والسهر على شئونهم الضائعـة ومحاولة علاج المشاكل الجامعية الحادة والتى تتعلق بالأستاذ والطالب والكتاب والخدمـات داخل الكليات والجامعات.. الخ ولأداء هذه الوظيفة فلا مانع من ممارسة الضغط بأسـاليب رمزية تشير إلى الاحتجاج فحسب، دون الخوض فى المسألة وكأنها معركة متتالية لابد فيها من منتصر ومنهزم، ولابد فيها من عزل طرف من الأطراف فما يمكـن قبولـه مثـلا، إذا تعرض عضو هيئة تدريس لأى تجاوز قانونى معه، أو تم النيل من كرامته، فإنه مطلوب من النادى أن يختار الوسيلة الديمقراطية التى تتلاءم مع هذا الموقف، وكلما اتسـعت دائـرة

التجاوز تصاعدت الوسيلة، وفى إطار المقبول.. حتـــى تتعـود دائمـا علـى الممارسـة الديمقراطية، خاصة وأن تصرفاتنا كجامعيين تترك آثارا في نفوس أبنائنا الطــلاب تكـبر معهم، ومن ثم ستكون هى مضمون سلوكهم فى المسـتقبل، فـإن قمنـا بغـرس سـلوك ديمقراطى سليم، فإن هذا وبكل ثقة، سيكون له شأن كبير فى دعم الممارسة الديمقراطية فى المستقبل والعكس هو الصحيح.

إن هذه النوادى فى تقديرنا تمثل ضرورة حيويـة، باعتبارهـا شـرايين الحيـاة الجامعية، عصب مهنة التدريس، وقدوة فى السلوك الديمقراطى، أى أن هذه النوادى فـى جزء من جماعات الضغط فى المجتمـع الديمقراطـى، وعليـها أن تعـى قواعـد اللعبـة الديمقراطية. ولذلك ... دعم هذه النوادي، وعدم النيل منها، وإنهاء محـاولات الالتفـاف حولها بالبدائل بهدف تقويضها، مسألة تتوافق مع الصالح العام، والعكس صحيح ولذلك فإنه من الأهمية، إلغاء قرارات حل بعض مجالس إدارات هذه النوادى التى صدرت مـن بعـض المحافظين، وإعادة تشكيلها بالانتخاب من قبل أعضاء هيئة التدريس. وليس من قبيل الخطأ أن يتم التنسيق بين مختلف نوادى الجامعات دفاعا عن المهنة والعاملين فيها ومشاركة فى العطاء العام لمجتمعنا الذى هو فى حاجة ماسة إلى جهد كل أستاذ جامعى ورأيه فى مختلف قضايا امتنا.

فى نفس الوقت، فان أعضاء هيئات التدريس أنفسهم مطالبون بالنشاط والحيويـة والإيجابية فى اختيار ممثليهم فى هذه النوادى تدعيما لرسالتها وتعبيرا عنهم وعن مشاكلهم وطموحاتهم، وأن ترك المسألة لقلة تقود هذه النوادى لتحقيق مصالح شخصية، وطموحات فردية، وتوظيفها لخدمة أفكار معينة، فإن هذا مآله ضرب فكرة هـذه النـوادى الأساسـية باعتبارها كيانا لتجميع أصحاب المهنة الواحدة، وهى مهنة التدريس الجامعي، وهى مهنـة لها قداستها كالقضاء. ومن ثم فإن الحفاظ على هذه النوادى يعد أمرا هاما وضرورة حيوية. ولا يجب عقاب الكل بالبعض، ولا يجب فى ظل المجتمـع الديمقراطـى أن نضيـق ذرعـا بالبعض. فطريق الديمقراطية طويل، وقد بدأناه منذ فترة، ولا اعتقد أنـه مـن السـهولة النكوص عنه مرة أخرى مهما حاول البعض بحكم فكـره، أو نفـوذه، أو مركـزه فمـيزة المشوار الديمقراطى إذا دارت عجلاته فإنها لا تعود إلى الوراء، ومن ثم فإن رسالة كل منا فى هذا المجتمع هى الإسهام فى استمرار إدارة عجلاته.

# التغيير الشامل للجداول الانتخابية والإصلاح السياسى*

بعد أن هدأ غبار المعركة الانتخابية التى نجح فيها من نجح، ورسب فيها من رسب، سواء أكان هذا يستحق النجاح أم لا، وبعد الأخذ بالنظام الفردى الذى يتفق ونص الدستور، وذلك بالمقارنة بالمجلسين السابقين (٨٤ - ١٩٨٧) (٨٧ - ١٩٩٠). وفى ضوء الأحكام المتتالية التى صدرت عن محكمة النقض بعدم صحة نجاح البعض فى عدد من الدوائر لعدم صحة الجداول الانتخابية والتى أدت إلى وقوع التزوير نتيجة عدم سلامة العملية الانتخابية فإن هذه الأمور جميعا تدعونا إلى التساؤل عن مدى سلامة العملية الانتخابية فى الواقع العملى ككل؟ وعن ماهية الثقوب التى يجب سدها إن لم تكن هذه العملية سليمة، وذلك حتى يأتى المجلس تعبيرا عن إرادة حقيقية للمجتمع المصرى.

الواقع أن القضية المحورية تكمن فى هدف رئيسى وهو" الاستقرار على الهياكل باعتبارها القوالب التى تتحرك فيها المضامين، وبغير الاستقرار على الهياكل فإن الشك سيظل مطروحا فى أية مضامين مهما كانت إيجابياتها، وهذا ما يجعلنا دائما، وبلا كلل أو ملل. نطالب بالاستقرار على الهياكل حتى تتحرك طاقات الأمة كلها فى الطريق السليم المنتج والمحقق لأهداف أفرادها.

ومن خلال رؤية باحث فى العلوم السياسية وكذلك ممارس سياسى فى القواعد الجماهيرية أستطيع أن أقول، والواجب يحتم ذلك إن العملية الانتخابية بها من الشوائب ما يجعلها محل شك ومن ثم لا استريح إلى النتائج التى تترتب عليها. وإذا تجاوزنا البدايات عند صنع قرار "قانون الانتخابات الأخير وتقسيم الدوائر" الذى يؤخذ عليه عدم إشراك كل القوى السياسية التى يعنيها الأمر فى صنعه، نستطيع أن نرصد عددا من هذه الشوائب، ويأتى فى مقدمتها عدم سلامة الجداول الانتخابية ثم عدم إتاحة الفرصة لمندوبين لكل مرشح فى التواجد داخل اللجان الفرعية إلا إذا كان عضوا فيها إضافة إلى عدم اكتمال إشراف الهيئة القضائية بالإشراف على اللجان الفرعية بالتواجد وليس بالمرور فحسب.

ويأتى هذا الترتيب معتمدا من جانبنا لأن عدم سلامة جداول الناخبين يقود إلى عدم أهمية مناقشة مسألة الإشراف القضائى أو الرقابة من جانب المرشح. ولهذا فإننا إذ نعرض لموضوع الجداول الانتخابية فلأنه أساس الإصلاح السياسى الشامل لأنه سيترتب عليه نجاح حقيقى لمرشحين يعبرون عن إرادة حقيقية للأمة.

فالمتابع للدراسات العلمية عن هذا الموضوع والتى صدرت بالتحليل لانتخابات ١٩٨٤، ١٩٨٧ عن جهات علمية لها وزنها يعرف أن موضوع الجداول الانتخابية هو حجر الزاوية فى العملية الانتخابية. وقد أثبتت هذه الدراسات عدم سلامتها من ناحية عدم مطابقتها للواقع الفعلى، وعدم تنقيتها من الموتى وغيرهم. إضافة إلى أن كثيرا من السياسيين الممارسين أشاروا إلى ذلك ثم نسمع عن تأكيدات عقب كل انتخابات بأنه سيتم ذلك ولم يحدث شئ من ذلك على الإطلاق والجداول كما هى بكل مساوئها وعدم واقعيتها وقد عايشت فى الواقع كيف تتم عملية التنقية المزعومة فى أحد أقسام الشرطة وأشهد أن هذه العملية لا تتم غالبا بشكل تام، سواء من حيث الإضافة أو الحذف.

---

* نشرت بالوفد ١٩٩١/٨/٢، والأهرام الاقتصادى فى ١٩٩١/١٠/١٤

فالقيد فى الجداول الانتخابية حق لكل مواطن بلغ (١٨) عاما فهل يتم التسجيل اتوماتيكيا، لكل من وصل إلى هذه السن؟! وإذا تم التسجيل فهل يتم توزيع التذاكر على المواطنين الجدد بحكم بلوغهم السن القانونية؟ وإذا لم يتم التسجيل التلقائى فهل يذهب المواطنون إلى أقسام الشرطة لتسجيل أنفسهم بإرادتهم؟! ثم ألا نعلم أن هناك محترفين فى العملية الانتخابية يملأون استمارات القيد للسيدات غالبا خاصة والقليل منها للشباب ثم يتسلمونها وتودع لديهم لحين الانتخابات ليتحكموا فى الانتخابات؟؛

والمهم أيضا أن هناك مشكلة عند الإدلاء بالصوت فى الانتخابات خاصة ما يتعلق بلجان السيدات حيث إن الأمر متروك لاجتهاد رؤساء اللجان ومن هنا يبدأ التلاعب. فرئيس اللجنة له الحرية فى الاستقرار على طريقة الإثبات، فيمكن له أن يثبت شخصية الناخبة بالذات ببطاقتها الشخصية، أو ببطاقة زوجها العائلية!!، أو ببطاقة التموين !!، أو بأى كارنيه حكومى !!، أو بالتعرف عليها من خلال الموجودين!!، وهنا مكمن الخطورة، فالطريقة الوحيدة.. السليمة هى الإثبات بالبطاقة الشخصية وما عدا ذلك فإن الطرق الأخرى خاطئة تماما، والدليل على خطئها هو نسبة الإقبال على التصويت من السيدات فى أى دائرة وفى الغالب نجده أعلى من تصويت الرجال سواء تم حقيقة بطريقة إثبات غير سليمة تؤدى بدخول السيدة الواحدة لأى لجنة عشرات المرات، أو سواء تم بطريقة التقفيل للصناديق فى غياب الرقابة المباشرة للمرشحين أو الرقابة المباشرة من القضاء. واشهد أنه بمتابعتى لعملية الانتخابات فى المرة الأخيرة لأكثر من دائرة فان لجان السيدات كانت هى الفيصل فى حسم النتيجة لصالح عدد من المرشحين بعينه بالتقفيل، أو بطرق الإثبات غير السليمة.

وهذا يجعلنا نجزم بأن العملية الانتخابية بها شوائب، والشوائب نتيجة الثقوب، والثقوب تقود إلى التلاعب فى النتائج حسب النفوذ ورأس المال مما يجعلنا نعود إلى الوراء حيث كان رأس المال هو الذى يتحكم فى الانتخابات ويكفى للتدليل على ما آلت إليه هذه الثقوب، مع أن كراسى "العمال والفلاحين" يجلس عليها كبار الرأسماليين والاقطاعيين الجدد !! وهنا نتساءل: هل سنبدد كل مكاسب هذا الشعب فى حالة استمرار هذه الثقوب أم تسد هذه الثقوب بسرعة وبإجراءات قانونية عاجلة لنعطى الفرصة للأمة كى تعبر عن إرادتها الحقيقيه وليتحمل الشعب مسئوليته؟

وبغض النظر عن أى انحياز لأى وجهة نظر فان هناك إجماعا حقيقيا حول عدد من النقاط نوجزها فيما يلى:

١- ضرورة إلغاء جميع الجداول الانتخابية الحالية.

٢- ضرورة التسجيل الآلى من واقع السجلات المدنية فى كل دائرة فى جداول انتخابية جديدة وهنا فإن كل صوت انتخابى سيكون لصاحبه بطاقة إثبات شخصية بدون حجة لعدم وجودها.

٣- منع أى تسجيل لأى فرد إلا استنادا إلى مقر إقامته المثبت فى بطاقته الشخصية أو العائلية لعدم تضارب عملية التسجيل بين إقامة وهمية وإقامة حقيقية. وهنا من يريد نقل صوته الانتخابى عليه أن ينقل مقر إقامته الفعلى ويسجل هذا فى السجل المدنى ليضاف فى جدول المنطقة الجديدة التى سيتبعها ويخصم من الجداول التى كان مقيدا بها من قبل. وكذلك من تتغير إقامته يتغير مكان صوته الانتخابى إذا سجل هذا رسميا فى السجل المدنى.

٤- إلغاء التسجيل الذى كان سائدا حتى وقتنا الحاضر. استنادا إلى جهة الإقامة أو العمل لإلغاء التضارب فى التسجيل وذلك بالاكتفاء بمقر الإقامة المثبت فى البطاقة.

٥- الإدلاء بالصوت لا يتم إلا بالبطاقة الشخصية أو العائلية، وهنا فإن على السيدات أن يبرزن هويتهن الشخصية مما سيجنبنا الأخذ بطرق الإثبات التحايلية وغير السليمة والتي هي موضع شك حقيقي.

٦- التوقيع أمام كل اسم يقوم بالإدلاء بصوته تجنبا لأى تزوير ويثبت أمام التوقيع رقم بطاقته الشخصية أو العائلية.

٧- الإشراف القضائى يجب إلا يقتصر على اللجنة الرئيسية ولكن لابد من أن يمتد إلى كل مجموعة لجان فرعية معا. كأن يكون هناك قاض لكل مدرسة تضم عدة لجان معا وذلك على الأقل وهذا يحقق التوازن بين عدد القضاة المتاح وبين مجمع اللجان الفرعية بدلا من الاقتراح الذى ينادى بضرورة وجود قاض فى كل لجنة فرعية لأنه لو تحقق الإشراف القضائى على كل تجمع لعدد من اللجان الفرعية معا لأدى ذلك – مع الضمانات الأخرى – إلى عملية انتخابية سليمة تماما.

والواقع أن هذه الاقتراحات أصبحت تمثل تلاقيا لكل القوى السياسية بل تتفق مع الدراسات العلمية والأكثر من هذا فأنها تتوافق مع المد الديمقراطى العالمى، ولذلك فإن الذين ينجحون لأسباب متباينة والتى يتضح فيها البعد المصلحى الشخصي. بتجاهلهم لهذه الاقتراحات، نقول لهم إن هذا سيجعل العملية الانتخابية باستمرار محل شك وغير موثوق بأى نتيجة لها لأن إرادة الأمة هى التى تصبح إذن محل شك من حيث إمكانية أو إتاحة الفرصة الحقيقية للتعبير عنها بحق أم لا. ويكفى للتدليل على تأجيل النظر فى هذه الموضوعات، الاستناد إلى فكرة "الرقم القومى" باعتباره سيحل كل المشاكل ونحن نتساءل لماذا لم يتم إنجازه حتى الآن رغم مرور أكثر من عشر سنوات على طرحه؟ فإذا كانت هناك نية سليمة وراء اعتبار هذا الموضوع أساسا لحل أغلب المشاكل التى نعانيها فلماذا لم يتم حله والانتهاء منه حتى الآن؟ ! ويكفى أن استشهد برد وزير الداخلية الحالى السيد محمد عبد الحليم موسى على مندوب جريدة الأخبار يوم ١٩٩٠/١٢/١٤ الذى سأل الوزير بقوله: "الرغبة فى مراجعة كشوف الناخبين تدفعنا إلى السؤال عن مشروع الرقم القومى المزمع تطبيقه منذ سنوات طويلة فماذا عنه؟ "رد السيد الوزير بقوله: "فى الحقيقة إن الرغبة ملحة فى تطبيق مشروع الرقم القومى للقضاء على العديد من السلبيات التى تواجهنا فى مجالات تزوير البطاقات وجوازات السفر وعدم تسجيل أعداد المصريين فى الخارج. والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء هو الذى يتولى دراسة تنفيذ هذا المشروع.. وكان قد طلب منا تجهيز العناصر المطلوبة لتنفيذ المشروع من مصلحة الأحوال المدنية وجهزناها بالفعل ولكن توقف العمل فى المشروع فجأة بلا سبب !! وأطالب بتنفيذ هذا المشروع خاصة وأن المطالبة بتنفيذه بدأت منذ الثمانينات وأعتقد أن مشكلة التمويل وتنازع الاختصاصات هى التى تعطل تنفيذ هذا المشروع"..

وحيث إن الانتخابات المحلية والتجديد النصفى للشورى قادمة وأن التأجيل بحجة الانتهاء من الرقم القومى حق يراد به باطل لذلك فإن الأمر يستدعى ضرورة التغيير الشامل بالجداول الانتخابية باعتبارها حجر الزاوية فى الإصلاح السياسى المنشود، إذا أردنا أن نتحدث عن إرادة شعبية حقيقية غير مزيفة.. فهل آن الأوان؟.. إنه السؤال المطروح.. وسيظل...

## نحو خريطة انتخابية جديدة *

* فى ظل الإجماع على ضرورة الإصلاح السياسى الشامل من كافة القوى والأحزاب السياسية بما فيها القيادات المستنيرة داخل الحزب الوطنى الحاكم، وفى ظل أحكام القضاء المتتالية والتى تعكس دوره فى إقامة نظام سياسى دستوري، وفى ظل المنطق والعقل والمصلحة العامة، يتحتم على كل صاحب رأى أن يدلو بدلوه فى قضية الساعة والتى تتمثل فى تأسيس نظام سياسى جديد له مقومات واضحة تعكس أكبر درجة من إجماع الأمة.

* ولاشك أن القضاء حكم بعدم دستورية النظام الانتخابى بل وعدم صلاحيته أساسا وذلك من خلال قراءة نقدية لحيثيات الحكم. كما أنه حكم فى بعض القضايا والتى أثبت فيها وجود تزوير فى نتائج انتخابات بعض الدوائر، وغير ذلك مما يتابعه المهتمون. وهذا يقود المحلل إلى ضرورة تحديد وبلورة المطالب الأساسية والملحة والتى فجرتها الأحكام المختلفة للقضاء، وأيضا فجرتها أقلام عديدة معارضة وغير معارضة.

* وهذه المطالب تتحدد فيما يلى:

أ – خلق المناخ الملائم والمشجع على المشاركة الجماهيرية فى الحياة العامة، وذلك بإلغاء القوانين الاستثنائية، وفى مقدمتها قانون الطوارئ.

ب– توحيد النظام الانتخابى فى جميع المستويات بما يتلاءم مع طبيعة الجماهير التى يغلب عليها الأمية (٥٠%) لتتمكن من استيعابه والتفاعل معه. والمطروح حاليا طبقا للدستور الحالى هو العودة إلى النظام الفردى بغض النظر عن رفض البعض.

ج– إعادة رسم وتحديد الدوائر الانتخابية بما يتلاءم مع التغير السكانى والانتخابي، وذلك على مستوى الجمهورية.

د– ضرورة إعادة القيد فى الجداول الانتخابية من واقع بيانات السجل المدنى باعتباره هو الأصل فى هذه العملية، وإلغاء كافة الجداول السابقة، وحتى يتطابق عدد الناخبين المقيدين فى الجداول مع الواقع الفعلى.

هـ – ضرورة أيكال مسألة إجراء أى انتخابات عامة إلى القضاء.

و– أن يتم الإدلاء بالصوت بالبطاقة الشخصية أو جواز السفر، وعلى أن يتم التوقيع أمام اسمه، أو البصمة.

وذلك بالإضافة إلى حرية تكوين الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف،.... الخ.

* والواقع أن هذه المطالب، لا تخلو صحيفة حزبية أو قومية من الحديث فيها. ولذلك فإن الرئيس مبارك، وهو فى موقف تاريخى فى هذه الآونة، مطالب بالاستجابة لهذه المطالب بقرارات لها قوة القانون تأكيدا لطهارة الحكم، ونزاهته، والذى يؤكد عليه الرئيس دائما. ولاشك أن الرئيس مبارك أهل لهذه الثقة من الجماهير وكل القوى السياسية، وأهل لهذه المسئولية التاريخية، التى سيذكرها له التاريخ من أوسع أبوابه مؤكدا أنه يحكم بلا أدنى شبهة.

* ولعلنى فى هذا المقام أود التركيز على أحد المطالب السابقة وهو إعادة رسم خريطة انتخابية جديدة تراعى فيها المتغيرات الجديدة فى السنوات العشر الأخيرة. فالمسألة لم تعد فهلوة" بل علما لابد من تقديسه فى كل شئ حتى يكون مرجعنا دائما لحل كل مشكلة تواجهنا. وهنا فإنه جدير بالذكر أن أشيد بأحد الكتب الهامة فى هذا الصدد بعنوان:

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٠/٧/٣٠.

"الجغرافية السياسية" للدكتور/ محمد الديب، والذى أفرد فيه فصلا كاملا عن "جغرافية الانتخابات" ناقش فيه أبعاد هذا الموضوع والمتطلبات الواجبة فى هذا الصدد، وسنعتمد فى حججنا واستشهاداتنا على ما ورد فيه.

* فلم يعد التزوير هو ما يمكن أن يحدث فى اللجان الانتخابية يوم الانتخابات، بل يمتد التزوير إلى واضعى خريطة الدوائر الانتخابية. وكما قال الجغرافى الأمريكى الشهير. (كارل سور): "قد ترسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تحابى حزب ما، ولو رسمت حدود الدوائر الانتخابية بطريقة متميزة فإن هذا يعتبر تزويرا مسبقا عن عمد لنتائج الانتخابات. ويؤدى التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية إلى إساءة التعبير عن الاختيار السياسى للناخبين: أى تزييف إرادة الناخبين". وهناك إذن مقاييس عديدة للكشف عن درجة تحيز واضعى حدود الدوائر الانتخابية. كما أن الحكومات الموجودة فى السلطة، تتفنن فى رسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تحابيها. وقد حدثت مشاكل كثيرة فى بلاد الديموقراطية بخصوص الحدود المتميزة للدوائر الانتخابية، وصلت فى الولايات المتحدة إلى ساحة القضاء فى الستينات. وأصدرت المحكمة قرارا لعلاج التحيز فى "التنظيم المكانى للدوائر الانتخابية" يقضى بتساوى عدد سكان الدوائر الانتخابية فى جميع أشكال الانتخابات بالولايات المتحدة. كما أنه أمكن التغلب على مشكلة التحيز، وذلك بتعيين لجنة محايدة تتولى رسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة موضوعية حيادية لا تحابى حزبا أو مرشحا ضد آخر، ويمكن أن تضم هذه اللجنة إلى عضويتها أعضاء من الأحزاب المتنافسة للاتفاق على حدود الدوائر الانتخابية. وتنتشر هذه الفكرة فى الديموقراطيات الغربية، وأخذت بها الولايات المتحدة، وإنجلترا واستراليا، ونيوزيلنده وكندا، وغيرهم. والمهم هو أن هذه اللجنة تسفر عن نمط من الدوائر الانتخابية تقبله الأحزاب المتصارعة. وليس معنى ذلك أن المشكلة ستنتهى نهائيا، ولكن الأثر الهام لذلك هو منع التحيز المتعمد ضد طرف من الأطراف.

* ونظرا لأن أحد أبعاد الحكم القضائى الأخير هو ما يتعلق بمسألة تقسيم الدوائر طبقا لنظام القائمة والفردى معا الذى كان مأخوذا به فى انتخابات ١٩٨٧، باعتبار أن هذا التقسيم أضر بمبدأ الفرص المتساوية للمرشحين. لأن ليس من المنطق أن يرشح أحد نفسه فى محافظة بأكملها أو نصفها مثلا. لذلك فإن مواجهة هذه المسألة بعد حكم المحكمة، يجعل النظام يعود مرة أخرى إلى القانون القديم قبل الأخذ بنظام القوائم فى ١٩٨٤، وبالتالى إلى الدوائر القديمة، ومن ثم يصبح عدد أعضاء مجلس الشعب (٣٥٠) بخلاف العشرة المعينين، بدلا من (٤٤٨) طبقا للقانون المعدل الذى ألغته المحكمة الدستورية، أو إعادة النظر فى الخريطة الانتخابية والدوائر واللجان الانتخابية. ونحن نميل إلى ضرورة إعادة النظر فى الدوائر الانتخابية وتوزيع اللجان، وعلى أن يتم ذلك بصورة علمية تؤكد الحياد والموضوعية، حتى لا نضيع وقتا فى أروقة القضاء مرة أخرى. وهذا يتطلب ما يلى:

– تشكيل لجنة من عدد من الأساتذة الحياديين تضم "القانونيين المشهود لهم، والسياسيين، والجغرافيين". وأن أساتذة هذه الأفرع الثلاثة جديرون بوضع خريطة غير منحازة إلى حد كبير. إضافة إلى ضم عضو عن كل حزب سياسى أو ثلاثة أعضاء يمثلون الأفرع الثلاث العلمية كممثلين عن أحزابهم. والمهمة الموكولة إليهم هى: رسم خريطة انتخابية جديدة، تحدد الدوائر الانتخابية وفق معايير واضحة واللجان وتوزيعها، وذلك من واقع كشوف قيد جديدة تستخرج من السجلات المدنية على مستوى الجمهورية.

ولاشك أن تشكيل لجنة بهذا المنطق تحدد لها مدة محددة لا تتجاوز شهرا، كفيل بألا يكون هناك طعن فى أى شبهة تحيز من جانب أى طرف، وتجنبا لإثارة شبهة التزوير

فى هذه النقطة، فكل الأحزاب ممثلة، ويتم التعبير عن الجميع فلا حجة لأحد بعد ذلك. كما أن هذا لابد أن يأتى فى إطار إصلاح سياسى شامل يؤكد على حرية وحقوق الإنسان المصرى المختلفة، وكذلك ضمانات إجراء عملية الانتخاب، وطالما أن النظام يؤكد أنه لا يقوم بالتزوير، فما هو السبب فى عدم الأخذ بهذه الضمانات، حتى نضمن نتيجة انتخابات حرة نزيهة لا يطعن فيها أحد، وتأتي بالتالى تعبيرا عن إرادة الأمة. فالانتخابات هى الوسيط لتداول السلطة بين الأحزاب المختلفة. وحتى نتفرغ للبناء الشامل وقضايانا المختلفة، فلابد من الاستقرار على "النظام الانتخابى الموحد، والدوائر الموحدة لكل الانتخابات، واللجان الموزعة توزيعا سكنيا واضحا لنضمن إقبال الناس على الانتخابات، وألا يتم ذلك بعيدا عن إصلاح سياسى شامل، نثق أنه يمكن أن يتم فى عهد الرئيس مبارك. ولنتريث، فأفضل لنا أن نظل بلا مجلس نيابي، على أن يكون لنا مجلس مطعون فيه بين الفينة والأخرى".. والله الموفق،،،

د. جمال زهران
١٩٩٠/٦/١٠

## *النظام الانتخابى المأمول فى مصر*

يثور الجدل هذه الأيام حول النظام الانتخابى وإمكانية تعديله والرجوع بـه إلـى النظام بالقائمة سوءا المطلقة أو النسبية، أو الإبقاء عليه كما هو عملا بالنظام الفردى لعدم التعارض مع الدستور كما ثبت من خلال أحكام المحكمة الدستورية عند الأخذ بالقائمة فـى انتخابات ١٩٨٤، و١٩٨٧. وفى هذا المقام نود أن نشير إلى أن الجدل يعطى الحيوية فـى قضايانا السياسية، كما أنه يكشف عن نقاط قد تغيب عن البعض، وقد نتعلـم مـن دروس الماضى، وقد نحتاط للمستقبل، وهكذا الأمر.

وبعيدا عن المزايا والعيوب الضخمة لكلا النظامين (القائمة والفردي)، وقد أفـاض فيهما الكثير من الزملاء على هذه الصفحة، بل وعلى صفحات الصحف والمجلات الأخـرى، فإن المسألة أولا وأخيرا تتعلق بطبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى والنظام المأمول مـن ناحية، وبين النظام المأمول وإمكانية توافقه مع الدستور القائم من ناحية أخرى. ويمكـن تناول النقطتين كما يلى: -

أولا: توافق نظام القائمة مع الدستور القائم: أفصح حكما المحكمة الدستورية العليا عن عدم دستورية الأخذ بنظام القائمة المطلقة فى انتخابات ١٩٨٤، وعدم دستورية الجمـع بيـن القائمة النسبية والمقعد الفردى فى انتخابات ١٩٨٧، وتحت إعادتهما ولم تستكمل مـدة أى من المجلسين (ثلاث سنوات لكل منهما). وتم الرجوع إلى النظام الفردى فى عـام ١٩٩٠ توافقا مع الدستور وأصبح السؤال هل يمكن التفكير مرة أخرى فى الأخذ بنظام مطعون فـى دستوريته ؟ ! وإذا كان هناك إصرار، فالأمر يستلزم التعديل الدستورى وهو مـالا يمثـل أولوية فى هذا الوقت طبقا لتصريحات السيد رئيس الجمهورية، وكذلـك توصيـات لجنـة الحوار.

ثانيا: طبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى والنظام المأمول: يشير الواقع المصـرى إلـى سمات لابد من أخذها فى الاعتبار، منها أن أكثر مـن ٥٠% أميـون (يجـهلون القـراءة والكتابة)، وما زالت العملية الانتخابية بالنسبة لـهم تعبئـة وحشـدا وتوجيـها ورمـوز للمرشحين، كما أن النسبة الحقيقية للتصويت لا تزيد على ٢٥% كمتوسـط بيـن الريـف والحضر ومعنى ذلك أن ٧٥% لا يدلون بأصواتهم، وأن تحريك هذه النسبة لابد أن يؤخـذ فى الاعتبار. لأن تبسيط العملية الانتخابية هام للغاية، واستمراريته أهم بما يشكله من تراكم فى الممارسة والأهم بكثير هو شعور المواطن بالضمانات فى أن صوته سيصل إلـى مـا يريده.

والذى نقصده أن من يرجحون كفة القائمة النسبية والمطلقة لأسباب عديدة، لفـت نظرى أن هذا النظام يقلل من الاهتمام المباشر والولاء من نواب البرلمان تجاه الجمـهور، وذلك للانتقال للاهتمام بالقضايا القومية. وهنا نلفت الأنظار لحقيقتين هامتين هما:

١- أن الذين يعايشون العمل الجماهيرى يدركون أن الواقع "التحتي" مؤلم ولابد من تواجـد أكبر لعضو البرلمان لتبني القضايا المحلية ودفعها ومتابعتها والإنجاز فيها لكى يشـعر أبناء الدائرة به من ناحية ولكى يتابع ويحرك القيادات الشعبية فى المجالس المختلفة و

* نشرت بالأهرام فى ١٩٩٥/١/٥

الحزبية، ولكى يحرك أيضا ويتابع ويراقب الأجهزة التنفيذية وفى هذا جزء من مهمة قومية.

٢- أن تجربة فترتى القوائم (٨٤-٨٧، ٨٧-٩٠) لم تشهد فاعلية أكثر للبرلمان عن أى فترة أخرى لمجرد أن أعضاءها برلمانيون بالقوائم، عكس برلمانى "الفردي"، لأن البرلمان كما نعرف من دراسات السياسة فى العالم الثالث دوره محدود فى ظل ظروف التطور الديموقراطى لهذه البلدان. وبالتالى فالمسألة ليست بهذه البساطة، لأن الواقع هو ذات الواقع الذى يفرز نفس الأشخاص بصفاتهم وولاءاتهم وتركيبتهم.

* لكن السؤال الهام ... : إلى ماذا تقودنا النقطتان السابقتان؟

١- تعزيز استمرارية النظام الانتخابى الفردى فى إطار استمرارية الدستور الحالى، لأن ليس من المنطقى أن تشهد مرحلة الرئيس مبارك ثلاثة تغييرات فى النظام الانتخابى وتغييرا رابعا محتملا خلال (١٣ سنة)، مع ملاحظة أن لم يستقر أى منهم سوى النظام الفردى حيث استمر مجلس الشعب الأخير حتى بدء السنة الخامسة (٩٠ - ١٩٩٥).

٢- تعزيز استمرارية النظام الفردى للاستفادة من طاقات النواب فى تسييس الجماهير والأجهزة التنفيذية، مع تحريكهم على المستوى القومى فى البرلمان بأساليب عديدة من درجة التزامهم بالحضور ومناقشاتهم وذلك بالإعلان المستمر من رئيس مجلس الشعب إذا أردنا فاعلية لهؤلاء فى قضايانا القومية.

٣- تعزيز استمرارية النظام الفردي، وذلك بانسحابه على المجالس المحلية التى وصل أداؤها إلى درجة ضعيفة للغاية مقارنة بالفترة الأولى من هذا العهد (النصف الأول من الثمانينات).

٤- أن معالجة قضايا عدم الالتزام الحزبى من بعض النواب عند الترشيح للمقاعد الفردية ناتج من فقدان المصداقية فى القرارات العقابية من الحزب، ولذلك فأن إصرار الحزب على استبعاده حتى لو نجح، وحتى لو كان سيضيف له رصيدا فى الأصوات بالإضافة إلى إهماله، ومحاصرته، لإشعاره بالخطأ ولإظهار قوة الحزب، بحيث ترتفع هامات الأحزاب فى الممارسة، لكن أن يشعر العضو بأن الحزب عندما يرشحه، سينزل الانتخابات مستقلا، وعندما سينجح، سيعود للحزب وبقبله، فأي منطق في هذا ؟!

٥- أن تفكير ساسة الحزب الحاكم الكبير عليه أن يراعى أن تغيير النظام الانتخابى هو من الأمور التى تتعلق بمصير الممارسة الديموقراطية وتراكمها والمصلحة القومية وليس مجرد محاولة تقليل فرص فوز المعارضين على حساب الناخبين والمصلحة العامة والوقوع فى تناقض دستوري، ولذلك عليهم إدراك أن مسئولية تدعيم الممارسة الديموقراطية تقع على عاتقهم تاريخيا، وضمانات العملية الانتخابية مهمة. وعلينا دائما أن نضحى بالاعتبارات والمصالح قصيرة النظر من أجل المصالح القومية بعيدة النظر.

٦- وأخيرا: فإن كل الجهود لابد وأن توجه لمحو الأمية لأنها بداية لخلق القدرة على التمييز فى الإدلاء بالصوت، وكذلك تنشيط العمل الحزبى والجماهيرى لتسييس الشعب لزيادة وعيه لتحريك النسبة السلبية التى لا تدلى بصوتها وهذه مسئولية قومية لكل الأحزاب وفى مقدمتها الحزب الوطنى الحاكم.

وختاما: فإنه إذا كان منسوبا لحكم الرئيس مبارك أنه لم تحدث إعاقة كبرى فى الممارسة الديموقراطية سواء بإلغاء أحزاب أو إغلاق الصحف الحزبية أو اعتقالات أو ما شابه ذلك، فأمل الشعب كله أن تستكمل باستقرار النظام الانتخابى البسيط وبضمانات فى العملية الانتخابية ليطمئن الشعب كله. وتخرج انتخابات حرة نزيهة منسوبة لهذا الحكم.

د. جمال زهران
١٩٩٤/١١/٣٠

# النظام الانتخابى الفردى والرأى العام

بداية – أقدم اعتذارى لك عزيزى القارئ لعدم الالتقاء بك خلال الأسابيع الماضية الممتدة من آخر مقال كتبته فى ٩٤/١١/١٦ عن قضايا توفيق الجامعي: التوسع العشوائى فى معاهد الخدمة الاجتماعية، والذى كان أحد الأسباب الرئيسية فى تغيير عميد معهد الخدمة بالقللى بالقاهرة، وكان للمقال ردود أفعال لم أكن أتوقعها !!. حيث اضطررت للسفر خارج البلاد، مع انشغال فى أمور هامة للغاية تعذر معها الانتظام فى الكتابة، فمعذرة مرة أخرى.

* ولاشك أن عام ١٩٩٤ كان يمثل عام القلق فى أوساط كبيرة وعديدة من قطاعات الرأى العام المؤتم بالعمل العام فى مصر، وذلك فيما يتعلق بالنظام الانتخابى المفترض أن يتم الأخذ به فى العام الجديد ١٩٩٥، والذى سيشهد انتخابات مجلس الشورى، قبل منتصف العام، ثم انتخابات البرلمان (مجلس الشعب) قبل نهاية العام. وحدثت نقاشات جادة فى هذا الموضوع الهام والحيوى والذى يتعلق بمصير الممارسة الديموقراطية أساسا. وأصبح هناك ثلاثة اتجاهات هي: [اتجاه يري: الإبقاء على الانتخابات بالنظام الفردى مع ضرورة استكمال ذلك بتطبيقه على المجالس المحلية التى ما زالت تأخذ بالنظام الذى يجمع بين المقعد الفردى والقائمة المطلقة. واتجاه ثان: يرى ضرورة التحول إلى الأخذ بنظام القائمة المطلقة أو النسبية وبشروط ونسب وخلاف ذلك ودون الدخول فى الآراء العديدة فى هذا الإطار، واتجاه ثالث: يرى ضرورة الجمع بين الفردى والقائمة النسبية لمراعاة المواءمة مع الدستور، ومن تكافؤ الفرص، وتقليل إهدار الأصوات، ومراعاة المستقلين... الخ]، وترك النقاش يأخذ مجراه على مدار العام سواء فى داخل أروقة الحزب الحاكم، أو فى داخل الأحزاب المعارضة وتبلورت اتجاهات رئيسية داخل كل منها. إلى الذى حدث فى داخل الحزب الحاكم نفسه تعدد الاتجاهات الثلاث التى أشرت إليها، وتعذر الاستقرار على اتخاذ قرار فى هذا الشأن خلال فترة طويلة للوقوف على صدى وحساب آثار وانعكاسات كل اختيار من هذه الخيارات المختلفة. وحينما بدأت تتبلور ملامح معينة للاتجاه الذى يمكن الأخذ به، بدأت قيادات الحزب تجس النبض وتعلن التصريحات تباعا للوقوف على ردود الأفعال.

* وحسنا فعلت الحزب الحاكم عندما استقر على خيار "استمرارية الأخذ بالنظام الفردى للانتخابات العامة" فى مجلس الشعب والشورى".

* وحسنا فعله قيادات الحزب عندما اختارت تفسيرها لاستمرارية النظام الفردي، أنه "تعبيرا عن رغبة الرأى العام واحتراما له ونزولا لإرادته... الخ". هذه التعبيرات الجميلة التى أثلجت الصدور وكان لها صدى طيب فى الشارع السياسى بلا شك.

وقد بدأ التمهيد لهذا القرار بإفصاح أمين عام الحزب د. يوسف والى منذ فترة بأن الانتخابات القادمة ستكون بالنظام الفردى لأنه لم يتم الاستقرار على عكس ذلك. وبعد عدة أسابيع صرح السيد/ كمال الشاذلى (أمين التنظيم)، ووزير شئون مجلس الشعب والشورى، بأن انتخابات الشورى (فقط القادمة ستكون بالنظام الفردي، وبعد عدة أيام صرح د. فتحى سرور (رئيس مجلس الشعب)، بأن النظام الانتخابى الفردى قائم وستجرى على أساسه الانتخابات القادمة لأنه – وعلى مسئوليته – لم تتقدم له الحكومة أو آخرون بأية

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٥/١/٢٥

مشروعات قوانين لتغيير هذا النظام. وفى جلسة حضرها رئيس الجمهورية سئل عن نظام الانتخابات القادم .. قال إن الأمر خاضع للدراسة، لكنه يميل شخصيا للنظام الانتخابى الفردى لأنه ملائم للمجتمع وللمصريين.

ومن جملة هذه التصريحات يستطيع المحلل السياسى أن يفهم أنه قد تم ترجيح خيار النظام الفردي، وجار اختيار الوقت المناسب للإعلان عنه، ولم يمض أسبوع على تصريح السيد رئيس الجمهورية، إلا واجتمعت الأمانة العامة منذ أسبوعين تقريبا وناقشت الأمر واستقرت على خيار النظام الفردي، وأعدت تقريرا فى هذا الشأن لعرضه على السيد/ رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للحزب.

* وفى متابعة لردود الأفعال فإنه قد حدث ارتياح عام لدى كل المشتغلين بالعمل السياسى، حيث حدث استقرار على النظام الانتخابى مبكرا وقبل بدء العام الانتخابي. علاوة على أن النظام الانتخابى يستهوى غالبية الأحزاب السياسية القائمة فى الساحة، وكل الأحزاب السياسية الفاعلة، حيث لم ألاحظ معارضة تذكر لهذا النظام الفردي. فضلا عن ذلك فإن المواطنين العاديين استراحوا لهذا الاختيار لأنهم قد تعودوا على ذلك من ناحية، وأسهل لهم فى طريقة الاختيار عن أى طريقة أخرى قد تتسبب لهم فى إهدار أصواتهم أو ذهابها لغير من أعطوها لهم ككسور التصويت مثلا عندما تذهب للحزب الذى يحصل على الغالبية كما أننى لاحظت ارتياحا عاما لهذا القرار لدى قيادات الحزب الحاكم !! فى البرلمان، لأنهم رغم انتمائهم للحزب الوطنى إلا أنهم لا يرغبون فى أن يرهنوا نزولهم فى الانتخابات برغبة جهات عديدة قد تتسبب فى شطبهم أو وضعهم فى ذيل القوائم، وقد يكون مرد ذلك اعتبارات شخصية مثلا. وهنا ألاحظ مثلا عددا من المحافظات قد يكون المحافظ طرفا فى نزاعات مع نواب الحزب الحاكم لأسباب غير مفهومة إلا أنه قد لا يرتاح لهم أو هم لا يرتاحون له (فى إطار نمط التعامل)، وهنا فإن المحافظين ينتظرون هذه اللحظة للخلاص من هؤلاء مثلا !!. ولذلك ارتاح النواب للنظام الفردى لتأكدهم من قدراتهم على خوض المعركة وكسبها مهما كانت الأسباب والضغوط حولهم !!.

* وعلى أية حال فإن الاستقرار على النظام الانتخابى الفردى شئ إيجابى، لأننى من المناصرين لهذا الاتجاه فى الوقت الحاضر لاعتبارات عديدة أشرت إليها فى مقال نشر بجريدة الأهرام بتاريخ (١٩٩٥/١/٥)، منها (ضرورة المواءمة مع الدستور الحالى تجنبا لعدم الطعن فى دستورية أى نظام آخر غير النظام الفردى وكذا طبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى الذى يتسم بسيادة ٥٠% أميين لا يقرأون ولا يكتبون، وكذا سيادة ٧٥% صامتين لا يشاركون ولا يدلون بأصواتهم، وأن تعقيد النظام الانتخابى بالنكوص عن النظام الفردى سيزيد هذه السمات تكريسا وحجما، وعلى العكس عند استمرارية النظام الفردى مع ضمانات أخرى للممارسة سيقلل من هذه السمات).

كما أنه من الضرورى أن ينسحب هذا النظام الانتخابى الفردى على المجالس المحلية لتوحيد النظام الانتخابى العام والإعداد لذلك من الآن بدلا من الانتظار حتى آخر لحظة، وهذا ما يسجل كنقطة إيجابية للحزب الحاكم.

* لكن الأهم فى تقديرى من الاستقرار على النظام الانتخابى الفردي، هو ذلك المدخل التفسيرى لهذا الخيار، وهو أنه أتى تعبيرا عن الرأى العام فى مصر. والمعروف أن الرأى العام فى أحد تعريفاته هو اتفاق الغالبية على حل مشكلة ما ثار جدل بشأنها فترة ما وبأسلوب ما. ولذلك فإذا اعتبرت مسألة النظام الانتخابى خلال عام ١٩٩٤ كانت بمثابة مشكلة تهم الرأى العام فى مصر، وثار بشأنها جدل كبير، واتفقت غالبية قطاعات المواطنين

وقادة الرأى على ترجيح النظام الفردي، ثم جاء الحزب الحاكم ليترجم هذه الرغبة فى قرار يؤكد هذا الخيار، مشيرا إلى أن قراره هذا جاء احتراما لرغبة الرأى العام الذى يميل إلـــى هذا النظام.

هذا بلا شك مسألة ديموقراطية وأسلوب لابد أن نقدره، ويجعلنا نفكر فى تنشـــيط وخلق أجهزة قياسات الرأى العام فى المجتمع الذى تتحرك فيه الديموقراطية رويدا رويـــدا أملا أن يكون منهجا للحياة ونمطا للتفكير لأجيال حاضرة ومستقبلة، وذلك بقصد أن تضـــع أيدى صناع القرار على الاتجاهات الغالبة للرأى العام فى كافة الأمور ذات الأهمية والتـــى تمثل عصب حياتنا اليومية. إلى متى ننتظر أكثر من ذلك لكى نعرف نبض واتجاهات الشارع ؟! كما أن هذا يدعونا أيضا إلى مطالبة صناع القرار إلى الأخذ فى الاعتبار أشياء كثيرة فى مجتمعنا المصرى وتغيير أشياء كثيرة ضرورية منها بعض من النخب المطروحـــة بـــهدف تجديد الدماء، تجاوبا مع الرأى العام، وأشياء وأخرى على هذا النحو حرصا على المصلحة العامة.

* ولذلك فإنه إذا كان التفسير باختيار النظام الانتخابى الفردى جاء تعبـــيرا عـــن الرأى العام فى مصر مع نهاية عام ١٩٩٤، فإنه الأمل يحدونا أن عام ١٩٩٥، وهو عـــام الانتخابات سيعطى للرأى العام المصرى وزنا كبـــيرا فـــى جميـــع الخيـــارات السياســـية والاقتصادية توافقا مع المصلحة العامة للبلاد.

جمال زهران
١٩٩٥/١/٦

# وزن الرأى العام فى عملية صنع القرار

الرأى العام يختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة تاريخية لأخرى. علاوة على أنه يفصح عن نفسه فى أشكال أو مظاهر عديدة تختلف أيضا من مجتمع لآخر. ولعل المحور الأساسى الذى يميز المجتمعات إزاء ظاهرة الرأى العام يتبلور فى مدى وجود الديموقراطية فى هذا المجتمع أو ذاك، بل يكمن أكثر فى درجة الديموقراطية السائدة أن وجدت أساسا. وهكذا فإن المجتمع الديموقراطى الكامل تتجلى فيه ظاهرة الرأى العام بوضوح، وبالتالى فإن هناك آليات معينة تدور حول احترام هذا الرأى العام. بينما كلما بعدنا عن هذا المجتمع الديموقراطى رويدا رويدا، كلما تقلصت ظاهرة الرأى العام الحقيقى، وبالتالى كلما انخفضت درجات احترامه إلى حد الاحتقار عندما تختفى الديموقراطية تماما. ومن ناحية أخرى فقد تتجلى ظاهرة الديموقراطية فكرا وممارسة فى المجتمعات المتقدمة، وتتقلص هذه الظاهرة فى المجتمعات المتخلفة، التى دأبنا على تسميتها بالمجتمعات النامية كنوع من أنواع العلاج النفسى لشعوبها.

وأيا كان الأمر.. فإننا قد سمعنا مثل خلق الله فى مصر عن معلومات تتعلق بأن هناك عددا من الشخصيات المعروفة ممن يحتلون وظائف أولى وهامة، قد دار بشأنهم حديث حول إقالتهم أو استقالتهم، أو أجازتها فى سفر للعمرة أو لإلقاء المحاضرات خارج مصر. ولم يقف الأمر عند هذا الحد حيث بدأت دوائر الرأى العام تتناقل الآراء وجميعها مجهول المصدر بأن هؤلاء متورطون فى قضايا هامة وخطيرة وأنها تتعلق بشخصيات كبرى فى الدولة لا يجب الإفصاح عنهم. واتسعت دائرة الشائعات حول هذا الأمر، وبدأت الصحافة القومية، وتبعتها صحف المعارضة بالغمز واللمز تأكيدا لهذه الإشاعة أو تلك. وتساءلت فى نفسي، وأين الحقيقة فى كل ذلك ؟!

لاشك أن إيضاح الحقيقة يسهم فى تنوير الرأى العام، وبالتالى تعكس احترامه. بينما العكس أى إغفال الحقيقة والغموض حول موضوع ما، يسهم فى خلق الإشاعة وتوسيع دائرتها. وهذا الأمر يتوقف على أهمية الموضوع، فالموضوع الذى نحن بصدده، موضوع يتعلق بالصف الثانى ضمن قيادات وزارة سيادية، وهم يأتون فى المرتبة التالية للوزير.

ومن ثم فنحن لسنا بصدد أشخاص عاديين، يمكن إغفال ما يدور بشأنهم. وإزاء تناثر الشائعات، يصبح على الوزير المسئول ألا ينتظر استجوابا له - كما سمعنا - فى مجلس الشعب لكى يوضح الأمر، بل عليه أن يبادر بإعلان بيان رسمى أمام الرأى العام يشرح فيه حقيقة المسألة، ويرد على كل ما تناولته وسائل الإعلام وقادة الرأى العام، وما دار بشأنه من شائعات. هذا فى تقديرنا - وطبقا للقواعد الديموقراطية - هو السبيل الرئيسى للتعامل مع هذه المسألة، احتراما للرأى العام فى بلد يتطلع إلى ديموقراطية كاملة.

وبتجاوز هذا الموضوع، ووضعا للأمور فى سياقها الصحيح، تأصيلا لطبيعة العلاقة بين المسئولين والرأى العام. فالواضح أن هناك عدم تقدير للرأى العام، ونادرا ما يحدث إيضاح أمر من الأمور فى مجتمعنا المصرى.

وهنا فإنه من الواجب الإشارة إلى عدد من الأمثلة الهامة والتى كانت لها صدى كبير وظلت مبهمة وغامضة حتى الآن لدى الرأى العام المصرى:-

* فقد نظمت الدورة الأفريقية فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٩١، وثارت حولها بعض الشائعات تتعلق بتكلفة هذه الدورة، وصدرت بيانات متناثرة ومتناقضة على لسان بعض

المسئولين فى المجلس الأعلى للشباب باعتباره الجهة المسئولة عن الدورة. ووجه نقاد رياضيون فى الصحافة القومية والحزبية النقد لعدم إيضاح المسألة، ووصلت الشائعات إلى حد القول بأن الدورة تكلفت ما يزيد المليار ونصف جنيه. إلا أنه لم يصدر بيان رسمى يتضمن تكاليف الدورة، وحسابها الختامي، لأن هذا ليس من الأسرار العليا التى لا يجوز الإفصاح عنها. المسألة ببساطة لا تخرج على إيضاح الأمور أمام الشعب والرأى العام لا أكثر ولا أقل، وهو بدوره يحكم ويقيم، باعتبار أن هذا حق من حقوقه، وليس اتهاما موجها للمسئول. فلو أن كل مسئول يدرك أننا فى بلد ديموقراطى - كما يشاع - لأدرك على الفور أن هذا يستلزم إدراك أن هناك شعبا له حقوق وفى مقدمتها حق المعرفة. وفى الديموقراطيات العريقة فإن كل مسئول يوضح بيانا أمام الناس إزاء أى أمر، ويا ويل المسئول إن قال كلاما كاذبا أو فيه تضليل على الناس !! كما أنه يمكن القول، بأن إيضاح الحقائق هو السبيل لوضع كل شئ فى نصابه، وبالتالى تهدئة ثورة قطاعات مختلفة من الرأى العام.

- كثير من الموضوعات المثارة على صفحات الجرائد القومية والحزبية - فى ظل ديموقراطية الصحافة - تتعلق ببعض الغموض فى كثير من السياسات ومنها السياسة الزراعية، والقطن، وقصب السكر، والعلاقة مع إسرائيل فى هذا المجال بالذات.. دون أن يصدر عن وزير الزراعة بيان رسمى يوضح الحقائق أمام الرأى العام.

- الغموض الذى يحيط بعدد من الموضوعات التى تتعلق بقرية مرحبا فى بورسعيد، والتى ما زال أمرها معلقا دون إيضاح الأمر على الناس، وكذلك لسان الوزراء فى الإسماعيلية والتى تعد مثار حديث أهل هذه المدينة والمحافظة دون إيضاح هذه الأمور، ونفق أحمد حمدى فى السويس وما جرى بشأن دون إيضاح الأمر فى حينه وصدرت عن المسئولين تصريحات متناقضة، وغير ذلك من أمور كثيرة. والمؤسف أن كل من يثير هذه الأمور توجه له الاتهامات بأنه من المثيرين للشغب - وليس بالطبع من الحريصين على المال العام - وإلى حد اعتباره من المعارضة المطلوب عدم وجودها أساسا أن لم يكن مطلوب وضع رقبته تحت المقصلة !!

- القانون الأخير رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ بشأن انتخابات النقابات، صدر بشكل لا يتفق مع مقتضيات احترام الرأى العام وضرورة إشراكه فى الإعداد بغض النظر عما تضمنه من مواد قد يختلف البعض حول بعضها أو كلها، وقد يقبلها الآخرون. ومن ثم فإن تقديرنا لهذا القانون، أن أصبح قانونا راسبا فى مادة الرأى العام. ولا يمكن فهم التأييد التالى لصدور القانون، إلا أنه من قبيل التأييد الموجه، لإضفاء الشرعية، وهذا فى حد ذاته اعتراف بضرورة الرأى العام وتأييده، وهنا نتساءل أليس من الأحرى إذن مراعاة الرأى العام قبل الصدور، ليدافع عن القانون بعد ذلك بقناعة واستماتة بغض النظر عن "القلة" من عدمه !!.

- فى وسائل الإعلام، نقرأ ونتابع إجماعا حول سوء بعض البرامج وعدم قبولها جماهيريا، ولكن بكل أسف لم نجد مرة واحدة، إلغاء برنامج لهذا السبب وهو الرفض الجماهيري. بل هناك برامج تستمر لمجرد إجماع غالبية قطاعات الرأى العام على رفضها مما يدعو للعجب والاستغراب !!. ومن ناحية أخرى نجد البرامج المنشورة فى الصحف ومواعيدها والمذاعة إذاعيا أو تليفزيونيا، نجدها وقد تغيرت بلا مقدمات، وكأن الصحف تكتب من عنديات أصحاب أبواب "الإذاعة والتليفزيون"، وليس من واقع خريطة البرامج، ومن ثم فإن التغيير الذى يحدث، لا يعلم به الناس إلا مفاجأة، وفى هذا تجاوز وتحقير للرأى

العام دون مبرر. فلو أن برنامجا قد تغير لظرف ما، فلماذا لا نعلن اعتذارا للـرأى العـام وإيضاح الأمر؟! على أية حال، فإن الأمثلة كثيرة، وهى لا تعد ولا تحصى، ومضمونها، أنه ما زال الكثيرون فى مواقع المسئولية يدركون أننا فى مجتمع يسعى للديموقراطية. وعلينـا أن نتذكر أن من تابع الرأى العام ونتائج استطلاعاته فى الولايات المتحدة، ويفـهم معنـى الديموقراطية التى يعيشها هذا المجتمع، لفهم على الفور لماذا سقط بوش ؟! والأكثر مـن ذلك عندما هاجم بوش هذه النتائج والاستطلاعات ووسائل الإعلام متهما إياهـا بالانحيـاز والتزوير، كان هذا إيذانا بأن حكم الشعب، أى حكم الرأى العام قد صدر ضده نهائيا بحتمية سقوطه. وهذا هو المجتمع الديموقراطى.

وما زلنا نذكر أنه عندما وقع زلزال أكتوبر الماضى، كانت له أصداء كبـيرة فـى الرأى العام وصلت إلى حد المظاهرات التى هى تعبير عن الرأى العـام، وتفـاعل النظـام والحكومة مع ذلك بوضع جدول زمنى لتسكين من هدمت منازلهم، ولاقى هذا صدى كبـيرا لدى الشعب، وهدأت ثورة الرأى العام، وكان هذا بمثابة تصرف إيجابى يحسـب للحكومـة والنظام الذى تتحرك فى إطاره.

بينما ما زلنا نذكر حيلة التلاعب بالرأى العام، عندما تشكلت لجنة الإصلاح برئاسة د. الجنزورى – نائب رئيس الوزراء، لبحث مشكلة برشلونة، وذلك استجابة لثورة الـرأى العام، ورغم مرور ما يقرب من ستة أشهر، إلا أن اللجنة لم تضع تقريرها، ولم تطلع هـذا الرأى العام على ما توصلت إليه، ووعدته به، بل إن الأمور ساءت بطريقة غامضة، ومـا زال الأمر غامضا ويحتاج إلى بيان !!

الموضوع متعدد الأبعاد، ويحتاج إلى كتابة أكثر، ولكن ما يبقى هو أن المسـئول عليه دائما أن يراعى وجود طريق ديموقراطى، له مستلزمات، ومن ثم عليه احترام الـرأى العام الذى هو جوهر هذا الوجود الديموقراطى. فكل ما هو محل خلاف لابد مـن إيضاحـه على الناس، وإعلان الحقيقة حرصا على تجنب الشائعات التى تسهم فى تقويض المجتمـع. وإذا كان هناك من لا يزال يعتقد أنه يتعامل مع ٥٠% من الشعب، أميين، فهناك بالمقـابل ٥٠% من الشعب ليسوا بأميين بل يقرأون ويكتبون ويدركون. ومن ثم وجبـت ضـرورة احترامهم جميعا سواء الأمى منهم – والذى نؤكد على ضرورة القضاء على أميته، وسواء المتعلم، وذلك لأنهم جميعا عاقلون وهم الذين يحق لهم جميعا معرفـة الحقيقـة، وأيضـا يشعرون معه بالاحترام، ولا يشعرون بالتحقير أو بالتجاهل !!

جمال زهران
١٩٩٣/٣/٥

# المعايير الجديدة للتجديد السياسي لمجلسي الشعب والشورى (*)

يتوقف أداء دور أي مؤسسة سواء أكانت تنفيذية أم تشريعية أم غيرهما، على طبيعة الأشخاص الذين تضمهم هذه المؤسسة أو تلك، وتظهر هذه العلاقة بشكل اكثر وضوحا في تلك السلطة التشريعية حيث يتوقف على عضوية هؤلاء في البرلمان (السلطة التي تشرع القوانين في أي دولة في العالم)، أولا إصدار القوانين بصورة معينة تعبر عن طبيعتهم وتكوينهم الطبقي وانتماءاتهم السياسية، وثانيا حيث ترتبط طبيعتهم، وقدراتهم في ضوء المناخ العام للممارسة الديمقراطية على وجود دور فعال للبرلمان، الذي ينتمون إليه، في صنع القرار السياسي وذلك بدلا من تركيزه باستمراره في يد رئيس الدولة المثقل بالأعباء دائما. وعادة كلما اقتربنا من الانتخابات، كلما استمعنا عن معايير اختيار الأحزاب، وخاصة الحزب الكبير وهو الحزب الحاكم (الوطني) لأعضائهم في البرلمان. وهاهو عام ١٩٩٥، قد بدأ منذ عدة أشهر والحديث لا ينقطع عن أنه عام الانتخابات، وانه عام الديمقراطية، وأن الأمل معقود عليه على أنه عام التغيير وعام التجديد السياسي من خلال أنه سيشهد اكبر انتخابين لمجلس الشورى أولا في يونية، ثم الشعب ثانية في ديسمبر وهاهي المعايير تتدفق علينا مرة أخرى كسابق عهدها ومنها :"الشعبية التي يتمتع بها المرشح، والسمعة، والنزاهة، والعطاء، وغير ذلك من معايير تتعلق بالحرص على المصلحة العامة ". وجميعها من المعايير التي يصعب الإمساك بها والاتفاق على المصلحة العامة ".، وجميعها من المعايير التي يصعب الإمساك بها والاتفاق على حدود لها والدليل تعدد التقارير التي كتبت بشأن بعض الأشخاص الذين أتوا بالمجلس السابق واتضحوا انهم من تجار المخدرات فيما بعد !!

فلنتفق أولا على عدة أمور وهي:

١ — أن التجديد السياسي في كل دورة انتخابية للشورى والشعب أمر مطلوب لدفع دماء جديدة تعطي حيوية لهذه المجالس حتى لا تتجمد الدماء في شرايينها.

٢ — أن إوكال المسئولية في اختيار الأعضاء لابد أن يكون للجنة تتصف بالأمانة والمسئولية والحرص على المصلحة القومية بصورة لا يثار حولها غبار أثناء أو فيما بعد عملية الاختيار خاصة بالنسبة للحزب الحاكم ولجنته الكبيرة وكذا ينسحب الأمر على اللجان الأخرى للأحزاب المعارضة. ولذلك فإن تشكيل اللجنة لابد أن يكون باختيار من رئيس الحزب ولأشخاص محل ثقته ليحاسب على ذلك أمام الله والوطن والتاريخ، لأننا سمعنا عن أشياء غريبة عن لجان سابقة غيرت أسماء وبدلتهم بآخرين لأسباب يعلمها الله!!

٣ — أن توضع المعايير أولا وتعرف بوضوح، ويتم الاتفاق على معيار عند اختلاف مصادر التقارير، وذلك بترجيح أحد هذه التقارير ولا تترك الأمور لكل حالة حتى لا تترك الأمور للتأثيرات الشخصية والعوامل المزاجية !!

* وهذه النقاط الثلاث التي يمكن الاتفاق عليها تقودنا إلى مناقشة المعايير المطلوبة لاختيار المرشحين لمجلس الشورى أولا ثم الشعب فيما بعد.

---

(*) نشرت بالاهرام المسائي في ١٩٩٥/٤/١٢

- فالمعايير المطروحة خلافية، بمعنى أن معيار الشعبية أو الجماهيرية للشخص المرشح، يمكن الأخذ به فى حالة إذا كانت هذه الشعبية نتاجا لخدماته للجماهير عبر مسيرة تاريخية لم يقصد بها سوى الصالح العام وصالح المكان الذى ينتمى إليه والجماهير الذين يعيشون معه. لكن عندما يقصد بالشعبية أنه من المشهورين لأنه من الأغنياء فى المنطقة ولديه عدد من العمارات أو من الأطيان أو يعمل لديه عدد من الأشخاص بالحى أو القرية أو المركز حسبما يقطن، أو ورث عن أبيه وأسرته، ولأن أبيه كان له فى السياسة، فيريد أن يرث ما كان لأبيه أو لعمه أو لخاله فى السياسة أيضا من كرسى فى البرلمان أو غيره !!

كذلك عندما يقصد بالشعبية أنه لاعب كرة مشهور، ويمكن أن يصلح لأن يمثل منطقة ما فى البرلمان، فنكون قد ظلمناه وقد شهدنا تجربه مشابهة فى دائرة شبرا القاهرة للعميد احمد عفت رحمة الله عليه، وكذا عندما يقصد بالشعبية أنه شخص ذو خلق وهادئ وطيب ووديع ولأنه ميسور الحال يمكن أن يعطى فنكون قد ظلمناه وأسأنا لمفهوم الشعبية، وهذا ينسحب على أى صاحب مهنة متميزة كأستاذ الجامعة المشهور أو المحامى المشهور أو.. أو.. الخ. فضلا عن ذلك، فان الشعبية تنسحب على أصحاب الثروات الضخمة الذين لا يمكن معرفة مصادر أموالهم ولكنهم يتمتعون بشهرة واسعة وحاشية كبيرة ولنا على وجودهم فى العمل العام تحفظ كبير مهما قيل بشان هؤلاء لأن هؤلاء يضرون العملية السياسية الكبرى اكثر مما يفيدونها!!

* أما عن معيار النزاهة، فلكل منا سجل طويل فى تكوين ثرواته ودخله، وعليه إثباتها بين حين وآخر، ولابد من أن تكون ملفاته الرسمية مترجمة لهذا الوضع، إلا أنه بكل أسف، تشير إلى ات المجتمع إلى أن هناك فجوة بين الأوراق الرسمية والواقع الفعلى، ولذلك من الصعب إن لم يكن من المستحيل إثبات نزاهة أحد من عدمه فى ظل هذا المناخ، ومع ذلك لابد من التأكيد على ضرورة تجميع معلومات تتسم بالدقة حول الأشخاص الراغبين فى الترشيح تتعلق بوضعهم الحالى، مع عقد جلسة لهم لسؤالهم عن وضعهم مع طمأنتهم بأن هذا لا يخضع لمحاسبة ضرائبية، ولكن لرصدها كواقع، ليسهل محاسبتهم فيما بعد لو نجحوا فى الانتخابات وأصبحوا نوابا !!. ولكن فى نفس الوقت يمكن رصد مدى نزاهة المرشحين فى تكوين ثرواتهم سواء أكانوا موظفين ومدى ما ا[illegible]تكبوه من جرائم، ومدى ماثلوك سمعتهم، وأيضا إذا كانوا أشخاصا من العمل الحر لا[illegible]ن التأكد من حسن سيرتهم والاطمئنان إلى سلامة أساليب تكوين ثرواتهم وسدادهم للضرائب وسمعتهم الطيبة. وهنا أذكر أحد النواب الذى نجح فى الانتخابات الأخيرة ولا يزال عضوا فى المجلس ويحمل الحصانة كانت عليه ضرائب ضخمة، فاستثمر الحصانة لمفاوضة الضرائب والضغط عليها واستطاع إلغاء اكثر من (٥) ملايين جنيه !!. وأعرف نائبا فى الشورى بدأ بمرتب فى إحدى الشركات بما لا يجاوز خمسمائة جنيه منذ ما يقرب من ٢٣ عاما، ولآن أصبح مليونيرا ويلهث وراء أن يستمر عضوا بالشورى للفترة القادمة.. فأين المحاسبة وأين معيار النزاهة ؟! والنماذج كثيرة لمن يريد أن يحاسب وأن يراقب!!

* وهذا يقودنا بلا شك إلى مناقشة للمعايير الحاسمة فى الاختيار سعيا نحو التجديد السياسى بهدف تقوية دور المؤسسة الدستورية المتمثلة فى مجلس الشعب، بعد أن أتيحت الفرص للقوى السياسية أن تفصح عن نفسها من خلال أحزابها وصحفها وتعلن آراءها وتسهم بصورة غير مباشرة فى صنع القرار. فإن الخطوة التالية تتمثل فى انتخاب مجلس شعب قوى صاحب إرادة ومبادرة يسهم فى صنع القرار السياسى ويشارك رئيس الدولة فى ذلك سعيا وراء تكامل الدائرة الديمقراطية لتصبح مصر رائدة فى هذا الطريق. وفى تقديرى

أن الخطوة الأولى تبدأ من معايير اختيار المرشحين الذين يمثلون كل حزب، وهنا فالتركيز على الحزب الكبير، والبداية مع مجلس الشورى التى ستعكس الأمل وتجدده فى مجلس الشعب القادم بإذن الله. ويمكن بلورة هذه المعايير فيما يلى.

أولا : تاريخ طويل من العطاء السياسى : حيث يكون الدفع بالأشخاص الذين يمثلون الأحزاب فى البرلمان نتاجا لتربية سياسية ومعارك خاضوها على مستويات حزبية، وتمرسوا فى العمل العام وخضعوا لتقييم معين، ونالوا فيه تقديرا كبيرا ليحظوا بشرف مساندة ودعم الحزب.

أما المغامرة بأشخاص بلا تاريخ فى العمل العام، فبكل أسف، فإن الحزب يدفع الثمن غاليا من مكانته، كما أن الأشخاص يفقدون من مكانتهم لدى الناس الكثير، ولكن بريق الحصانة له من الوجاهة الاجتماعية ما يغرى هؤلاء الأشخاص على الاستمرار حتى ولو على أسنة الرماح، ومهما كان الثمن. طالما كانوا قادرين على دفعه بكل أسف !!

ثانيا : الوعى الشامل لدى الشخص المرشح : حيث من الضرورى توافر حد أدنى من المؤهل، حتى لو استلزم الأمر تعديل القانون على وجه السرعة شأن القوانين الأخرى، وليكن الابتدائية بدلا من يقرأ ويكتب التى تثير لغطا أمام المحاكم، وأعرف هنا أحد النواب حاليا له شهادتان أحداهما راسب وأخرى ناجح !! وفوت الفرصة على نائب رئيس اتحاد عمال مصر ليمثل وإحدى الدوائر الانتخابية العمالية الهامة، ليكون واجهتها أحد الأميين وتاريخه كتبت عنه صحف قوميه ومعارضة بكل أسف !!، علاوة على أن الاختيار هنا سهل لو تم تتبع تاريخ الأشخاص والسؤال عنهم من خلال تنشئتهم واستقصاء الأجهزة المختصة بالمعلومات التى يجب أن تعمل بهمة ونشاط !!

ثالثا: الذمة المالية للشخص، وتطور حالته المالية وعلاقته الضرائبية : فلابد أن يكون لكل شخص مثل هذا الموقف، كمعيار مهم فى الاختيار، فلو اتضح أنه قد تهرب من الضرائب، لا يمكن الوثوق به، ولابد من تجنيبه، ولو حصل على دخله من مصادر غير مشروعة يمكن تجنيبه حرصا على الصالح العام لأنه لا يمكن الوثوق به عند حصوله على الحصانة ألا يقرأ الناس ما ينشر عن " أمريكا" فى الصحف لدينا ؟! عن المواجهات التى تحدث فى الكونجرس بين أعضائه وبين الأشخاص الذين يرشحهم الرئيس الأمريكي وآخرهم مدير وكالة المخابرات الأمريكية الذى اعتذر عندما شعر انه ستتم مواجهته عن بعض أخطائه فى حياته !!

* إن هذه المعايير الثلاثة لو تم الارتكان إليها مع ترجيح السمعة الطيبة، أو الشعبية ستكون أفضل، لكن توافر هذه المعايير ستدفع بأشخاص على مستوى المسئولية. لقد لاحظنا أن عدم وجود خلفية لدى بعض الأشخاص الذين احتلوا مقاعد المحافظة كيف أهدروا مالا عاما بالملايين وكتبت عن ذلك ومنهم محافظ كان بالقليوبية و انتقل إلى الشرقية ونموذج ذلك مركز للصيانة فى شبر الخيمة متجاهلا كل المجالس المحلية التى رفضته !! نأمل أن يؤخذ بهذه المعايير حرصا على الصالح العام، وأملا فى مجلس شعب وشورى لهما دور قوى فى تدعيم المسيرة الديموقراطية، ومن صنع القرار السياسى.

جمال زهران
١٩٩٥/٤/٧

# مواجهة المتشبثين بالترشيح لمجلس الشعب!!(*)

ينعى البعض على المثقفين والمتعلمين تعليما عاليا، بأنهم فئة منعزلة، وتجلس فى برجها العاجى ولا تسعى للنزول للجماهير العادية من أجل الأخذ بأيديهم للارتفاع بمستوى وعيهم العام سياسيا وثقافيا واجتماعيا، أو للتعبير عنهم فى المجالس الشعبية والنيابية بدءا من المجلس الشعبى المحلى وحتى مجلس الشعب. بل يصل الأمر إلى نقد هؤلاء بأن المثقفين كفئة ينتظرون دائما ما يعطى لهم، ولا يتعاركون من أجل شيء وسط الجماهير، بمعنى انهم ينتظرون المنصب والكرسي بالتعيين مثلا كما يحدث فى مجلس الشورى، لكن لا يسعون للانتخابات والترشيح والمنافسة والحركة السياسية داخل القواعد الجماهيرية لكسب ثقة المواطنين وأصواتهم وقد يبدو من أول وهلة أن هذا الاتهام صحيح، ولكن ما إن وضع الأمر فى نصا به الصحيح، فإن المسألة ستختلف كلية. ويتضح ذلك من خلال الارتباط بين ذلك الحماس أو الرغبة المتوافرة لدى المثقفين أو قطاع منهم، وبين ذلك الواقع الذى يتفاعل مع حماسهم فيشجعهم على الحركة، أو يحبطهم فيتراجعوا. فالواقع السياسى يشهد احتراف فئة من المواطنين للعمل السياسى سواء من الحزب الحاكم وهو الحزب الكبير الذى يقوم له الناس باعتباره حزب السلطة، وحزب الخدمات، وسواء فى الأحزاب السياسية المعارضة غالبا. وأن هذه الفئة ما يكون من بينها من هو حريص على المصلحة العامة. بل إن المصلحة الخاصة جدا هى التى تحركه، وهى دائرة تفكيره بالليل والنهار !! وتصبح القضية الأساسية إذن : كيف السبيل لمواجهة إصرار مثل هؤلاء الذين يصرون على احتكار العمل السياسى فى القواعد الجماهيرية، ويقفون متكتلين أمام دخول المثقفين باستمرار، وذلك بمساندة " زيد أو عمرو" هنا وهناك، وهو الذى يشغل موقعا مؤثرا هنا أو هناك أيضا مما يسهم فى النهاية إلى تكريس الأوضاع القائمة دونما تغيير للأفضل !!

* وحتى نصل للإجابة عن هذا السؤال، دعونا نحاول قراءة واقع الممارسة السياسية أولا فى سعى الكثيرين للترشيح لمجلس الشعب بإصرار غريب. فالمتتبع الآن لـ "ماراثون" الصراع على الترشيح لمجلس الشعب، يلاحظ إصرارا واستماتة من جانب الأعضاء الحاليين فى المجلس على الاستمرارية، ويمارسون ضغوطا شديدة على كافة الأصعدة للترشيح من خلال الحزب الحاكم، أو الفوز بترشيح الحزب الوطنى كمقدمة للفوز بالانتخابات، كما يعتقدون!!.

والتفسير السياسى لإصرار هؤلاء يرجع فى أحد الأسباب إلى طبيعة نفسية حيث يميل البعض للخدمة العامة وهؤلاء قلة قليلة، بينما يميل البعض إلى اتخاذ العمل العام كوسيلة لتحقيق المصالح الخاصة له ولعائلته وتقوية نفوذه فى موقعه السكنى ومحافظته التى ينتمى إليها، بل يوظف البعض العمل العام أو تحديدا كرسى النيابة فى مجلس الشعب كغطاء يحمى مصالحه القائمة ويمنع عنه شرور الأجهزة الرقابية وعيونها وغير ذلك من أمور نعلمها جميعا.

والحقيقة أننى أسمع وأعرف عن قرب، أعضاء بمجلس الشعب أقنعهم البعض بأن المسألة " وجاهة اجتماعية" لتتويج المكانة المالية المتميزة، على الرغم من افتقاد هؤلاء لأية سابقة فى الخبرة السياسية أو العمل السياسى، أى أن مثل هؤلاء نزلوا بالباراشوت على قبة مجلس الشعب ونزلوا مرشحين بكل أسف على قوائم الحزب الحاكم فى الدورة

---

(*) نشرت بالاهرام المسائى فى ١٩٩٥/٩/١٣

الماضية، ويسعون بإصرار واستماتة للفوز هذه المرة، ويساندهم فى ذلك جهات تنفيذية وبعض الجهات الحزبية باعتبار أن هؤلاء يتسمون بالصمت والوداعة. وبكل أسف أعرف عن قرب أن من بين هؤلاء الأشخاص من استطاع أن يجنى ثروات طائلة فوق ثرواته من واقع احتلاله لكرسى النيابة عن الشعب، واستطاع أن يحصل على إعفاءات من الضرائب على أعمال سابقة على دخولهم البرلمان بما يتجاوز خمسة ملايين جنيه، كما أن البعض استخدم نفوذه لدى الجهات التنفيذية بالأحياء ومجالس المدن لكى يطرد سكان عماراته ليبنى بدلا منها أبراجا وعمارات بديلة، وبكل أسف فإن من بين المطرودين مكاتب خدمة عامة تتمثل فى مكتب تليفون وتلغراف كان يخدم أهل المنطقة!! أعرف أيضا عن البعض الذين يتباهون بما يملكون من أراض وعقارات تصل إلى المليارات، ولا يتبرعون بشىء منها للجمهور لمجرد كسب ثقة هؤلاء فى الانتخابات التالية، فى نفس الوقت الذى يتباهون بدعوة كبار المسئولين فى منازلهم فى ولائم خاصة، يزدادون من خلالها نفوذا على خلق الله. بل الأكثر من ذلك أن تباهيهم يصل إلى حد أنهم بدلا من أن يتبرعوا للجماهير بقطعة أرض أو مبلغ نقدي، فان هذه التبرعات تصل ما يناظرها إلى مسئولين كبار لكى يرشحوهم مرة أخرى أو يساعدوهم فى تمرير الانتخابات لصالحهم أو مساندتهم وقت اللزوم !! كما أعرف نائبا لا يستطيع أن يفتح فمه بكلمة فى مؤتمر ولا يتحدث، بل يترك من يتحدث نيابة عنه، وإنما يتحدث، " كله بفلوسي - كما أعرف نائبا يحارب الشباب ليل نهار، كما أن هناك من زرع أقاربه فى كل الكيانات السياسية، والتنظيمية المختلفة!!

* بل الأكثر من ذلك فان مستوى أداء النواب أنفسهم، على مدار السنوات الماضية، يعتبر مسألة هامة وضرورية للتقييم. ومع ذلك فإن الكثيرين الذين يصرون على الترشيح يتجاهلون أداءهم السلبي، لدرجة أننى أعرف بعض النواب لم يفعلوا شيئا يذكر، ومع ذلك يعلنون أنهم هم القادمون، وأن الحزب الوطنى سوف يأتى بهم، والناس تتعجب من هذه الأقاويل !!

* كما أعرف بعض المثقفين وهم محدودون بطبيعة الحال وسط هذا المناخ السلبي، يداركون الشارع السياسى، لأنهم تورطوا فى هذا الطريق، ولم يتمكنوا من الخروج من هذا المأزق، إلا انه بكل أسف يجدون مصيرا فى منتهى السوء من جراء بعض الأجهزة التنفيذية الضعيفة التى تستخدم من جانب بعض هؤلاء السياسيين أصحاب المصالح الخاصة، لتشويه سمعة هؤلاء بتدبيج التقارير المغرضة للحيلولة دون ظهور مثل هؤلاء، وحتى تظل هذه الفئة مسيطرة على مقاليد العمل السياسى دون دخول المثقفين فى دائرتها وإلا سيؤدى بهم الحال إلى خروجهم من الدائرة. وهنا تحدث المقاومة بصورة عنيفة، والمؤسف أن من يسهم فى تغذية هذه المسألة شخصيات كبرى فى داخل كل محافظة لها حساباتها ولها مصالحها فى إدارة مثل هذه الأمور والتحكم فى آليات عملية التغيير المحسوب الذى غالبا ما يتعارض مع المصالحة العامة.

* وبالمناسبة فإننى قد شاركت الأستاذ الدكتور أسامة الباز أحد اللقاءات الفكرية بمعسكر أبى قير بالإسكندرية يوم ٩٥/٨/١، ولمست منه إصرارا على ضرورة مشاركة المثقفين فى الحياة العامة، وضرورة خروجهم من عزلتهم وأبراجهم التى يعيشون فيها، حيث قال: إن المثقف هو من يعيش وسط الناس ويتفاعل معهم ويأخذ بأيديهم. وأجد نفسى مع أستاذنا الدكتور أسامة الباز، ولكن الواقع الحالى لا يسمح بمشاركة، بل لا يفسح المجال بتشجيع المثقفين على المشاركة فى الحياة العامة، والعمل السياسى.

* وكلمات د. أسامة الباز، تقودنا إلى كيفية مواجهة إصرار الكثيرين على الترشيح لمجلس الشعب، لإحكام دائرة الاحتكار السياسى وقصرها عليهم بما يؤدى إلى استمرارية الحصول على منافعهم الذاتية؟

– لاشك أن السبيل إلى ذلك قد تعرضنا إليه فى مقالات سابقة، لكن يمكن بلورة المسألة مرة أخرى فى عدة نقاط:

(١) تقييم أمين يرعى الله والوطن لأداء النواب الحاليين من حيث أدائهم البرلماني، وليس الصمت والطاعة مؤشر الأداء الطيب!!، وهناك مؤشرات متعارف عليها منها حجم نشاطه فى داخل مجلس الشعب (جلسات ولجان)، وحجمه عطائه فى دائرته الانتخابية فى المجالس بمستوياتها المختلفة، وحجم عطائه الحزبي، وحجم قدرته على تعبئة الجماهير فى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة، ومؤشرات كثيرة يمكن بلورتها لو كانت هناك نية حقيقية لتقييم هؤلاء لغربلتهم وتصفيتهم لمصلحة مصر أولا وأخيرا.

(٢) متابعة سلوك النواب فى الدورة الماضية من حيث تصرفاتهم المالية، وحجم ما حصدوه من فوائد ذاتية سواء بشكل مشروع وما سددوه من ضرائب سليمة عليها، وسواء بشكل غير مشروع. وهنا فإن دور أجهزة الرقابة والأمن كبير فى هذا الشأن بل وحاسم، حتى يأتى الأعضاء الجدد خالين من الشبهات. ويكفى أن نعلم أن "نواب الكيف" فى المجلس الذى ينتهى حاليا، كانت قد كتبت بشأنهم تقارير أمنية لم يؤخذ بها!!

(٣) تحييد التقارير المغرضة الواردة من بعض الجهات التنفيذية، والتى تحتمل الخطأ والصحة، والتى تنطلق من المشاعر (حبا وكرها) ولا تنطلق من نواح موضوعية. ولذلك فان من المستغرب جدا ونحن فى الطريق إلى إنضاج التجربة الحزبية أن يكون الفاعل الرئيسى فى الاختيار النهائى لنواب مجلس الشعب القادمين بيد السلطة التنفيذية فى كل محافظة : بينما الأمر يتطلب تقوية الجانب الحزبى متمثلا فى أمين الحزب.. لكن يبدو أن الواقع والممارسة بهما إشكالية كبرى تستعصى على الفهم والتحليل السياسى !!

وعموما فإن الواقع يتطلب تغييرا وتجديدا فى عدد كبير من النواب الحاليين بما لا يقل عن ٧٠% من واقع متابعتنا. وقد أكبرت إصرار السيد / كمال خالد على عدم ترشيح نفسه دورة جديدة، رغم أدائه الرفيع والملتزم، إلا أن المصرين دائما هم من أصحاب المصالح الخاصة ؟ وهؤلاء يجب أن تتصدى لهم القيادة السياسية بحسم لتنقية الجو السياسى من المحتكرين والمنحرفين، والدفع بعدد من المثقفين لدعم حيوية النظام السياسى فى الفترة القادمة، وذلك فى مواجهة التحديات القائمة والمستقبلية، اللهم قد بلغت.. اللهم فاشهد.

جمال زهران
١٩٩٥/٩/١

## المشاركة.. وضوابط الترشيح لمجلس الشعب (*)

يعتبر الترشيح للمناصب أو المواقع السياسية المختلفة أو غيرها من المواقع الاجتماعية، أحد المؤشرات الأساسية لعملية المشاركة السياسية، باعتبارها تعكس اهتمام قطاع من المواطنين بالتصدى نحو قضايا الوطن وتبنى أحلامه وحمل همومه وحل مشاكله، ولكن هذا المعنى طبقا لما ينبغى وما هو سائد فى المجتمعات الديمقراطية وبعض الشخصيات السياسية لدينا، أو فى مجتمع العالم الثالث. حيث يصير هذا الترشيح لهذا الموقع أو ذاك وخصوصا موقع كرسى البرلمان كما يسمونه فى القواعد الجماهيرية ورسوم الكاريكاتير، وسيلة للصعود والمزايا الشخصية والعائلية، وتحقيق المنافع الذاتية وهكذا. ولذلك فإن أولى العتبات لضمان النجاح حسب تقديرات الكثيرين هى ترشيح الحزب الوطنى، ومن هنا نلاحظ التكالب الشديد الواضح من الكثيرين للنيل بجائزة الترشيح باعتبارها جواز المرور غالبا نحو الجلوس على "كرسى البرلمان"!!

وحتى تكتمل دائرة المشاركة السياسية، فإن الإقبال على الترشيح لهذه المواقع السياسية إذا أردنا أن نحسبها على المشاركة، لابد أن يواكبها تحريك للجماهير، وتعبئة حقيقية لهم للإدلاء بالصوت، وفى المجتمعات الديمقراطية تصل نسبة التصويت إلى مالا يقل عن ٨٠ - ٩٠% بينما فى مصر لم تتعدى نسبة التصويت فى المتوسط العام فى أية انتخابات للبرلمان ٣٠ - ٤٠% حسب التقارير الرسمية، وفى دوائر القاهرة والحضر لا تتعد نسب التصويت ٥ - ١٠%. ومن ثم فان هناك عزوفا عن المشاركة من الجماهير، يقابله اقبال ملحوظ، وتكالب بغير حدود على الترشيح للمواقع السياسية ومن فئات أصبحت معروفة بعينها، وهذا يطرح تساؤلا حول تفسير هذه الظاهرة من ناحية، ومن ناحية أخرى المسئولية السياسية لمواجهة هذه المعادلة المختلة من ناحية أخرى؟

- وبالنسبة للجزء الأول من السؤال، والمتعلق بتكالب الكثير من الأشخاص على الترشيح لكرسى مجلس الشعب، بل والفوز بترشيح الحزب الوطنى باعتباره ضمانا للنجاح غالبا، فإنه قد سبق أن تناولنا فى تفصيل فى المقال السابق بالأسبوع الماضى، ومقالين سابقين من قبل، من حيث أن هؤلاء الأشخاص يسعون إلى ضمان مصالحهم الشخصية، أو تدعيم نفوذهم، أو زيادة ثرواتهم، أو زيادة منافعهم، أو تحقيق الوجاهة الاجتماعية للعائلة استكمالا للمظهر الاجتماعى، وما يستتبعه فيما بعد من تحقيق منافع مادية ومصالح مختلفة لأفراد هذه العائلة حتى لا تخرج "النيابة" - أى كرسى نيابة مجلس الشعب - عن العائلة - وهذا يفسر لنا إصرار كل عائلة على ترشيح شخص آخر منها فى حالة وفاة ممثلها فى البرلمان!!. وكأنها أصبحت حكرا عليها، أو أصبحت ميراثا لأبنائها!! ولذلك فإن هؤلاء لا يعنيهم من قريب أو بعيد، مسألة مشاركة الجماهير فى الانتخابات وإمكانية تعبئتهم لزيادة هذه النسبة حتى يأتى نجاحهم مجسدا لتعبير الغالبية البسيطة على الأقل. ولا يسعون لبذل أية جهود فى هذا الصدد، بل إن كل تفكيرهم ينحصر فى إرهاب المنافسين لهم على كرسى البرلمان، أو الراغبين فى دخول هذه الدائرة للخدمة العامة، وأعرف عن تضحيات وأموال يبذلها هؤلاء الأشخاص لدى بعض الأجهزة - كتاب التقارير - لتشويه سمعة من لا يسمعون كلام هؤلاء ويقدمون أوراق ترشيحهم، بل يسعى هؤلاء القوم إلى تقديم بعض الأموال لبعض الأشخاص المرشحين أو الراغبين فى ذلك وبالمناسبة منهم من يقبل، ومنهم

---

(*) نشرت بالاهرام المسائى فى ١٩٩٥/٩/٢٠

من لا يقبل حفاظا على كرامته وسمعته !!. وهكذا هم يسيرون ويتحركون بمنطق الترهيب والترغيب، حتى تستمر الدائرة المغلقة عليهم، ونتحرك نحن كمواطنين، ويتحرك المسئولون - أصحاب قرار الاختيار فى دائرة محدودة حيث لا يرون إلا هؤلاء القلة محترفى العمل العام، ولا يتحركون إلا بمنطق "الفتوات". ومن لا يريد أن يقتنع بمنطقي، فليذهب لأحد مؤتمراتهم، وليرى كيف يديرونها؟ وما هى لغتهم في الحوار؟ وهل يستطيعون إقناع أحد؟ وإذا استمر أحد المواطنين فى مجادلتهم فماذا يحدث له؟!

بينما الجزء الثانى من السؤال، والمتعلق بالمسئولية السياسية لمواجهة هذه المعادلة المختلة، حيث يصر البعض على احتكار العمل البرلماني، واحتكار ترشيح الحزب والفوز بهذه الميزة مما يعتقد أن هذا يدعمه جماهيريا ويضمن فوزه.

* وقد تناولنا فى المقال السابق ثلاثة ضوابط أساسية هي: [تقييم أمين للنواب الحاليين من حيث أدائهم البرلماني.... الخ، ومتابعة السلوك الذى انتهجه النواب خلال تمثيلهم، أى متابعة لذمتهم المالية واقعيا، وهنا تظهر قيمة التحريات وتقارير الأمن... الخ، وكذا تحييد التقارير المغرضة الواردة من بعض الجهات الإدارية فى داخل المحافظات التى يتم توظيفها ضد بعض الأشخاص للنيل منهم وإعاقة ترشحيهم.... الخ].

فلا شك إذن أن المسألة جد خطيرة لأن عملية الاختيار التي يقوم بها الحزب الوطنى حاليا يتوقف عليها فترة من عمر مستقبل مصر وهى السنوات الخمس القادمة. ولابد من أن يأتى مجلس نيابى يعبر عن مرحلة جديدة. تؤهل مصر للقرن الحادى والعشرين.

وإضافه إلى المعايير الثلاثة للتقييم التى طرحتها بالنسبة للنواب السابقين فإن هناك أربعة معايير كبرى لابد من أخذها في الاعتبار عند التقييم النهائى وهي:

أولا: مسألة التجديد والتغيير: هذه القضية، تحدثنا فيها كثيرا، وأنا فى صف التغيير حتى فى الأشخاص بين حين وآخر لدفع الدماء فى الشرايين، ولذلك فإن مجلس الشعب يحتاج إلى تغيير مالا يقل عن ٧٥% من قيادات الحزب الوطنى وهى بداية طيبة للتغيير، وهذا يشير إلى أن الحزب أبقى على القيادات الفعالة وحسنة السمعة.... الخ.

وهناك بعض الدوائر تحتاج إلى تغيير كامل، وهناك دوائر قد لا تحتاج إلا لتغيير شخص واحد فقط، وبين هذا وذاك حسبنا نسبة الـ ٧٥% كمتوسط.

ثانيا: الخبرة السياسية فى الممارسة: حيث يجب أن يتوافر لدى العضو المرشح للبرلمان خبرات سابقة في العمل السياسى مقدرة تقديرا صحيحا وأمينا. وكانت له مواقع رسمية، حتي نتوقع منه أداء برلمانيا طيبا، ويرتفع شأن البرلمان المصرى، الذى أصبح رئيسه، رئيسا لبرلمان العالم.

وهنا نعرف عن العديد من الذين سبق ترشحيهم، أنهم بلا خبرة سياسية إلا أنهم يمتلكون نفوذا وأموالا، وعصبيات، إلى حد أنهم لا يعرفون كيف يتحدثون مجرد كلمتين فى مؤتمر جماهيري، وقد رأيت هؤلاء بنفسي في بعض الدوائر، فهل هذا يشرف الحزب الوطني أم هو خصم من رصيده؟!

ثالثا: السمعة الحسنة وطهارة إلى د: وهذا المؤشر مهم للغاية، لأن توافر هذه الصفة لدى الجماهير، وأن سلوك الشخص المرشح الذى يتسم بالنزاهة وطهارة إلى د، هو الطريق لضمان الأصوات الجماهيرية. ولاشك أن الجماهير واعية بين ما هو مدسوس على هذا الشخص وما هو حقيقي عليه. لأن سلوك هذا الشخص أو ذاك يفضحه. وهنا فإن تقارير الأمن المحايدة والتحريات والجهات الرقابية الأخرى يمكن أن يكون لها يد حاسمة

فى هذا الأمر وسواء بالنسبة للأشخاص الجدد المرشحين، أو بالنسبة للأشخاص الذين مكثوا فى البرلمان فترة من الوقت، ويسعى الحزب إلى تقييمهم وفقا للمعايير التى أشرت إليها من زاوية "الذمة المالية".

رابعا: المعايشة والانتشار الجماهيري: وهو مؤتمر يعكس تواجد الشخص وسط الجماهير، وأن طرح اسمه لا يثير غضبهم باعتباره منعزلا عنهم، بل على العكس يثير قبولهم، باعتباره شخصا خدوما، يسهر على خدماتهم بغض النظر عن مسألة الترشيح لمجلس الشعب أو غيره من المناصب. أى أنه فى المعنى العام، من الأشخاص المتفاعلين مع القواعد الجماهيرية، سواء فى نطاقه السكنى أو الدائرة الأوسع، واسمه من الأسماء المنتشرة جماهيريا، ويمكن استشعار ذلك بطرق كثيرة، مثل إلقاء الاسم باعتباره مرشحا لمعرفة صدى ذلك فإن لاقى استحسانا مع توافر الشروط الأخرى، يصبح هذا الشخص مكسبا للحزب، لابد أن يحرص عليه.

* تلك هى المعايير والشروط، التى يمكن تسميتها بضوابط الترشيح الحزبى لمجلس الشعب، حتى يأتى مرشحو الحزب الوطنى على درجة عالية من السمعة والكفاءة ونصبح أمام معركة سياسية حقيقية بين الأحزاب الأربعة عشر تضيف إلى التجربة الديموقراطية عجزا جديدا.

ومع نشر هذا المقال، تكون أوراق الترشيح من جميع المحافظات قد وصلت، وتكون الأمانة العامة للحزب الوطنى قد قالت رأيها، ورفعت الأمر إلى السيد الرئيس حسنى مبارك بصفته رئيسا للحزب لكى يراجع الأسماء بنفسه حسبما قرأنا وسمعنا وعرفنا. ولاشك أن المعلومات المتوافرة أن هناك وسيلة خاصة بالرئاسة تجمع المعلومات للمقارنة والمتابعة واستثمارها فى الوقت المناسب قبل أن يجتمع السيد الرئيس مع معاونيه فى الحزب لبحث الاختيار النهائى الذى نتمنى أن يكون للمثقفين فيه من كافة المستويات ومن أصحاب الخبرة السياسية نسبة كبيرة.

ونحن إذ نكتب منذ فترة عن المعايير والضوابط للترشيح لهذا البرلمان القادم، فإننا ننبه باستمرار، بأن هذا هو برلمان القرن القادم، ولابد من برلمان يقضى على الأمية، ويدخل الكومبيوتر، ويحقق طموح المشروع القومى للتعليم، ويواجه العنف فى القواعد، ويحرك الأجهزة التنفيذية لتحقيق الأهداف القومية يدا بيد حتى ننهض بهذا المجتمع، وبدون ذلك لن يتم تتويج السنوات الماضية، ولن نتمكن من تجسيد الحاضر، ولن نستطيع أن نستوعب الشباب فنحن نريد برلمانا قويا ليقوى المجتمع، وليس برلمانا ضعيفا ليكرس تخلف المجتمع ويرجع به للوراء. نحن نريد برلمانا يدفع المجتمع للأمام، وهذا ما يتفق والمعايير التى طرحناها، ولا اعتقد أن الكثير من داخل أو خارج الحزب يختلفون عليها، اللهم قد بلغت.. اللهم فاشهد.

جمال زهران
١٩٩٥/٩/١٥

## برلمان القرن الحادى والعشرين..
## وقضاياه الانتخابية !!

فى الوقت الذى يهتم الكثيرون بأخبار الترشيحات الحزبية، وخصوصـا الحـزب الحاكم، ويبذل الراغبون فى الترشيح جهودا مكثفة لكى يأتون على قوائم هذا الحزب، فـى نفس الوقت الذى يتجاهل هؤلاء وغيرهم بما سيقولونه للجماهير عندمـا يخاطبونـهم أو يلتقون معهم أو يديرون الحوار معهم- إن حدث -؟ وبلغة أهل الفقه السياسى، فإن هـؤلاء يتجاهلون ما نسميه بالبرنامج السياسى لهذا الاتجاه أو ذاك، والذى عادة يتضمـن قضايـا انتخابية يدور النقاش حولها سواء اتخذت طابعا عاما قوميا، أو اتخذت طابعا محليا علـى مستوى الإقليم أو الدائرة والذى يعتبر فى غير محل شك، أن برلمان (١٩٩٥-٢٠٠٠)، هو برلمان له أهميته لاعتبارات كثيرة وبالتالى فإن هناك آمالا معقودة عليه وليـس بغريـب كالعادة - أن تهتم مراكز الأبحاث السياسية، وغيرهم بتتبع ورصد حركة الاستعدادات لـهذا البرلمان إلى أن يتم تشكيله وليس بغريب أيضا أن تهتم الدوائر السياسية المختلفـة فـى الداخل والخارج، باعتبار أن تكوين البرلمان ستتوقف عليه انطلاقه مصر، وطريقتها فـى صنع القرار السياسى بافتراض أن البرلمان المصرى، كالبرلمان فى غالبيتـه دول العـالم الثالث الدور الحاسم فى عملية صنع القرار السياسى !!. ومع ذلك فنحن نقـر بعـدد مـن الملاحظات لعلها تكون ذات فائدة فى إدارة الحوار فى الوسط العملى أو السياسـى المـهتم برصد العملية الانتخابية وتكوين هذا البرلمان، وذلك على النحو التالى:-

### أولا : من حيث أهمية البرلمان القادم :

نقر أن البرلمان القادم يمثل أهمية كبيرة، وغالبا لا يختلـف حولـها الكثـيرون، وترجع إلى :-

١- أن هذا البرلمان - إن استكمل مدته الدستورية - سيكون آخـر برلمـان فـى القـرن العشرين وأن ما سيتخذه من قوانين وقرارات ستعتبر قواعد تحكم حياتنـا السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفى كافة الميادين، وهو بحق أيضا يعتبر برلمـان القرن الحادى والعشرين. وهنا السؤال هل سيكون فى إدراك السادة النواب، والمخططين لتسيير عمل وحركة القوانين فى هذا البرلمان هذه الحقيقة أم لا ؟، وهـل سـيدركون مجريات الأمور وما سيحدث من تطورات فى العالم سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا فـى القرن الحادى والعشرين، لكى يمكن احتساب ذلك وتجسيده، أو عمل حسابه فى قوانينهم أم لا ؟ إنها يا سادة أسئلة مشروعة فى زمن اعتقد أنه مشروع أيضا. وهنـا تكويـن المجلس وكيفية اختيار نوابه حاليا هو الذى سيبين لنا مدى إدراك هذه الأهمية، وتلـك الحقيقة من عدمه !!

٢- أن هذا البرلمان الرابع فى عمر التجربة الديمقراطية الحالية فى عهد الرئيس مبـارك منذ أن تولى فى ١٩٨١. حيث أجريت أول انتخابات فى عـهده عـام ١٩٨٤ (بعـد ٣ سنوات من توليه)، ثم أجريت انتخابات ثانية فى عام ١٩٨٧، ثم الثالثة عـام ١٩٩٠، وها هى الانتخابات الرابعة عام ١٩٩٥ بعد أن استكمل مجلس الشعب مدته الدسـتورية (٥ سنوات)، لأول مرة فى هذا العهد. وأن أهميته هنا تظهر فى ذلك التراكم الذى يمكن أن يضيفه إلى الممارسة الديمقراطية، لأن السنوات الخمس القادمة هى بلا شك لابد وأن

تتكون مع تعميق الممارسة الديمقراطية، وتوسيع قاعدة الحركة فى دائرة أوسع للأحزاب وللجماهير. وأن المعروف فى الفكر السياسى، أن الممارسة لا تتعمق إلا بالتراكم، وبعد مرور (١٤) سنة على عمر العهد الحالى، فإن المجلس القادم عليه أهمية كبيرة فى الحفاظ على مزيد من هذا التراكم ليضيف عمرا جديدا له، وللتجربة الديمقراطية فى المنطقة العربية أو النموذج الذى يجب الاقتداء به فكرا وممارسة.

## ثانيا : من حيث القضايا الانتخابية :-

الشىء الطبيعى الذى نسلم به جميعا كأهل علم فى مجال السياسة، وكأهل منطق - أن تدور عملية انتخابات برلمان الدولة حول قضايا انتخابية، وان يتم حشد الجماهير من خلالها إلى صناديق الانتخابات، وسنفترض أن هذا واقع فى مصر، ونتساءل، ما هى القضايا التى يمكن تصور إثارتها، وإدارة الحوار بشأنها، ودفع الناس إلى الصناديق فى ضوئها، باعتبار أن اختيار النواب هو الذى سيحكم إصدار القوانين افتراض أن النواب هم الذين يصدرون القوانين !!

ومن واقع الاحتكاك الجماهيري، والنقاش الطويل مع قطاعات مختلفة، فإننى أسجل ما يلى:-

١- أن غالبية كثيرة يفتقدون الاهتمام بأية قضايا مطروحة على الساحة أو متابعتها.

٢- أن الغالبية العظمي، إن لم يكن الكل - مع تحفظ لبعض الأشخاص محدودى العدد جدا غير مهتمة بالشئون الخارجية، أو أية أحداث فى مجال السياسة الخارجية، باستثناءات بسيطة لموضوعات فجة تفرض نفسها من آن لآخر ولسنوات طويلة كالبوسنة والهرسك مثلا ولكن لا يعرفون عنها أيضا شيئا. وهذا على عكس فترات سابقة كان يوجد اهتمام بمثل هذا القضايا على مختلف الأصعدة.

٣- أن القضية الحياتية بالنسبة للشباب هى "البطالة" وكل التقديرات تدور حول أن عدد العاطلين يتراوح بين (٢-٣) ملايين ولم يطرح حتى الآن برنامج متكامل لمعالجة البطالة مرتبط بجدول زمني. كما انه لا يوجد مسئول حتى الآن يمكنه أن يجيب على هذه المشكلة. والشباب حيارى. وهناك ضغوط على النواب الحاليين أو المرشحين للتعيين فى هذه الظروف الانتخابية - فى ضوء انتهاء الفرص - ولكن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر من جانب النواب المنتخبين، وهذا يجعل الشباب فى طليعة الحركة الانتخابية للإتيان بنواب لترجمة مشروع قومى لمواجهة البطالة يلزم الحكومة تحت ضغط الجماهير، لو كان لمثل هذه الأمور من وزن فى العملية السياسية !!

٤- أن القضية الحياتية الثانية بالنسبة للشباب وقطاعات كبيرة من الجماهير وهم غالبية مسألة "الإسكان" : حيث إن قانون الإسكان الجديد لم يخرج من الأدراج والقانون الذى يتفق مع مصالح الغالبية الذى أقرته غالبية الأحزاب فى عهد الوزير الكفراوى، نام وخرج قانون جديد فى عهد وزير جديد له حسابات جديدة وفكر مختلف أزعج به البيوت والمستأجرين. والمسألة هنا تتوقف على نوعية النواب القادمين، وهل من الأغنياء الذين لا يعبرون عن المستأجر والفقراء والفئات الوسطى فى المجتمع ؟ ! أم من ممثلى الشعب متوسطى الحال بحيث يشعرون بأحوال الناس فتأتى القوانين معبرة عن واقع مصر وظروف أبنائها وشعبها ؟ وهنا تتوقف إرادة الناس والجماهير على الاختيار، ولكى يأتوا ببرلمان يتكون من أشخاص تمثلهم تمثيلا حقيقيا، ويسهم فى إصدار قوانين فى صالح القاعدة العريضة.

٥- القضية الثالثة التى تهم كل منزل وكل أسره فى القواعد الجماهيرية، هى قضية الدخل الذى لم يعد متناسبا مع الأسعار على الاطلاق، أو مع كافة مستلزمات الحد الأدنى من معيشة المواطنين البسطاء.

- كما أن هناك قضايا أخرى كتوفيق ومشاكله، والعلاج ومشاكله، وغيرهما.
- وهذه القضايا الخمس العامة الرئيسية (بطالة، إسكان، الدخل المحدود توفيق - العلاج)، لها طابع قومي، وهى ذات صبغة اقتصادية، ومهما كثر الحديث حولها فإنها قضايا لها أهمية كبرى منها القضايا السياسية وفى مقدمتها الممارسة الديمقراطية، ومواجهة العنف السياسى لقضية مجتمع وليس مجرد قضية حكومة أو حزب حاكم، وغيرها من القضايا التى أثيرت فى الآونة الأخيرة. وكذلك هناك قضايا اجتماعية، وقضايا السياسة الخارجية وتوجهاتها التى تنعكس بالضرورة على السياسات الداخلية وناتجها بالنسبة للمواطن وعلى أية حال، يمكن أن يتبارى المتنافسون حول عدد من القضايا، وسيركز البعض على القضايا الحياتية وتصعيدها خاصة المعارضة، بينما فإن ممثلى الحزب الحاكم سيركزون عادة على ما أنجزته الحكومة فى هذه المجالات، وبالتأكيد سيتعرضون لمضايقات شديدة فى هذا المضمار.

لكن السؤال الذى يسأله دائما بعض الجماهير الأذكياء، ما هو الحلم الذى يحلم به المرشح ؟ سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحلى ؟ أحيل هذا السؤال بالتأكيد للسادة المرشحين لكى يفكروا فيه قبل أن يواجهوا الجماهير إن كانت هناك معركة انتخابية حقيقية.

ثالثا المعركة الانتخابية فى الواقع الفعلى :

على الرغم مما أشرنا إليه حول أهمية المجلس القادم، باعتباره مجلس نهاية القرن العشرين، والمجلس المشرع للقرن الحادى والعشرين، وعلى الرغم مما أشرنا إليه من القضايا الانتخابية المأمول أو المتوقع- إثارتها، إلا أنه يخالجنى تساؤل شديد، هل هناك توقع بمعركة انتخابية حقيقية فى الشارع المصرى للبرلمان الجديد ؟ وهل هناك تجهيز حقيقى فى الأحزاب السياسية لمثل هذه المعركة على غرار ما حدث فى انتخابات عام ١٩٧٦ مثلا أو فى عام ١٩٨٤ (كأول برلمان فى عهد الرئيس مبارك) ؟

أكاد أشعر ومن خلال المتابعة لمجريات الأمور ومنذ انتهاء انتخابات مجلس الشورى وحتى الآن لعدد من الاستخلاصات أذكرها فيما يلى :-

١- أن نسبة المتطلعين، أو المتلهفين لنيل جائزة الترشيح من خلال الحزب الحاكم لضمان النجاح كبيرة للغاية، ولذلك فإن الضغوط للحصول على هذه الجائزة مورست بطرق عديدة.
٢- أن تركيز الاختيار للمرشحين من داخل الحزب على شخصين هما (أمين الحزب والمحافظ) فى كل محافظة، فضلا عن تقرير أمنى حول اختيارات هؤلاء، جعل هذا الترشيح مشكوكا فيه إلى درجة كبيرة لأنه تحول إلى عدم الحياد فى كثير من الأحيان، وعدم تحييد المشاعر، وعدم إعلاء المصلحة القومية على الخلافات الشخصية، واتخذ من وسيلة السلطة المتاحة، فرصة لتخليص الحقوق وتصفية الحسابات كما سيتضح عند إعلان الأسماء من خلال متابعتنا لعدد من المحافظات، ومن واقع ما نشر، وما وصلنا. على ما كان سائدا من قبل حيث كانت هناك لجنة موسعة تختار للحزب مكونة من قيادات كبرى لا علاقة لها بالمحافظات إلا للإحاطة والعلم.

٣-أن درجة التغيير - حسبما يدرك الجميع - محدودة، ودرجة دوران النخبة ضعيفة مما يقود إلى ضعف توقع تغيير الوجوه فى المرشحين داخل الحزب الحاكم. وان التغيير المتوقع هو لتصفية الحسابات، ولن يكون لاستبعاد السيئ والإتيان بأشخاص تضيف للحزب. وهذا سيصب فى أن المعركة ستكون معركة انتخابية بين الأشخاص لتصفية الحسابات والصراعات.. الخ، وليس على برامج انتخابية.

٤-الجماهير عازفة عن الانتخابات والإدلاء بالصوت، لأن المعركة تدور بين أشخاص محدودين ولا يتغيرون، وان تغيروا يكونوا فى منحنى الأسوأ وليس فى طريق اختيار الأفضل الذين يجددون الآمال لدى هؤلاء الناس، فإن الحزب الحاكم هو الذى ينجح وهذا يشيع لدى جماهير الناس الإحباط فى دورهم فى التغيير وإمكانية تداول السلطة من حزب لآخر. فالحزب الحاكم هو حزب المصالح للمرشحين والناخبين، فأية قضايا يمكن مناقشتها إذن ؟! إن المسألة لا تعدو أن تنحصر فى سطوة هذا الشخص أو ذاك على صناديق الانتخاب فيضمن النتيجة وينجح ويدور فى نفس الفلك حتى لو كان مستقلا أو من خارج الحزب الوطنى. لأنه بكل أسف فإن المصلحة الشخصية للغالبية فى ظل المناخ السائد هى التى تحكم حركة العمل العام.

* وفى ضوء ما سبق، حيث إن المسئولية كبيرة على البرلمان القادم، ولكن فى ظل عزوف الجماهير وعزلتها عن الحياة العامة لأسباب شتى تتعلق بطبيعة الممارسة الديمقراطية وخبرتها فى الأساس والظروف الحياتية المميتة التى يعيشونها، أيضا، فى ظل دوران نخبة ضعيف لا يوجد الأمل، وحتى عندما يمكن أن تتاح فرصة بالتغيير، فإنها تستخدم ممن بيدهم الأمر فى تصفية الحسابات فيأتوا بأسوأ الاختيارات، وكل هذا يصب ضد الممارسة الديمقراطية لأنه يجعل المعركة الانتخابية واهية. حيث تصبح معركة على أشخاص وبين أشخاص، وليست على برامج أو مقارنة بين أفكار وأحلام ومشروعات فكرية. إنها يا سادة كما نتوقع مجرد معركة على عدة كراسي لمجرد "التمثيل المشرف" على غرار التمثيل المشرف" فى الدورات الدولية الرياضية، نأمل ألا نكون بذلك متشائمين.. ولكنها الحقيقة ما نراها أتمنى أن يهزمنى الواقع.. لأشعر أن قراءتى السياسية خاطئة لأراجعها عام ٢٠٠٠.

دروس من العالم الديمقراطى (*)

نقلت عدسة وكالة رويتر، صورة تعكس الديمقراطية، والطبيعة الحضارية التى وصل إليها الشعب الفرنسي، وذلك من خلال لحظة خروج الرئيس ميتران من قصر الرئاسة (الإليزية) بعد ١٤ عاما فى الحكم، ولحظة دخول الرئيس الجديد (شيراك) ليبدأ مهام حكمة. وكلاهما كما نقلت عدسة الوكالة مبتسما سواء الذى يترك موقعه أو الذى يبدأ مهام عمله ومنصبه الجديد. إنها لحظة احترام إرادة الجماهير التى قالت : نعم لشيراك، وقالت : لا لجوسبان المنافس له وكانت معركة متكافئة وعنيفة بكل المعايير: ولكن ما إن قالت الجماهير كلمتها، وعبرت عن إرادتها، فإن الجميع يصمت، ويتم تمكين الرئيس الجديد وفى الموعد المحدد طبقا لدستور البلاد.

ولم نسمع عن أن هناك محاولة لإعاقة تسليم الرئيس الجديد، أو أن الرئيس القديم يحول دون تسليمه الأمور الهامة للدولة، أو سمعنا عن الحيلولة دون تسليمه مقر مكتب الرئاسة أو منزله الخاص !! فبمجرد الانتهاء من الإعلان الرسمى، فإن الرئيس ميتران قام على الفور بتسليم الرئيس الجديد ما يسمى "بالأسرار الخاصة بإدارة البلاد، خاصة أرقام تشغيل الأسلحة النووية".

ونسمع فى بلادنا عن مواقع بكل أسف، كما نسمع عن وقائع مماثلة فى العالم الثالث، وعن قرارات إدارية تصدر لرئاسات وبدرجات وزراء وهم ليسوا وزراء رسميين !! حيث تصدر قرارات بتعيين البعض، ونفاجأ بمحاولات لإعاقة تنفيذها !! وقد قررنا فى الصحف كيف أن رئيسا لإحدى المواقع الجامعية رفض ترك مكتبه، إلا عندما جاء له الأمن وصل به الحال من طول بقائه فى المكان أنه لا يمكن للتغيير أن يطوله !! وهذا من أخطر عيوب القوانين التى تشرع دون قيود فى المدة الزمنية خاصة المواقع الهامة !!

وفى الدول الديمقراطية، يسعى التاركون للمواقع السلطوية لممارسة حياتهم بشكل طبيعي، حتى لو كان قد تم تركها مبكرا. فها هو بوش (الرئيس الأمريكي) لم يكن يتصور بعد انتصاراته فى حرب الخليج ١٩٩١/٩٠ أنه سيهزم فى الانتخابات الأمريكية، إلا أنه هزم وكانت أمامه فرصة لمدة أخرى، ومع ذلك ورغم تأثره النفسي، لم نجده يهاجم كلينتون أو يعوقه عن ممارسة مهام سلطاته، أو يتدخل فى شئونه ويتحدث فى أمور الدولة بما يؤثر على قرارات الدولة وسياستها خاصة أنه معروف أنه رئيس سابق وله وزن دولى ومحلي. ويفضل الرئيس الأمريكى ومساعدوه أن يعيشوا حياتهم فى هدوء، ويسجلوا ذكرياتهم خلال توليهم الحكم، ويتربحوا من وراء ذلك، مع إدراكهم الكامل لما يجب أن يقال وما يجب إلا يقال فى ضوء قانون النشر هناك !!

إلا أن فى مصرنا الحبيبة، فانه بكل أسف، ما إن يخرج شخص ما من السلطة سواء كان لقضائه المدة الزمنية المقررة، أو لأنه أصبح فى غير محل ثقة – صاحب قرار الاختيار لاستمراره فى هذا الموقع أو ذلك خصوصا فى المناصب القيادية المعروفة، أو لأنه لديه مخالفات لا حصر لها وتقارير الأجهزة الرقابية ضده بصورة كبيرة للغاية، ولكن العواطف دائما تحول دون تحويله إلى المحاكمات بل إلى دفن الماضى بكل ما فيه من مآثر !!، أو حتى لبلوغه السن القانونية للمعاش وهو سن الستين دون أن يتم التجديد فيكون حزينا لهذا أيضاء والسؤال : ما هى مواقف هؤلاء الأشخاص الذين يخرجون من مواقعهم السلطوية للأسباب السابقة ؟!

بلا شك، فإن نظر لتعدد الأسباب التى تطلب السلطة من أجلها فمنها ما هو سبب مصلحى لتحقيق مصالح نفعية وذاتية أو حتى مصالح عامة، ومنها ما هو سبب بيولوجى ونفسى وتوافق ذلك مع تكوين الإنسان وبنائه النفسى والاجتماعى وتركيبة الشخصية، وغير ذلك من أسباب يصارع الشخص من خلالها سعيا وراء السلطة وذلك، فإنه عندما يفقدها تتعدد ردود الفعل لدى هذا الشخص. فلا يأخذها بمنطق الروح الرياضية أو الديمقراطية أو التسامح للأخرين، طالما كان يمثل كرسى الموقع السلطوى بالنسبة له مصلحة ذاتية لا تقارن بفكرة ترك هذا الموقع لدرجة تتسلط عليه فكرة عدم التغيير، ويصبح غير قابل لتصديق فكرة أنه سيترك المكان !!

من هنا يمكن تفسير التصرفات العدوانية لهؤلاء الأشخاص مع زملائهم فى العمل بعد ترك المنصب، وعدم قدرتهم على التكيف، والسعى نحو إثارة المشاكل دون سبب واضح، ومحاولة الحديث عن الماضى وكأنه أمجاد رغم أنها كلها مصالح وشبكة منافع ذاتية له ولكل من تعامل معه. وبغض النظر عن طبيعة عمل هؤلاء، إلا أن سقوطهم فى مستنقع السلطة، والفرق فى منافع كرسى هذا الموقع يجعل من الصعب على هؤلاء تصور هجرة ولذلك فأن لدى هؤلاء الرغبة والقدرة لدفع أى شئ وأى ثمن للعودة إلى هذا الكرسى دون اعتبار لأى قيمة وعلى جثث الأخرين !!

إن هؤلاء المطرودين من بعض كراسى السلطة، واكتشفوا على هذا النحو لهم أخطر من يعودا مرة أخرى ولو ليوم واحد، لأن فى رجوعهم فساد وإفساد.. فليتنبه أهل القرار فى كل موقع رحمة بالعاملين فى كل موقع، وغرسا للأمل فى إصلاح الاعوجاج، وإشاعة لمناخ يتنفس فيه المقهورون نسيم الحرية بعد عذاب !!

لقد عاش الكاتب، وعايش نماذج عديدة.. ووجد أنماطها من هؤلاء.. كانوا مهزومين وسيظلون .. لأن هؤلاء يتسمون بالاسترزاق، وحتما سيسقطون إن لم يكن قد سقط منهم الكثير. بينما رأى الكاتب البعض من الذين خرجوا من السلطة لوشايات وصمدوا، وعادوا أكثر قوة.. ووصلوا إلى منصب رئيس وزراء مصر.. فكانوا من أفضل من تولوا هذا المنصب فى العشرين سنة الأخيرة.

فلنتعلم عندما نترك أو يصدر قرار بتركنا لمواقع السلطة أن ننحنى له.. ونسلم للآخرين باحترام، وأن نحترم الزملاء إرساء لتقاليد وقيم التسامح الديمقراطى.. إنها دروس تعلمنا وسنظل ننقلها من العالم الديمقراطى.. لعلنا نصبح يوما من أصحاب السلوك الديمقراطى الحقيقى على كافة المستويات !!

# الانتخابات البرلمانية والتسامح السياسى (*)

لا يخفى على أحد، بل لا يختلف اثنان على أن هـذه المعركـة الانتخابيـة علـى البرلمان الأخير للقرن العشرين فى تاريخ مصر، ستشهد درجة عالية من الاحتكاكات بيـن المرشحين بعضهم البعض، أو بين مؤيديهم، وقد تصل إلى حالة عامة من العنف والعنـف المضاد. ولعل هذا هو السبب، أو أحد الأسباب التى كانت وراء تضييق الفترة بين بداية فتح باب الترشيح (٢٧ / أكتوبر)، وبين إجراء الانتخابات فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥. وقد يبدو من أول وهلة أن من العوامل التى تسهم فى زيادة العنف الانتخابى ، قـرار جميـع الأحـزاب بدخول المعركة الانتخابية، إلا أن ترجيح هذا العامل قد يشوبه عدم الدقة إلى حـد كبـير، خاصة وأن القراءة الأولية لقوائم أحزاب المعارضة فإنها لم تغط سوى مساحة تقـل عـن النصف بكثير. ولكن فى نفس الوقت لم تخل دائرة من حزب أو اثنين علـى الأقـل علـى مستوى الجمهورية، إلا أن العامل الذى يسهم فى تغذية العنف هو تزايد حجم المسـتقلين، وهى ظاهرة ملحوظة فى البرلمانين الأخيرين (١٩٩٠،١٩٥). وربما يحتاج هذا إلى تنـاول مفصل فى مقال آخر، إلا أن تطرقنا إلى هذه الظاهرة يأتى فى سياق موضوع المقال.

فالملاحظ أنه مع بدء فتح باب الترشيح فى السابع والعشرين من أكتوبر الماضى، وقعت أولى "الاحتكاكات" الرسمية والعلنية، وأدت إلى مصرع أحد الأشخاص وإصابة إحـد عشر مواطنا بإصابات خطيرة، وذلك فى دائرة طوخ قليوبية. وقد زاد من اهتمـام وسـائل الإعلام المحلية والخارجية بها، أنها دائرة شقيق رئيس الوزراء الحالى، ويدعى المستشار عادل صدقى، ممثلا عن الحزب الوطنى (فئات) وان خصمه المستقل هـو الحـاج عطيـة الفيومى (والد أمين عام الحزب الوطنى بالمحافظة). ولا شك أن قراءة تطورات هذا الحادث تعكس درجة من "خلط الأوراق"، يمكن أن تضيع معه الحقائق أمام الـرأى العـام المحلـى والخارجى. ولابد فى إطار المنافسة الانتخابية أن يعد كل فريق حججه أمام الجمهور لتبرئة نفسه مما حدث ويلقى بالاتهامات على الأخرين، وفى نفس الوقت، فإن عينه على صناديق الانتخابات.. ففريق الفيومى المستقل، يشير إلى أن شقيق رئيس الوزراء يستغل اسم شقيقه وسلطاته، وأنه لم يفعل شيئا فى الدورة الماضية (٩٠-١٩٩٥)، وأن شقيقه فرضه علـى الحزب الذى اضطر لقبوله فى إطار التوازنات، وأنه كان فى الانتخابات السابقة مستقلا وبعد نجاحه لم يف بعهده بالحفاظ على استقلاليته ودخل الحزب الوطنى وجـاء علـى قائمتـه مرشحا، فضلا عن استغلاله لإمكانيات شقيقه رئيـس الـوزراء للضغـط علـى الأجـهزة لمساندته.. الخ.

بينما يلجأ السيد / عادل صدقى، لاتهام منافسة الحاج عطية الفيومى بعدم التزامه الحزبى، وعدم التزام ابنه د. محمد (أمين عام الحزب بالمحافظة) الذى يساند والده ويسخر كل إمكانيات المحافظة وأجهزتها لتحقيق هذا الغرض، إلى الدرجة التى أعلنها رسـميا أن هذا الأمين لا يصلح، على الأقل فى الوقت الحاضر لعدم التزامه، ويطلـب تغييـره فـورا بشخص آخر يكون ملتزما ومحايدا. فضلا عن اتهام عادل صدقى، لآل الفيومى بأنهم السبب فى أحداث العنف لإساءة استخدامها ضده، خاصة بعد أن وصلته تهديدات بعد دخوله طـوخ للدعاية لنفسه، وكأنها جمهورية مستقلة !!، وأشار إلى أنه أبلغ مدير الأمن بذلك، ومأمور مركز طوخ، متهما إياهم بالتقاعس عن توفير الحماية الأمنية له ولمؤيديه.

---

(*) تمت كتابة هذا المقال فى ١٩٩٥/١١/٥

ولا شك أن هذه الواقعة بالذات تعاملت معها الصحافة من منطلقات حزبية غريبة الشكل ترجمت فكرة "خلط الأوراق"، فالخلاف مع حكومة عاطف صدقي، ترجم في التحامل على شقيقه عادل صدقي، والخلاف مع الحزب من جريدة معارضة وشقيقاتها ترجم في الهجوم على ممثلي الحزب الوطني الرسميين وكأن المستقلين - ومنهم خصم عادل صدقي - ليسوا من الحزب الوطني، والصحف الحكومية نقلت الواقعة بشكل مختصر ومبتور. والمسألة فيها مبالغات لدرجة أن إحدى الصحف أشارت لتذكير القراء بأن عطية الفيومي هو الذى كان مرشحا للحزب الوطني عام ١٩٩٠ وما قبلها !!

ذلك في محاولة منها لتجنب أى تعاطف مع أحدهما، وهكذا الأمر. وعلى أية حال، فإن دلالات الموقف في دائرة طوخ، قد يطرح تساؤلات عديدة :

• لماذا أصر الحاج عطية الفيومي على الترشيح مستقلا، وهو يعلم أن نجله أمين على الحزب ويمكن أن يسبب له حرجا سياسيا ؟! وإذا قلنا - مع ما يقولونه أنصاره - انه الثأر لما حدث في عام ١٩٩٠ - فأين التسامح السياسي - ولماذا الإصرار على الترشيح رغم التقدم في العمر، ولماذا لم يتم طرح شخص آخر من العائلة أو درجة من العائلة، خاصة وأننا نعرف أن نجله الآخر (عصام الفيومي) مرشح في دائرة مدينة نصر، أمام وزير الشباب والرياضة ؟! ولماذا الإصرار على تبديل المواقع مرة حزب وطني، ومرة مستقل، وأيضا مرة مستقل ثم مرة أخرى حزب وطنى مما يسبب بلبلة عند الجمهور من ناحية، وقد يفقد العملية الحزبية والديمقراطية مصداقيتها لديهم ؟! وهل لهذه المسألة كلها تفسير لدى أهل العلم في هذا المضمار ؟!

بالرجوع إلى الأشهر السابقة وبعد الانتهاء من انتخابات مجلس الشورى، بدأت الاستعدادات لانتخابات مجلس الشعب، حيث تم البدء بالجولات الانتخابية بمن يفكرون في الترشيح (حزبيين أو مستقلين)، وقد وقعت أيضا آنذاك وقائع عديدة من "الاحتكاكات"، عكست درجة العنف المكبوت عند الجمهور الغالب من الناس. ومن أهم هذه الاحتكاكات، ما حدث في دائرة "ديرب نجم" وبطلها الدكتور مصطفى السعيد - وزير الاقتصاد السابق، والتى أدت الأحداث إلى إصابته شخصيا وقد سلطت الأضواء على هذه الدائرة نظرا لأن أحد أطرافها وزير سابق، خاصة وإن هناك دوائر عديدة قد تعرضت إلى هذه الاحتكاكات، ولم يشار إليها إلا في سطور بسيطة، أو تم تجاهلها وعرفت "سماعيا" كما أن التقارير الرسمية تتابع ذلك وقد تسجلها خاصة في أقسام الشرطة التى تفتح محاضر رسمية لمثل هذه الحوادث إلا بعد انسداد كل الطرق حيث يتم عادة التصالح بين الأطراف ظاهريا لتسيير الأمور مؤقتا !!.

ويشير مفهوم التسامح السياسي، إلى حالة من القناعة بين كافة الأطراف المتنافسة بقواعد اللعبة الديمقراطية، دون أن تصل حدود التنافس إلى حالة العنف أو حد القطيعة أو اللارجعة. وهو ما يعني في التقاليد العربية الإبقاء على "شعرة معاوية"، أو الاحتساب لحمرة الخجل عند اللقاء !!.

وفي التقاليد الديمقراطية العتيقة فإن حالة التنافس تتسم بالحدة إلى حد تجاوز حدود الخصوصيات وبشكل معلن، وهو ما قد لا يكون موجودا، أو مسموحا به بدرجة تتشابه أو حتى تتقارب مع ما هو قائم في الدول الديمقراطية الغربية، أو الشرقية عموما، أو في العالم الثالث لاعتبارات مختلفة ولكن مع تنامي المد الديمقراطي العالمي، وانعكاساته على التطور السياسي في بلدان العالم الثالث بصفة خاصة، فإن عملية الانتخابات أضحت في تشابه مع ما يحدث في البلدان الديمقراطية العتيقة. حيث زالت أو في طريقها إلى الزوال

الحدود بين الخصوصيات، وما يتعلق بالدور العام، وأصبح القالب من الأشياء مباحا في الانتخابات. وهذا ما يسهم، بلا شك في تدعيم فكرة عدم التسامح السياسي بين الأطراف المتنافسة على مقاعد السلطة في أي مستوي. ويرجع ذلك لسببين، الأول عدم ترسخ التقاليد الديمقراطية، وعدم تفهم قواعد هذه اللعبة وتداعيات ذلك بإصرار أحد الأطراف على احتكار النسبة الغالبة وعدم القناعة بدور أن السلطة بين الأطراف المتنافسة. والثاني ما تتركه عملية الانتخابات في نفوس المتصارعين على مقاعد السلطة من آثار نفسية أليمة نتيجة تجاوز الحدود المسموح بها والتي لا تتفق مع التقاليد الاجتماعية المتعارف عليها والتي يمكن تصنيفها بدائرة الخصوصيات، حيث يتم احتجاز هذه الآثار إلى أجل آت.

ويتم الإفراج عنها عند أول انتخابات بمنطق الثأر مما هو ماض. وهذا كله يدعم مسألة عدم التسامح السياسي.

وفي أتون عملية الانتخابات منذ أن تم البدء في الإجراءات سواء الرسمية، أو غير الرسمية، استعدادا لتكوين مجلس الشعب الجديد، ولاحظنا استعدادا واسع النطاق من أشخاص عديدين في كافة الدوائر منذ انتهاء انتخابات مجلس الشورى في يونية الماضي. وهو وقت مبكر إذا قيس بانتخابات برلمانية سابقة فالغالبية من الراغبين في الترشيح كانوا ينتظرون قرار الحزب الوطني بالترشيح، وعندما تسربت الأخبار الأولي في الأسبوع الأخير من سبتمبر الماضي، لاحظنا الإصرار الواسع من الراغبين في الترشيح على نزول الانتخابات كمرشحين مستقلين، ويتأكد ذلك من خلال العدد الكبير للمرشحين المستقلين مقارنة بمرشحي الأحزاب الأخرى، رغم قرارها جميعا بعدم مقاطعة الانتخابات كما حدث في الانتخابات الماضية من قبل البعض منها. بعبارة أخرى يمكن النظر في هذا السياق إلى أن إمكانية احتساب التسامح السياسي من عدمه من خلال النظر إلى عدة مؤشرات هي :-

١- درجة الالتزام بالاختيار الحزبي للمرشحين : حيث انه من المعروف أن أعضاء الحزب متى اختلفوا مع الحزب لأي سبب فان نزولهم كمستقلين يعكس انفصالا كاملا عن الحزب بلا عودة. في نفس الوقت فإن عدم القبول بقرار الحزب وترشيحاته تشير إلى عدم الالتزام الحزبي عامة، وتأكيد للإصرار علي التنافس لعدم القناعة بالأشخاص المرشحين باسم الحزب وهذا يؤكد في المعنى الأخير عدم التسامح السياسي كمناخ عام يؤكده إصرار المستقلين من ناحية، وسكوت على استمرار حزبيتهم من ناحية أخرى.

٢- مدى شيوع سلاح التشهير الشخصي بالخصوم السياسيين أو بين المتنافسين، حيث إن هذا لا يتفق مع التقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمعات الانتقالية وخاصة الشرقية منها. فقد يسمح بافتضاح أمر بعض المخالفات الوظيفية وتضخمها بالدعاية، إلا أن تجاوز الحدود إلى الأمور الشخصية يعد سلاحا بدأ في الشيوع، ويسهم في زيادة درجة عدم التسامح السياسي.

٣- درجة العنف الموجودة في العملية الانتخابية، حيث إن المعروف أن هناك درجة مقبولة من العنف بحكم عوامل القبلية والتعصب السياسي وغيرها، ولكن مع تجاوز هذه الدرجة إلى حد استخدام العنف على نطاق واسع سواء في المرحلة التمهيدية أو مع بدء المرحلة الرسمية كما حدث في دائرة شقيق رئيس الوزراء، وما لم يعلن عنه كبير نظرا لتركيز الإعلام على دوائر دون أخرى. كما أن هذا يشير إلى وجود عنف مكبوت لدى الناس بحكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة يتم التعبير عنها وقت الانتخابات باعتبارها متنفسا قد لا يخضع لعقوبات قانونية إذا ما قورنت بالأوقات غير الانتخابية وبالتالي فإن الانتخابات تصبح وسيلة مشروعة للتعبير عما يعتمل في النفوس

من عنف مكبوت لم يفرج عنه إزاء أمور كثيرة في المجتمع يجرى الحديث بشأنها. وهنا قد تثار قضية التغيير ودرجتها وأبعادها وغير ذلك من أمور لها علاقة بها. وهذا ما يعكس أن التسامح السياسي في العملية الانتخابية الحالية أمر مستبعد.

وفي ضوء هذه المؤشرات الثلاثة، فإن ترجيح مسألة التسامح السياسي من عدمه، يصبح مسألة ضرورية في خضم الانتخابات البرلمانية. ومن فإن قراءة الواقع الحالي للعملية الانتخابية في مصر، تشير إلى أن هذه الانتخابات تكشف عن تغليب لعدم التسامح السياسي في ضوء عدم الالتزام الحزبي وتزايد أعداد المرشحين المستقلين رغم عدم مقاطعة الأحزاب السياسية لها، وكذا في ضوء تزايد درجة شيوع سلاح التشهير الشخصي، وأيضا تزايد درجة الإفصاح عن العنف المكبوت من جميع الاطراف وإن الخروج من هذا المناخ يتوقف على البدء بإحداث درجة واسعة وملحوظة من التعبير السياسي، مع إتمام عملية الانتخابات بصورة أفضل من حيث النزاهة وعدم القابلية للتزوير تؤدى إلى ظهور نتيجة لها تعكس إلى حد كبير الواقع الفعلي للأحزاب المتنافسة، فضلا عن بدء القناعة بفكرة دوران السلطة بين المتنافسين على إرادة الناس، وأن شيوع ذلك يسهم في تدعيم قواعد اللعبة الديمقراطية. وهذا كله بلا شك سيؤدى بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى بدء شيوع التسامح السياسي في الانتخابات خاصة، وواقع الحياة السياسية في مصر.

نسبة الـ ٥٠% للعمال والفلاحين والتحديات المطروحة (*)

يثير البعض بين لحظة وأخرى موضوع هذه النسبة المخصصة للعمال والفلاحين. فهناك من يطالب بإلغائها تماشيا مع الاتجاه الليبرالي والأخذ بالأحزاب السياسية شكلا للنظام السياسي في مصر. بل هناك من يرى ضرورة إلغائها بعد أن أصبح استمرارها وسيلة يستغلها فئات معينة لمصالحها الشخصية وفقدت الهدف الذى من أجله خصصت. وهى بالتالي تواجه تحديات واضحا.. ستظهر نتائج هذا التحدى في المستقبل. ولنتناول هذه النسبة في ثلاث نقاط أساسية:

١-أسباب الأخذ بهذه الفكرة : لعل المتتبع لوثائق الثورة خاصة ابتداء من الميثاق الوطني ومرورا ببيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، ثم دستور مصر المؤقت في ١٩٦٤ وحتى الدستور الدائم في ١٩٧١. بل وقانون التنظيم السياسي في الستينات (الاتحاد الاشتراكي).. كلها تنص على ضرورة الأخذ بهذه النسبة ومراعاتها في كافة التشكيلات الانتخابية الشعبية السياسية.

٢-وتتبلور الأسباب أو الحجج الأساسية لهذه الوثائق طبقا لما أوضحه الميثاق وهو الوثيقة الفكرية الأساسية للثورة بتخصيص هذه النسبة للعمال والفلاحين في بعدين رئيسيين :

الأول : أن هؤلاء يشكلون نسبة أغلبية المجتمع.. ولضمان استقراره وتجنبا للصراع الطبقي.. فإن تمثيلهم من خلال هذه النسبة يصبح أمرا واجبا.

الثاني : أن هؤلاء قد طال حرمانهم من المشاركة والحصول على حقوقهم في ظل ديمقراطية الرجعية.. وأنه في ظل سيطرة الرأسمالية المستغلة والإقطاع.. فإن هؤلاء غير قادرين على منافسة هذا التحالف الإقطاعي والرأسمالي.. وبضمان هذه النسبة لهم يصبح لديهم الأمل في التعبير عن مصالحهم.. باعتبارها مصالح الأغلبية والتى لم يسبق التعبير عنها لعدم وجود ممثلين عنهم.

* نشرت في مجلة الموقف العربي عدد ٤١ سبتمبر ١٩٨٣

أما تعريف العامل والفلاح طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب فهو أن العامل : كل من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا فى الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام إلى نقابة مهنية ولا يكون من خريجى الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا، وحصل على مؤهل جامعي، وبقى فى نقابته العمالية. أما الفلاح : فهو من لا يحوز هو وأسرته أى زوجته وأولاده القصر اكثر من عشرة أفدنه - على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وان يكون مقيما في الريف مما سبق يتضح الإطار الفكرى لهذه النسبة، ولكن حدث فى التعديل الدستورى فى مايو ١٩٨٠ بعد الأخذ بنظام تعدد الأحزاب أن ألغيت المادة الخامسة التى كانت تنص نصا مباشرا على نسبة العمال والفلاحين.. وهذا يعد تراجعا دستوريا رغم بقاء المادة ٨٧ الخاصة بتشكيل مجلس الشعب، والمادة ٩٦ الخاصة بإسقاط العضوية فى حالة فقدان صاحبها لأحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح طبقا لما حددهما القانون.

وهنا فإن يتضح أن النسبة من المنظور الفكرى هى ضرورة تتسق وتحقيق المشاركة السياسية متضمنة البعد الاجتماعي الذى يضمن توسيعا لقاعدة المشاركة لفئة وفئات طال حرمانها من المشاركة قهرا.

٢- واقع نسبة العمال والفلاحين : وإذا ما تطرق بنا الأمر لتوضيح هذا الواقع. فإن السؤال هو ... ما هى النتيجة التى تمخضت فى الواقع العملى عن تخصيص هذه النسبة، وبعبارة أخرى ما الذى أفرزه الواقع العملى عند ممارسة هذا الحق من جانب العمال والفلاحين وفقا للتعريف المحدد بالقانون ؟؟.

الواقع يشهد بأن هذه النسبة أتاحت الفرصة لبروز قيادات عمالية وفلاحية خلال فترة الستينيات وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣... حيث كان للعمل السياسى والشعبى قيمة لدى المواطن المصرى. وان هناك هدفا يسعى المواطن من خلال مشاركته فى الحياة العامة - إلى تحقيقه. وأن الوضع الإقتصادى لم يكن بالتفاوت الصارخ الذى يسمح لقوى الاستغلال والانتهازية أن تشق صفوف أغلبية المجتمع الحقيقيين وليس معنى هذا أن نسبة الخمسين فى المائة كانت تطبق كاملة فى خلال تلك الفترة وليس معنى هذا أن نسبة الخمسين فى المائة كانت تطبق كاملة فى خلال تلك الفترة ولكن وجدت تجاوزات بسيطة بالمقارنة لما وصل إليه الحال بعد حرب ١٩٧٣، حيث ظهر الوجه الحقيقى لفترة السادات بإتباعه سياسية ليبرالية فى المجال الداخلى والخارجى من حيث الواقع العملى - على الرغم من حفاظه على الشكل الاشتراكى فى النصوص والمواثيق. فكان أن ترتب على ذلك.. التعدد الحزبي، وتم تعديل الدستور دون الإشارة فيه على ضرورة تمثيل الأحزاب لهذه النسبة كما كان الوضع قبل التعديل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى، وأحيل هذا من الدستور إلى قانون الأحزاب مما يعنى أن الالتزام بهذه النسبة يصبح أمرا شكليا وبلا مضمون اجتماعى حقيقى وصاحب فترة بعد ١٩٧٣ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى علانية وما ترتب عليها من تفاوت فى الدخول وارتباط ذلك بالوضع السياسى.. حيث ارتبط النفوذ السياسى بالوضع الاقتصادى. وأصبح أمام بعض فئات المجتمع مصادر لزيادة دخولهم بطرق غير مشروعة. وفى ظل هذا التفاوت أضحى أمام فئات المجتمع البسيطة كالعمال والفلاحين وهم أغلبية الشعب بل وقياداتهم إما العزوف عن المشاركة، أو السير فى الطريق الجديد بما يعنى تحولهم عن السلوك الاشتراكى الملتزم إلى السلوك الانتهازي، وأما للهروب إلى خارج

المجتمع بالسفر إلى البلدان العربية وغيرها وما ترتب على ذلك من أضرار اجتماعية للمواطن المصرى تفوق ذلك العائد المادى من السفر بكثير.

وأضحى يسيطر على إدارة العملية السياسية فى المواقع الجماهيرية وفى الوحدات القاعدية مجموعة فى غالبيتها – من الانتهازيين وأصحاب رؤوس الأموال، وعلى مستوى متواضع جدا من توفيق والوعي.

بعبارة أخرى فإنه قد ترتب على هذا الوضع فى فترة السبعينيات محاولة تخريبية لهذه النسبة وأصبحت من السمات الشكلية للنظام السياسي فى مصر، ولكنها بلا مضمون حقيقى فى الواقع المصرى حتى أن المشاركة السياسية وقد كان لها مضمون اجتماعى لهذه الفئات فى الستينيات، تقلصت جدا فى الستينيات، وأصبحت بلا مضمون اجتماعى .. وهى ما تعرف بمشاركة القلة أو أصحاب رؤوس الأموال. ومع بداية الحقبة الثالثة برئاسة الرئيس مبارك لوحظ تأكيده على أن الاتجاه السياسى لنظام الحكم مع الأغلبية، وباعتبار هذه الفئات (العمال والفلاحين) تشكل الغالبية، وفى ضوء تعضيد الرئيس مبارك لدور القطاع العام مما أعاد للعمال وضعهم الذى افتقدوا مرتكزاته فى السبعينيات.. فإن الأمر يتوقف على العمال والفلاحين أنفسهم. كما سيتضح فى النقطة التالية.

٣-النسبة وتحديات المستقبل : الأمر الذى لا شك فيه هو أن مضمون العملية الديمقراطية هو المشاركة الجادة والفعالة من الشعب وبجمع فئاته. وأن التعدد الحزبى الذى لا يوفر مناخا اجتماعيا واقتصاديا ملائما للمشاركة يصبح محكوما عليه بالفشل لأنه يفرغ من مضمونه العملية الديمقراطية ...

فإن الأمر يقتضى ضرورة إعادة تنشيط هذه النسبة بأن تكون تمثيلا حقيقيا لأغلبية الشعب المصرى ممثلة فى العمال والفلاحين وأن يكون لدى النظام القدرة على هذا الحسم لكل من يحاول استغلال صفة العامل أو الفلاح بترشيح نفسه ممثلا عنهم دون أن يكون منهم كما حدث من قبل – وان يكون هناك تتبع كامل لكل عضو مرشح حيث أصبح البعض تنطبق عليهم صفة الفلاح مثلا، ولكن لديه مصادر ثروة متعددة خاصة فى مجال التجارة بمختلف قطاعاتها – وبصفة أخص غير المنتجة منها. فى نفس الوقت فإن تنشيط وتوسيع فرص المشاركة أمام المواطن المصرى فى العمل الوطنى وما يرتبط بذلك من وضع اقتصادى يتناسب وضرورة المشاركة لا العزوف عنها تحت وطأة الضغوط الاقتصادية، وأيضا فإن زيادة نسبة الوعى لدى المواطن المصرى سواء بمحاولة القضاء على نسبة الأمية وبرفع درجة الوعى السياسي ودرجة الاهتمام به .. وكل هذا قد يقود إلى نتيجة هامة فيما بعد وهى أن تصبح هذه النسبة التى خصصت لجماهير العمال والفلاحين من أجل حمايتهم فى مواجهة الاستغلال .. لا ضرورة لها بعد أن يكون لدى المواطن المصرى عامة المقدرة الاقتصادية – أى لقمة العيش – المضمونة التى تؤهله للمشاركة فى الحياة السياسية بوازع وطنى نضالى لمواجهة قوى الاستغلال والانتهازية. وهذا بما يتفق والاتجاه السياسى الذى تأخذ به مصر وهو التعدد الحزبى الذى لابد وأن يكون قائما على المشاركة الفعالة.

## قوة النظام والقدرة على التراجع عن قانون الصحفيين !!*

لا شك أن قانون ٩٣ لعام ١٩٩٥، ليس قانونا عاديا، كي يمر مرورا عاديا – لذلك كان رد الفعل قويا. والسبب في ذلك أولا لأنه يمس صميم الحريات، ولأنه ثانيا يمس المهنة المقدسة – بغض النظر عن خروج فئة منها على التقاليد المهنية –، وثالثا لأنه اقترب ممن يمتلكون وسيلة يستطيعون من خلالها تعبئة الناس والجماهير بفئاتها المختلفة، ورابعا، أن هذا القانون لم يشهد إجماعا على رفضه، مثلما حدث إزاء أي قانون آخر حتى المقارنة بقانون النقابات المهنية.

ولذلك، فإن المتتبع للأمور منذ صدور هذا القانون في مايو ١٩٩٥، يلاحظ أن المجتمع المصري شهدا "أزمة بنيوية"، حيث يتعرض المجتمع ذاته لمواجهات بين أطرافه وقواه السياسية المختلفة إزاء قضية مطروحة. فالمسألة ليست مجرد قانون عادي صدر خلسة وبصورة سريعة ثم أغلق مجلس الشعب، أي تم رفع جلساته لحين إتمام الانتخابات في أواخر نوفمبر أو أوائل ديسمبر القادم، حسبما أعلن. إنما المسألة تتعلق بقانون يمس صميم حركة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد، بل يعبر عن توجه جديد لنظام الحكم قد يختلف عما تعود عليه الناس وكذا القوى السياسية خلال مسيرة نظام الحكم الحالي منذ أن تولى الرئيس مبارك في أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن (أي ١٤ عاما) فضلا عن أنه قانون لا يعبر عن تغيرات حدثت في الواقع الفعلي تستلزم ضرورة تغيير التشريع، وهو ما يدرسه طلاب القانون العام في أول دروس القانون لذا فإن صدور القانون على هذا النحو، وبهذه السرعة والعجلة، شأن بعض القوانين الأخرى، كان من شأنه أن يفجر أزمة في المجتمع. خاصة أنه تعلق بفئة تمتلك ناصية قيادة الرأي العام والتأثير فيه وتوجيهه. ومن ثم فإن رفضهم لهذا القانون من شأنه أن يعمق من أزمة المواجهة مع النظام ويثير، الرأي العام كله ضد الحكومة التي أصدرت القانون بصورة توحي، من خلال أسلوب السرعة والعجلة، بسبق الترصد وسوء النية !!

ومن الملاحظ أن جميع العاملين في مجال الصحافة قد أجمعوا على رفض هذا القانون، باستثناءات بسيطة للغاية، وتكاد لا تفصح عن موقفها المؤيد للقانون إزاء هذا الموقف الجماعي الذي لم يسبق له مثيل، لأن القضية هنا، كما ذكرت ليست مسألة تتصل بهذه الفئة فحسب، بل قضية قانون يمس صميم حركة الحياة، وقلب قضية الحريات في مصر. وليس من المنطقي إذن أن يمسك الصحفي قلمه وهو يرتعش، كما أنه ليس من المنطقي، أن يحاسب الصحفي على التعبير عن الشائعات، وإلا ستتحول إلى المجالس الخاصة التي ستتكاثر طالما لم تعد الصحافة بابا للتنفيس وهكذا الأمر !!

وقد لوحظ أن هذا الإجماع على الرفض، لم تقوده فئة سياسية محددة، داخل النقابة بل على العكس، شمل كل التيارات، واصطبغ بصيغة نقابية، وقاد الرفض مجلس النقابة ذاته، واتخذ الرفض طابعا رسميا باسم النقابة وأعضائها الذين تحركوا تحركا حضاريا ويضغطون بأسلوب ينم عن ثقلهم في المجتمع من ناحية وعن وزنهم لدى كل من النظام والرأي العام من ناحية أخرى. وقد رسموا لحركتهم برنامجا زمنيا للحصول على نتائج محددة.

---

* تمت كتابته في ١٩٩٥/٦/١٧

ولا شك أنهم استطاعوا من خلال تحركهم الواعى ورفضهم الجماعى لهذا القانون أن يثبتوا انهم قادرون على حماية "بيتهم" أو نقابتهم، أو على وجه الدقة حريتهم الصحفية من أى اعتداء، بغض النظر عن هذا التوصيف الذى قد يعتبره البعض ممن صنعوا هذا القانون أنه لحماية المهنة والعاملين فيها. وهذا لا ينفى فى نفس الوقت تجاوزات بعض الصحفيين سلبا أو إيجابا، أى بالتجريح للبعض أو بالتضخيم للبعض الآخر !!.

كما أن التداعى لهذا الموقف، هو أن موقفهم فى حماية حرية الصحافة والصحفيين هو حماية حرية المجتمع ، وحركة الحياة ، وحماية صورة النظام الحالى الذى ترسبت لدى الداخل والخارج من أنه صاحب الفضل فى حرية الصحافة السائدة فى عهده منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن ، وهى أحدى السمات المكتسبة طيلة ١٤ عاما.

وإزاء ما تقدم، فإن السؤال الذى يفرض نفسه، كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة التى تتضمن مواجهة بين أطراف حقيقية، وهى مواجهة ليست مفتعلة ؟ وللإجابة الصريحة على هذا السؤال، فإن الموضوع فى تقديرى بسيط للغاية ولا يحتاج، بل ولم يكن يحتاج إلى كل هذا الانفعال والغضب إلا إذا كان مستهدفا من طرف من الأطراف المتواجهة، فأنه يمكن بلورة عدة ملاحظات اساسية:-

١- أن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، صدر من إحدى مؤسسات الدولة وهى السلطة التشريعية فى مجلس الشعب ، ولكى يعمل أثره لابد من تصديق رئيس الجمهورية عليه، ونظرا لأعتراض الفئة المعنية عليه، واهتمام الرأى العام به، فإن الرئيس مبارك، كرئيس للدولة لم يكن ليقره أو يصدق عليه طالما أنه محل نزاع.

٢- أن الرئيس مبارك، هو رئيس للدولة، وهو بحكم رئاسته للدولة، فهو حكم بين السلطات، وحكم بين القوى السياسية. فهو المركز الأعلى الذى يتطلع الجميع له بحكم ما له من اختصاصات مركزية بحكم الدستور، لانصافهم ومراجعة ما يتم، وبالتالى فإن الرئيس على الرغم من مسئوليته عن السلطة التنفيذية، وعن رئاسته للحزب الحاكم، إلا أنه يظل رمز الدولة، والحكم الفعلى بين الجميع ، وصاحب المركز الذى لديه الاختصاصات الواسعة . ومن ثم يملك القدرة على المراجعة لأى قرار أو قانون عليه شبهات أو مؤاخذات من القوى صاحبة المصلحة الحقيقية، ويمكن أن يسيئ للنظام، ويسبب مشاكل كبرى فى لحظات المواجهة، ونتاجا لأزمات طارئة فى المجتمع، قد تتطور الأمور إلى أزمات عنيفة أو مكبوتة، فمن حسن إدارة النظام أن يتوافر الحس السياسى للمراجعة لأى قرار، لأن فى الإصرار على رأى النظام دون الأخذ فى الاعتبار آراء الأخرين خصوصا أن أسلوب صنع القرار أساسا تم بطريق غير ديمقراطى، قد يؤدى إلى عواقب وخيمة على النظام، ولذلك فإنه من سمات قوة النظام فى هذه اللحظات الحرجة أن تتوافر لديه القدرة على التراجع وبشجاعة، وبلا حرج. وهذا سيزيد من شعبية النظام وحيويته، لأنه تتوافر لديه آليات للخروج من المأزق لتجديد ذاته وطرح البدائل، بدلا من العناد الذى يولد المزيد من الصدام أو الكبت لصدام مؤجل نحن جميعا فى غنى عنه.

٤-أن تعبير الصحفيين عن رأيهم بهذه القوة وعلى صفحات جميع صحفهم القومية والمعارضة، سيظل علامة تسجل للنظام، وليس ضده، لأن هذا دليل حرية المجتمع الذى يتمتع بها، وحرية الصحفيين الذين يتمتعون بها طيلة الفترة السابقة ويأملون فى استمرارها، لأنهم بغيرها لا يستطيعون الاستمرارية. وفى المعنى الأخير، إنها نعمة لا يريدون أن يحرموا منها، كما حرموا منها فى لحظات من قبل !!

٥- ان إصرار الصحفيين حتى الآن، وعلى الرغم من مرور ما يقرب من أربعة أشهر على إصدار القانون، ومحاولات التهدئة من الدولة، على إسقاط القانون، وهو ما ظهر في المؤتمر الثالث للصحفيين، فضلا عن استفادتهم مما حدث في السعي نحو إعادة تنظيم قانونهم ومهنتهم ليؤكد فشل كل المحاولات التي بذلت لاحتواء الرفض الجماعي للصحفيين للقانون حتى الآن.

إزاء ما سبق، فإن هذه الأزمة التي ما زالت مستمرة، فإنه في تقديري، من السهل الخروج منها، بأن يعلن رئيس الدولة بحكم التفويضات الممنوحة له من مجلس الشعب، إلغاء هذا القانون، مع مطالبته لمجلس الشعب الجديد بإعداد مشروع قانون جديد ينظم عمل الصحافة بالتنسيق مع أهل المهنة ممثلة في نقابتهم. وهذا هو المدخل الصحيح للتعامل مع عاصفة الصحفيين الثائرة والتي لن تهدأ حسب تقديري إلا بإلغاء القانون ٩٣، كما ان تراجع النظام ليس دليل ضعف، بل دليل قوة لأن النظام يراجع نفسه أمام أي خطأ فيزداد شعبية بإسهامه في تهدئة المجتمع، مما يؤدي إلى أن يزداد تماسكا وسط العواصف المحيطة، فهل هناك بين أهل الحكم من يزن المسألة من زاويتنا نحن على ثقة من ذلك.. والله المستعان على مصلحة البلاد.

جمال زهران
١٩٩٥/٩/١٢

# الدور الحيوى للمحكمة الدستورية
# فى النظام السياسى المصرى ومحاولات الحصار !! (*)

تعتبر المحكمة المختصة بالرقابة على الدستور، فى كافة الأنظمة على مختلف الأنواع، ضابطا لإيقاع حركة النظام السياسى دون جنوح بعيدا عن الدستور الذى أقره الشعب. ولذلك نجد قضاء هذه المحاكم فى مختلف البلدان له شأن كبير، ويتسم بالرفعة والترفع والزهد والمكانة العليا فى المجتمع. بل إن السلطة القضائية هى الحصن والحكم بين كافة أطراف العملية السياسية من ناحية، وبين كافة أطراف المجتمع من ناحية أخرى. ولذلك فإن النضال التاريخى نحو استقرار "الاستقلال القضائي" هو نضال له معنى ودلالة. حيث يستهدف هذا السعى الدائم إلى ضمان عمل هذه السلطة القضائية. بعيدا عن الضغوط أو التدخلات، أو محاولات التأثير على أعضاء هذه السلطة من القضاة. ولذا فإنه كلما اتسع هامش الحرية والاستقلالية للسلطة القضائية فى المجتمع، كلما اتجه المجتمع نحو التطور الديمقراطى وحماية حقوق الإنسان والعكس بالعكس. كما أنه كلما اتسع نطاق احترام السلطة التنفيذية، والتزام السلطة التشريعية، بأحكام القضاء بصدر رحب، ودون محاولة للالتفاف حولها، فإن إمكانية تطور حركة النظام السياسى والمجتمع نحو المزيد من التطور الديمقراطى وإقرار حريات الأفراد واحترامها، هو أمر قائم بلا مغالاة أو تهوين.

وفى نظامنا السياسى المصرى، فإن هناك محاولات نحو التطور إلى الديمقراطية، اتسعت بشكل ملموس خلال الثمانينات والتسعينات. وكان من شان هذا السعى أن يكون هذا التطور طبيعيا وتلقائيا.

بحيث تكون الممارسة هى الآلية التى تقود إلى ضرورة التعديلات التشريعية لحماية المجتمع والنظام من الجنوح عن الديمقراطية، بل ومحاولة الدفع نحو السير فى هذا الطريق الديمقراطى. وقد لوحظ من خلال دراسة سبق للباحث أن قام بها تتعلق بالدور السياسى الذى يلعبه القضاء فى عملية صنع القرار فى عهد الرئيس مبارك خلال الثمانينات، أن هذا العهد يستثمر أحكام القضاء فى إحداث التغيير التدريجي" فى المجتمع عامة وفى تركيبة النظام السياسى على وجه الخصوص.

وقد احسن هذا العهد صنعا عندما خلق حالة من "الاسترخاء المؤقت" للحيلولة دون صدام بين القوى السياسية المتعارضة خاصة فى أعقاب اغتيال الرئيس السابق أنور السادات.

وفى هذا النطاق فقد لعبت المحكمة الدستورية العليا دورا محوريا فى ترشيد أداء النظام السياسى، ودفع الدم فى شرايين المجتمع بين آن وآخر. وقد أسهم ذلك فى الحيلولة دون الانحراف التشريعي عموما. فصدرت أحكام عديدة فى الجوانب السياسية، وفى الجوانب الاجتماعية، وكذا فى الجوانب الاقتصادية. واستطاعت من خلال "منهج المواءمة الدستورية" أن تفسير وتشرح وتقر وتحكم.

وهى لاشك، تستند فى ممارستها لهذا الدور، إلى ذلك التفرد الذى منحها إياه، دستور مصر الدائم الصادر فى سبتمبر ١٩٧١. حيث تضمن الباب الخامس الخاص بنظام الحكم، فصلا مستقلا هو الخامس، للمحكمة الدستورية العليا، وقد شمل خمس مواد (١٧٤-

(*) نشرت بروز إليوسف فى ١٩٩٨/٧/٢٠

١٧٨). وقد أحالت هذه المواد الدستورية تفاصيل عمل المحكمة وما يترتب على الحكم الصادر عنها بعدم دستورية أى نص تشريعى من آثار، وغير ذلك، إلى القانون المنشئ للمحكمة وقد صدر قانون المحكمة الدستورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ عن مجلس الشعب، ونشر فى الجريدة الرسمية بالعدد ٣٦ فى سبتمبر ١٩٧٩.

ومنذ ذلك التاريخ، والمحكمة تمارس عملها فى الرقابة الدستورية وذلك امتدادا للمحكمة العليا التى كانت لها مثل هذا الاختصاص، ولكن تحت قانون جديد هو القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩.

وعبر مسيرة عمل متواصل بلا انقطاع لهذه المحكمة، امتدت إلى ما يقرب من عشرين عاما، فقد صدر عن المحكمة ما يقرب من ٢٠٠ حكم وقرار من الدعاوى المنظورة أمامها. أقرت المحكمة بعدم دستورية نحو ٦٠% من هذه الدعاوى، كما رفضت النسبة الباقية والبالغة نحو ٤٠%، (أى ما يقرب من ٨٠ دعوى) وقد رجعنا فى ذلك إلى (الموسوعة الدستورية للمستشار د. محمد ماهر أبو العينين).

ومن واقع دراسة إحصائية للأحكام التى أصدرتها المحكمة منذ ممارستها لاختصاصاتها عام ١٩٧٩ وحتى فبراير ١٩٩٦، والتى أعدها مركز المساعدة القانونية فى مصر، اتضح أن المحكمة قضت ببطلان ٩٣ نصا من نصوص القوانين واللوائح باعتبارها تمثل خرقا لأحكام دستور ١٩٧١، خلال ما يقرب من (١٧) عاما. كما اتضح أن اكبر نسبة من النصوص المخالفة للدستور هى التى صدرت بعد اعتماد دستور ١٩٧١ (نحو ٦٠ نصا مخالفا بنسبة ٦٣,٥% من إجمالى النصوص الباطلة دستوريا)، وذلك مقابل ٣٣ نصا يرجع صدورها إلى ما قبل عام ١٩٧١ (تاريخ إصدار الدستور الدائم). كما انه بتوزيع نسب بطلان أو عدم دستورية بعض القوانين على فترات الحكم الثلاث بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، اتضح أن عهد الرئيس السادات كان اعلى فترة صدرت فيها قوانين غير دستورية، بنسبة ٤١% مقابل عهد عبد الناصر بنسبة ٢٨,٥% ثم عهد مبارك بنسبة ٢٣,٥%، وذلك حتى فبراير ١٩٩٦. كما أن فترة الرئيس السادات كانت أعلى فترة تم فيها انتهاك الدستور خاصة فيما يتعلق من صدور قرارات لها قوة القانون، حيث بلغت ١٦ قرارا منافيا للدستور، بينما بلغت ٣ فقط فى عهد مبارك. وهذا ما يعكس مدى حرص الرئيس مبارك على عدم استخدام هذا التفويض فى إصدار قرارات لها قوة القانون، مخالفة للدستور وهو ما يحسب للعهد الحالى.

وإزاء هذه الخلاصة كان رد الفعل عاليا، إزاء صدور قرار بقانون فى غيبة مجلس الشعب لتعديل المادة (٤٩) من قانون المحكمة. حيث إن القوى السياسية دائما تتطلع إلى شخص الرئيس باعتباره حكما بين الجميع ويعلو عن الخلافات بين السلطات المختلفة.

وقد أضحى واضحا أن أحكام المحكمة الدستورية لها تأثير واضح فى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين أطراف المجتمع المختلفة. وطبقا لنص قانون المحكمة فإن الجميع ملزم بعدم تطبيق النص الذى حكم بعدم دستوريته فور نشر الحكم. وإزاء هذا التأثير كان لابد من ظهور قوى مضادة تقف ضد تيار التغيير فى مكونات العلاقات القانونية التى صدرت بالمخالفة للدستور، والتى تقوم به المحكمة طبقا لاختصاصاتها الدستورية، وقد ظهر هذا واضحا فى المحاولات المستمرة للاعتداء على اختصاصات هذه المحكمة ومحاولة حصارها أو تحجيمها أو تقليم أظافرها، أو فى المعنى الأخير تقليص هذه الاختصاصات وتضييق مساحة الحرية الواسعة أمام المحكمة فى مباشرة رقابتها الدستورية.

بعبارة أخرى أصبح واضحا، أن محاولة المحكمة الدستورية القيام بواجبها في وقف "الانحراف التشريعي" عن الدستورية، قد اصطدم بمصالح فئة معينة في الحكم تسعى إلى استصدار تشريعات بمنطقة امتلاك قوة "الأغلبية المسيسة ". وقد ظهر هذا واضحا من المحاولات المتكررة لمحاصرة هذه المحكمة ابتداء من تصريحات لمسئولين كبار على صفحات الصحف القومية خلال السنوات الخمس الأخيرة، تؤكد ضرورة إعادة النظر في قانون المحكمة الدستورية بعد "توسع" دورها !!، ومرورا بالاقتراحات التي قدمت لمجلسي الشعب والشورى مؤخرا، والتي تدور حول : إعادة عرض حكم المحكمة الصادر بالبطلان على مجلس الشعب مرة أخرى للنظر في "المواءمة التشريعية" لتنفيذه من عدمه !. وكذلك الاقتراح الذي يرمي إلى جعل هذه المحكمة ذات مستويين، بدلا من كون أحكامها نهائية وغير قابلة للطعن. أي ان الاقتراح الأخير يقصد به جواز الطعن على حكم المحكمة مثلها مثل "القضاء الإداري والإدارية العليا" !!.

- وقت لاقت هذه الاقتراحات ردود فعل واسعة، هاجمت هذه المحاولات التي تسعى إلى السيطرة على هذا المحكمة وشل قدرتها على ممارسة اختصاصاتها. وجملة الاعتراضات من كبار الفقهاء وفي مقدمتهم د. احمد كمال أبو المجد، ود. يحيى الجمل وغيرهما، فضلا عن دفاع أهل المحكمة بأنفسهم من خلال رئيسها المستشار عوض المر، سعيا نحو تعبئة أهل الاختصاص بعدم تهميش دور هذه المحكمة بأي شكل، بالإضافة إلى كبار المفكرين في مقدمتهم سلامة أحمد سلامة وغيره. إلا أن جملة الاعتراضات من هؤلاء جميعا دارت حول أن السعي نحو تهميش دور هذه المحكمة، يتعارض مع المبادئ الديمقراطية، والسعي نحو التطور في هذا الطريق. لأن ذلك يتيح الفرصة "لخفافيش الظلام" أن تمارس هوايتها بعيدا عن الأضواء أي عن الرقابة على أعمالها، فتصدر ما تشاء من تشريعات تتفق ومصالحها بغض النظر عن سلامة دستوريتها من عدمه !.

- ووسط هذا المناخ الذي تتعرض فيه المحكمة الدستورية في السنوات الأخيرة لمحاولات حصارها، حيث تم إجهاض هذه المحاولات، وتراجع أصحابها عن المعنى قدما في هذا الطريق لدرجة إعلانهم التبرأ مما ورد على لسانهم أو لسان الحوار بين التابعين لهم، بل والتبرأ من المحاولة الرسمية الأخيرة عندما أحيل الأمر للنقاش من مجلس الشعب إلى الشورى منذ عدة أشهر، وإلى حد تبادل الاتهامات علانية فيما بينهم !!، وسط هذا كله فإن القرار بقانون الذي صدر مؤخرا خلال الأيام الماضية، وبعد انتهاء دور مجلس الشعب منذ أقل من شهر، قد استقبل بفتور ورد فعل رافض. وقد دار الرفض على أن هذا اعتداء على المحكمة واختصاصاتها، واستغلال فرصة غياب مجلس الشعب لكي تعتدى الحكومة على السلطة التشريعية والقضائية دون رقابة تذكر !!. كما يؤكد البعض في نقده أن الحكومة سعت لتحين الفرصة المواتية للانقضاض، مما يؤكد أن إجهاض المحكمة ومحاصرتها في أداء دورها، يعتبر فكرة راسخة في إدراك السلطة التنفيذية، ربما ضاقت ذرعا بالرقابة الدستورية !!

- إلا أنه وبالأمانة العلمية، ومع انحيازي الكامل للمحكمة ودورها، فان النظر إلى مضمون التعديل الذي صدر على المادة (٤٩) من قانون المحكمة، وهو تعديل في التفصيل، ولا يرقى إلى تعديل في الاختصاص أو أسلوب عمل المحكمة. وقد أكد ذلك محامي قضيتي ضرائب المبيعات والعاملين بالخارج (د. شوقي السيد)، وهو الموضوع الذي قصده التعديل بعد صدور حكمين سابقين بعدم الدستورية، حيث أورد أن مضمون التعديل يمكن أن يتفق عليه

كثيرون لأنه يحقق الاستقرار والأمن القانوني ويزيل الاضطراب والقلق في المراكز القانونية. ولكن صدوره من حيث الشكل والإجراءات يخالف الدستور. (الوفد ٩٨/٧/١٣).
فالتعديل أضاف الفقرة الثانية من المادة (٤٩) ونصها ".. على أن الحكم بعدم دستورية نص ضريبي لا يكون له في جميع الأحوال إلا أثر مباشر، وذلك دون إخلال باستفادة المدعي من الحكم الصادر بعد دستورية هذا النص". وقد أو ضحت المذكرة الإيضاحية مبررات ذلك التعديل. إلا أن تصريح وزير العدل للأهرام في ١٩٩٨/٧/١٣ يشير إلى أن الهدف من هذا التعديل هو الحد من إطلاق الأثر الرجعي لأحكام المحكم الدستورية. وهذا هو بيت القصيد، حيث إن المحكمة تمتلك القدرة على " المواءمة الدستورية"، واستيعاب الظروف المحيطة بالقانون المطعون في دستوريته، لأنها بالأساس تسعى إلى "الاستقرار التشريعي" من ناحية اتساقا مع الدستور، وتسعى إلى "الاستقرار المجتمعي" من ناحية أخرى.

ففكرة الرجعية في القانون، هي فكرة تقديرية للمحكمة على ضوء ظروف النص المطعون عليه. وإن التعديل الأخير لم يلغ أو يحد من قدرة المحكمة واختصاصها وحريتها. وأن الممارسة القادمة للمحكمة ستؤكد ذلك في ضوء استيعابنا ومتابعتنا لتاريخ عمل المحكمة حتى الآن ويؤكد ذلك، أن أصدرت ثلاثة أحكام هامة ببطلان مجلس الشعب مرتين في ١٩٨٧، وفي ١٩٩٠، وكذلك حكما ثالثا ببطلان المجالس المحلية عام ١٩٩٦. إلا أن الحكم لم ينصرف إلى الماضي رغم ما صدر عن هذه المجالس من تشريعات، بل أقرت ما سبق سعيا نحو "الاستقرار المجتمعي" الذي يستخدم كمبرر للتعديل الأخير. فضلا عن أن البعض دائما يرى نصف الكوب الفارغ ولا يرى الجزء المملوء بالماء، وهذا ما يتضح من أن المحكمة أقرت بطلان ٦٠% مما عرض عليها، ورفضت النسبة الأخرى وهي ٤٠% ومن ثم فإن المحكمة تقوم بعملها اتساقا مع دورها الرقابي دون تزيد أو مبالغة كما يحسبها البعض من أصحاب المصالح في مقاومة وجود هذه المحكمة !!

- وخلاصة الأمر : أن التعديل الأخير محدود الأهمية والتأثير من حيث المضمون، وقد لا يعترض عليه كثيرون، إلا أن الاعتراض قد دار حول الشكل وإجراءات الإصدار في غيبة مجلس الشعب. فضلا على الاعتراض بشأن أن تكون هذه الخطوة بداية لتعديلات أخرى كبيرة تشمل عمل المحكمة وهو ما نحذر منه بشدة. كما أنه من حيث المضمون فإن تعديل قانون المحكمة هو حق أصيل للمشرع كما ورد في الدستور، ولكن الاقتراب من القانون له محاذيره ونحن في الطريق إلى الديمقراطية. كما أن الاقتراب بتعديل القانون يأتي في ضوء تزايد مساحة دور المحكمة كما يتصور البعض، على عكس تقديرنا، إن هذا التزايد في دور المحكمة يأتي نتاجا طبيعيا للمحاولات المستمرة للانحراف التشريعي عن الدستور. فلو حدث وصدرت القوانين متفقة مع الدستور فإن حجم دور المحكمة سيتراجع تلقائيا من حيث الكم وهو الذي يبدو أنه لافت للنظر !!.
- إن التعديل الأخير، وإن سعى لتقليل نسبي من قدرة المحكمة على المواءمة، إلا أن الممارسة ستؤكد قدرة المحكمة على تجاوز ذلك. لأنه ليس لدينا ذرة شك في حرص هؤلاء الفقهاء الموقرين القائمين على عمل هذه المحكمة، وعلى استقرار المجتمع وتطوره شريطة الالتزام بالنص الدستوري الذي صاغه وأقره الشعب.
- وهذه رسالة يتحملها بأمانة قضاة المحكمة أمام المجتمع بكل شجاعة تقديسا للمبدأ والفكرة. ومن جانبنا فإننا نقدر شموخ المحكمة وقضاتها في الدفاع عن دستور البلاد، وفقهم الله.

# الفصل الثاني

# في فقه الحوار والتغيير..

# وآلياته..

# فى فقه الحوار والتغيير.. وآلياته

# الحوار القومى .. وضروراته الوطنية

الوطن فى حاجة مستمرة إلى حوار بين مختلف فئاته لسببين رئيسيين : الأول لأن الحوار هو البديل الحقيقى للعنف، والثانى لأن الحوار هو جوهر العملية الديمقراطية حيث تتبارى الآراء، ويتصارع أصحاب الرأى سعيا نحو الوصول إلى الطريق أو الرأى الأصوب الذى يمثل التقاء الغالبية حوله.

ونحن فى مصر، بلا شك قد عايشنا ظاهرة العنف، ورأينا آثاره السلبية على اقتصادنا وعلى أوجه حياتنا المختلفة وعلى استقرار الدولة. وهذا يفرض ضرورة الحوار القومى بين كافة فئات المجتمع كما أننا فى مجتمعنا المصرى نسعى جاهدين إلى تعميق الممارسة الديمقراطية وتطوير آلياتها من حين لآخر، بل إن إحدى آليات هذه الممارسة وهى الأحزاب السياسية فى تزايد مستمر منذ أن أعلنت هذه الأحزاب فى نهاية عام ١٩٧٦، أو بالدقة منذ أن صدر قانون الأحزاب فى منتصف عام ١٩٧٧، وحتى الآن حيث وصل عدد الأحزاب إلى ثلاثة عشر حزبا سياسيا. ومن ثم فإن كل حزب يسعى جاهدا لإثبات وجوده، على الرغم من أن فعالية هذه الأحزاب لا تتعدى نصفها تحديدا.

لذلك فإن الحوار القومى له ضرورة أساسية فى تعميق الممارسة الديمقراطية أساسا. كما أنه من جانب آخر له ضرورة هامة وهى تخفيف حدة الصراع السياسى بين الأحزاب المختلفة، ومحاولة تقريب وجهات النظر، وتضييق المسافات فيما بينها حرصا على المصلحة العامة والقومية، مما يقلل حدة التوتر بينها، ويعبئ الجميع تجاه المشاركة بالرأى والبرامج الفعالة فى خدمة الوطن أساسا، بعيدا عن الاكتفاء بتصيد الأخطاء كما هو حادث فى الصراع السياسى. وخلال حقبتى الرئيس مبارك الأولى والثانية، ومع بداية الحقبة الثالثة، حدث تراكم فى الممارسة الديمقراطية نتيجة الاستمرارية دون انقطاع فى هذه الممارسة، مما أعطى لهذه الممارسة قوة كبيرة، وأعطى تمهيدا كبيرا لإمكان حدوث حوار قومى حقيقى له أرضية مشتركة ويمكن أن تؤتى ثمارا فعالة بلا شك.

ومن الحقبة الثالثة، تصبح للجماهير مطالب مشروعة، فى دفع الديمقراطية خطوات أكبر للأمام، من حيث درجة أكبر فى التغيير فى الأشخاص، وفى السياسات، وفى المناخ العام، باعتبار أن هذا مطلوب من حين لآخر ليتجدد الأمل فى النفوس. وتتجدد الرغبة فى العطاء، ويزداد الشحن عند الناس مرة أخرى فيبدأ تفاعلهم من جديد، وهذا إن أردنا أن نعى سر حركة الناس والجمهور مع كل تغيير بسيط أو كل خبر جديد فى أى موقع. كما أن الجماهير لها مطالب مشروعة فى دفع الديمقراطية خطوات كبيرة للأمام، بحيث يختفى العنف من حياتنا ولا يصبح هناك تهديد يومى لأى فرد منا فالشرطى الذى يتعرض لمخاطر أو تهديد هو شخص منا، وهو أحد أفراد أسرتنا وكذا ما يحدث لأى فرد يجنح فى أى جماعة متطرفة تتبنى العنف كوسيلة هو أيضا شخص منا لكنه اصبح يستخدم ضدنا، فكيف نعيده لصوابه ليكون جزءا منا مرة أخرى ؟! وهكذا.

ومع الحقبة الثالثة، فإن الجماهير لها مطالب مشروعة فى تحسين أحوالها المعيشية، وهى تتحمل المشروع الاقتصادى فى الإصلاح، وفى التخلص من الديون، وفى مواجهة ضغوط وشروط صندوق النقد الدولى والبنك، وغيرها من الدول المتحكمة فى رقابنا.. الخ.

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٣/٤/١٩٩٤

ولكن هذه الأمور والشعب صابر على أشياء كثيرة، وحوله أمور عديدة من تزايد سكانى يصل إلى حد الانفجار، وفساد مستشر، وموارد محدودة، وبعضها يساء استخدامها، وجرائم متنوعة وغريبة.. وإعلام ينمى طموحات تصل به إلى حد التفكير فى كيفية الاستجابة لهذه الطموحات بطرق غير مشروعة نتيجة عدم القدرة على الاستجابة المشروعة.

فى ضوء كل ذلك فإن مطالب الجماهير ومطامحها مع تراكمات الممارسة الديمقراطية عبر الفترتين الأولى والثانية للرئيس مبارك ومع بدايات الفترة الثالثة، تستلزم ضرورة التفكير الجاد فى ترجمة الدعوة إلى الحوار القومى الوطنى بين الأحزاب السياسية المختلفة والقوى المختلفة والفعالة فى داخل المجتمع للتباحث فى كل شىء يخص هذا المجتمع ومستقبله سعيا وراء نهضته وتبنى مشروع للمستقبل قابل للتطبيق وملزم للجميع خاصة من بيدهم الأمر والحكم والسلطة فى المجتمع.

لكن القضية لا تتوقف عند هذا الحد كالعادة فالوقت يمر كالسيف وبسرعة ولذلك لابد من ترجمة الحوار إلى خطوات عملية بأن تتشكل لجنة الحوار من ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية والنقابات الفعالة وعدد محدود جدا من الشخصيات العامة ممن مارسوا السياسة العملية بالفعل وليسوا من أصحاب المناصب، وعلى ألا تتجاوز هذه اللجنة من (٥٠-٦٠) شخصا فحسب حتى تكون فعالة.

وتناقش هذه اللجنة قضايا الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، والإصلاح الاجتماعى، والأمن القومى، والسياسة الخارجية وتوجهاتها وذلك كعموميات، أما إذا ركزنا على التفاصيل فهناك قضايا جزئية كالبطالة والعنف والإسكان وغيرها. كما أنه من الضرورى أن يكون فى الاعتبار أن يمثل كل حزب بعض كوادره المتخصصين وتكون هناك لجان فى الظل تعمل ليل نهار خلال فترة الحوار لكى تعاون هذه الكوادر بالرأى والدراسات لكى يخرج الحوار وقد اصطبغ بالمزج بين العلم والسياسة. وفى ضوء ذلك أيضا، فإنه على جميع الأطراف المشاركة فى الحوار مراعاة المصلحة القومية عند إجراء الحوار، ومراعاة قواعده، والالتزام بمبادئ الديمقراطية فى ممارسته، والابتعاد عن التشنج أو المقاطعة سعيا نحو إرساء هذه القيمة فى نفوس الشباب لكى تكون هذه الحوارات الحزبية التى تأخذ طابعا قوميا، نموذجا يمكن أن يحتذى به الشباب، والأجيال القادمة. كما أن كل طرف شارك فى الحوار لابد وان يضع نصب عينيه، أن نجاح الحوار هو مهمته الرئيسية، ولا بديل له عنها فى ضوء الظروف التى تمر بها البلاد والمنطقة تجنبا لمزيد من المشاكل والأزمات وان توافر هذا الحس القومى عند كل حزب كفيل بنجاح الحوار القومى الوطنى.

لكن فى الوقت نفسه، فإن الحوار القومى، بلا مردود، سيكون مآله الفشل وترك آثار سيئة فى النفوس، وذلك من زاوية عدم الأخذ بما تم الاتفاق عليه. وهذه هى مسئولية رئيس الدولة فطبقا لما صرح به الرئيس حسنى مبارك للصحفيين وهو عائد من جنوب أفريقيا منذ عدة أيام، بأنه سينفذ كل ما سيتم الاتفاق عليه جملة وتفصيلا فى الحوار الوطنى المزمع إجراؤه. لذلك فإن الضمان الحقيقى من قبل الرئيس مبارك بتنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه بين ممثلى الأحزاب سيشجع على الحوار، وسيسهم فى تحريك الصامتين والمحبطين وغير المتحمسين فالحوار كما أنه ضرورة، إلا أن ضمان تنفيذ ما يسفر عنه من نتائج يشجع على المزيد منه وهو ما يجنب المجتمع شرور العنف دائما.

# قضية التغيير والحاجة إلى إرساء التقاليد

مسألة التغيير، أصبحت بمثابة حديث الشارع المصرى بين المواطنين العاديين، وبين صفوة المثقفين والمهتمين بالشئون العامة، خاصة بعدما تأكد وعلى لسان رئيس الدولة نفسه، أن التغيير الشامل فيما بعد شهر يوليو القادم بإذن الله ومن ثم فإن الأمر لم يعد مجرد تكهنات، إنما أضحى التزاما من الضرورى تنفيذه.

والحديث الجارى على المستوى العادى يختزل المسألة فى قضية الأشخاص الذين سيخرجون ويتكهنون بمن سيأتى وتروح الأحاديث وتغدو حول هذه المسألة، والجميع متعلق بان القادم ربما سيكون أفضل مما هو قائم وعلى المستوى فوق العادى يدور الحديث حول التغيير الشامل للسياسات والتوجهات والأشخاص، وهل يمكن الاكتفاء بأى من هذه المسائل الثلاث أم لا ؟ وهكذا الحديث يجرى وسط هموم الناس بصفة عامة من ناحية الأعباء المعيشية الصعبة التى لها قصة طويلة يوميا والذى يستحق أن يؤكد هنا فى البداية، هو أن الحديث عن التغيير أصبح حديثا رسميا وشعبيا، وحديثا شاملا وجزئيا ولم تعد هناك إذن مسلمات لا يجوز الاقتراب منها حتى بالحديث، وهذا بلا شك مسألة ستضاف إلى رصيد هذا العهد.

والحقيقة أن الحديث أصبح ممتدا، وشاسعا، واتسعت رقعته إلى الدرجة التى أصبحت تفرد فيه المساحات فى وسائل الإعلام عما هو متوقع فى التغيير، وعما هو متمنى فى التغيير، وعما هو مستهدف من التغيير وهنا فإن الجدية فى تناول هذا الموضوع تستلزم، امتدادا لمقالى السابق ضرورة بلورة القضية المعنية ووضعها فى سياقها الصحيح فالبلورة التى نقصدها هنا هى عما يدور التغيير ؟ وفى تقديرى، أن المسألة باتت أعمق من مسألة الأشخاص والسياسات والتوجهات، وهى مطلوبة جميعا وبحسب الدرجات حيث أصبحت المسألة وقد تمحورت فى تغيير المناخ العام فى المجتمع المصرى مما يسهم فى تجديد شباب هذا المجتمع، ويدعم من إرساء التقاليد التى تراكمت عبر اثنى عشر عاما فقضية المناخ العام هى من الأمور الحيوية التى تحتاج إلى التجديد ، التغيير بين حين وآخر لدفع الدماء فى شرايين المجتمع دون أن يتوقف القلب أبدا.

وهنا فإنه إسهاما فى الرأى وفى دفع الحوار حول قضية التغيير إلى الأمام عدة خطوات علينا أن نأخذ فى الاعتبار عند التغيير ما يلى.

أولا – على مستوى الأشخاص :

فلا شك أن تغيير الأشخاص مسألة جوهرية ولا حاجة لإثبات صحة هذه المقولة ولن يستطيع أحد ممن تولوا منصبا فى عهد الرئيس مبارك أن يزعم أنه لم يأخذ فرصته الكاملة جدا فى تنفيذ أفكاره ولكن المسألة هنا تصبح فى إطار الوقائع التى تمت وطول عمر الأشخاص، وقد تجمعت فى طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والعلاقة بين كليهما والرأى العام بوسائله المختلفة فالأشخاص القادمون الجدد عليهم أن يدركوا ما يجب عليهم عند الحديث إلى الرأى العام بالوعود وغيرها، وعليهم أن يفهموا طبيعة العلاقة، وكيفية التجاوب مع السلطة التشريعية فليس من المنطقى أن نشهد تطاولا تنفيذيا من أحد الوزراء ولا رئيس الوزراء على أى نائب مهما كانت حدته فى النقد كما أن على الوزير (عضو الحكومة) وحكومته أن يدرك انه يتحرك فى ضوء مناخ ديمقراطى جوهره

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/٦/٢

الرقابة على كافة المستويات ولذلك عليه أن يكون صريحا، وواضحا، ليصبح مواجها قويا فى الحق، وليصبح سياسيا من الطراز الأول يعرف لغة الديمقراطية الحقيقية ولذا فان التجاوزات التى حدثت وتم استيعابا بطريقة أو بأخرى لا يصبح واجبا تكرارها وهنا فالفرصة كاملة أمام الرئيس مبارك لكى يختار أشخاص لديهم هذا الإدراك والحس السياسى والعقلية الديمقراطية.

وفى المعنى الأخير نريد أن يكون القادمون أشخاصا سياسيين ديمقراطيين.

ثانيا – على مستوى السياسات : فإن هناك من الخطوات التى سارت عليها الحكومة لا تدعو إلى اليأس بل تدعو إلى الأمل والتفاؤل، وهذه السياسات قد أفرزت بعض الأخطاء تحتاج إلى تعديلات جوهرية لكى تستمر المسيرة، وتستقيم الأمور من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قضية السياسات تحمل فى طياتها قضية الاستكمال العام لهذه السياسات فما تم من إصلاح اقتصادى جزء كبير لا بأس به ولكن الأمر يحتاج إلى تعديلات على هذا المستوى، وفى نفس الوقت يحتاج إلى استكماله بإصلاحات سياسية توسع من دائرة تنشيط المناخ السياسى والممارسة السياسية وتعمق الممارسة الديمقراطية في القواعد الجماهيرية وهنا أيضا تأتى مسألة المسئوليات المجتمعية على كل القوى السياسية فى المجتمع فليس من مصلحة أى منها استمرار الإرهاب، ولذلك فعليها جميعا عبء المواجهة الشاملة ولكى يحدث هذا فإن السياسات تحتاج إلى استكمال البعد السياسى ليتوازى مع البعد الاقتصادى ليتلاحما ويتعمق الاستقرار الحقيقى فى داخل المجتمع والحوار هنا يمتد إلى ما يجب إصلاحه سياسيا، وليكن فى النهاية الاتفاق على الهدف العام دون التفاصيل المتروكة للاجتهاد.

ثالثا – على مستوى التوجهات العامة للحكم : فإن المحور الرئيسى لهذه التوجهات عبر السنوات الاثنتى عشرة يتسم بالتوازن بين كل الأمور وأن السبيل لتنفيذ هذا التوازن يأتى عبر اتباع سياسة التدرجية ولا شك أن لهذا التوجه ومنهجه فلسفة قد تكون مقنعة إلا أنها فى حاجة إلى جهد تنظيرى لكى يتم تركيب معانيها وممارساتها لكى تصبح أساسا لعقد اجتماعى فى مرحلة جديدة يتم الاتفاق الضمنى العام من المجتمع المصرى وقواه السياسية المختلفة عليه وهنا فالمسألة تستدعى أيضا بلورة الحركة السياسية خلال فترتى الحكم السابقتين فى منظومة فكرية شاملة تشمل كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والداخلية، لتصبح دليلا للحوار ليتجمع حوله فى النهاية الضمير العام للمجتمع الذى سيعد الضمان الحقيقى لاستمرارية هذا التوجه.

تلك هى رءوس الموضوعات التى يمكن الحديث حولها دون اجتزاء للموضوع فى مجرد تغيير شخص بآخر أو تعديل سياسة بسياسة، أو غير ذلك من أمور يتضح من خلالها أنها لا تتعلق بالهدف العام من التغيير، وهو تجديد المناخ العام الذى يتحرك فيه المجتمع. فالفرصة مواتية ومن أوسع الأبواب للحديث فى كل شيء، والهدف هو حماية الصالح العام للمجتمع، والدفاع عنه، والذى لا يصاغ آلا بالضمير العام الذى لا يتجمع إلا تعبيرا عن غالبية المجتمع الحقيقية فالمجتمع لا ينهض إلا بكافة أفكاره ولا يتألق إلا إذا كان ضميره هو غالبيته الحقيقية وطالما قد سقطت كل المقدسات التى لا يجوز الاقتراب منها، فإن الديمقراطية الحقيقية هى المنتصرة وهى معركة مصر وهى السبيل نحو نهوضها الحقيقى من الآن وحتى مشارف القرن الحادى والعشرين بإذن الله.

# الندوات العلمية.. وقضية التغيير

تعقد بين حين وآخر ندوة أو مؤتمر علمي لمناقشة موضوع فكرى أو تطبيقى. وقد واكب تنظيم هذه الندوات منذ النصف الأول من الثمانينات إنشاء مراكز بحثية جديدة استطاعت أن تسحب كثيرا من مساحة البساط من تحت أقدام المراكز القديمة مما أسهم بالتالى فى تنشيط الحياة الفكرية والعلمية فى مجتمعنا المصرى.

وقد لوحظ أن هناك إقبالا كبيرا على حضور هذه الندوات بـدأت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة فى التسرب والانحسار. وفى خلال هذه الأعوام الأخيرة بدأنا نشهد تنظيمات فكرية جديدة أيضا ستبدأ بالإقبال عليها باعتبارها تمثل شيئا جديدا ثم سرعان ما سيتبدد الحماس بالحضور وهكذا. وعلى الرغم من أننا من أشد المناصرين لعقد المؤتمرات العلمية لما تسهم به من تعميق وإشاعة المناخ العلمى كنمط للتفكير المستمر فى عقول أبناء الأمة وما تسهم به فى خلق رأى عام مؤيد لنتائج العمل العلمى والتكيف معها وقبولها من خلال استمرارية هذه الندوات وتغطيتها من وسائل الإعلام وأيضا لما تقدمه من إسهام فى تعميق فكرة الحوار بين الآراء المتصارعة ووضع تقاليد بذلك، وغير ذلك من إسهامات قد تؤدى إلى إيقاظ عقل الأمة باستمرار إلا أن هناك من يرى العكس بأن عقد هذه الندوات وكثرتها هو من قبيل تضييع الوقت وتبديد الجهد والمال وهو ما يؤدى عند أصحاب هذا الرأى إلى ضرورة وجود هيئة لتجميع وتنسيق هذه المؤتمرات بهدف الوقوف على ما تتوصل إليه، بل وتمتد سلطتها إلى عدم عقد ندوات سبق عقدها وغير ذلك من أمور تفصيلية تعرض إليها د. احمد المجذوب فى مقال له بهذه الجريدة فى ١٩٩٢/٥/٢ وهذا ما يجعلنا نناقش المسألة من زوايا أخرى تتلخص فى أنه لم يسأل أحد لماذا فقد الحاضرون لهذه الندوات حماسهم للحضور والمتابعة ؟ ولماذا فقد بعض من المنظمين لهذه الندوات حماسهم أيضا لعقدها ولماذا يتفاعل الكثيرون عند تنظيم ندوة من جانب كيان جديد ويحضرون ويناقشون ثم سرعان ما يتراجع حضورهم ؟

الإجابة عندنا تتمحور حول قضية التغيير فالملاحظ أن هناك شبه انفصال بين الجهات الرسمية والكثير مما يدور أو مما يتوصل أتليه المجتمعون، يفقد الكثيرون معه الحماس كما أن الجهات الرسمية لا تتفاعل مع جـزء ممـا يصلها وبالتالى لا يشعر المشاركون (بالبحث أو بالحضور والمناقشة) بأن آراءهم العلمية يمكن أن تسهم فى تطوير مجتمعهم فيفقدون معه كثيرا من حماسهم وهذا ما يؤدى إلى شيوع حالة من الإحباط وكلما تحمس البعض مع أول بادرة تكون النتيجة رجوعا إلى مناخ الإحباط والتفاعل معه مما يتراجع معه الإنتاج العلمى وينحصر بالتالى فى مجرد جهود فردية تسهم فى ترقية الأساتذة، أو تسهم فى أن تدر بعض العائد المادى الذى يساعد على المعيشة المحترمة لأصحاب الرأى وذلك كله قد يتصادف فى الالتقاء مع المصلحة العامة ولكنه يتحرك حول دوافع وأهداف شخصية بحته. وقد أشار الأستاذ الفاضل مرسى عطا الله "رئيس تحرير المسائى" فى مقاله الأخير حول التغيير وهل هو تغيير فى الشخصيات أم فى السياسات خلص فيه إلى التغيير المطلوب هو فى تغيير الشخصيات لإتاحة الفرصة للأجيال وفى هذا الجانب فإن الكاتب كان موفقا تماما وعلى الجانب الآخر يرى أن التغيير فى السياسات هو من قبيل التجنى على ما يحدث خلال هذه الفترة وهنا فإن ديمقراطية رئيس التحرير تدعونا للاختلاف

---

* نشرت فى ١٩٩٣/٥/٢٥ بالاهرام المسائي.

البسيط وهو أن السياسات عادة تحتاج إلى تعديل وليس بالضرورة تغيير فكثيرا من السياسات قد يجانبها التوفيق وذلك نظرا لأسباب فكثيرة لسنا بصدد مناقشتها ولكن الأهم فإنها حتى ولو كانت سياسات سليمة فإن احتكاكها بالتطبيق يؤدى إلى إفراز بعض الأمور الخاطئة مما يستوجب الأمر معها تعديل بعض مساراتها لكى تتوافق مع الواقع تماما ولكى تؤدى إلى فعالية أكثر ولكى تتجنب إفرازات سلبية من الطبيعى أن تحدث وهنا يمكن أن نتحدث عن ضرورة تغيير الأشخاص وتعديل أو توفيق للسياسات وقد يكون هذا تعبيرا وإن حمل وجهة نظر أخرى إلا أنها لا تختلف كثيرا مع ما توصل وأوافقه كثيرا فيما توصل - إليه الأستاذ مرسى عطا الله فى مقال لقاء الأسبوع يوم الجمعة الماضى بعبارة أخرى فإن الانحسار الذى نشهده فى الندوات العلمية مرجعه إلى أن الكثيرين قد تفاعلوا مع التغيير المستمر بين عام وآخر مما جعل تقبلهم فكرة عدم التغيير مسألة صعبة كما أن التوقف عند أشخاص معينين لمدة طويلة تجاوزت السنوات العشر هو من المسائل التى تحتاج إلى وقفة وتربيط مع أسباب أخرى أدت إلى شيوع حالة الإحباط عند الكثيرين علميين أو جمهور. عادى فالتغيير فى الأشخاص مهم لأسباب عديدة منها حدوث الأمل لدى كل جيل أنه سيأخذ فرصته فى خدمة الوطن بما لديه من أفكار واجتهادات وأيضا لأن لكل شخص قدراته وإمكانياته وبالتالى فإن تجاوز المدة الزمنية يمكن أن يسهم فى جمود الشخص وبالتالى جمود المجتمع ويستثنى من ذلك عدد محدود جدا لا يمثل القاعدة إنما يؤكدها بضرورة التغيير وفى مدد معقولة لأننا لسنا من أنصار التغيير الدائم والذى يمكن تسميته التغيير السياسى لأن الرئيس مبارك على مدار اثنى عشر عاما عودنا على ضرورة تقبل استمرارية الشخص لمدة طويلة فى موقعة ولكن ما نقصده إذن أن هذه المدة يجب أن يكون لها حدود تحديدا للفكر وللمنصب وللتفاعل الشعبى والعلمى مع الأشخاص الجدد.

ومن ناحية أخرى فإنه ليس من المنطق أن يتم الادعاء بثبات السياسات بل العكس إن استقرار السياسات والمقصود بذلك الخطوط العامة والتوجه العام يستلزم تعديلات مستمرة ولا تتوقف حتى ترسخ التوجهات العامة للسياسة المتبعة وإلا ستصاب هذه السياسات بالجمود ولن تتعمق فى الجذور ثم سرعان ما تتبدد وتتغير ومع ظروف مستجدة وهذا ما ننبه إليه ودعونا نتقبل بشجاعة فإن لكل سياسة جوانب خاطئة، فماذا لو أعلنا أن لهذه السياسة إفرازا خاطئا ويتم تعديله بإجراءات أخرى ولن يكون هناك خطر على الحكم لأن هذا يفوت الفرصة على الصيد فى الماء العكر من جانب المعارضة!!!

لذلك فإن تغيير الأشخاص لن يضر بالسياسات وإن تعديل السياسات لا يعكس عدم الاستقرار ومن ثم فنحن فى حاجة إلى تغيير شامل فى الأشخاص لكى يستمر الحماس والاندفاع وتستمر الحيوية فى كل موقع وتعديل فى بعض السياسات. التى أفرزت جوانب خاطئة أو سلبية مما يستدعى سرعة تداركها قبل استفحالها أى إننا فى المعنى الأخير فى حاجة إلى تغيير شامل فى الأشخاص وتعديل فى السياسات يتوافق مع طبيعة كل مرحلة لزرع الأمل فى نفوس الجماهير وتعميقا للاستقرار واندفاعا نحو المزيد من التقدم وهو ما يؤكد عليه الرئيس محمد حسنى مبارك.

## المشروع القومى
## فى مواجهة السياسات المتناقضة *

يدور جدل عميق يتسم بعنف المناقشة وحدة الصراع الفكرى حول السياسات المطروحة سواء من النظام الحاكم أو من المعارضة.. ومن البديهيات أن تشتعل حدة الجدل فى مناخ معين له سمة محورية تتركز فى الحرية الفكرية وتجد سبيلها للرأى العام من خلال " الحرية الصحفية" للصحف الرسمية أو الصحف الحزبية. ولا شك أنه من المتفق عليه أن هذا الجدل ظاهرة صحية، وينسب هذا المناخ إلى رئيس الدولة الذى أتاح لجميع القوى أن تعبر عن نفسها بشكل أو بآخر ولو فى الحدود الدنيا ومن المتابعة لما ينشر بأن هناك نوعا من الإجماع على هذه الحقيقة..

ومن الملاحظ أن هناك جدلا حول دور الدولة وهل يستمر فى الاضطلاع بالمسئولية الريادية فى المجتمع حيث تتحمل الدولة تبعات التنمية بصفة أساسية أم يتقلص دورها إلى الدور الحارس أو ذات الاختصاصات المحدودة حيث تتخلص من تبعات الدور الريادى فى التنمية، ونقل أو تسليم ذلك إلى القطاع الخاص فى إطار النهج التحررى الرأسمالى؟ أم أن هناك طريقا ثالثا لدور الدولة يخرج عن النطاقين للدورين المتعارف عليهما فى الفكر السياسى الحديث ؟وفى هذا الإطار يطرح الجدل الواقع حول الإبقاء على القطاع العام أم بيعه ؟ أو التوازن بين الإبقاء عليه وتطويره بشكل ما أو الإبقاء على جزء دون آخر ؟ كذلك يطرح فى هذا فى السياسات توفيقية، وهل تستمر المجانية أم تلغى وهل يسمح للجميع بالدخول أم قصرها على فئة دون أخرى ؟ وهل يدخل القطاع الخاص فى توفيق مما يساعد الدولة على التخلص التدريجى من دورها أم تستمر الدولة فى القيام بالدور الكامل فى توفيق وأيضا يثار هذا الأمر فى عدد من السياسات الأخرى الصحية والسياحية والثقافية والقوى العاملة الخ..

وتلعب الصحافة الدور فى ابراز الاتجاهات المتعارضة، وتهيئ بعض الصحف المناخ لاتجاه وكذلك وسائل الإعلام الأخرى..

وعلى المستوى الرسمى فإن السياسات المطروحة تتسم بالتناقض الشديد والواضح ففى الوقت الذى تعلن فيه الدولة حرصها على القطاع العام، نجد فى قطاع السياحة بيع وتأجير الفنادق التابعة للدولة للقطاع الخاص والاستثمارى والأجنبى. وفى الوقت الذى تعلن فيه الدولة عن مجانية توفيق وتكافؤ الفرص نجد خروجا على هذا واقحاما للمال الخاص فى هذا المجال الحيوى والخطير، بل هناك نوع من التراجع عن هذه المبادئ الدستورية والأساسية آلتى تتفق ومصالح الغالبية.. ومن ناحية أخرى، فإنه فى الوقت الذى يدافع فيه أحد الوزراء عن القطاع العام، نجد وزيرا آخر يدافع عن بيع القطاع العام.. وفى الوقت الذى تطرح الحكومة والحزب الحاكم فكرة التخلص من القطاع العام وذلك ببيع أسهمه للعاملين فيه !! نجد رئيس مجلس الشعب يدافع عن القطاع العام – بصفته الشخصية، آخذا فى الاعتبار صفته الحزبية بانتمائه للحزب الحاكم.. وفى ضوء هذا نجد قرارات متناقضة من الوزراء المختلفين وها هو السيد وزير توفيق يعلن فى ندوة رسمية، أنه لا توجد خريطة لسوق العمل لدى الدولة أو الحكومة فى الوقت الذى يسعى إلى تدعيم توفيق الفنى رغم عدم وجود دليل رسمى بالطلب عليه ورغم أن الواقع يقول إن

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٠/٢/١٩

فرص العمل محدودة أمام جميع الخريجين سواء كانوا من الجامعات أو من توفيق المتوسط الفنى، بما يؤكد فقدان التخطيط والتجانس والتكامل بين سياسات الوزراء والوزارات المختلفة داخل الحكومة أو النظام الحاكم.. كذلك كيف تستقيم السياسة الرسمية المؤيدة للحريات والديمقراطية، وفى نفس الوقت توجد سياسات فعلية عكس ذلك باستمرار قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا التنافس يمتد إلى الأحزاب المعارضة المتنافسة مع النظام الحاكم، وإن كانت تناقضاتها غير واضحة نظرا لأنها ليست تحت المجهر بنفس درجة وجود الحزب الحاكم فى دائرة الضوء.. بل يمتد هذا التناقض إلى مستوى الجماعات والنقابات بل والأفراد بصفتهم الشخصية والرسمية حتى أصبح التناقض سمة يتسم بها مجتمعنا بأفراده ومؤسساته وجماعاته المختلفة.

ولا شك أن تفسير هذا التناقض على جميع المستويات له أسبابه.

وقد يختلف حول وجوده القليل، ولكن قد يختلف كثيرون عند تفسيره وفى تقديرنا أن السبب الجوهرى لهذه التناقضات هو فقدان المشروع القومى الحضاري، أو بلغة أخرى البرنامج السياسى الشامل الذى يمثل الرقعة المشتركة فى حدودها الدنيا بين كافة القوى السياسية فى المجتمع.. ووجود المشروع القومى بغض النظر عن أركانه سيحل هذه المعضلة فى السياسات المطروحة التى تتسم بالتناقض وسيساعد على تعبئة الشعب بفئاته المختلفة تجاه تحقيق هذا البرنامج أو ذلك.

وبهذا المعنى فإن المشروع القومى يتسم بالاتساق والوضوح والتجديد لكافة أركانه ومشتملاته وهو يمثل صياغة تمثل إجماعا قوميا وكما قال الكاتب محمد حسنين هيكل فى لقائه بمعرض الكتاب الأخير بأن الرئيس مبارك هو الشخص الوحيد المطروح حاليا ليتبنى مشروع حضاريا قوميا، فإننى أؤكد ذلك أيضا وادعو من هذا المنطلق لضرورة فتح الحوار بين القوى السياسية المختلفة حول المشروع المأمول وأن يبدأ الحوار بطرح الحزب الحاكم لبرنامجه السياسى من خلال رئيس الحزب وهو أيضا رئيس الدولة.. أو أن يطرح رئيس الدولة تصوره فى شكل برنامج الإصلاح السياسى الشامل كدليل للنقاش بين القوى السياسية المختلفة وهذا يتطلب عددا من الإجراءات الهامة من جانب النظام الحاكم يثبت بها جديته ورغبته فى الوصول إلى هذا المشروع ومن اهمها عدم الإقدام على أى سياسات جوهرية فى هذه المرحلة إلا بعد صياغة المشروع القومى، ويكتفى النظام بالسياسات الإجرائية ولمدة معينة تتفق عليها القوى السياسية ولتكن ثلاثة أشهر.

والواقع، أن ما يدعونا إلى هذا، هو الحرص والغيرة على هذا الوطن، وسعيا نحو استغلال أمثل للوقت بدلا من صياغته ومروره دون عائد على المجتمع وأيضا بهدف الاستقرار على مجموعة مبادئ عامة وعدد من السياسات التى تتطلب تفصيلا معينا، حتى يتحرك كل فرد فى أداء دوره دون النظر فى التغيير المستمر..

إننا ندعو إلى الاستقرار على الهياكل والسياسات والتوجهات العامة التى تتعلق بالكيان المجتمعى للدولة، بحيث لا يحق لأى قوة سياسية تتولى الحكم العبث به أو تغييره، بل لها الحق فى التغيير فى الأساليب والأدوات سعيا لتحقيق معدلات ذات كفاءة أكبر وذلك فى إطار التنافس الحزبى والسياسى المشروع. إن المجتمع فى حاجة إلى كل دقيقة، وكل نقطة عرق، وكل جهد مخلص لهذا الوطن، فالعالم يتغير ويتطور ويتقدم بسرعة جنونية وما لم نستقر على الهدف، فإن الطريق مهما كان سوف يكون غامضا وحل السياسات المتناقضة المطروحة على كافة المستويات من الحزب الحاكم، وحتى الأفراد أنفسهم

ومرورا بالأحزاب المعارضة والجماعات المختلفة فى المجتمع يتطلب ضرورة الاتفاق على المشروع القومى الحضارى والحوار مازال مفتوحا ودائرا لان هذا هو التحدى نتحمله مهما كان شاقا وصعبا، لكنه بكل تأكيد ليس مستحيلا.

# دور الإعلام فى مواجهة الجريمة *

لا يختلف اثنان على رفض الجريمة أيا كانت صورها بصفة عامة، وعلى الأخص ما يتصل بها من صور العنف. ومن الجرائم التى يحدث لها رفض عام هى جرائم الاغتيالات الجسدية، ويتعاطف الكثيرون مع الأشخاص المغتالين مهما كانت أفكارهم أو مواقفهم وإذا كانت هذه هى القاعدة، فإن لها استثناءات تؤكدها لا تلغيها.

والعقل يقودنا إلى ضرورة عدم البكاء على الأطلال، وذلك بإعلانات الشجب والرفض والاستنكار لجريمة سياسية أو جريمة أخلاقية أو غيرها، ولكنه يقودنا إلى البحث من الجذور عن البيئة التى تقود إلى الجريمة بمختلف صورها، والتى يصل معتنقو فكر الجريمة إلى أقصى درجاتها عند استخدامها وهو ما يشير إليه الكثيرون بالتطرف.

فالجريمة موجودة فى كل المجتمعات وعلى مدار كل الفترات التاريخية، ولكن ما يلفت النظر هو تغيير أنماطها، وزيادة حدتها إلى أن تصل إلى مستوى غير مألوف اجتماعيا. وعندما يزداد حجمها يشعر بالخطر، ولكن الأخطر أن يكون هناك من يغذى فكر الجريمة لكى يصبح حالة عامة.. فنرى المجتمع وقد أصبح "منحرفا" بصورة جماعية عما هو مألوف.

وهذا ما يجعل فهم طبيعة التربة التى تنبت هذا "الفكر الجرائمى"، أمرا هاما للغاية. وفى تقديرنا أن من أهم المصادر الرئيسية التى تغذى فكر الجريمة بكل صورها، وسائل الإعلام عامة، وعلى الأخص منها التليفزيون "بما يمتلكه من قدرات سحرية بالغة التأثير على مختلف الأعمار والمستويات العقلية، وهذا يجمع عليه كثير من المهتمين بتحليل تأثير هذه الوسيلة الإعلامية الجماهيرية، بل أكدته كافة الدراسات العلمية والتى خلصت فى مجملها إلى أن التليفزيون يتربع على عرش وسائل الإعلام بلا منازع وفى مناقشة المادة الإعلامية التى يقدمها هذا الجهاز السحري، تتضح رسالة هذا المقال.

*فعندما يعطى هذا الجهاز مساحات زمنية أكبر للبرامج المتنوعة الترفيهية بالمقارنة بالبرامج الثقافية، وفى نفس الوقت فإن مواعيد تقديم هذه البرامج يعطى مكانة للبرامج التى لا تتضمن محتوى جادا بالمقارنة بالبرامج الجادة التى تعطى لها مواعيد لا تتلاءم مع غالبية الجمهور فيكون نصيبها هو عدم المشاهدة، ويصبح الجمهور واقعا تحت تأثير المواد غير الجادة والتافهة.

*وعندما تعرض برامج تحمل فكرا أو تناقش موضوعا فى هذا الجهاز، فإنه يتم إغفال بعض أصحاب الآراء.

عندما تجرى وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون وراء صاحب فكرة معينة قد تخدم توجها معينا، أو لأغراض شخصيه نتيجة شبكة العلاقات بين القائمين على الجهاز وصاحب هذه الفكرة.. ثم يقوم الجهاز بتضخيم هذا الشخص بما لا يتلاءم مع حجم الفكرة وصاحبها، وبما لا يتوازى مع الأفكار المعارضة لهذه الفكرة.. فإن الإعلام متمثلا فى التليفزيون ينبت فكرة الجريمة عند البعض حيث يفكر هؤلاء فى التخلص من صاحب الفكرة لعدم إتاحة الفرصة لهم لعرض أفكارهم فى مواجهته على عكس الوضع لو أتيحت الفرصة بتكافؤ فيما بين صاحب الفكرة ومعارضيه بحيدة، فإن التليفزيون يكون قد قتل التفكير فى الجريمة فى المهد.

---

* نشرت بالاهرام المسائى فلا ١٩٩٢/٦/٢٤

*وعندما يمارس القائمون على هذا الجهاز الساحر هوايتهم فى صناعة النجومية، ويركزون هذه النجومية فى فئتين لا ثالث لهما وهما "الفنانون، ولاعبو الكرة"، يصيب بقية أفراد المجتمع بإحباط شديد خاصة الجادين منهم، بل إن إظهار أصحاب هاتين الفئتين فى صور البذخ المستفزة، كما شاهدنا فى برامج رمضان المعتادة، فإن هذا يقود كثيرا من الشباب لأن يجعل المثل الأعلى لهم أحد هذين النموذجين فحسب باعتبارهما هما مصدر الثراء والتميز والنجومية والشهرة فى داخل المجتمع. ولأن كل المجتمع لا يستطيع أن يكون من الفئتين.. فإن من لم يجد حظه فى أيهما، ولا يقنع بحاله فإن الجريمة هى الحل. والأكثر عجبا أن يعلن كل عام فى هدوء وصمت عن جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية فى مختلف العلوم، دون أن يشعر أصحاب هذه الجوائز بقيمتها المعنوية وهو المعنى المقصود، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التليفزيون. ولهذا فإن قيمة العلم والعلماء تكاد تختفى – من حياة المواطنين لعدم وجودهم أساسا فى الوسيلة السحرية التى يجلس أمامها مختلف الأعمار ولساعات طويلة.

*كذلك فإنه عندما نرى التليفزيون وهو يركز على عدد محدود من الضيوف فى بعض البرامج، فانه يصيب المشاهد بالملل والعزوف حتى عن مشاهدة بعض البرامج التى قد تكون جادة فى موضوعها. وقد عرفت من بعض العاملين فى هذا الجهاز السحرى سبب ذلك، بقوله إن هؤلاء الضيوف فهموا كيفية التعامل مع التليفزيون وبالتالى فهموا ما يمكن أن يقولوه بما يتفق مع ما يراه مسئول الجهاز !! ومن ثم فإن هؤلاء قد تم تدريبهم إذن.. أقول أن هؤلاء جندهم التليفزيون إن لم يكونوا قد عينوا بوظيفة مؤقتة عنوانها "ضيف دائم !! فهل هذا معقول ؟!

أيضا فإن أفلام العنف وخاصة الأفلام الهندية التى يصر التليفزيون على عرضها وكذلك أفلام المخدرات. وأفلام الجرائم المختلفة.. تقود إلى زيادة حجم وحدة الجريمة فى المجتمع وهذا يحتاج إلى وقفة مع ما يقدم فعلا !!

ومن دراسات عديدة أكدت على سلبية الشباب السياسية فى إطار مجموعة الظروف المجتمعية المحيطة به، ومن هذه الدراسات الجادة دراسة المجالس القومية المختصصة حول واقع الشباب المصرى فى الحياة السياسية، حيث أشارت إلى أن الأحزاب السياسية لم تجذب إليها جماهير الشباب بالقدر الكافى فى الوقت الذى ظهر فيه بين صفوف الشباب العديد من التيارات الفكرية ومن ثم فإن هذا يشير إلى أن على التليفزيون أن يخرج الشباب من هذه السلبية، لا أن يغذيها بصرفه عن معالجة مشاكل الحقيقة ومشاركته فى حلها.

الكاتب مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة ببور سعيد

# المناسبات الدينية.. ونظرية الإعلام السائدة *

لاشك أن شهر رمضان.. هو شهر الكرم. وفيه يزداد كرم الإعلام على المواطنين، وذلك بالمقارنة بالأشهر الأحد عشر الأخرى حيث يتم إعداد وتجهيز وتخزين كل الأعمال التى يعتقد المسئولون عن هذا الإعلام وأجهزته المختلفة خاصة التليفزيون والإذاعة، أنها أعمال عظيمة وترقى إلى مستوى هذا الشهر الكريم. وهذا يرجع إلى سيادة الاعتقاد لدى المسئولين بأن الجمهور الغفير يشاهد التليفزيون ويستمع للإذاعة بصورة لا تقارن، فى هذا الشهر بالذات. وبالتالى يتسابق أصحاب النفوذ وشبكة المصالح لان يتصارعوا ويتشاحنوا من أجل عرض إنتاجهم فى هذا الشهر خشية أن "يبور" فى غير هذا الشهر !! ومن ثم فإن الجمهور المصرى يقع تحت تأثير "حزمة مكثفة" من البرامج الإعلامية على مختلف أنواعها، وعليه فى ضوء تسلية الصيام ما قبله وما بعده وحتى السحور بل وآذان الفجر. أى أن كل شخص منا يتعرض لمجموعة من البرامج هى ترجمة حقيقية لصراع بين موازين القوى المهيمنة على وسائل الإعلام بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة !!

ولو تساءلنا لماذا يتصارع هؤلاء وهؤلاء على عرض إنتاجهم فى شهر رمضان بالذات لظهرت الإجابة سريعة ، بإن هذا الشهر هو شهر الصيام عن الأكل ، وشهر الإغراق فى طعام الإعلام بمختلف مستوياته !! وبالتالى فهو يمثل فرصة العمر لكل راغب فى الثراء، وفى الشهرة، وفى إظهار النفوذ، وفى تجسيد القوة كما أن فى هذا الشهر بالذات تكثر الأقلام، ويزداد عدد النقاد الرسميين وغير الرسميين للأعمال المرئية والمسموعة، وفى هذا فرصة للشهرة المتزايدة، بدلا من الارتكان إلى النقد باعتباره وسيلة للتقييم وفرصة للتأمل والمراجعة وحساب الذات يهدف السعى نحو إنتاج افضل !! ولذلك، فقد تابعت كثيرا من الانتقادات المنشورة، للبرامج التليفزيونية والإذاعية، فاكتشفت أن هناك رفضا عاما من غالبية من انتقدوا لهذه البرامج، وأن عدد الأصوات المؤيدة متناثرة، وضعيفة ولا حس لها . بالإضافة إلى أننى اكتشفت اكتشافا خطيرا للغاية وهو أن المؤيد الوحيد لهذه البرامج هم المسئولون عن الإعلام حتى اصبحوا هم بمثابة الرافض الوحيد للرافضين لهذه البرامج أى أن المسئولين عن أجهزة الإعلام اصبحوا يمثلون جبهة الرفض الوحيدة للهجوم العام على أجهزتهم وبرامجهم المختلفة، بل اصبحوا يتخندقون فى مواقع حصينة للدفاع عن سياستهم، وذلك باتباع حيلة "لطيفة" وهى تنفيذ ما يرونه هم صالحا ومن وجهة نظرهم، وترك النقاد يقولون ما يرغبون، وفى هذه الحيلة منتهى الديمقراطية يا سادة !! ولذلك فإن من يأمل من نقده لأى برنامج، أو لأى جهاز إعلامى، أو لأى مسئول عن هذا الإعلام، ابتغاء التغيير فيما بعد، أو توقع إمكانية التجاوب مع الأفكار المطروحة فى النقد – يصبح كالجائع الذى يحلم بسوق العيش، وهو ما لم يتحقق فى الواقع العلمى. ولسيادة هذه النظرية، فإن درجة النقد فى هذا العام كانت عالية جدا وكانت منذ اليوم الأول. ولكن ماذا يحدث، وماذا يحدث، وماذا سيحدث رغم ارتفاع حرارة النقد لجميع البرامج بلا استثناء؟ الجميع يتوقعون عدم التجاوب.

ولذا فإن علينا إن نتكيف مع ترويض أجهزة الإعلام لنا، حيث تركت لنا الفرصة فى النقد الواسع وأعطت لنفسها الحق والفرصة الكاملة لأن تفرض علينا ما تشاء .. أى أنه علينا أن نمارس النقد كل عام دون مشاكل ودون ضجيج فنفرح بإن النقد منشور،

---

* نشرت بالأهرام المسائى ١٩٩٣/٣/٣٠

واعتقد أنه لو وصل النقد لأجهزة الإعلام ذاتها، ربما تفكر في إذاعته أو عرضه على شاشة التليفزيون ولا بأس. الشرط الوحيد الذي علينا أن نقنع أنفسنا به وهو أن تدع التليفزيون، والإذاعة لمسئوليتها، وان نقدنا يجب أن ينشر لإشباع رغبتنا من النقـــد، ورغبتنـــا فـــى الحديث، وشهوتنا فى النميمة. وأعتقد كذلك أن القائمين على أجهزتنا الإعلامية لديهم عدل بلا حدود، حيث سيغفرون لنا هذه النميمة على أجهزتهم، ولن يرفعوا ضدنا أيـــة قضايـــا تعويض، أو بلاغ كاذب، أو تشهير أو ما إلى ذلك، وهم بذلـــك أصحـــاب رؤيـــة واســـعة وديمقراطية لا تقارن بأى مجتمع على الإطلاق !!

وفى المعنى الأخير، فإن القائمين على أجهزة الإعلام يصومون عن الاســـتماع أو قراءة أى نقد لهم، باعتبار أن ذلك، كما هو واضح من المحرمات، فهل يليق بـــهم إذن أن يقعوا فى المحظور فى هذا الشهر الكريم. ولذلك فهم لا يؤمنون إلا بصحة نظريتـــهم، ولا يقتنعون بأى نظرية أخرى حتى ولو جاءت من المتخصصين فى تدريـــس الإعـــلام، وفـــى البحث العلمى للإعلام، وفى النقد العلمى للإعلام، باعتبار أن هؤلاء جميعا ليســـوا إلا مـــن الهواة ولا يجوز الأخذ بآرائهم !!

وإلى القراء الأعزاء اعتذر عن هذا النقد.. وهذه الكلمات، وعذرى فى هذا مقبول، لان أصواتنا تنابحت، وأقلامنا غاضبة لتكرار نفس الكلام كل عام، وعلى مدار العام، وفـــى كل مناسبة دون أن تكون هناك استجابة واحدة لما ينشر، فماذا نفعل ؟ سأقول لكم الإجابـــة فى الأسطر القادمة.

فالتليفزيون هذا العام استضاف فى برامجه ثلاثة أنواع من الشخصيات فـــى كـــل برامجه وهم ما يسمون بالفنانين من ممثلين ومغنيين وراقصين ثم لاعبى الكرة القدم بالذات دون ما عداها من لعبات أخرى، وأخيرا بعض الشخصيات التى تتولى مناصب رسمية مـــن وزراء ومسئولى سلطات مختلفة، وهذا من واقع متابعة شاملة وليس افتراء أو تضليـــلا !! وكما قال الناقد الكبير د. عبد القادر القط "وكأن المجتمع المصرى ليس فيه مثقف أو مفكر أو عاقل غير هؤلاء"!!

والتليفزيون فرض علينا برامج للقطاع الخاص، جميعها بلا اســـتثناء كـــانت ذات مضمون فارغ، وأفكار عقيمة ومتكررة ولا جديد فيها، ويستثمر فى بعضها مذيعـــون لـــهم مكانة فى نفوس المشاهدين قبل اشتراكهم فى هذه البرامج. ولم تكن هذه البرامج إلا نوعـــا من تسويق العلاقات العامة، وتأكيد شبكة العلاقات السائدة، وتربيط لمصالح قادمة ومطلوب تحقيقها. فما الذى أفهمه من استضافة أحد الوزراء فى برنامج إعلانـــى أنتجـــه القطـــاع الخاص ؟ هذا سؤال للتفكير لا أكثر ولا أقل !! كما أن هذه البرامج تدخـــل إلـــى البيـــوت أشخاصا كمذيعين بالعافية، ولا يمثلون قيمة إيجابية، بل شاهدنا بعضهم فى حفلات رقـــص وخلاعة فى شرائط فيديو. فهل بذلك تستقيم الأمور فى هذا الجهاز! إنـــه ســـؤال للتفكـــير أيضا!!

والتليفزيون قدم برامج فوازير مختلفة، ومسابقات متنوعة، وقد شـــاهدنا فيـــها الخروج على التقاليد وآداب التعامل، والحركات السخيفة التى يخجل منها النـــاس عندمـــا يشاهدونها فى المنازل، والتى يأتى بها الممثلون وغيرهم.

كما أننا نسمع ألفاظا وتعليقات غريبة، وتسهم فى غرســـها فـــى نفـــوس الأولاد والكبار أيضا وتصبح ألفاظا شائعة نتيجة التعليقات السخيفة والتى يتفوه بها ضيوف هـــذه البرامج على سبيل الاستظراف !! ناهيكم يا سادة عن الحركات الخليعة فى فوازير شريهان

السهيرة !! وهذه لا تحتاج إلى إخاصب، نكثرة ما كتب عنها رافضا إياها، ورافضا الفوازير مرة أخرى.

والتليفزيون قدم لنا عددا من أفلامه التليفزيونية وغيرها، ورغم أن موضوعات بعضها جيدة، إلا انه للأسف، فقد طرح حلولا غريبة..

فبعض هذه الأفلام أوضح أن قيمة الشرف انتهت وأن الحياة بهذه القيمة معدومة، فكيف إذن اطرح القدوة أمام الشباب ؟! كما أوضح فيلم آخر بأن الحصول على حق الإنسان يجب أن يكون بالذراع وبالعافية دون القانون الذى لم يعد يحمى المواطن !!

وأوضح فيلم آخر أن العنف هو السبيل لتحقيق أحلام الشخص إلى الس، فى الوقت الذى نسعى فيه لمقاومة العنف فى المجتمع والذى يحتاج لتضافر كافة الجهود لمقاومته !!

ماذا نفعل إزاء هذا التعارض بين الأهداف العامة للمجتمع، والمصلحة العليا للشعب، وبين ذلك الذى ينشره علينا ذلك الجهاز الخطير، والذى يمكن أن يلعب دورا إيجابيا لو أحسن استخدامه فالتليفزيون بتصرفات المهيمنين عليه يصر إصرارا واضحا على تجاهل الآراء التى تسعى لتوظيف هذا الجهاز فى أداء رسالة للصالح العام للمجتمع كما أنه يسهم فى إفراز مادة يساء استغلالها من قبل البعض الذين يستخدمون العنف كوسيلة للتعامل مع المجتمع.

أى إنه يقدم مادة رخيصة، وبلا مقابل يوظفها أصحاب التيارات المتطرفة لتبرير تصرفاتهم، ولذلك فإن هذا الجهاز إذا ما لم تتم مراجعة رسالته وبسرعة فإن نذر الخطر تصبح قائمة على المجتمع كله فاليأس يدب فى نفوس الكثيرين لاستطاعة أصحاب الأموال والنفوذ النجاح فى اختراق هذا الجهاز والعاملين فيه بصورة أصبحت تدعو للإحباط والاشئمزاز بلا حدود فإن وكان الأمل يراودنا ألا ينجح هؤلاء فى اختراق ذلك الجهاز القومى، ولكن حدث الاختراق وهو ما يدعو إلى وقفة كبيرة وواضحة وتغيير كبير فى الأشخاص والأفكار والسياسات مع عدم نسيان الإعلانات !!

# دور الإعلام فى تنمية التفكير العلمى

ما من شك فى أن كل إنسان مصرى يسعده ويصبح محل اعتزازه وفخره أن تسهم كل الوسائل المتاحة فى تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع. ولذلك فإنه قد أسعدنى وأعتقد أنه قد أسعد الكثيرين ذلك الدور الإيجابى الذى لعبه الإعلام بوسائله المختلفة فى الدعوة لتحقيق مشروع المائة مدرسة الذى تبنته السيدة/ سوزان مبارك، خاصة أن هذا الجهد الإعلامى المدعوم بشخصية حرم السيد الرئيس، قد حقق جميع أهداف الدعوة وبشكل مضاعف، أى حقق مشروع المائتى مدرسة وليس المائة فقط. وهذا إن دل فإنما يدل على مدى قدرة وسائل الإعلام على لعب دور إيجابى فى حياتنا وخاصة تلك الوسيلة المؤثرة أكثر والجذابة التى تجبر الناس على أن يمكثوا أمامها بالساعات دون ملل وهى التليفزيون.

ويجعلنا هذا الإنجاز الملموس نتساءل، وأعتقد أن الكثيرين قد لفت أنظارهم هذا التساؤل وهو : لماذا لا يمارس التليفزيون، وتوابعه من وسائل الاتصال الأخرى، هذا الدور الإنجازى الضخم باستمرار ؟ لماذا يضن علينا الإعلام بوسائله المختلفة فى الاضطلاع بدوره الحقيقى فى قيادة أهداف المجتمع الكبرى ليصبح لمجتمعنا موقع تحت شمس هذا العام المتغير ؟ وبعبارة اكثر إيضاحا، لماذا لا تعمل وسائل الإعلام بانتظام وباستمرار فى ترجمة طموحات هذا الشعب الذى يمتلك مخزونا حضاريا وعمقا تاريخيا يمتد إلى أكثر من سبعة آلاف عام ؟!

بلا شك فإن التساؤل السابق له مشروعيته من حيث أننا نبغى أن يؤدى كل منا دوره فى تقدم هذا المجتمع وتحقيق رفاهية شعبه، وهذا ما يجعلنا نستمر فى التساؤل : كيف نحقق ذلك ؟ وللإجابة عن ذلك نشير بداية إلى ذلك التشوق أو التعطش الجماهيرى الذى واكب زلزال أكتوبر ١٩٩٢، حيث تطلعوا إلى معرفة رأى العلم فيما حدث ؟ ولاحظت – ومعى الكثيرون – مدى التفاف الناس والمواطنين العاديين حول جهاز التليفزيون وهم يستمعون بإنصات واهتمام إلى حديث العلماء حول ما جرى لهم يوم الاثنين ١٢ أكتوبر ٩٢.

كما لاحظت أن من لا يقدر على الفهم من بسطاء شعبنا، وجدتهم يسألون ويستفسرون. على الرغم من أن لهذا دوافعه الكثيرة، إلا إننى شعرت بالأهمية البالغة للعلم والعلماء فى مثل هذا الظرف الذى وقع بفعل الطبيعة.

لكن من ناحية أخرى، تساءلت لماذا لم يقم الإعلام بدوره باستمرار فى تناول القضايا العلمية حتى يتسيد مناخ التفكير العلمى لدى عامة الناس ؟

يشير البعض ممن يعملون فى هذه الوسائل الإعلامية إلى أن الناس لا تقبل على هذه الأمور العلمية، بل يندفعون تجاه ما هو سهل وتافه وترفيهى ومسل وسطحي. وأعود فأتساءل مرة أخرى وهل جربت هذه الوسائل الإعلامية فى أن تقدم جرعة مستمرة فى خلق الوعى العام ومن بينه الوعى العلمى ؟ أم أن هذه النظرة التى يحاول الإعلاميون أن يقنعونا بها هى من خلق خيالهم "السياسى"، وأوهامهم "الوظيفية" سعيا نحو راحة أنفسهم والابتعاد عن دائرة المحظورات. فالمسألة أصبحت واضحة، لأن الإعلام عندما تشجع، وبفعل عوامل خارجية، استطاع أن ينجح فى تحقيق ضعف مشروع المائة مدرسة، رغم الظروف الاقتصادية الخانقة، أى أنه نجح فى تعبئة جزء من الناس للإسهام فى تحقيق هذا

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٥/١/١٩٩٣

المشروع رغم قسوة الظروف الاقتصادية التى يمر بها الجميع، فهل يمكن لهذا الإعلام أن يحقق هدفا آخر وهو تعميق مناخ التفكير العلمى درءا للشائعات، وقضاء على نمط التفكير بالخرافات ؟

فها هو نموذج لأقوى رسالة إعلامية لمواجهة الخرافات والخزعبلات والتفكير المريض حول قضايا التنمية ومن بينها قضية الزيادة السكانية الضخمة التى لا تتلاءم مع السياسات المتبعة ودرجة النمو، وكذا لا تتلاءم مع الموارد المتاحة والمستغلة حتى الآن وهذا النموذج هو مسلسل "ومازال النيل يجري" للكاتب الخلاق أسامة أنور عكاشة.

والسؤال هنا لماذا لا يرقى تفكير العاملين فى جهاز التليفزيون إلى مستوى هذا التناول ؟

وعلى النقيض نجد نماذج لا حصر لها من التفاهة والسذاجة حيث الضيوف الدائمين من لاعبى الكرة، والممثلين الذين يطلق عليهم فنانون - لكل البرامج وعلى امتداد ساعات النهار كله منذ بدء الإرسال وحتى نهايته ولكل من يرغب فى تحليل المادة الإعلامية اليومية، عليه أن يطالع الفقرات المنشورة فى أى صحيفة يومية ويقارن بين البرامج وموعد إذاعتها لتتبين له الحقائق المرة. ومن بين ما يؤلم هو أن ساعات الظهيرة وحتى ما قبل المغرب تخصص فى خلالها الكثير من البرامج التى تحمل بعض المضمون الثقافى والفكري. بينما تخصص فترة المساء والسهرة لكل أنواع الدراما والبرامج السطحية مما يعكس النظرة للمسئولين الرسميين عن هذا الجهاز الخطير.

ونادرا، وللأمانة، ما تخصص فى هذه المساحة الزمنية بعض البرامج الفكرية أو الثقافية الجادة. وبالتالى أصبح التليفزيون يفرض على المجتمع نماذجه ممثلة فى لاعبى الكرة والممثلين فحسب، وكذا يفرض على شعب هذا المجتمع كل ما هو سطحى وغير جاد.

لذلك فإننا ننتهز فرصة نجاح التليفزيون ووسائل الإعلام الأخرى فى تشجيع الناس على الإسهام فى مشروع المائة مدرسة، وكذا ما أثبته الزلزال من رغبة الناس فى معرفة رأى العلماء لدى هؤلاء فى أن تشيروا إلى أهمية أن يستمر الإعلام بوسائله المختلفة فى الاضطلاع برسالته الحقيقية فى تنوير هذا الشعب، وتحقيق آماله فى حياة أفضل ويتحقق ذلك فى تقديرى من ناحية أن يمارس الإعلام دوره الحقيقى فى تعميق وسيادة المناخ العلمى عند الشعب المصرى،/ لكى ينشط العقل المصرى، ولكى يشتعل الإبداع وكذا من أجل أن يستفاد من المخزون الحضاري، والعمق التاريخي، وحتى لا نظل نغنى لأنفسنا دون عمل حقيقي ونغنى على أنفسنا حتى لا يظل اللهو واللعب هو سيد الموقف وموجه لسلوك المصرى وهنا فإننا نلفت الأنظار إلى ضرورة أن يكون للعلم والعلماء مساحات كبيرة فى وسائل الإعلام المختلفة وخاصة فى التليفزيون، وأن تكون هذه المساحات ضمن فترات الذروة المسائية وليست فى أوقات ميتة حيث يشاهدها القلة، كما أنه من الضرورى أن يقدم الشباب بمخترعاتهم الجديدة لحثهم وتشجيعهم على الابتكار فى ظل سيادة عصر التكنولوجيا.

وكذا من الضرورى أن يتم عمل لقاءات مستمرة مع حاملى الماجستير والدكتوراه.

لكى ينشر على الشعب كل ما هو جديد فى هذه الرسائل العلمية. وكذا تنظيم لقاءات للأساتذة فى مختلف التخصصات لكى يقدموا إنتاجهم العلمى الجديد، وآراءهم فى منتهى الحرية حول كل مشاكل المجتمع حتى يتعمق المناخ الديمقراطى وما يستتبعه من سلوكيات وتقاليد راسخة. إن الاستعانة بلاعب كرة مثقف، أو ممثل مثقف، فى هذا الإطار الذى أوضحناه تصبح إضافة لما نستهدفه من ضرورة تعميق مناخ التفكير العلمي، ولكن أن

يصبح التليفزيون مكانا لاستقبال لاعبى الكرة بانتظام والممثلين، فإن هذا معنـــاه الدعايـــة والإعلان بشكل مباشر وغير مباشر لهؤلاء !

إننا نريد أن يتسيد العلم، ويطفو المناخ العلمي، ويتربع على عرش هذا المنـــاخ العلماء لكى يصبحوا القدوة الحقيقية لشباب مصر والعرب. فى نفس الوقت نريد أن يتراجع التفكير الخرافى، وتتوارى السطحية، وتختفى التفاهة حتى يتحقق الهدف الأكبر وهو تعبئـة الشعب كله لخلق المجتمع الجديد، مجتمع العلم والمعرفة. والأمل ضعيف جدا فى أن يســود مناخ التفكير العلمى دون أن يلعب الإعلام دوره الحقيقى فى ذلك لكى يسهم من ناحية أخرى فى تشجيع العلماء على العطاء والابتكار والخلق والإبداع، بدلا من الإحباط الذى يعانونـــه والذى يجعلهم لا يشعرون بقيمتهم الحقيقية. إن جزءا كبيرا من مشاكلنا يعود إلـــى عــدم الرغبة فى العمل نتيجة للمناخ السائد، ولذا فإن تغيير المناخ المحيط بنا ربما يجعلنا نندمج فى مجتمع جديد قوامه فكر الإنتاج، والإبداع، والمشاركة الواسعة، فــهل يراجــع الإعــلام بوسائله المختلفة، دوره لكى يسهم بإيجابية فى أداء رسالته فى خلق المجتمع الجديد، مــن خلال تعميق المناخ العلمى فى ضوء نجاحه فى تعبئة الشعب للمشاركة فى مشروع المائــة مدرسة ؟ أم إلى متى سننتظر ؟!

هذا هو السؤال نطرحه أملا فى الإجابة؟

# الإعلام... والخروج من نفق التطرف *

بلا شك فإن رفض الجريمة مسألة لا يختلف عليها اثنان، مهما كانت صور هذه الجريمة، ولكن ما يتعلق منها بالعنف عموما هو محل رفض عام، ومن جرائم العنف اللافتة للنظر جرائم الاغتيالات الجسدية، حيث يتعاطف الكثيرون مع الأشخاص المغتالين مهما كانت أفكارهم أو مواقفهم، لمالها من علاقة باغتيال الحرية والديمقراطية من جانب، ومن جانب آخر لعلاقتها بتركيبة الشعب خاصة شعوب الشرق التى يغلب عليها العواطف أكثر.

والواقع أن العقل لا يقودنا إلى ضرورة البكاء على الأطلال، وذلك بإعلانات الشجب والرفض والاستنكار لجريمة سياسية أو جريمة أخلاقية أو غيرها، ولكنه يقودنا إلى البحث عن الجذور عن البيئة التى تقود إلى الجريمة بمختلف صورها، والتى يصل معتنقو فكر الجريمة إلى أقصى درجاتها عند استخدامها وهو ما يصفه الكثيرون بالتطرف.

فالجريمة موجودة فى كل المجتمعات، وعلى مدى كل فترات التاريخ، ولكن ما يلفت النظر هو تغيير أنماطها، وزيادة حدتها إلى أن تصل إلى مستوى غير مألوف اجتماعيا. وعندما يزداد حجمها يشعر أفراد المجتمع بالخطر يحدق بهم، ولكن الأخطر أن يكون هناك من يغذى فكر الجريمة لكى يصبح حالة عامة، فنرى المجتمع وقد صار "منحرفا" بصورة جماعية عما هو مألوف، وهذا ما يجعل فهم طبيعة التربة التى تنبت هذا "الفكر الجرائمى"، أمرا هاما للغاية.

وفى تقدير أن من أهم المصادر الرئيسية التى تغذى فكر الجريمة بكل صورها، وسائل الإعلام عامة، ونخص منها "التليفزيون" بما يمتلكه من قدرات سحرية بالغة التأثير وعلى مختلف الأعمار والمستويات العقلية، وهذا يجمع عليه كثير من المهتمين بتحليل تأثير هذه الوسيلة الإعلامية الجماهيرية، بل أكدته كافة الدراسات العلمية والتى خلصت فى مجملها إلى أن التليفزيون يتربع على عرش وسائل الإعلام بلا منازع.

ولذلك فإن مناقشة المادة الإعلامية التى يقدمها هذا الجهاز تعطى مساحات زمنية اكبر للبرامج الترفيهية بالمقارنة بالبرامج الثقافية، إضافة إلى أن هذه البرامج الثقافية المحددة تأتى فى مواعيد غير ملائمة على عكس البرنامج الأخرى التى لا تتضمن محتوى جادا وتمثل ساعات الذروة، ولذلك فإن نصيب البرامج الثقافية عدم إقبال الجمهور عليها وعدم المشاهدة ويصبح الجمهور وقد وقع تحت تأثر المواد غير الجادة والتافهة، فتكرس الخواء الفكرى، وتجمد العقل عند مستوى تفكير متدن.

*كما يلاحظ أن التليفزيون وهو يقدم برامج تحمل فكرا أو تناقش موضوعا ما، فإنه قد يتم إغفال بعض أصحاب الآراء. ويقتصر الأمر إذن على عرض أو طرح وجهة نظر معينة. و هذا يقود جمهور المشاهدين إلى البحث عن الآراء الأخرى التى لم يعرض لها التليفزيون سعيا وراء استكمال الصورة الذهنية المتكاملة لينمو إدراكه بشكل شامل، وقد يتم هذا بلا إدراك أو وعى حقيقى من المشاهد. على عكس لو أنه تم عرض الموضوع بكافة وجهات نظره فإنه لم يعط الفرصة للمشاهد لأن يبحث عن شيء غير موجود، لأن كل الجوانب المحيطة بالموضوع مكتملة ومتوازنة، ومن ثم فإن المشاهد لن يقع تحت مؤثرات فكر التطرف فى رحلة بحثه عن الجوانب الخفية والتى أغفلها التليفزيون.

---

* نشرت بالاهرام الاقتصادى فى ٢٠/٧/١٩٩٢.

*كذلك فإن وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون، كثيرا ما تجرى وراء صاحب فكرة معينة قد تخدم توجها معينا فى لحظة تاريخية ما، تقوم بتضخيم هذا الشخص بما لا يتلاءم مع حجم الفكرة وصاحبها، وبما لا يتوازى مع الأفكار المعارضة لها، وهذا ينبت فكرة الجريمة عند البعض حيث يفكر هؤلاء فى التخلص من صاحب الفكرة السائدة أو المهيمنة فى وسائل الإعلام كعدم إتاحة الفرصة لعرض أفكارهم خاصة وأنهم لم تتح لهم فرصة مواجهته، على عكس لو أقيمت الفرصة للجميع وبلا تمييز وبتكافؤ قد أسهم فى قتل التفكير فى الجريمة فى المهد. والأكثر ملاحظة أنه عندما يركز التليفزيون على بعض الأشخاص ويضخم منهم، فإنه يصيب المشاهدين بالملل، مما يقود إلى انقطاع الصلة بينه وبين المشاهدين، والذين من بينهم بالتأكيد الشباب الذى تتسع مساحة الفراغ عنده آنذاك !!

ومن الملاحظ أيضا دوره فى صناعة النجوم حيث تتركز هذه النجومية فى فئتين لا ثالث لهما وهما : الفنانون ولاعبو الكرة. وهذا يؤدى إلى إصابة بقية فئات المجتمع بإحباط شديد خاصة الفئة الجادة منهم. كما أن إظهار أصحاب هاتين الفئتين فى صور البذخ المستفزة كما شاهدنا فى برامج رمضان المعتادة يقود كثيرا من الشباب لأن يجعل من أحد هذين النموذجين أو كليهما معا المثل الأعلى لهم باعتبارهما مصدر الثراء والتميز والشهرة والنجومية فى داخل المجتمع وبمجهود بسيط ولأن كل الشباب لا يستطيع أن يكون ضمن الفئتين لذلك فإن من لم يجد حظه فى أيهما ولا يقنع بحاله يجد أن الطريق إلى الجريمة هو الحل وذلك على عكس ما لو أتيحت الفرصة لكل فئات المجتمع ورموزه ونماذجه وبشكل متوازن دون التركيز على فئة معينة فهنا إذن يستطيع كل فرد أن يختار موقعه بما يتلاءم مع إمكانياته وقدراته. ولا يمكن أن ننسى ما يكتبه البعض ومنهم كبار الكتاب تعليقا على البرامج الرمضانية السطحية التى تقتصر على استضافة لاعبى الكرة والفنانين غالبا حيث ينادى هؤلاء بضرورة توسيع مساحة البرامج الثقافية الجادة واستضافة مفكرين من جميع الأعمار.

والأكبر عجبا أن يعلن كل عام فى هدوء وصمت عن جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية فى مختلف فروع العلم التى لا يذكر قيمتها المالية لضآلتها.

دون أن يشعر أصحاب هذه الجوائز بقيمتها المعنوية وهى المعنى المقصود وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التليفزيون. ولهذا فإن قيمة العلم والعلماء تكاد تختفى – إن لم تكن قد اختفت فعلا – من حياة المواطنين لعدم وجودهم أساسا فى الوسيلة السحرية التى يجلس أمامها مختلف الأعمار ساعات طويلة. وهنا أتذكر ما كتبه أحد الزملاء فى إحدى الصحف اليومية بعنوان : "شعر المطرب أهم من تجربة العالم وفستان الممثلة أهم من اختراع جديد". مشيرا إلى أن الجرائم الاجتماعية التى طفت على السطح تقع على عاتق أجهزة الإعلام لأن اهتمامها بالأخبار عديمة القيمة ومن خلال تقديمها للفنانين والفنانات باعتبارهم القدوة والمثل فإن هذا يقود إلى تسطيح فكر الشباب وتفريغه من أى مضمون أو قيمة فيحلم هذا الشاب مثلهم باعتبارهم القدوة فيعرف طريقه إلى الانحراف وإلى الجريمة. وهنا فإنه بالقدر الذى يقدم فيه التليفزيون نماذج القدوة بالقدر الذى يسهم بدرجة أو أخرى فى تغذية فكر التطرف أو الجريمة.

كذلك فإنه يلاحظ أن التليفزيون وهو يركز على عدد محدود من الضيوف فى الكثير من البرامج يصيب المشاهد بالملل والعزوف عن مشاهدة هذه البرامج وقد يكون بعضها جادا.

كما نلاحظ ظاهرة عرض الأفلام الهندية وكذلك أفلام المخدرات وأفلام الجرائم الأخرى، وخاصة أفلام العنف، وهذه الأفلام وغيرها من البرامج تسهم في تغذية فكر الجريمة والتطرف في المجتمع. وهنا نتساءل إلى متى يستمر هذا الوضع.

وفي ضوء ما سبق فإن الثورة التي نريدها في وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون ليست في أساليب الإبهار التكنولوجية. ولكنها الثورة في مضمون ما يقدم وكيفية تقديمه بشكل شامل ومتوازن وعادل بما لا يعطي الفرصة للمشاهد في البحث عن شيء أو جانب خفي تعمد التليفزيون إغفاله لسبب أو لآخر.

إن رسالة التليفزيون كبيرة وذات إمكانيات ضخمة لو أحسن استثمارها. بدلا من أن يصبح هذا الجهاز من الوسائل التي تغذى فكر الجريمة والتطرف وهذا يتطلب أن يقوم هذا الجهاز برسالته من خلال ترسيخ قيم العلم والفكر والإبداع والاختراع كنموذج يجب أن يحتذى بدلا من الرقص والغناء والكرة. وغير ذلك كثير. وإذا لم نتدارك خطورة الرسالة التي يقدمها التليفزيون والتي تحتاج إلى مراجعة نقدية مخلصة لمصر فقولوا على الله السلامة، ليس بالنسبة لهذه الوسيلة الساحرة فقط ولكن بالنسبة للمجتمع كله. فالتليفزيون يمتلك إمكانيات كبرى وتأثيرا بلا حدود ويمكن استثمارها في التعبئة بهدف التنمية وقتل السلبية ودفع الشباب للمشاركة ومواجهة الأمية وتحقيق كل الأهداف الكبرى التي نحلم بها فهل من سميع أو مجيب؟

# "النجوم" فى تعريف التليفزيون المصرى *

أجمعت كافة الأبحاث والدراسات العلمية التى أجريت على قطاعات من الجمهور فى مختلف دول العالم وفى فترات زمنية مختلفة، أن التليفزيون هو الوسيلة الأولى الأكثر قبولا لدى الغالبية من المواطنين، وأنها بالتالى تحتل المرتبة الأولى على الإذاعة والصحافة والسينما والمسرح وغيرها من أدوات الإعلام المباشرة وغير المباشرة. ويرجع ذلك إلى توافر عناصر الجذب خاصة الصورة المبهرة، ونقل الحدث فى حينه - أى لحظة وقوعه بالصورة - وغير ذلك من أسباب لسنا بصدد مناقشتها الآن. ومن ناحية أخرى فإن هناك دراسات علمية أكدت أيضا على أن التليفزيون بالذات عندما يتبنى قضية ما ويكثف تناوله فيها سواء من حيث مساحة الوقت التى يخصصها، أو نوعية الضيوف الذين يناقشون هذه القضية، أو أسلوب العرض، فإنها عادة ما تؤثر فى الجمهور المستهدف بغض النظر عن نوعية هذه القضية وذلك استنادا إلى حجم تأثير الوسيلة الجبارة فى نفوس المواطنين الذين يمكثون ساعات طويلة أمامها دون كلل.

ومن ناحية ثالثة، فان الدول النامية فى حاجة ماسة إلى استخدام رشيد لهذه الوسيلة المتمثلة فى التليفزيون - مع وسائل الإعلام الأخرى - وذلك فى تحويل المواطن - إلى رجل واع بقضايا بلده، وإلى مواطن مشارك فى كل شيء حتى ينهض هذا البلد بينما لو أسيء توظيف هذا الجهاز الخطير فى تغييب وعى المواطنين بين متابعة الأخبار الفنية وخناقات الفنانين، ومتابعة أخبار لاعبى الكره وخناقاتهم مع مدربيهم، وأنديتهم وصراعات الدوري... وكأن هذه هى قضايا الدولة فإنه يمكن القول أن هذه الوسيلة أصبحت ضارة وغير نافعة، وبالتالى لا تسهم فى قيادة عملية التنمية المتكاملة التى نرجوها لهذا الوطن. وقد يقول قائل يريد تكريس الأوضاع الخاطئة، دا الناس عايزه كده، ومن جانبنا نقول : وكيف تم معرفة رأى الناس علميا ؟! كما أن الناس لو أرادت معرفة ذلك فهناك الصحافة الفنية أو الصحافة الرياضية وصفحات الفنانين والرياضيين تملأ كل الصحف !! أما أن هذا الجهاز يسمح لهذين النمطين أن يحتلا هذه المساحات الضخمة وفى غالبية البرامج بأن يكون ضيوفه من لاعبى الكرة والفنانين أو مدعيه، فهذا أمر مؤسف ولا يتفق مع دولة تسعى جاهدة لحشد قواها للدخول فى معركة على التوازن فى السلاح النووى !!

* فى ضوء النقاط الثلاث السابقة وهى (أن التليفزيون هو الوسيلة الأكثر قبولا لدى الغالبية، وأن التليفزيون يؤثر تأثيرا بالغا عندما يكثف من تناوله لقضية ما، وأن الدولة النامية إن أرادت تعبئة المواطنين للنهوض من كبوتها فإن التليفزيونات يصبح وسيلتها الرئيسية فى ترجمة أهداف التنمية لخروج المواطن من سلبيته، والإسهام فى رفع وعيه الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى)، وفى ضوء هذه النقاط الثلاث يمكن استعراض مفهوم "النجوم" بالمعنى الذى يستخدمه التليفزيون المصرى الموقر، وهل هذا يتفق مع الرسالة المنشور أم لا ؟!.

فلا شك أن المتتبع للبرامج الرمضانية كل عام رغم كثافتها عن كل شهر، ورغم سعادته ببعضها بدون شك إلا أنه فى المجمل العام يكاد يتحفظ على النمط الفكرى الذى يقف وراء هذه البرامج سواء فى الإذاعة وسواء فى التليفزيون، وتحفظى أكثر على التليفزيون.

* نشرت بالاهرام المسائى فى ١٩٩٥/٢/٢٢.

والمؤسف أن كثيرين من المهتمين والنقاد المتخصصين كتبوا انتقادات فى السنوات الماضية عن البرامج وتخلل الإعلانات لها وكثرة الضيوف وتعددهم فى البرامج مما يشير إلى افتقاد التنسيق، وعدم وجوده بعض الأفكار التى آن لها أن تتوقف - حيث لم تعد من الحتميات كالفوازير تجنبا لمعركة كل عام بين نيللى وشيريهان !! - لأنها ليست من الحتميات المقررة، إلا أنه بكل أسف لا يسمع أحد فى التليفزيون هذه الانتقادات ولا يقوأون !!وذات مرة انعقدت لجنة واتخذت إجراءات لتهدئة ما يسمى فى الأعراف الرأى العام - ثم لم ينفذ شيئا هذا العام!!

*والسؤال ٠٠ما الذى يجعلنا نتحفظ على نمط تفكير القائمين على هذا الجهاز والعاملين فيه ؟! وحتى نجيب عن السؤال فى سياق النقاط الثلاث التى أشرت إليهم فى صدر المقال يمكن ذكر عدة نقاط ونماذج لها على النحو التالى: -

*فالنجم بداية هو الشخص اللامع فى مجال ما، والذى أضاف لهذا المجال الذى ينتمى إليه، ولديه ما يقوله، وما يمكن أن يعتبر قدوة للشباب ولغيرهم. أى هو الشخص الذى يمكن أن يتعلم منه الآخرون، ويفيدهم، ويتسم بأن له تاريخا طيبا فى هذا المجال أو غيره، وهو بالتالى أول من يستحق أن تقدمه وسائل الإعلام لإفادة الناس..

الملاحظ أن فى عرف التليفزيون، بكل أسف، أن النجم الذى يستحق أن يظهر هو من أنواع ثلاثة (لاعبى الكرة وخاصة الأهلى والزمالك !!، وفنانين - مع التحفظ على هذا اللفظ حيث من يأتى بهم التليفزيون ليسوا كذلك فى الغالب !! - ممن لهم علاقات واسعة بالتليفزيون وأهله، ثم أنصاف المتعلمين فى مجالات معينة وممن ليسوا من المضيفين فى هذه المجالات بل ينالون شهرة واسعة خاصة أساتذة الطب !!

ونادرا ما يستضيف التليفزيون مثقفا واعيا أو شخصية مرموقة مضيفة فى مجالها !! وخريطة البرامج تؤكد ذلك بكل أسف وبلا ادعاء.

*مثلا : برنامج حوار صريح ، فرغم قدرات المذيعة فى الحوار ويقظتها وإمكانياتها فى استنفار واستفزاز الضيف إلا أن السؤال : من هم ضيوف البرنامج ؟ من خلال متابعته حتى لحظة كتابة المقال (منتصف الأسبوع الثالث من رمضان)، لم يظهر سوى الأستاذ مرسى عطا الله رئيس تحرير الأهرام المسائى، والأستاذ عصام بصيلة الناقد بالأخبار، أما البقية فلاعبو كرة وفنانون !! ومن خلال صور مقدمة البرنامج ستتم استضافة الأستاذ مفيد فوزي، ومعنى ذلك أن على مدار ٣٠ حلقة لم يستضف سوى شخصيتين من المثقفين أى بنسبة ٧% تقريبا والنسبة الباقية لنجوم الفن والكرة !!

وكان الأولى لهذا البرنامج أن يكون للمثقفين النجوم نسبة كبيرة فيه حتى يسهم فى توعية وتثقيف الناس بطريقة خفيفة باعتبارهم نجوم المجتمع الحقيقيين، وخاصة أن البرنامج يحتل مساحة زمنية فى وقت الذروة. ناهيكم عن أسلوب إعداده الذى يحتاج إلى تعديل، فى حالة تعديل نجومه، كما أن القفشات المتداخلة فى الحوار فى صورة لقطات من الأفلام والأغانى فيها سخرية من الضيوف لا تتفق مع أهمية البرنامج !!

*كذلك برنامج (يا تليفزيون يا) رغم تكرار النقد له على مدار السنوات الماضية من كثير من النقاد، إلا أن التليفزيون مصر إصرارا عجيبا على استمراريته) إعجابا وتقديرا لرمسيس العبقرى !!. فرغم الشخصيات الكبرى التى يستضيفها، إلا أن مضمون البرنامج وفكرته، لا يتفقان مع رغبة المشاهدين فى الاستفادة من هذه الشخصيات لكن السيد رمسيس ومن ورائه التليفزيون، أراد أن يسطح أفكارنا، وكأننا فى جلسة شاى وقهوة. بل بكل أسف كشف هذا البرنامج عن أشياء كان من الأفضل أن تظل مستورة حتى تستمر

صورة بعض هؤلاء الشخصيات طيبة فى نفوسنا فمن خلال متابعة ردود الفعل لدى الكثيرين حول البرنامج لاحظت رفضهم له، وكذا انطباعهم السيئ عن الكثير من الشخصيات التى استضافها السيد رمسيس. وفى تقديرى أننى لم اخرج حتى الآن إلا بانطباعات جيده عن ثلاث شخصيات من ضيوف البرنامج يعتبرون قدوة يمكن الاعتداد بها ولذلك فإن هذا البرنامج لابد من إلغائه فى العام القادم يا سادة!!

والمؤسف أن برامج الضيوف أو النجوم، كثيرا ما تستضيف نفس الأشخاص هذا العام، فالقنوات الثانية والثالثة وحتى السابقة تكرر المأساة، ثم يختلط الأمر مع الراديو (الإذاعة)، حيث نستمع إلى نفس النجوم العظام وكان البلد خليت إلا من هؤلاء !!. بل الأكثر أسفا، أن نفس هذه البرامج استضافت نسبة كبيرة من هذه الأشخاص فى العام الماضى !!

فالنجوم فى عرف التليفزيون لم يتغيروا !! والحقيقة أن مسئولى التليفزيون عندهم حق !! لماذا لأن التغيير فى المجتمع غير موجود وبالتالى فالنجوم ما زالوا متربعين !!

* وهذا يقودنا إلى معيار النجومية عند قادة التليفزيون فالمعيار هو المناصب الرسمية للأشخاص. وهذا أمر مؤسف ولا يتفق مع الرسالة الملقاة على عاتق هذا الجهاز. فنحن نعرف كيف تصل نسبة غالبة إلى مناصبها الرسمية !! كما أننا لا ندعو إلى عدم الإتيان بهؤلاء كنجوم، بل على العكس لابد استضافتهم ولكن بنسبة معقولة ولتكن ٢٥% ونبحث عن الباقى فى مجالات حياتنا المختلفة.

* قد يقولون فى التليفزيون إن الأمر صعب أو كل معد برنامج أو مذيع يسعى لاستضافة شخص ما، والوقت والظروف والأجهزة، لا تسمح بالبحث والتنقيب والتدقيق، وأنا أقول أن بالمبنى الخطير (الإذاعة والتليفزيون إدارات لا تعمل بمسميات مختلفة تدعى (التخطيط أو المتابعة، التنسيق، أو الإعداد....الخ)

وعلى هذه الإدارات إعداد قوائم بنجوم المجتمع الحقيقيين فى كل المجالات، مثلا أساتذة الجامعة على مستوى الجمهورية وفى تخصصات مختلفة ابتداء من درجة مدرس وتليفوناته، والصحفيين، والباحثين فى مراكز البحث المختلفة، والشخصيات العامة فى كافة المنظمات والأحزاب والجمعيات فى القاهرة والعواصم الأخرى ويتم رصد ذلك من خلال المديريات والوزارات،...الخ أى فى المعنى الآخر عمل مركز معلومات عن شخصيات المجتمع المطلوب تقديمها للناس للإسهام فى رفع وعيهم وتطوير أفكارهم وتجديد نخبة النجوم، وعدم الاقتصار على النخبة الرسمية فى القاهرة، ولاعبى الكرة، وأنصاف الفنانين، والمغنيين.

وكأن هؤلاء هم النجوم، بينما النجوم الحقيقيون بكل أسف لا يعرفهم سوى نفر قليل فى دوائرهم والسؤال : أليس من حق المجتمع أن يعرف هؤلاء ويستفيد بهم من خلال التليفزيون ؟ نامل ان يستمع التليفزيون هذه المرة ونستعير عنوان برنامجه المطلوب إلغاؤه (يا تليفزيون يا) كما نأمل ألا يغضب التليفزيون من النقد .. لأننا نتحدث ونتحاور بعنوان أحد برامجكم الجيدة وغير المرشدة (حوار صريح جدا).

وفى المعنى الأخير نأمل أن يصل التليفزيون المصرى العربى أن يكون صاحب الرسالة .. وقائد قطار التنمية.

# الرقابة على الفنون.. ورسالة الإعلام *

من أهم المناصب التى تحمل فى طيات مهامها رسالة حقيقية للمجتمع المصرى كله وللمجتمع العربى بصورة غير مباشرة، بأسره، منصب "الرقيب على الأعمال أو المصنفات" الفنية ولذلك فان الشخصية التى تحتل هذا الموقع تصبح محل جدل كبير فى جميع الأوساط وخصوصا وسط المفكرين والمثقفين ؟ دون تجاهل للضجيج الدائم والمستمر للوسط صاحب المصلحة والذى تتم الرقابة على أعماله المختلفة.

فضلا عن أن صاحب هذا المنصب الرفيع، محل متابعة ومراقبة من أصحاب المصالح وأن الأمر قد يصل إلى المتابعة لحياته الشخصية بملاحقة غير عادية. ولذلك فصاحب هذا المنصب لا يجلس فى كرسيه للاستمتاع بوجاهة السلطة وميزاتها، بل على العكس فإنه ليس من اليوم الأول يدخل معركة حقيقية مع مهام منصبه باعتبارها رسالة، بل يدخل المعركة مبكرا منذ أن يتم طرح اسمه لتولى هذا المنصب !! وهو ما حدث مع الرقيبة الجديدة د. درية شرف الدين، وغيرها ممن نظروا لمنصبهم كرسالة اجتماعية تحمل مضامين وقيم المجتمع الواجب الحفاظ عليها.

*ودون الدخول فى التفاصيل، فإننا نلفت نظر القارئ إلى أن أحد التعريفات لمعنى الرقابة عموما يتبلور فى "مدى مطابقة ما يتم فى الواقع العملى لما يتم التخطيط له لاكتشاف الثغرات وحجم الأخطاء لتداركها والاقتراب من المطابقة بين الواقع والمخطط أو المرسوم له". لذلك فإن الرقابة تصبح لها أهمية كبيرة لمتابعة ما يتم ومقارنته بصفة مستمرة مع ما تم التخطيط له.

كما أن الرقابة موجودة فى كل المجتمعات وفى كل المستويات القياس أداء العمل ومتابعته لتحسينه وتجويده واكتشاف الأخطاء، ولذلك أكاد استغرب بشدة من بعض الشخصيات فى الوسط الفنى الذين يطالبون بإلغاء الرقابة، متهمين القائمين عليها بعدم فهم العمل الفنى، وأكاد اسحب دهشتى هذه عندما أدرك بسرعة أن هذه الشخصيات وغيرها هم أصحاب مصالح شخصية ومباشرة فى إلغاء هذا المنصب حتى يحققوا مصالحهم بصورة كبيرة بكل أسف !!

* وعندما نتأمل كلمات الرقيبة الجديدة د. درية شرف الدين - خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والحاصلة على الدكتوراه فى فلسفة الفنون من أكاديمية الفنون، ومن أفضل المذيعات. التى تدير حوارا جادا باستمرار - لا يختلف على جديته اثنان - من خلال برنامجها "نادى السينما"، وصاحبة الوجه المتميز والأداء المتزن فى إلقاء النشرة الإخبارية - عندما نتأمل كلماتها، فى ضوء هذه الخلفية، عن مضمون وظيفتها الرقابية أشهد أننا أمام شخصية تدرك موقفها الوظيفى كرسالة - فهى تقول :"إن أسس وظيفتى أن أدفع الفن الجيد، وأقف بالمرصاد ضد الفن الردىء، وأنا فى هذا مع الفنانين وليس ضدهم والرقابة هى عين ما يريده المواطن المصرى، وما لا يريده.. وما يجب أن يكون، وما لا يجب أن يكون، وأنا أريد أن أمثل المجتمع المصرى والمواطن من خلال موقفى. كما تؤكد فى موقع لآخر فى أحد أحاديثها قائلة " "أن وجودى فى هذا الموقع أعتبره أمانة فى

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٥/٧/٢٦.

عنقى .. وهذه الأمانة ستكون محل تقييم فى يوم من الأيام ومحل حساب .. وهى أمانة بينى وبين ربى وبين ضميرى ..."

ومن خلال هذه الكلمات البسيطة التى تحمل معانى كبيرة، فإن الرقيبة الجديدة وضعت رغبة المواطن قبولا ورفضا هى أساس عملها، وأن الأعمال الفنية يجب أن تكون متوافقة مع ما يريده المجتمع وما يرفضه. أى أنها وضعت نصب عينيها منظومة القيم التى تحكم حركة المجتمع لتكون دليل عمل الرقابة فى الرفض والقبول، وأن مهمتها إذن هى الدفع بالفن الجيد والصد للفن الردىء. وهكذا تدرك الرقيبة د. درية طبيعة عملها، ومضمون رسالتها الذى سيعد الأساس لكافة قراراتها.

فنحن إذن أمام رقيبة تتولى المنصب، وتدرك مسئولياته ومضمون رسالته، ولذا فإنها لا تقبل التكيف مع الأوضاع الخاطئة، ومع تجاوز الكثيرين فى الوسط الفنى لقيم ومعتقدات المجتمع، وبالتالى فإن المتوقع منذ أن تم طرح اسمها أن تكون فى معركة دائمة طالما أصرت على دخول "عش الدبابير" من أصحاب المصالح الذين اسهموا فى هدم كل ما هو جميل وراق سعيا وراء مصالحهم الذاتية على حساب المصلحة العليا للمجتمع وقيمه ومعتقداته.

ولا شك أن بداية الهجوم المكثف على الرقيبة الجديدة، عندما قررت فى بداية عملها منع الرقص على المسرح. فهاجت "الدنيا" بكل أسف – ولم تقعد، وكأن الداخلين للمسرح لا يهمهم سوى الفرجة على الراقصات كما لأن هذا الرقص أصبح المسارح، ولا تخلو غالبية المسرحيات الحالية من نجمة حالية أو سابقة لها فى الرقص الشرقى "وهز الوسط باعتبار أن ذلك مسألة تجارية تجذب أصحاب الدخول العالية القادرة على الدخول لهذه المسارح عالية الثمن إلى الحد الذى أصبحت هذه المسارح.. كباريهات بكل أسف. كما أنه بكل أسف فإن الغالبية من المسرحيات التى لا تتضمن راقصة رسمية، تحول البطلة – ذات الجسم المتميز – إلى راقصة بصورة متذللة، مستثمرين إياها كسلعة تجارية، والجميع صامتون، وأجهزة الإعلام خاصة التليفزيون – وهو مصدرى فى معرفة نوعية المسرحيات الحالية من خلال إعلاناتها الفجة – تسهم فى نشر المعلومات عن المسرح الحالى الذى وصل إلى مرحلة الابتذال !!

* فجاءت الرقيبة الجديدة لتجد أكلاشيها سائدا على النصوص المسرحية المطلوب الترخيص لها يقول : "يراعى أداء الرقصات الشرقية فى حدود الآداب العامة !!، وطبقا لقولها: أنها قالت للرقباء "الغوا هذا الأكلاشيه.. فتعجبوا وقالوا لها : كيف نلغيه "وكل" المسرحيات تتضمن رقصا شرقيا !! فأصدرت قرارها باستبدال هذا الأكلاشيه بأكلاشيه آخر يقول : يحظر أداء الرقص الشرقى على المسرح" وتستمر فى قولها" "أنا ضد أن يتحول المسرح إلى مرقص.. فأنا مع المسرح الغنائى والاستعراضي، ومع الكوميديا الغنائية، والأوبريت.. ولكن فواصل الرقص الشرقى لها مكان آخر!!

* وعلى الرغم من قرارها الذى يحتاج إلى متابعة شديدة ومكثفة منها، إلا أن إعلانات التليفزيون مستمرة فى الدعاية للمسرحيات التى تتضمن رقصا شرقيا، وكأن هؤلاء يتحدون الرقابة، ويعلنون أنها لن تستطيع تنفيذ قراراتها.. وهذا هو التحدى الذى يحتاج إلى مواجهة حقيقية مع ذيول التخلف، وقادة الفن الردىء الذين هبطوا بالذوق العام إلى مستوى للغاية يحتاج إلى وقفة حاسمة بدأتها د.درية، ويحتاج إلى متابعة من أجهزتها، ويحتاج إلى مساندة خاصة من أجهزة الإعلام وفى مقدمتهم التليفزيون حتى لا تتحول قرارات الرقابة حبرا على ورق تحرقها أيدى أصحاب المصالح الممتدة إلى كل شىء فى

المجتمع فأسهمت في هدم قيمه الأساسية التي نسعى بمساندتنا وتأييدنا للرقيبة الجديدة أن تعيد ولو جزءا مما هدم !!

فلو نظرنا للمعلومات التي أشارت إليها الرقيبة الجديدة، لا يحتاج الأمر إلى وقفة حاسمة، حيث أوردت أن يأتيها يوميا ما لا يقل عن (١٥٠) أغنية، أي (٤٥٠٠) أغنية في الشهر، وأن الكم الأكبر من هذه النصوص ساذج ومبتذل وسوقي ويعبر عن لغة الشارع، أي أنها أغان رديئة !! وهذا هو حال الأغنية تحت يد الرقيبة وباعترافها، ونحن ندرك ذلك بالطبع. كما أنها تشير إلى أن من يكتبون الأغنية وغيرها من نصوص وبدرجة جيد جدا هم شباب من قصور الثقافة ومسارح الهواة وأكاد أشير لها أن هؤلاء من الأقاليم وبعيدا عن القاهرة التي فسد ذوقها بتأثير المسارح المبتذلة. ولذلك فإن هؤلاء الكتاب الجدد يحتاجون إلى رعاية المسئولين عن الثقافة في مصر وخاصة الوزير المختص. ويمكن للدكتورة الرقيبة أن ترسل أسماء هؤلاء بياناتهم إلى الوزير للنظر في كيفية رعايتهم وتشجيعهم.

* ومما أدهشني في متابعة تعيين د. درية – كرقيبة على المصنفات الفنية بدرجة " رئيس إدارة مركزية" – أي وكيل وزارة ولو بالإنتداب، يعلم أن هذا الموقع ليس له مكان ثابت، وحدثت مشاكل على مكتبها وموقعه، كما أن مرءوسيها يعملون في عدة مواقع، ولذلك فإن تقوية هذا المنصب وتدعيمه إداريا وذلك بالبدء فورا في تجميعه في مكان واحد ودعمه بكل الاحتياجات الإدارية، سيكون هو المدخل الصحيح لأداء سليم وفعال لهذا المنصب. فالرقيبة الجديدة تقول : "إن هذا المكان لم يكن به على الإطلاق تقاليد راسخة، وأحاول بقدر الإمكان أن أقوم بنوع من الترسيخ لبعض القواعد.. فيه تقاليد التعامل مع المكان، وفي أسلوب التعامل والصلات بين المكان والمجالات الفنية المختلفة من سينما ومسرح وفيديو وأغنية.

وختاما :

إننا نتوقع عهدا جديدا للرقابة في عهد د. درية شرف الدين، يحمل على عاتقة رسالة تتضمن إعادة الهيئة لمنظومة قيم المجتمع والارتقاء بذوقه العام والدفع بالفن الجيد وطرد ما يسمى تجاوزا "الفن" الهابط والرديء إلى القاع ولن نتوانى عن مساندة الرقيبة الجديدة بين آن وآخر من أجل المصلحة العامة لهذا المجتمع وهنيئا لهذا المنصب بالمثقفة د. درية شرف الدين، وفقها الله.

# بين البعد الاقتصادى والبعد السياسى *

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن "الإصلاح الاقتصادى" والذى لا يخرج عن نطاق السير الحتمى فى الطريق الرأسمالى أو طريق الحرية الاقتصادية، وكأن أى طريق آخر هو بهذا المعنى يعنى عدم الإصلاح وهنالك إذن ربط بين كلمة الإصلاح الاقتصادى والسير فى الطريق الرأسمالى، وعلى الطرف الآخر يكثر الحديث عن "الإصلاح السياسى".

وهو الذى يعنى أيضا السير فى طريق الحرية السياسية بمعناها الواسع، أو بعبارة أخرى طريق الديمقراطية الكاملة كنموذج أمثل لتطور المجتمع سياسيا.

ويقضى بنا الواقع، وهو ما كرسته وسائل الإعلام الغربية، بأنه من المستحيل الجمع بين النهج الاشتراكى والديمقراطى، وأن العكس لابد أن يفرض نفسه، فأى حديث عن ديمقراطية لابد وأن يصاحبه مجتمع يأخذ بالطريق الرأسمالى كنموذج للتطور الاقتصادى، وهذا يقود إلى التساؤل إذا كان هذا صحيحا فإن الأخذ بالإصلاح الديمقراطى كنموذج للتطور السياسى، وإلا فإن التجربة ستصبح فى مهب الريح.

وقد أضحى الحديث عن الاشتراكية ودور الدولة الكبير لا يتفق مع المنطق المعاصر السائد فى عالمنا اليوم، ومما عمق من ذلك انهيار التجربة الاشتراكية فى الدولة المركز وهى الاتحاد السوفيتى، وتوابعها وهى دول أوروبا الشرقية، وما أحدثته من تداعيات هائلة على دول العالم الثالث وأيضا تلك الضغوط المكثفة من دول العالم الرأسمالى على بلدان العالم من خلال صناديق المال العالمية كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والتى تشترط ضرورة الأخذ بالطريق الرأسمالى فى النمو أسمته برنامج "الإصلاح الاقتصادى" وهى بذلك تفترض مبدئيا أن ما يسبق هذا البرنامج تخلفا وعبثا وخطأ وليس بإصلاح وبالنسبة لمجتمعنا المصرى، فإنه وقد أصبح الحديث من المنظورات الاشتراكية عن أى خطوات لإصلاحه، هو من قبيل العبث ونقل الدم وتخلفا عن التطورات المعاصرة وسيرا فى طريق ماض لم يعد له حاضر، كما يرى البعض لذلك فإنه سير مع هذه التطورات ورغم مآخذنا على أشياء كثيرة مما يطرح، فإنه لابد أن يكون لكل ميزان كفتان.

والواضح أن إحدى كفتى الميزان قد رجحت وهى المتمثلة فى ضرورة الأخذ بما يسمى ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، ويتضح ذلك من خلال محاولات تكيف الناس مع هذه الأوضاع، وإن كان تكيف المغلوب على أمرهم وليس تكيف المقتنعين، وحتى يظل الميزان معتدلا لابد من وضع الثقل الموازى على الكفة الأخرى على نحو السرعة حتى لا ينقلب الميزان كله، ويتمثل هذا الثقل فى ضرورة الإصلاح السياسى الفعلى الذى يتوازى مع الإصلاح الاقتصادى المطروح. والواقع أنه عند الأخذ بسياسة ما سواء أكانت اقتصادية أم غيرها أن تكون نتاجا لقناعة غالبية المواطنين حتى تلقى قبولا ونجاحا وثباتا فى وجدان المجتمع كله وإلا فأنها تصبح مهددة فى استمراريتها بزوال المؤثر القوى الذى فرض هذه السياسة، ونحن فى أحوج ما نكون إلى تثبيت دعائم سياسة ما أيا كانت أبعادها، وقد عشنا تجارب كثيرة، أن للمجتمع أن يستقر على حال ذى أركان ثابتة، وأن التغيير الذى يمكن أن يعتريه فيما بعد لا يمس هذه الأركان بل يمكن أن يمس الأساليب فى الأداء نحو الأفضل، وحتى تنجح السياسة الاقتصادية التى يطرحها نظام الحكم، لابد من عمل سياسى فعال وحقيقى يخلق تأييدا واسعا من خلال حوار مفتوح وصحى بين أفراد الشعب، ليتحول الشعب

* نشرت بجريدة الوفد فى ١٩٩١/٨/٥

كله إلى حماية هذه السياسة بكل ما يملك، وبما لا يسمح لأحد فيما بعد بأن يمس هذه السياسة بأى تغيير فى مضامينها مهما كانت الدعاوى، وذلك استنادا إلى ذلك الاستقرار الذى أنجز فى الغرب الرأسمالى منذ مئات السنين، وهذا يقود إلى التساؤل عن كيفية خلق هذا التأييد الفعال من جانب الشعب لهذه السياسة ؟ والإجابة تتمحور فى ضرورة إن لم تكن حتمية الأخذ بالإصلاحات السياسية الواسعة دون تردد أو خوف من آثارها.

فالإصلاح السياسى يتطلب بداية إلغاء قانون الطوارئ وكافة القوانين المقيدة للحريات، فلنطرح تصورا مخالفا لما يطرح على الساحة، ماذا لو حكمت مصر بدون قانون الطوارئ أو قوانين مقيدة لحريات الناس ؟ هل سيزداد العنف، وهل ستنهار الدولة ؟ بعبارة أخرى، ماذا سيحدث ؟ إن الأمر يحتاج إلى يقظة المجتمع كله ضد أى مخرب، وضد أى عميل خارجي، وضد أى شخص أو جماعة متطرفة، ويقظة المجتمع تنبع من إحساس أفراده بالحرية الحقيقية. وقد يطرح بعض رجال الحكم، بأن قانون الطوارىء لا يستخدم إلا لمواجهة الإرهاب أو الجرائم الاقتصادية، ولكن على الوجه الآخر يكفى أن نقول أن وجود هذا القانون واستمرار العمل به بغض النظر عن كيفية استخدامه يشكل حاجزا نفسيا فى ممارسة سياسية جادة وهى التى دعا إليها رئيس الدولة فى خطابه فى عيد العمال الأخير، "أول مايو ١٩٩١". فتخلص الناس من هذا القيد النفسى سيشعر الإنسان المصرى بقيمته، وباهمية مشاركته فى المجتمع وغير ذلك من دوافع تتجمع لتفجير طاقاته وملكاته ، فلنثق جميعا أن المصريين قادرون على حماية مجتمعهم من العابثين فى الداخل، ومن الذين ينتوون له الشر من الخارج وبدون شعورنا بالحرية، فان شعورنا بالحرص على المجتمع أمر مشكوك فيه، مما يقود إلى ضعف الشعور بالانتماء، فالانتماء دافع للمشاركة، والمشاركة دافع للإصلاح وتقدم المجتمع، وهذا لا يمكن أن يتحقق بغير مناخ حرية كاملة، وشعور حقيقى من الناس بهذه الحرية مما يعيد للإنسان شعوره بالانتماء. الحقيقى لوطنه.

كذلك فإن العلاقة واضحة بين الأخذ بالإصلاح الاقتصادى وإلغاء قانون الطوارئ. فمن بين الأهداف المبتغاة للإصلاح الاقتصادى تحقيق صالح الغالبية، ماذا يضير إذا منحت هذه الأغلبية الفرصة فى التعبير عن نفسها وماذا يضير لو أخذت هذه الأغلبية فرصتها إذا انحرف الإصلاح عن هدفه فى تحقيق مصالحها، وذلك بتوافر الآلية للتعبير عن نفسها. فالإصلاح الاقتصادى يستهدف إجراءات معينة قد تأتى فى صالح طبقة ما فى المجتمع، فكيف نوازن بين مصالح الطبقات كلها ؟ هذا لا يتأتى إلا من خلال السماح بكافة الأساليب الديمقراطية فى التعبير عن حقوق كل طبقة فى مواجهة المجتمع، وبغير ذلك ستطغى طبقة على أخرى، وتصبح كل الإجراءات التى تم الأخذ بها معرضة للتغيير وعدم الاستقرار، بل إن المجتمع كله معرض لكل مظاهر عدم الاستقرار السياسى. فالمجتمع لن يضار إذا عبر أفراده عما يشعرون به بل على العكس، فإنه من خلال الحوار الحر بين كافة طوائف المجتمع سيتوازن المجتمع ولن يختل أبدا لان الحرية هى أساس التوازن الاجتماعى بين كافة الطوائف وفئات المجتمع.

فالآلية المطروحة فى ظل النظم الرأسمالية المستقرة هى ضمان حق الإضراب والتظاهر والاعتصام وغير ذلك من أساليب للتعبير عن الرأى والمصالح، ومن ثم فإن أى إصلاح اقتصادى فى إطار الطريق الرأسمالى لابد وأن يلتزم بآليات النظام الرأسمالى كاملة دون اخذ البعد الاقتصادى فقط مع تجاهل البعد السياسى ولكى يستمر ويترسخ الإصلاح الاقتصادى فى الطريق الرأسمالى لابد من الإصلاح السياسى الموازى له، وإلا فان ضمان استمرا يته، أمر غير مطروح وهذا كالرجل الذى يسير على قدم واحدة لا يمكنه اللحاق

بالرجل ذى القدمين، وهكذا المجتمع إذا سار فى طريق الإصلاح الاقتصادى بدون الإصلاح السياسى لن يصل إلى الإصلاح المنشود مهما حدث. وسيكون التغيير الاقتصادى هو تغيير هش، سيتعرض للتدمير فى أقرب فرصة.

ومن الأمثلة الجيدة، هو ما يتعلق بقانون القطاع العام الجديد، والذى صدر بسرعة جدا، فكيف يمكن ضمان حقوق كافة الأطراف بدون الحقوق السياسية الكاملة للجميع ومنها حق الإضراب، لذلك فإن السلطة فى المجتمع والحزب الحاكم الذى يتولى هذه السلطة مطالب بالمبادرة بطرح تصور متكامل للإصلاح السياسى يدار حوله حوار واسع. وذلك فى مواجهة مشروعات المعارضة ومنها البيان الأخير الذى وقع عليه رؤساء عشرة أحزاب سياسية فى الثامن من الشهر الماضى. وتكون بداية مبادرة الحزب الحاكم هى إلغاء قانون الطوارئ لخلق مناخ تشيع فيه روح الطمأنينة بجدية سعى الحزب الحاكم ويكفى أن الكويت أجبر حاكمها أن يلغى الطوارئ رغم الظروف الصعبة التى تمر بها بعد غزوها من العراق. والأردن يلغى الأحكام العرفية المعمول بها من منتصف الستينات. ورئيس الجزائر يترك رئاسة الحزب الحاكم.. وكل هذا يأتى تجاوبا مع رغبات الشعوب، ولا يمكن قبول أى منطق لاستمرارية حكم الرئيس مبارك كله بحكم الطوارئ، وعموما فإن الحوار الحر حول الإصلاح السياسى هو ما نعتقد انه الطريق الأصوب تجاه مشاركة واسعة، وبدون ذلك فلن ينشط العمل السياسى، وستظل مشاركة الناس عازفة وسيظل المتكالبون على العمل العام هم الأسوأ فى الغالب، ولن تفرز قيادات جديدة بدون خلق هذا المناخ.

إن المناخ الجديد الذى ندعو إليه هو مناخ تتراجع فيه الضفادع والحشرات. وتتقدم فيه النسور بقلب من حديد لإحداث النهضة الحقيقية فى هذا المجتمع لتعويض ما فاته. إن كل طريق وكل اختيار له ثمن، وما لم يكن هناك استعداد لدفع هذا الثمن ÷ فإن هذا الاختيار سيظل أسير أصحابه ليتبدل إلى إختيار آخر بأصحاب آخرين، والسؤال هو : النظام لديه الاستعداد لدفع ثمن اختياره، وهل المواطنون لديهم أيضا هذا الاستعداد ؟ والرأى هل عندنا أن النظام بمعناه الواسع، وفى مقدمته الحزب الحاكم متى بادر بالإفصاح عن نواياه فى دفع الثمن، فإن المواطنين بلا تردد سنجدهم جنودا جسورة فى اقتحام كل المصاعب فى طريق نهضة هذا المجتمع ذى التاريخ العريق. نحن فى حاجة لأن نأخذ موقعنا تحت الشمس فى عصر يشهد تغيرات هائلة أسرع من كل التوقعات، ولذلك فإن الدستور يحتاج إلى إعادة نظر، وعدد من القوانين تحتاج إلى ذلك أيضا، ونحن فى حاجة إلى جداول انتخابية سليمة تعبر عن واقع فعلى لجمهور الناخبين حتى تأتى الانتخابات مجسدة لإرادة الأمة ولم نعد فى حاجة إلى مجالس شكلية كمجلس الشورى الشبيه بالمجالس القومية المتخصصة، ونحتاج إلى معالجة جديدة لملكية الصحف لعدم جدوى تبعتها لمجلس شورى انقضى عهده ويكلف الدولة ما لا تطيق، ولم نعد فى حاجة إلى أشياء كثيرة تعوق الممارسه الديمقراطية الجادة والحقيقية، ويمكننا أن نشارك بتصورنا فى هذا الصدد فى إطار حوار واسع يستهدف استقرارا على الهياكل تمهيدا للاستقرار على المضامين، وهذا يتطلب أن نبذل كل جهدنا فى ضرورة التأكيد على الإصلاح السياسى كشرط لنجاح الإصلاح الاقتصادى المطروح وإلا فإن كل الجهود ستتبدد وهذا ما نخشاه، فالرهان الآن حول خلق طبقة رأسمالية مستنيرة يوثق بها فى تبنى الإصلاح الاقتصادى، وهذا لن يتأتى إلا فى ظل ليبرالية سياسية تكفل حقوق جميع الطبقات، ودولة قوية تطبق القانون على الجميع بحسم، وإلا ستظل الأمور الاقتصادية فى أيدى طبقة الانفتاح الانتهازية والتى

تبلور وعيها على استنزاف موارد المجتمع، فهل ستتاح الحرية السياسية مواكبة للحريـــة الاقتصادية، حتى لا يتقدم المجتمع بجناح واحد منعا للسقوط ؟ هذا ما نأمله.

# الآمال المفقودة حول إعادة تنظيم المجتمع *

على الرغم من أننى اشعر أننا سنتحدث كثيرا عن ضرورة العمل بهمة ونشاط وحيوية فى الأوقات العادية مقارنة بما يتم مع زلزال أكتوبر وآثاره، ولكن بدون تأثير أو تجاوب، وذلك كما حدث بعد حرب أكتوبر كثيرا للإقتداء بذلك فى سيرة حياتنا الطبيعية ولم يتم التجاوب أو التفاعل أيضا، إلا أننى أرى أن لزاما علينا أن نقول كلمتنا والأجر عند الله، لأن هذه هى رسالة المثقف وحامل القلم.

والمتابع للزلزال وآثاره وتداعياته، يلاحظ أن هناك جهدا كبيرا قد بذل من جانب رئيس الدولة وبعض الوزراء المعنيين وبعض المحافظين خاصة محافظى القاهرة الكبرى فى القاهرة والجيزة والقليوبية. وإن هذا الجهد تمت ترجمته إلى إنجاز ملموس لكل ذى عينين، وأن التفاعل من جانب الدولة كبير يتفق وحجم الكارثة التى خفف الله منها كثيرا القضية فى هذا الإطار، أن الدول وقمة هرم مسئوليتها لا تستطيع أن تتحمل وحدها مسئولية استيعاب الزلزال وأثاره فكريا ومعنويا وماديا، فالمسألة تبدأ وتنتهى بالمسئولية السياسية. فقد كان الحدث يستلزم عملا سياسيا شعبيا ضخما، لا يقتصر على شخص رئيس الدولة الذى بمجرد عودته من الخارج فور وقوع الزلزال تفرغ بشكل كامل لإدارة فريق العمل وتصدى سياسيا، وفى تقديرى أنه لولا الرئيس مبارك قد عاد قاطعا زيارته للخارج، ما كنت أتصور ماذا كان يمكن أن يتم التعامل مع الحدث من قبل المسئولين الآخرين، وهذا إن دل فإنما يدل على خلل حقيقى فى نظامنا المجتمعي، ويلقى بالتبعة الكاملة والجهد الخارق على شخص واحد هو الرئيس.

ولذلك فإن القول بأن الحدث كان يستلزم عملا سياسيا ضخما، أى يوجد داخله ويحركه ويتحرك به كل رموز العمل السياسى والشعبى من كافة التيارات والقوى والأحزاب السياسية باعتبار أن هذا الحدث قد تعرض للمجتمع كله بلا تصنيف لقواه السياسية المختلفة. ولكن للأسف فإن فقدان مجتمعنا لهذا العمل السياسى وسط القواعد الجماهيرية منذ فترة كان له أكبر الأثر فى انقطاع الصلة بين القيادة السياسية بقراراتها الحاسمة، وبين الحركة الشعبية الجماهيرية أو بين الشارع السياسى من جانب ومن جانب آخر كان له اكبر الأثر فى عدم توافر القدرة على تعبئة قدرات وإمكانيات الشعب الحقيقية فى المشاركة العاجلة لاستيعاب الحدث وسهولة التعامل معه والأكثر مرارة فى هذا الانفصال، ذلك التحرك وسط الناس لكسب المؤيدين للانتخابات المحلية دون حديث عن تعبئة الناس للاتفاق حول كيفية الخروج من عنق هذا الحدث. وهو ما يقودنا إلى ضرورة صدور قرار عاجل من رئيس الدولة بإلغاء هذه الانتخابات ومد العمل لمدة سنة للمجالس الحالية لحين تعديل القانون والاستقرار على النظام الانتخابى بالطريق الفردى بدلا من القائمة اتساقا مع ما حدث فى مجلسى الشعب والشورى كذلك فإن هذا الحدث فجر قنبلة هامة كثيرا ما بحت الأصوات وجفت الأقلام من كثرة المناداة بها، وهى الالتزام بالقانون. وللأسف فإننا ندفع الثمن غاليا نتيجة عدم الالتزام بالقانون متمثلا فى الأرواح العديدة التى تزهق. فلو تم حصر المبانى التى سقطت منذ ١٩٧٤ وحتى قبل الزلزال بيوم واحد لاستطعنا أن نحصى مئات الأشخاص الذين ماتوا، والآلاف الذين أصيبوا من جراء الغش وعدم الالتزام بالقانون. ولكن بمجيء الزلزال وتعرض بعض العمارات والمنازل للسقوط والتصدي، فإنها جسدت هذه

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٢/١٠/٢٨

الحقيقة التى يسعى البعض لتلوينها والإفلات من تبعات مسئوليتها. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يمتد إلى التساؤل حول جدوى القانون إن لم نكن نرغب فى الالتزام به أصلا ؟ وإذا كنا قد قبلنا به وصدر من مؤسساتنا التشريعية، وأجهزتنا الإدارية العليا، فلماذا التهرب منه ؟ ومن الذى يسهم فى عدم الالتزام بهذا القانون ؟ فالغش والتدليس وشراء الذمم كلها أدوات للفساد الشامل الذى مكننا طوال السنوات الماضية نهون منه حتى أمسك برقابنا وأصبحنا فى وضع لا نحسد عليه. وليس بخاف على أحد قول إحدى الشخصيات التى احتلت منصب النائب العام منذ سنوات فى مناقشة لإحدى الرسائل، بأن الفساد أصبح مؤسسة كبرى تعجز مؤسسات النيابة العامة والأجهزة الرقابية عن ملاحقته. ولذلك فإن إدراك المسألة بحجمها الحقيقى هو المدخل للتفكير فى العلاج، بدلا من دفن رءوسنا كالنعام، فيزداد الفساد إفسادا !! فمن المسئول إذن عن مصرع المئات بالعمارات المغشوشة ؟ أليس كل من أسهم فى ذلك ابتداء من مسئول الحى الذى استخرج الترخيص، والمالك الذى غش، والمهندس الذى صمم، والمهندس من قبل الحى.. الخ ؟ لماذا لا يحاكم هؤلاء ليكونوا عبرة لغيرهم، فلا يمكن قبول أى منطق يبرر ذلك التراخى فى عدم مواجهة هؤلاء وغيرهم بالمسئولية فى عدم تنفيذ القانون "الغائب".

والغريب فى الأمر هو ما نشر منذ أيام من أن هناك حكما قضائيا من محكمة مصر الجديدة بإزالة عمارة الموت فى هليوبوليس. والسؤال من الذى أعاق التنفيذ ؟ إن الكشف عن مراكز النفوذ من الأهمية لكى نعرى كل هؤلاء حتى ينصلح حال مجتمعنا الصامد. ولا يمكن أن نعفى المجرمين من جرائمهم فى قتل البشر، بحجة وقوع زلزال. إن كل هؤلاء – وكل الذين يعيقون الأجهزة الرقابية والقضائية عن القيام بعملها، ودفن تقاريرها – مطالبون بوقفة حاسمة رادعة لهم، وإلا فإن الأمل مستحيل !!الأكثر من ذلك فإن القانون الذى لا يطول الجميع، افتقد. ركنه الرئيسي، وهو أن يكون عاما ومجردا. ومن ثم لا يجب الحديث عنه إلا إذا طبق على الجميع بلا تمييز، إضافة إلى أن توفير الدولة لكل السبل التى تدعم من أعمال العدالة وأعمال القانون على الجميع يعد من المسئوليات الرئيسية والأولى لمسئولى هذه الدولة.

كما أن القضية الرئيسية التى تفجرت مع الزلزال هى قضية البحث العلمى وإلى أى مدى يقوم برسالته فى هذا المجتمع ؟ وهذا يقود إلى أسئلة كبرى وهى : طبيعة عمل أجهزة البحث العلمى التى تتجاوز (٢٠٠) مركز علمى ؟، والمعوقات التى تعوق رسالتها ؟ والمناخ الذى تعمل فيه ؟ ومن الذى يحول بينها وبين توصيل رسالتها للناس ؟ ومن الذى يتجاهل عملها ولا يأخذ بتوصياتها من السلطة الحاكمة ؟ وما هى علاقتها بوسائل الإعلام التى يقع عليها عبء نشر العلم لخلق المناخ العلمى المواتى للبحث فى هذا المجال وتقدمه.. الخ ؟ فقد سبق أن فجرنا كل هذا فى دراسة علمية، وللأسف لم تسترع انتباه أحد من المسئولين. ويؤكد التخبط فى التعامل العلمى مع الزلزال كل هذه الحقائق. وشعر الناس بأنهم فى حاجة إلى الكلمة العلمية الصادقة. فى الوقت الذى يعانى فيه كل من يعمل فى مجال البحث العلمى للتخبط والحيرة والإحباط ولذلك فإن الفجائية فى الاهتمام بعلماء الزلازل يقودنا إلى حتمية الاهتمام بقضية البحث العلمى حتى تكون لكلمة العلماء فيه السيادة العليا. وتجنبا لأن تستخدم الميول السياسية فى معاداة شيء معين كالسد العالى وبحيرة ناصر، مدخلا للإصرار من إحدى صحف المعارضة وحزبها، عن إيجاد علاقة سببية بين وجود بحيرة ناصر والزلزال الأخير!! وهذه الصحفية تستغل حالة الهلع التى أصابت الناس لمحاولة محو إنجاز

عبد الناصر الذى لولاه لعاشت مصر خلال السنوات الأخيرة فى جدب شديد نتيجة لانخفاض مستوى الفيضانات!!

كذلك فإن تنظيم حياتنا يتطلب الخروج من الوادى الضيق للمدن الجديدة، فلماذا لا نستغل الفرصة لتعميرها بمن سقطت منازلهم فى القاهرة الكبرى ؟ أليست هذه فرصة كبيرة لابد من استثمارها لصالح المجتمع ؟ وهذا يقود إلى حقيقة هامة وهى ضرورة التجديد السياسى فى قيادات العمل التنفيذى بالوزارة، وبعض المناصب العليا لدفع العمل إلى الأمام واستثمار كافة إمكانات بعض الأشخاص فى طرح الأفكار الجديدة والجريئة بإتاحة الفرصة لهم تجنبا للعقم فى القيادات والتى سبق لأحد رؤساء التحرير فى صحيفة قومية الإشارة له.

والحديث يمكن أن يطول حول ما فجره زلزال أكتوبر المؤلم، وهو ما يجب أن يكون مقدمة لإعادة تنظيم كافة مجالات حياتنا ولذلك فإنه من المصادفة أنه يقع الزلزال فى نفس شهر زلزال أكتوبر العظيم بعد ١٩ عاما وستة أيام، ثم نتعامل مع الزلزال المؤلم بنفس حماس زلزال أكتوبر، ألا يقودنا هذا إلى ضرورة أن نترجم حماسنا وتعاملنا مع الزلزالين إلى استمرارية فى القدرة على الإنجاز، أم ننتظر حدوث زلزال آخر لكى نثبت لأنفسنا أننا قادرون على العمل لحظات فحسب، دون القدرة على الاستمرارية فى الإنجاز ؟! وعموما فإنه ما زال لدينا الأمل، أو بقية من الأمل فى أن نتحرك ونتفاعل بوحى الإنجاز فى الزلزالين السابقين (الإيجابى والمؤلم)، وهذا لن يترجم إلى واقع عملى بالأمانى الطيبة أو الأغاني، وإنما بالعمل الجاد والحاسم والصارم وهو ما ننشده بإذن الله.

# *ضرورة المراجعة الشاملة فى حياتنا **

لاشك أن الزلزال الذى وقع فى الثانى عشر من أكتوبر الحالى ستكون له آثار عديدة على تطور هذا المجتمع، وهو ما يمكن أن يلاحظ من خلال تطورات الأيام التالية لوقوعه. فقد كان لقرار الرئيس مبارك بقطع زيارته الخارجية للصين وعدد من الدول الأخرى فور سماعه بوقوع الزلزال، أثر طيب فى نفوس جماهير هذا الشعب العريق. بل كانت قراراته المتتالية فور وصوله لأرض الوطن لها الأثر الكبير فى طمأنة نفوس الجماهير الهائجة بفعل ما حدث. ولا يفهم من أى زاوية مظاهرات بعض المواطنين فى وسط العاصمة وبعض المناطق الأخرى إلا تمسكا بتنفيذ هذه القرارات. وكاشفة لبعض التراخى فى التنفيذ وموضحة انقطاع الاتصال بين القرارات التى أصدرها الرئيس مبارك وبين الجماهير المستهدفة بها. ومن ثم يجب أن توضع مثل هذه الأمور فى نصابها فى هذه اللحظات العصيبة التى مرت بالوطن ومازالت لها آثارها ولذلك فإن هذا الزلزال. وما قاد إليه من ارتفاع شعبية الرئيس مبارك، بفرض ضرورة إن لم تكن حتمية – المراجعة لكافة أوضاعنا التى نمر بها.

وهذه المراجعة تستهدف إجمالا، تعبئة كافة فئات هذا الشعب، وتلاحمه. وتضافر صفوفه من أجل المشاركة فى بناء مجتمع جديد يقوم على العقل والعلم. فقد كشف الزلزال عن وجود تراخ شديد فى تطبيق القانون الذى يعد أداة من أدوات توازن المجتمع واستقراره وهو ما يهدف إليه الرئيس مبارك ويصر عليه. ومن ثم فإن محاسبة المتراخين لا يتطلب انتظار الحين، بل يستوجب معه محاكمات علنية لكل من تسببوا فى قتل الإنسان المصرى نتيجة الغش والخداع والرشوة وكل مظاهر الفساد التى تحاول أن تنخر فى العمود الفقرى لهذا المجتمع الصلب.

كذلك كشف الزلزال عن عقم أفكار بعض المسئولين. وعدم قدرتهم على طرح أفكار جديدة وسط هذه الأزمة التى مر بها المجتمع فالأمر لا يتطلب مجرد معالجات جزئية لمن سقطت منازلهم فحسب. وإنما كان الأمر يستدعى استغلال الفرصة لتوطين المواطنين فى المدن الجديدة التى تعانى من فقر السكان مما يحقق فرصة عظيمة للمجتمع كان من الصعب تنفيذها بهذه السهولة التى أتيحت بفعل زلزال أكتوبر.

كما أفصح الزلزال عن ضرورة الإبطاء فى السير قدما نحو توسيع دور القطاع الخاص بلا حدود، وبيع كل ما هو عام للقطاع الخاص، لأن الأزمة التى نعيشها تدفقت من واقع السياسات التى اتبعها القطاع الخاص فى التعامل مع المجتمع فاتسم هذا القطاع فى غالبيته بالغش والتحايل على القانون والربح السريع على حساب كل القيم، وذلك منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات وحتى الآن ومن ثم لا يجب بيع الوطن لهؤلاء وإلا سيصبح المجتمع بأسره ضحية هذا القطاع الذى لا يمتلك أى رحمة تجاه مجتمعنا المصرى العريق.

ويكفى أن كل ما تعرض للسقوط والهدم والتنكيس فى المنازل والمدارس والجامعات هو من نتاج القطاع الخاص فى ضوء الفساد المستشرى ومع ذلك فقناعتنا السابقة والتى تأكدت مع الزلزال هى ضرورة الإبقاء على القطاع العام وإلى جواره – مع وجود مسافات لصالح القطاع العام – قطاعا خاصا منتجا قويا منتميا لتراب هذا الوطن،

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٢/١١/١٦

وهذا هو التوازن بين العام والخاص، كما كشف الزلزال عن الحالة الرثة لمراكز بحوثنا العلمية التى تعانى من أزمة شديدة ومن ثم فإن الحديث هنا يمكن أن يطول ولكن المسألة تستدعى ضرورة إعطاء دفعة قوية لهذه المراكز لكى تؤدى رسالتها فى خدمة المجتمع. وهذا يتطلب أيضا أن تقوم وسائل الإعلام بإشاعة المناخ العلمي والتفكير العلمي، وإعطاء الفرصة الكاملة لرجال العلم لان يخاطبوا الناس بانتظام. فلو أن الناس كان لديهم الوعى الحقيقى بالزلازل وغيرها من النواحي المجتمعية والطبيعية. لكان تصرفهم إزاء ما عايشوه يتفق والوعى بهذه الأمور حيث اليقظة والتصرف الهادئ وغير ذلك من أمور تنم فى النهاية عن سيادة المناخ العلمي. وننتهز الفرصة لكى نؤكد على ضرورة مواجهة الأمية الأبجدية أولا.

وفي ضوء ما تكشف من أمور أثر وقوع الزلزال العنيف الذى لم يسبق لمصر أن واجهته منذ عدة قرون الرئيس مبارك بما اكتسبه من شرعية جديدة من واقع ارتفاع شعبيته مطالب بأن يراجع بعض الأمور الهامة التى تسهم فى تعبئة كل المواطنين لأداء دورهم وذلك من خلال توليد حماسهم وتجديد طاقاتهم وشحذ هممهم.

وختاما يمكن القول بأن الزلزال الذى أدمى القلوب وأضاع زهرة شباب البعض وكان بمثابة قنبلة غير محسوبة يمكن أن تكون سببا يعيد تنظيم حياتنا من جديد ودفعها فى الطريق الأفضل بعبارة أخرى يمكن أن يكون هذا الزلزال مقدمة لمراجعة نظامنا السياسى والاجتماعى والاقتصادى وتنظيم إيقاع حركة مجتمعنا فى ظل متغيرات العصر.

# في فقه التغيير والتجديد*

يتجدد الحديث دائما عقب كل حادث كبير حول أهمية التغيير في حياتنا، وضرورات الدعوة إلى التجديد الواسع في كافة المجالات. بل إن المسألة لا تتوقف عند هذا الحد، حيث "يجنح" البعض – ممن يغالون في طموحاتهم إلى الإصرار على طرح مشروع قومي شامل يتضمن كافة الرؤى إزاء مجمل الأوضاع في ضوء الحاضر وعمقه في الماضي ومتطلعا إلى مستقبل أفضل. وبكل أسف فان هذه الدعوات التي تتكرر وتتجدد، بل تصل إلى أن أصبحت نسخا متكررة بأساليب مختلفة ولغة تكاد تكون متطابقة، قد تذهب سدى ويبدو أنه ليس هناك من يسمع أو يرى أو يقرأ أو يتابع مجمل ما يحدث كما أنه يبدو من الواضح أن هؤلاء الذين لا يقرأون أو يسمعون، يخلدون إلى الراحة اتساقا مع مقولة غريبة وهي : أن ما نكتبه هي لحظات انفعالية سرعان ما تخبوا مع هدوء الحدث. وهم بذلك يتجاهلون فكرة التراكمات" وتداعياتها التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بما لا يدع مجالا للشك – بكل حدث ضخم يظهر من آن لآخر.

ويدور الجدل في كثير من الأحيان حول المقصود بالتغيير، وهل هو تغيير في الأشخاص أم السياسات ؟!. ويميل البعض ممن يرون مصلحتهم متوافقة مع استمرار الأشخاص في مواقعهم حتى آخر نفس، يطالبون بتغيير السياسات، والعكس صحيح عن البعض الآخر، بينما يرى البعض الثالث أن التغيير مسألة شاملة ويتطلبه المجتمع للحفاظ على حيويته السياسية، وتحقيق الانطلاقة الكبرى نحو التقدم الشامل في جميع المجالات للمجتمع المصري. وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا نجد أنفسنا مدفوعين بصورة تلقائية للحديث والجدل بل وإذا تطلب الأمر الدخول في معركة فكرية – والتي نكاد نفتقدها في حياتنا الحالية وذلك حول هذا الموضوع. فقد أصبح الأمر محل اتفاق عام بين كافة القوى السياسية، والفئات الجماهيرية المختلفة، بأن تغييرا شاملا يتطلب الإصرار عليه من أجل مستقبل أفضل لهذا الوطن، وبدونه فإن توقع تزايد حدة الأحداث في المستقبل المنظور على الأقل. أصبح مسألة بديهية !! * وبقراءة واقع الثمانينات والتسعينات إجمالا، نجد أن هناك أحداثا كبرى وقعت، وكانت هناك فرص كبيرة متاحة لإحداث التغيير المنشود، إلا أنه لم يمخض عنها شيء يذكر. ومن هذه الأحداث : تمرد الأمن المركزي عام ١٩٨٦، تعرض الرئيس مبارك لمحاولة الاغتيال في أديس أبابا عام ١٩٩٥، ثم أحداث الأقصر في أواخر (نوفمبر) ١٩٩٧. وتخلل هذه الأحداث الثلاث الكبرى محاولات اغتيال كبار المسئولين السياسيين كرئيس الحكومة السابقة، وعدد من وزراء الداخلية، ووزير الإعلام، فضلا عن تعرض عدد من الكتاب للاغتيال منهم من راح ضحية العنف، ومنهم من نجا، ومنهم من تعرض لإصابات قاتلة أقعدته تماما !! وكان كل حدث من هؤلاء كفيلا بالبدء فورا في إحداث التغيير، حتى يمكن تدارك أي حدث آخر، وهو يعني هنا ضرورة إشراك فعلي للشعب في الحياة العامة بما يحمله بعد ذلك من واجبات لمقاومة أي عنف في المجتمع إلا أن السياسات المتبقية تجاهلت ذلك تماما وأصرت على أن المواجهة الأمنية هي الحل، وكان من جراء ذلك أحداث الأقصر الدرامية التي راح ضحيتها أكثر من (٥٦) أجنبيا في لحظة واحدة وبطريقة لم يسبق اتمامها. في مقابل (٣٥) قتيلا أجنبيا على مدار خمس سنوات (هي عمر وزير الداخلية السابق). فهل لو أعطينا أنفسنا حق التصور المستقبلي لمسارات الأحداث،

* نشرت في مجلة الانسان والتطور، القاهرة، ١٩٩٨

فى ضوء ترجيح البديل الأمنى عن البديل السياسى فى مهاجمة العنف. هل يمكن توقع المزيد من الضحايا وبصورة أكثر فظاعة ؟ سؤال مطلوب التحاور حوله وحسمه اليوم قبل الغد. وإلا فإن السيناريو سيتمر فى تصاعد حدة العنف، وتصاعد أرقام ضحاياه، وهذا بلا شك يؤثر وسيؤثر على كل الجهود فى مجال التنمية الاقتصادية ومشروعاتها الكبرى.

ويكفى للتدليل على ذلك بأنه فى إحصائية هامة عن إحد مراكز البحث فى مصر، رصدت عدد القتلى والجرحى لضحايا العنف خلال ربع قرن من ١٩٧٢-١٩٩٧ (أى بين تاريخ أول حادث فى عهد السادات فى الخانكة عام ١٩٧٢، وحتى آخر حادث فى الاقصر عام ١٩٩٧) اتضح انهم قد بلغوا (١٥٥٦) قتيلا، (٢٠٩٢) جريحا، أى بواقع ٦٢ قتيلا كل عام، ٨٤ جريحا كل عام أيضا وذلك فى المتوسط العام من خلال (٦٣) حادث عنف طوال الفترة المشار إليها !!

وفى ضوء ما سبق فإنه يثار أسئلة كبرى هى : ما هى أسباب ترجيح عدم التغيير من جانب نظام الحكم ؟ وما هى التداعيات لعدم التغيير ؟ ثم آليات الخروج من المأزق ؟ وفيما يلى محاولة للإجابة عن ذلك.

## *أولا : أسباب عدم التغيير

أصبح من الواضح أن الحكم لا يميل إلى التغيير الواسع كما استقر فى أذهان القوى الشعبية والسياسية وقوى المثقفين وقادة الرأي. فالحكم يرى أن التغيير عنده له ضرورات هو وحده الذى يدركها، ويدرك مواقيتها وليس بالضرورة كما يراها غيره. كما أن يميل أيضا إلى عدم تغيير الأشخاص، بل يميل إلى التغيير الجزئى والتدريجى فى بعض السياسات. ولذلك فإنه مهما ارتفعت درجة الضغوط المطالبة بالتغيير بين لحظة وأخرى، فان النظام أحيانا يتجاوب وفى موعد لا يتفق مع حدة المطالبة بالتغيير، وذلك بإجراء تغييرات شكلية فى الأشخاص (نموذج آخر تعديلين فى الحكومة). وغير ذلك، فإن النظام يرى أن من حقه وحده تحديد موعد التغيير واتجاهاته، فى نفس الوقت الذى لا يحجز فيه على رأى أحد فى المطالبة بذلك بشرط أن يظل ذلك فى دائرة القبول من جانب النظام كإطار عام لحرية التغيير وهذا ما يثير التساؤل ما هى أسباب هذا الموقف ؟ ولماذا لم يستغل الحكم كل الفرص المتاحة لإحداث تغيير شامل فى الأشخاص والسياسات يخلق بموجبها قاعدة شعبية واسعة له تضمن حيويته، ودرجة أوسع من التأييد السياسى ؟ ويتساءل كثيرون هل هناك من أسباب داخلية تحول دون هذا التغيير ؟ أم أسباب خارجية تتمثل فى مجموعة الضغوط التى تمارس من قبل دول كبرى، وصناديق التمويل الدولية وغيرها ؟!

والواقع فى تقديرنا، أن الحكم يتحرك فى ضوء ما يستطيع أن يراه. والذى يراه هو أن هؤلاء الأشخاص أصلح لقيادة هذه الفترة.

وإنه مهما قيل عن أن هؤلاء الأشخاص عليهم مؤاخذات وسلبيات كبرى، فإنهم أفضل من استبدالهم بأشخاص غير مضمونين فى الولاء، والعطاء حول محور الحكم. فضلا عن ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص الذين يحتلون مواقع الصدارة فى سلطات الحكم، تجذر نفوذهم وأصبح لهم من التأثير على إعاقة أى تفكير فى التغيير بصورة تكاد تكون ملحوظة للجميع. فمثلا وزير الداخلية لا يتم تغييره إلا فى ضوء حدث درامي، حيث تغير احمد رشدى بعد أحداث الأمن المركزي، وتغير زكى بدر بعد أن سجلت له المعارضة خروجه بالألفاظ، رغم أنه قد نشر له العديد من ذلك، وتغير عبد الحليم موسى بعد فضيحة لوسى ارتين (العلاقات المتشابكة مع مدير الأمن العام، والمباحث الجنائية، وتغير حسن الألفى بعد

فضيحة الأقصر الأخيرة !!. ولو بنفس هذه الحجة فى التغيير فإن هناك وزراء عديدين حدث فى وزاراتهم ما هو أسوأ من ذلك، وزير الإعلام والفضائح المتتالية فى وزارته أبرزها فضيحة ممدوح الليثى، وزيرة الاقتصاد السابقة، التى لم يتم تغييرها إلا فى ضوء تعديل وزارى رغم فضائح لها سجلتها الصحافة الرسمية قبل الصحافة الحزبية، ووزير توفيق وتسرب بيع الامتحانات، ووزير الإسكان.. الخ ورغم ذلك فكل هؤلاء باقون !! لماذا ؟ هذا هو السؤال الهام وبالتحليل السياسى، تتكشف أسباب أخرى عديدة منها، عدم الميل إلى الدخول فى دائرة التغيير السياسى نحو ديمقراطية حقيقية. فالنظام ما زال مترددا إزاء ذلك باعتبار أن عواقبه غير مضمونه. ولذلك، فإن ما يقال عن عدم شرعية أعضاء مجلس الشعب فى ضوء تقارير محكمة النقض ببطلان عقوبة الغالبية حتى الآن، وهى صورة متكررة لمجالس سابقة، لا تهم كثيرا أهل الحكم، فطالما بقاء هؤلاء مضمونا فلا يعنيهم الوضع كثيرا وما يقال بشأن ما يشوب عملية الانتخابات البرلمانية والمحلية، فإن هذا لا تفسير له لدى النظام، فالصمت إزاء ذلك ضرورة يرى أهميتها أهل الحكم والتركيز فى السلطات على المستوى السياسى بتغيير أمين الحزب الحاكم بعضو مجلس الشعب الناجح فى الدوائر المختلفة، والجمع بين منصبى أمين الحزب المحافظة مع رئيس المجلس المحلى أدت إلى استقطاب واسع ومركزية شديدة وعدم إتاحة الفرصة لتوزيع السلطة بين أكبر عدد. وفى هذا إصرار على استمرار أوضاع خاطئة، ويبدو أن أهل الحكم لا يدركون تبعاتها كما أن هناك تفسيرا آخر يربط بين إبقاء الأوضاع على ما هو عليه لتحقيق الاستقرار السياسى، أفضل كثيرا من الدخول فى دائرة المغامرات تحسبا لاستقرار غير مضمون. وطالما أن هذه الأوضاع. فيما يبدو تتفق مع هوى القوى الخارجية الضاغطة باستمرار، فإنها لا تضغط فى هذا الاتجاه وتتراجع بالتالى قوة ووزن الضغوط الداخلية.

ولذلك فإن من الملاحظ وجود بعض سياسات التغيير فى نمط التنمية، إلا أنها تتم كتغيير قهرى - وليس تغييرا إراديا، ويؤكد ذلك ضعف المقاومة الشعبية، مع وجود رفض شعبى فى نفس الوقت نتلمسه بحكم المقاومة فهل يتصور أحد ماذا كان رد فعل القوى الشعبية عندما فكر الرئيس السادات فى بيع شركة إيديال أو قبول مبدأ المشاركة مع شركة وستنجهاوس فى السبعينات، مما اضطر السادات معه لفض هذا الأمر ؟! ثم ما هو رد الفعل حاليا إزاء اتخاذ قرار البيع بهذه السهولة ؟ هل هذا يعنى رضا وقبولا من الشعب أم ماذا بالضبط ؟ هذا هو السؤال الذى يتعلق بما وصلت إليه تداعيات اختيار بديل عدم التغيير.

### ثانيا : تداعيات عدم التغيير :

يترتب على ترجيح منهج استقرار الأوضاع والأشخاص دون تغيير، تداعيات ضخمة على كافة المستويات ويمكن إجمالها فيما يلى :.

١- شيخوخة التزام النظام وتيبسه : فالنظام يصل إلى مرحلة الشيخوخة، بمعنى عدم القدرة على الحركة الفعالة بحكم ترهل نخبته، "وتيبس" آلياته. وهذا بسبب عدم ضخ الدماء فى شرايين النظام وذلك بإتاحة الفرصة أمام قيادات جديدة للتقدم والظهور وقد وصل بأحد الكتاب الكبار بوصف هذه الحالة، بأنها حالة السلطة التى شاخت أى وصلت لمرحلة الشيخوخة أى أن العطاء أصبح محدودا، والحماس يتراجع، والتفاعل بحكم التواجد أكثر من اللازم فى المواقع القيادية، يصبح معدوما.

٢- التوجه نحو المزيد من تركز السلطة : حيث لوحظ أن هناك انحسار التجربة اللامركزية رغم محدوديتها مع العودة إلى مركزية السلطة، وتجميعها فى يد الشخص الأول خوفا

من التفويض الذى قد يترتب عليه إساءة فى استخدامه. ويقود ذلك إلى الخوف وعدم الجرأة فى تحمل مسئولية اتخاذ القرار. فضلا عن ذلك أن العمل السياسى يشهد هذه الظاهرة أيضا من خلال الجمع بين المناصب المختلفة (عضو مجلس شعب ناجح يتولى أمانة الحزب فى الدائرة، وكذا الجمع بين منصبى أمين الحزب الوطن فى المحافظة مع رئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة. وهذه ظاهرة منتشرة فى جميع المحافظات. وقد يكون هناك منطقة بوحدة العمل، إلا أن الواقع يشهد عدم صدق ذلك من ناحية، بل الأخطر يكمن فى إلغاء انتشار النخب وإمكانية إتاحة الفرصة لظهور العديد منها لصالح التمركز والجمع بين العديد من المناصب فى يد شخص واحد مما أسهم فى خلق مراكز قوى جديدة مع طول بقاء هؤلاء فى مواقعهم، كما أحجب الفرصة عن الكثيرين فى الظهور واحتلال المواقع القيادية.

٣- انحسار الميل إلى العمل الوطنى العام. فمع شيوع اليأس والإحباط، نتيجة عدم التغيير، انحسر الميل إلى الإسهام الشعبى تجاه العمل الوطنى العام. حيث أصبح محصورا بين فئات معينة احترفت هذا الميدان بآليات مختلفة. وأصبحت الدوائر الانتخابية محسوبة بشكل معين، وتدار بمفاتيح معينة منها المال والنفوذ والتلاعب فضلا عن اختيار القيادات أو الأشخاص الذين يشغلون مواقع قيادية، يتم بموجب العلاقات الشخصية والمجاملات وشبكة المصالح، ولا يأتى ظهور القيادات نتيجة تنافس سياسى حقيقى، وفى مناخ ديمقراطى له قواعد مستقرة.

وفى ضوء التداعيات الثلاث السابقة، يمكن القول بأن عدم التغيير يسهم إجمالا فى إشاعة موجات اليأس والإحباط، وتزايد السلبية والعزوف عن المشاركة فى العمل العام، والذى أصبح حكرا على فئة من المنتفعين بلا شك، كما أنه يؤدى فى النهاية إلى الجمود السياسى والحد من الانطلاقة الكبرى، وتراجع الحماس بشكل عام، فضلا عما يصيب النظام كله بحالة من "الشلل الطارئ" سرعان ما يتحول إلى شلل مزمن".

## ثالثا : الخروج من المأزق

مشكلة كبرى فى حقيقة الأمر، أن نتحدث عن الخروج من المأزق الذى نواجهه من جراء عدم الميل إلى التغيير. فالمسألة تحتاج إلى أمور عديدة، لعل فى مقدمتها ضرورة تغيير الصف الأول المطروح وعلى وجه السرعة لأنهم بمختلف الآليات استطاعوا أن يشيعوا مناخا يصعب تغييرة إلا لو تم تغييرهم. وبدون ذلك فإن أى حديث عن زرع الأمل، وإشاعة التفاؤل، وتحفيز الهمم هو حديث فى الشعارات الخادعة.

فلا يمكن أن يستقيم الوضع الحالى بمعادلته الصعبة التى تتمثل فى تغيير جذرى فى سياسات اقتصادية مع استمرار الوضع السياسى دون تغيير متوازن. فالتغيير الاقتصادى يستلزمه تغيير سياسى، وبدون ذلك فإن كل تغيير اقتصادى معرض للتراجع فى ضوء ظروف مختلفة، أو بزوال صانعيها، وذلك يرجع إلى أن هذا التغيير يتم بإرادة قهرية، وليس بإرادة حقيقية التى هى نتاج مناخ سياسى أكثر حرية وديمقراطية. فالاستقرار السياسى الحقيقى فى تقديرنا هو الذى يكون نتاجا لتفاعل الإرادات الشعبية مما يسهم فى خلق الأرضية الحقيقية للتغيير المنشود فى كافة القطاعات وأهمها القطاع الاقتصادى. فالتغيير الاقتصادى ليس مضمونا بدون استقرار سياسى حقيقى، وليس نتاجا لاستقرار شكلى وظاهرى وسطحى، دون بذل الجهود لمعرفة ما يدور تحت السطح. ولذلك فإن تزايد حجم العنف وحدته، هو نتاج هذه المعادلة المختلة !!

فتعيير الصف الأول من النخبة الحالية، هو المدخل نحو الحديث فى إمكانية التجديد السياسى والاجتماعى والتطور الاقتصادى الحقيقى. فليس من المعقول أن يتم حكم المجتمع بقانون طوارئ طوال الثمانينات والتسعينات وليس معقولا أن تتم الانتخابات البرلمانية والمحلية بنفس الآليات وبنفس الشوائب دونما تغيير. ومهما زعمت النخبة الحالية بأنها يمكن أن تغير المناخ السياسي، فإن هناك ظلال شك ومصداقية على ذلك. والفرصة سانحة وملائمة أمام القيادة السياسية لاتخاذ القرارات الصعبة وهى قادرة وسنظل نلح على ضرورة الدخول فى هذا البديل غير المحفوف بالمخاطر، كما تصوره النخب الحالية أمام القيادة السياسية حرصا منها على ضرورة - إن لم يكن حتمية استمرارها للأبد !!

وختاما : فإننا نؤكد على ما وصل إليه الأستاذ السيد يسن فى إحد مقالاته، بقوله :"بأننا فى حاجة إلى مشروع جديد للتجديد الاجتماعى يبنى على أساس استحداث المؤسسات وإبداع الأفكار، وعدم الخوف من التجديد، والجسارة فى اقتحام المستقبل" ونضيف أن مفتاح ذلك هو التغيير فى الصف الأول من النخب الحالية، وإلا فإن الأمل ضعيف للغاية فى إمكان ترجمة هذا المشروع الاجتماعى والسياسى المأمول.

# الفصل الثالث

# التحول الاقتصادى وتحدياته

# الفصل الثالث
# التحول الاقتصادى وتحدياته

١- تحديات التحول من العام إلى الخاص.
٢- القطاع العام بين "الخصخصة" والتدعيم.
٣- مصداقية النظام وبيع القطاع العام.
٤- التحرر الاقتصادى ومأزق البطالة.
٥- تعسف "شركات الخدمات" فى ظل التحرر الاقتصادى.
٦- الوجه الآخر للإرهاب والسياحة
٧- الواقع الاقتصادى والتكامل الاجتماعى.
٨- موارد الدولة بين الترشيد والإهدار.
٩- قسمة الغرماء فى الفكر المصرى المعاصر.
١٠- تدهور الوظيفة الحكومية وإمكانية الحل !
١١- التحرر الاقتصادى والدور الاجتماعية للأغنياء

# تحديات التحول من العام إلى الخاص(*)

لعل من القضايا التى عاشت الشعوب فى العالم الثالث، وناضلت من اجلها، هى قضية الاستقلال الوطنى الشامل وخاصة الاقتصادى نتاجا للاستقلال الوطنى الشامل، وفى مواجهة التخلف فى جميع أبنية هذه البلدان، كان على الدولة أن تضطلع بمسئوليتها لانتشال المجتمع من هذا التخلف الشامل فى ضوء الاستقلال الذى يرجح من بديل الاعتماد على الذات. وقد توافق هذا الاختيار مع مصلحة الغالبية داخل كل دولة، فصار حلما فى عقول المفكرين، وتحول إلى واقع حى تجسد فى وجدان هذه الغالبية فى شكل قدرة على مواجهة الصعاب وقهر التحديات. ولا يستطيع أحد أن يختزل نضال الشعوب فى إحراز هذه المكاسب التى تتفق ومصالح الغالبية بحجة التوافق مع الظروف الجديدة ومتغيرات العصر والتى فى جملتها لا تخرج عن مجموعة الضغوط والمؤثرات التى على القادة فى هذه البلدان لأسباب شتي. وقد يطرح هؤلاء بدورهم المسألة، وكأنها من وحى الذات، وتحقيقا للمصلحة العامة. ولذلك فإن الرجوع إلى الأصول فى القضايا الخلافية أمر مهم للغاية حينما يطغى فكر الأقلية على مصالح الأغلبية.

ومن بين القضايا التى تتفق والمقدمة السابقة، قضية " القطاع العام" فالثابت الآن أن هذا القطاع له من الأهمية التاريخية التى تتفق ونضال الشعوب، وله من الأهمية السياسية المتعلقة بالاستقلال الوطنى والاستقرار طالما توافق ذلك مع مصلحة الغالبية، وله من الأهمية الاقتصادية حيث يدر عائدا ضخما يفيض على كل قطاعات الدولة، بل يمكن الدولة ذاتها من أداء أدوارها الأخرى. ولذلك فإن السعى نحو التفريط فيه بدعوى البيع أو توسيع قاعدة الملكية أو ما يعرف بالتوجه نحو "التخصيصية" أى اتباع سياسة التحرير الاقتصادى الكامل الذى يقوم على القطاع الخاص فحسب، يعتبر بداية لسلسلة من التداعيات قد تتبلور فى تقويض استقرار المجتمع كله. ولذلك فإن مما يدعو إلى التعجب هو التسارع الشديد حول التخلص من هذا القطاع فى مصر فى الآونة الحالية، دون إدراك للعواقب الشديدة التى ستترتب على هذا النهج الذى يحتاج إلى مراجعة سريعة حرصا على المصلحة القومية. وإزاء ذلك فإن هناك عددا من النقاط واجبة التناول هى :

- أولا : مشكلة التعارض فى المعلومات المتاحة :

فالواضح والمثير للدهشة، أن يقال رسميا أن قيمة القطاع العام تبلغ ٨٨ مليار جنيه، وأن ديونه (٧١) مليار جنيه. ثم نشرت بعد ذلك معلومات على لسان مسئولين أن القيمة السوقية لهذا القطاع تبلغ من تقرير سبق أن أعد بمعرفة الدولة ذاتها ١٤٠٠ مليار جنيه) فى مقابل ديون حوالى(٥٠) مليارا جنيه. ثم آخر المعلومات التى جاءت على لسان وزير هذا القطاع، أن القيمة الدفترية لهيئات القطاع العام كله، تصل إلى (٦٠٠) مليار جنيه وليس (٨٨) مليار. وهذا يتوافق مع التقرير الذى نشير إليه والموجود بمجلس الوزراء. وخطورة القول بأن قيمة القطاع العام ٨٨ مليارا، والديون (٧١) مليارا، تشير إلى حتمية إلغاء كيان هذا القطاع، وذلك دون التركيز على بعض هذه القطاعات العامة التى ربما لا تتفق مع الوقت الحاضر ويمكن أن تتم مراجعتها اقتصاديا واجتماعيا دون حساسية. أما

* نشرت فى جريدة "الأهرام ابدو" مترجما للفرنسية ١٩٩٦/٤/١٧

القول العام بإجمال المسألة فى رقمين، يشكل خطورة كبيرة حتى على الهدف المتبقى من وراء هذا الطرح لأنه يسهم فى تحطيم هذا الكيان كله وإضعاف مركزه فى البورصة كما أن المسألة طرح الموضوع بمعلوماته الدقيقة والشاملة أمام الرأى العام مسألة تتفق والمصلحة العامة.

### ثانيا : قضية الضغوط الخارجية فى هذا الصدد :

لابد من الاعتراف أن هناك ضغوطا خارجية متمثلة فى صندوق النقد، والبنك الدولي، وبعض الدول الكبرى وأن القول بعكس ذلك يجافى الحقيقة. ولكن الأمر يتوقف على قدرة الدولة ونظامها على الاستجابة من عدمه. ففى الوقت الذى يتم نشر الأخبار المتتالية عن برنامج بيع القطاع العام فى الصحف الرسمية، نجد بجوارها ما تتعلق بالمباحثات الجديدة مع صندوق النقد، وموافقته على إسقاط الشريحة الثالثة من الديون وقدرها (٤) مليارات دولار، ولا شك أن هذا النشر المتلازم – بعيدا عن أى تفاصيل – ليؤكد مدى الترابط بين القرار الداخلى والضغوط الخارجية. وهنا فإن المشكلة لا تكمن فى الضغوط، فهذا شئ طبيعى فى السياسة، ولكن المشكلة تكمن فى ناحيتين، إنكار هذه الضغوط من أساسها وعدم الإفصاح عن عدم تقبل هذه الضغوط لتعارض ذلك من عدمه مع مصلحة الشعب. وعلى أية حال ففى المسألة محل النقاش وهى القطاع العام، فإنه قد تمارس الضغوط للتخلص منه، لإضعاف الدولة والنظام حتى تصبح رهينة فى يد القوى الخارجية. وهو أمر غير مقبول مع تراث الثورة المصرية التى قامت أساسا لتحرير الشعب وتحقيق استقلاله الوطنى.

### • ثالثا : انحسار الدور الرقابى فى المجتمع :

فالحادث الآن، هو أن الدور الرقابى بمختلف مستوياته يتراجع بشدة – رغم وجود بعض الرقابة الفاعلة وهى محددة. وهذا قد أسهم فى إشاعة الفوضى الاقتصادية والإدارية فى كثير من مؤسساتنا مع سيادة ظروف مجتمعية خانقة. ولذلك فإن القطاع العام – شأنه شأن بقية القطاعات والمؤسسات – لا يمكن أن يسلم من ضعف الدور الرقابي، فتراجع فائضه الإنتاجي، وتعرض لنهب منظم، وتخريب متعمد، والمقارنة فى هذا الصدد بين القطاع العام فى الستينيات عما تلاه من فترات ليؤكد ذلك كما أن قانون قطاع الأعمال – أسهم بدوره فى خلق أباطرة لنهبه وإساءة ادارته. مع أن العكس كان هو المستهدف. فهل يتم ترجيح بيعه، أم بمراجعة قانون هذا القطاع ؟!. فبكل أسف، فأن هناك شركات عملاقة فى قطاع النسيج والغزل، وفى قطاع الشركات الهندسية، وغيرهما، وكانت تحقيق مكاسب ضخمة، حتى بدأ العمل بقانون قطاع الأعمال، ثم نجدها تتهاوى بلا مبرر اقتصادى !! فما هو تفسير ذلك ؟ من يرغب فى معرفة السبب فليتجول فى هذه الشركات، ويسمع بنفسه، ويشاهد على الطبيعة ومن كافة المستويات ما جرى ويجرى فى هذا القطاع الذى يتعرض لنهب وتخريب منظمين تمهيدا لبيعه مكهنا ؟! فهل هذا يتفق مع المصلحة الوطنية ؟!

### • رابعا : طبيعة الدور التنموى للدولة وضرورة استمراريته :

القول الشائع الآن هو أن الدولة يجب أن تتخلص من أعبائها الاقتصادية، لتتفرغ للخدمات الواسعة وهذا يستلزم ضرورة التخلص من القطاع العام، وإعطاء الحرية الواسعة للقطاع الخاص. ولا شك أن هذا القول قد تصادف صحته واقع المجتمعات المتقدمة

اقتصاديا. أما المجتمعات المتخلفة أو الآخذة فى النمو، فإن دور الدولة التنمـوى أسـاس، وحقيقة لا يجب النكوص عنها. وقد تتفق مع التخلص من الأشياء الهامشية. ولكن أبسـط الأمور فإن دور الدولة مثلا أساس فى توازن الأسعار فى السوق المحلية عند توزيع السلع جزئيا أو كليا : وهذا يتضح من خلال المجمعات الاستهلاكية، وشركات التوزيع الكبرى لعمر أفندى وغيرها. فما بالكم بدورها الإنتاجى الذى يدعم الاقتصاد الوطنـى، ويقـوى الدولـة وأركانها الأساسية. ولذلك فإن الدول التى تخلصت من جزء كبير من قطاعها العام سـواء فى دول العالم الثالث، أو روسيا وبقية جمهوريات الاتحـاد السـوفيتى، ودول أوروبـا الشرقية، شهدت تراجعا فى مكانتها الاقتصادية، وفوضى بلا حدود فى أسواقها، وتراجعت قيمة عملاتها بل لم يزد إنتاج أى مؤسسة بيعت. والأكثر من ذلك عندما فكرت بعض الدول فى البيع مرة أخرى، كبولندا أخيرا قامت بعمل استفتاء جماهيرى حر ونزيه، خلصت نتائجه إلى رفض التخلص من القطاع العام. بل إن كثيرا من الدول بـدأت تراجـع نفسـها فـى الاستمرار فى هذا النهج. فضلا عن أن الصين كنموذج أتاح الفرصـة الواسـعة للقطـاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، مع الحفاظ على القطاع العام، وهى تمثل عنصـر الأمـان والاستقرار فى الدولة باعتباره ثروة الشعب. ويمكننا فى هذا الصـدد الاقتـداء بنمـوذج الصين.

- فى ضوء هذه القضايا الأربع، يمكن الإشارة إلى تداعيات السير فى طريق بيـع القطـاع العام فقد شهدنا فى الانتخابات الأخيرة مدى الترابط بين المال وكراسي البرلمان، وشـهدت هذه الانتخابات أكبر درجة من درجات العنف السياسى وما زالت الدولة لـها ذلـك الـدور التنموي، فلنتخيل ما يمكن حدوثه عندما تسلم الدولة إرادتها كاملة لأفراد يتحكمون فى كـل شئ. ألا يمثل ذلك انقلابا بالصالح الأقلية على حساب الأغلبية ؟!

كما أن هذا اعتراف صريح بأن التوجه الاقتصادى ليبرالى، والاتجاه السياسـى لصـالح الأغنياء. وهذا لا شك سيسهم فى توسيع الفجوة، ويؤدى بدوره إلى خلق حالة مـن عـدم الاستقرار قد تتسع وتضيق فى ظروف معينة. ولذلك فإننا ننبه إلى أن التضحية بمـا هـو قائم، لصالح القادم غير المضمون، يعد مغامرة كبرى يبدو فى الأفق مخاطرها، ولكن يبـدو أن الضغوط الخارجية تلعب دورا مؤثرا متجاهلة العواقب.

وهنا فإن قدرة النظام تبدو فى المواءمة بين الضغوط الخارجية، التى يصعب رفضها كاملة طبقا لما هو واضح، وبين مكتسبات الشعب، ورصيد الغالبية لدى الحكم. كما أن التوسع فى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص المصرى، والاستثمار العربى بلا حدود مـع الحفـاظ علـى القطاع العام بإدارته إدارة أكثر فعالية، قد يمثل البديل المتوازنا لأكـثر قبـولا مـن بديـل المخاطر الذى يضحى بدور الدولة التنموى والضرورى، من "خصخصـة" غـير مأمونـة العواقب. والله الشاهد.

## ٢- القطاع العام بين الخصخصة وبيع القطاع العام (*)

الحديث عن القطاع العام حديث ذو شجون لكل مشتغل بالعمل العام. فالموقف من التعـامل مع القطاع العام يحدد إلى حد كبير هوية المتحدث والمفكر بل والممارس السياسى. فالقطاع العام يوجد فى كافة المجتمعات الشرقية والغربية ولكن القضية تكمن فى الحجم والمجـال والرؤية للدور، ومن ثم تتحدد هوية نظام الحكم، وأيديولوجيته فى هذا الإطـار. فـهو إذن ليس مجرد موضوع مطروح من زاوية هل يكسب القطاع العام أم يخسر ؟! والأمر الغريب

أن يطرح مصير هذا القطاع بشكل علنى فى الذكرى السابعة والثلاثين لثورة يوليو، والذكرى الثامنة والعشرين لبدايته فى مصر على حد علمنا.

## القطاع العام بين التحرير و التدعيم

فالأمر المطروح الآن هو تفكير فى بيع وحدات القطاع العام الخاسرة وأشير ضمن ما أشير إلى شركة مصر للألبان وغيرها. وسمعنا أحاديث متناثرة ومتناقصة بين ساسة الحكم وغيرهم. وكلها محاولات فى رأينا لا تخرج عن كونها تمهيد المناخ للتنفيذ وكثيرا ما اتبع ذلك من قبل فى موضوعات أخرى لكن القضية تبقى واضحة فى عدة نقاط هامة نوردها على النحو التالى:

### أولا : دور العامل الخارجى :

لا شك أن هذه المقترحات ببيع وحدات القطاع العام التى يطرحها النظام الحاكم حاليا هى من بنات أفكار صندوق النقد الدولى بحجة أنها تخسر، وتمهيد لتقليص دور وحجم القطاع العام بشكل أساسي، والترويج للمشروع الخاص بأى شكل، حتى أن هيئة المعونة الأمريكية طرحت تمويل مشروع بيع القطاع العام للعاملين فيه بأسهم. أى تحويل العامل إلى مساهم. وذلك بالقروض والاستدانة ومزيد من فلك التبعية وما إلى ذلك وقد يتصور البعض أن هذا الأمر بالسهل وكأن العامل سيكون قادرا على سداد هذه القروض حتى يصبح مساهما فى مصنعه، هل هذا الأمر يعقل ؟! العامل الذى تطحنه الحياة، ويستبدل معاشه بأموال سائلة اليوم لتجهيز ابنته، أو الإسهام فى تزويج ابنه، أو الاستدانة للصرف على قوته اليومي، هل هذا العامل بقادر على شراء مجرد سهم واحد فى مصنع، وتطرح الحجج بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لكى يحافظ العامل على مصنعه !!! حقا إنه لأمر غريب لكن الخفى هو أن المستهدف من ذلك هو تحويل القطاع العام من قبضة الدولة إلى قبضة الأفراد الرأسماليين فى النهاية. وها هو عبد الشكور شعلان مندوب صندوق النقد الدولى يرفع إصبعه قائلا : "لابد من إدارة القطاع العام إدارة تجارية سليمة وفتح آفاق أوسع للقطاع الخاص (الأهرام ١/٣/١٩٨٩) وكلاهما مرتبطان سويا تقليص القطاع العام ودعم القطاع الخاص وتوسيع دوره.

### ثانيا : قضية المعلومات

تردد أن شركة الألبان (قطاع عام) على مستوى كبار رجال الدولة بأنها خسرت (٨٠) مليون جنيه خلال العامين الأخيرين، فى نفس الوقت الذى أشار رئيس الشركة إلى مجلة المصور فى ٨٩/٨/٣ بأن الشركة خسرت فقط ٣٨,٨ مليون جنيه فى سبع سنوات وليس فى عامين، مع الإشارة إلى أن هناك أعباء اجتماعية بأوامر من الدولة على الشركة أن تنفذها. وهذا يثير قضية سلامة المعلومات التى هى أساس صناعة القرار السياسى بل يذكرنا هذا بما سبق أن نشر على لسان أكثر من مسئول منهم وزير التخطيط، ووزير القوى العاملة وغيرهم بعدد العاطلين وقد سمعنا أكثر من رقم. فالأمر إذن يحتاج إلى التروى قبل الإقدام على القرار تجنبا للمزالق، ورغبة البعض فى توريط القيادة السياسية فى اتخاذ قرارات هى فى النهاية تعكس مصالحهم ورؤاهم الأيديولوجية.

**ثالثا : قضية هوية الاقتصاد :**

ومهما قيل من أحاديث تريح هذا الاتجاه أو ذاك، فإن الذى لا يخفى على أحد أن هناك أيديولوجية أو هوية رسمية للاقتصاد المصرى وعلى النقيض فيها يلاحظ هوية أخرى فى السلوك اليومي. ومن ثم فإن الدعوة إلى بيع بعض وحدات القطاع الصناعى فى الوقت الحاضر هى مرحلة أو خطوة فى طريق بدأ بخطوات سابقة على أيدى عدد من الاقتصاديين وكذلك على يد الوزير سلطان وزير السياحة الذى أعلن ذات مرة فى مجلس الشعب أن القطاع العام باق، ولكننا وجدناه يبيع جميع فنادق القطاع العام سواء الناجح أو غير الناجح دون بحث فى الأسباب إلى درجة أن سيادته يصر على قيام شركة أجنبية للخدمات الأرضية فى مطار القاهرة بديلا عن الشركة الوطنية مصر للطيران الناجحة وبشهادة كثير من الاقتصاديين، ولعل فى استمرار رئيسها الريان أكثر من أربع سنوات بعد الستين خير دليل على ثقة القيادة السياسية فيه استناد إلى نجاحه إلا إذا كانت هناك أمور أخرى نجهلها. واستبدال شركة وطنية بشركة أجنبية للقيام بالخدمات الأرضية لا مثيل له فى العالم حسب معلوماتنا. فهى احتكار للدولة صاحبة السيادة ولكنه الإصرار على فك كل ما هو عام وتحويله إلى الخاص ويا ليته وطنى بل أجنبى. والملاحظ أن الوزير لا يأبه بالرأى العام، والنقابات العمالية أو اتحاد العمال وغير ذلك من جهات كثيرة معارضة.

وقد يرى البعض أن ما يتم هو إصلاح اقتصادى لا علاقة له بالهوية اشتراكية كانت أم رأسمالية. وهنا نقول إن الإصلاح المطروح هو مجرد تحويل المجتمع من كيان إنتاجى ذى صبغة اشتراكية إلى كيان مغاير يتسم بالرأسمالية أكثر من هذا فإن المستهدف أكثر هو نقل سلطة الدولة ومراكز قوتها إلى الأفراد لإضعاف الدولة التى أثبت التاريخ قوتها عند سيطرتها وضعفها عن افتقاد الدور المركزى فى إدارة شئون المواطنين.

كما أن هناك من يقول ليس هناك الآن ما يعرف بالأيديولوجيات أو الهوية التى أصبحت فى عداد التاريخ ومتاحفه، وبالتالى فإن ما يتم هو ترجمة للمتغيرات والمستجدات فى الواقع الحالى العالمى. فإنه توجد ملاحظتان :

الأولى : أن أى اقتصاد يسير دون هوية لابد له أن يسقط مهما طال الزمن.
فهى البوصلة التى تدير عجلته، وتحكم مساراته إلى الأمام دون توقف أو تراجع وذلك بما يتفق مع خصوصية هذا المجتمع أو ذاك.

الثانية : أن القائلين بذلك هم المبشرون بالاقتصاد الحر، والهوية الرأسمالية التى تعتمد على الفرد وإن لم يقولوا هذا صراحة، وإنما يسعون إلى الإشارة والتلميح إلى إن الأيديولوجية التى دخلت متاحف التاريخ هى الأيديولوجية الاشتراكية ومن ثم يتضح أن من يقول بأنه لا توجد أيديولوجية الآن بل مصالح فقط، إنما قصدوا اختفاء الاشتراكية وسيادة الرأسمالية وهو ما نراه إن لم يكن مستحيلا، فإنه من الصعب جدا وربما ما يدل على هذه الزيارة التى قام بها الرئيس الأمريكى بوش إلى كل من المجر وبولندا الاشتراكيتين خلال يوليو الماضى أشار إلى استعداده لمد الدولتين بالمعونات شريطة تبنى خطوات الإصلاح الاقتصادى، وهو ما يعنيه باتباع آليات السوق الحر، والأخذ بالرأسمالية التى يراها محور الكون فى الوقت الحاضر على حسب تقديراته

إذن مهما قيل سواء فى العلن أم فى السر، وسواء بشكل رسمى أم غير رسمى، فإن الهوية هى التى تحدد موقفنا من أى إجراء اقتصادى أو سياسى فلا يقتنعا مثلا أن يقال أن الأمر ينحصر فى بيع عدد من وحدات القطاع العام الخاسرة فقط لا غير فالأمر نراه

مجرد خطوة على طريق البيع الفعلى العام، كأى قرار بدأ بالجزئيات لينتهى بالكليات. وفى مثال رغيف العيش المحسن ثم الطباقى والتعدد فى السعر حتى صار السعر واحدا ويصبح الرغيف غير محسن وبخمسة قروش فالزحف قادم إلى رأسمالية المجتمع ولكن بالخطوة خطوة كما ضحك علينا كيسنجر

## رابعا : قضية دور الدولة :

فالهوية وأيديولوجية المجتمع تتحدد بشكل أساسى بطبيعة دور الدولة، فإذا كانت الدولة الحارسة بشكلها التقليدى أم الحديث، أى بدورها المحدود فإن الهوية السائدة هى الرأسمالية، وإذا كانت الدولة القائدة بدرجاتها المتفاوتة أى بدورها الواسع، فإن الهوية السائدة هى الاشتراكية وبغض النظر عن التوصيفات المائعة بأن الصراع الآن ليس صراعا أيديولوجيا ولكن مجرد صراع مصالح، فإننا لا ننظر إلى أى من الأيديولوجيتين على أنها الخير أم الشر، ولكن ننظر إليها على مدى ملاءمتها لهذا المجتمع أو ذاك وخصوصية المجتمع المصرى تشير إلى ملاءمة التوجه الاشتراكى، وهو ما ينص عليه دستور البلاد، لما تتضمنه من أبعاد اجتماعية تتعلق العدالة وغيرها مما هو فى صالح المجموع أكثر.

ولا شك أن اتباع السياسيات المنادية ببيع القطاع العام ستؤدى حتما إلى تقويض دور الدولة فى النطاق الداخلي، وعلى المستوى الإقليمى والدولى كدور قائد يتحدد بمدى قوته فى الداخل ولنقارن بين الستينات والسبعينات والثمانينات لنعى الدرس ونفهم الواقع ونتطلع إلى المستقبل ويكفى الإشارة إلى أنه رغم ضراوة وعنف الحملة من السبعينات وحتى الآن على كل ما هو عام إلا أن الملاحظ أن الأفراد مازالوا يثقون فيه لأن المضمون عكس الخاص غير المضمون إذن مهما قيل من تصريحات سواء أطلقت لتهدئة ثورة الرأى العام المصرى فإن الفيصل هو الموقف من دور الدولة في إدارة شئون البلاد هل هو الواسع والقائد، أم الحارس المحدود ؟ فالمجتمعات النامية ومنها مصر تفرض ظروفها أن يكون للدولة دور رئيسى واسع في كافة النشاطات المجتمعية لعدم وجود رأسمالية مستنيرة تعرف دورها الاجتماعى ولتجربة القطاع الخاص المريرة الملتصقة بكل مظاهر الاستغلال والفساد، وغيرهما وذلك كقاعدة يستثنى منها قائل.

ففى ضوء هذه القضايا التى يجب ان تطرح أساسا للمناقشة إزاء ما يطرح من أفكار رسمية أو غير رسمية ببيع بعض أو كل وحدات القطاع العام فإن المنطق يفرض ضرورة أخذ هذه القضايا فى الاعتبار عند التعامل مع هذا الموضوع، وأن التسرع فى القرار سيترتب عليه عواقب وخيمة، نجد لزاما علينا أن نحذر منها.

ولذلك فإن الأمر لا ينحصر فى التخلص من بعض وحدات فى القطاع العام خاسرة سواء أكانت بداية للتخلص من القطاع العام لصالح الخاص، أو كانت ذات نية حسنة محدودة الهدف ومقيدة بالمعلومات المعروضة، بل يتجه الموضوع إلى المواجهة الحاسمة والشاملة للفساد الذى دخل كل الأماكن وليس بعضها، فاخترق شركات القطاع العام لصالح القطاع الخاص، وأفسد الذمم وحطم عقول القيادات، واشترى الكثير من أبناء القطاع العام تحت وطأة الظروف المعيشية القاسية التى يعانى منها الموظفون كل يوم وفى صمت عجيب ومرير !! الفساد أصبح علاجا لمواجهة الأزمة الحياتية لكثير من المواطنين، عجزت أجهزة الرقابة بجبروتها عن مواجهته مواجهة حاسمة وشاملة ولذلك فاتنا أن المواجهة يجب أن تتجه إلى تقويض الفساد، وهذا يتطلب ضرورة معالجة المستوى المتدنى للمعيشة ليس بالتفكير فى الجزئيات لبيع بعض وحدات القطاع العام ولكن بالتفكير فى التنمية الشاملة

المستقلة، والاعتماد على الذات مهما كانت قسوته فكل ما نخشاه أن المنهج التدرجي المتبع حاليا في حل المشاكل لن يؤدي إلا إلى مزيد من تدهور الأوضاع، خاصة وأنه يهتم بالجزئيات ويترك الكليات وليكن ختاما، في مراجعة السياسات خير صواب للمصلحة العليا للمجتمع.

## مصداقية النظام وبيع القطاع العام (*)

صحيح أننا نعيش مناخ الحرية الفكرية، وصحيح أن كل فئة في المجتمع تستطيع أن تعبر عن أفكارها بغض النظر عن التزامها بقيم المجتمع وتقاليده ومصلحته العامة أم لا، وصحيح أن حقبة الرئيس مبارك سينسب لها أنه الرئيس الذي أتاح الفرصة لكل القوى الاجتماعية أن تتبلور من خلال إتاحة الفرصة لها في التعبير عن أفكارها بحرية تامة، ولكن الخطير هو أننا نعيش في نفس الوقت مناخ الإرهاب الفكري فكل فئة اجتماعية وهي تعبر عن أفكارها ولا تكتفي بالدفاع عن وجهة نظرها والاختلاف مع القوى الأخرى بموضوعية وفي إطار التقاليد المعروفة في الحوار الديمقراطي، وإنما تسعى إلى التسفيه من آراء الآخرين والحجر عليهم ومحاصرتهم بالاتهام إن أقدموا على إشهار هذا الدليل وذلك، دفاعا عن وجهة نظرهم، وعلى الرغم أن هذا الإرهاب الفكري يتناقض مع الحرية الفكرية والتقاليد الديمقراطية بل ويتعارض مع مبدأ المصلحة العامة لذلك فإنه من المؤسف أن نعود القهقرى كلما خطونا خطوة نحو تعميق الديمقراطية ومن المؤسف حقا أن نجد من بين قادة الرأي أو هكذا يسمون في علم السياسة - من يستخدم هذا السلاح لإرهاب كل من تسول له نفسه في الدفاع وذلك سعيا لخدمة الأفكار التي يرى ضرورة نشرها في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها مجتمعنا.

وينتهز هؤلاء الفرصة في ظل التغيرات التي تجري في الكتلة الشرقية لكي يشهروا بكل أصحاب الاتجاهات الاشتراكية سواء أكانوا ماركسيين أو قوميين أو غير ذلك معتقدين أن الفكرة الاشتراكية قد ارتبطت بالكتلة الشرقية فحسب، وأن التغير الذي اعتراها يعني زوال الفكرة الاشتراكية من أساسها وبالتالي يجب أن يسير العالم كله في هذا الاتجاه، متناسين حقيقة أخرى أن الرأسمالية التي يدعون إليها تعاني من أزمة حقيقية بنفس الدرجة مع ما تعانيه الاشتراكية في الكتلة الشرقية والتأكيد على هذه المعاني من الأهمية في هذا الوقت الحرج الذي يمر به مجتمعنا بلا مزايدة وذلك بمناسبة تجديد الحديث مرة أخرى ومرات عن بيع القطاع العام والواقع أن الحديث في هذا الموضوع سيظل هو الموضوع الرئيسي خلال عدة سنوات قادمة وليس مجرد قرار بشأن هذا القطاع أيا كان سينتهي الحديث فيه ولذلك فإنه من الواجب التنبيه إلى المخاطر الحقيقية التي تصاحب الدعوة الواسعة التي تغطي وسائل الإعلام ويدعو إليها كل ذي مصلحة خاصة لأجل بيع القطاع العام وكثيرون كتبوا دفاعا عن استمرار هذا القطاع الحيوي وكثيرون كتبوا دفاعا عن ضرورة وحتمية بيعه والتخلص من هذا الهم الثقيل إرضاء لمصالحهم أو إرضاء لمصالح قوى خارجية تسعى إلى تقويض المجتمع ونسف إرادته القومية بحق وهنا فإننا لا نسعى هنا للتأييد أو الرفض فنحن ننطلق من تأييدنا لاستمرارية القطاع العام لاعتبارات سبق الحديث عنها في مقال سابق ولكننا نناقش الأمر في ضوء نقطة محورية إلا وهي مصداقية النظام في تعامله مع هذه القضية فأي نظام لا يقيم بأقوال النخبة الحاكمة فيه فحسب، ولكنه عادة ما يقارن بالسلوك الفعلي لهذه النخبة وإذا تطابق السلوك مع القول اكتسب النظام لدى الجماهير مصداقية عالية والنظام الحاكم المتمثل في الحزب الوطني يستمد شرعيته من إيمانه العميق بثورة

٢٣ يوليو ومبادئها الأساسية وهنا الأمر يستحق الوقفة فإلى مدى التزم ويلتزم هذا النظام بهذه المبادئ التى تمثل أساس شرعيته ؟ هذا هو السؤال ونحن لسنا من عبدة الأصنام ولكننا مقتنعون بالمبدأ وهنا فإن القطاع العام ليس من الأصنام التى يشير البعض إليها مما يوجب كسره وتحطيمه لغرض فى نفس يعقوب ولكن مبدأ هام له أهميته استطاع أن يكسر ويحطم قوى الرأسمالية البغيضة التى قامت ثورة يوليو للقضاء عليها بعد ما مصت دماء هذا الشعب إلى جانب الإقطاع فالثورة حين استهدفت من بين مبادئها القضاء على الإقطاع أو الرأسمالية لتحل محلها بالعدالة الاجتماعية من خلال إعادتها توزيع ثورة المجتمع التى تمركزت بفعل الاستغلال فى يد فئة قليلة لم تصل إلى نصف فى المائة وكان أداة مواجهة الرأسمالية هو القطاع العام وهو الذى حقق التوازن الاجتماعى وأذاب من الفوارق بين غالبية فئات المجتمع وهذا بالطبع لا يرضى الغرب بزعامة الولايات المتحدة ورجالها فى مصر ومن ثم فإن أى طرح لبيع القطاع العام هو طرح غربى لا يستهدف إخراج مصر من أزمتها الاقتصادية ولكن تقويض أساس شرعية النظام حتى يقوده إلى الإفلاس فيما بعد ليحل محله بفعل قوى خارجية ومؤيديها فى مصر نظام آخر يعد خلف الستار فهل نتصور إذن أن أفكار الصندوق الشهير ذى السمعة السيئة فى العالم وأفكار الولايات المتحدة وأفكار الغرب الرأسمالى ومشايعيه يستهدفون خيرا لهذا البلد هذا ما أشك فيه بالإطلاق ...

ولذلك فهم يدعون على القطاع العام بأنه خاسر، وبه فساد وبه.. الخ

ولكنهم تناسوا أن من أهم مآثر الانفتاح منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن هو إشاعة الفساد فى كافة أركان المجتمع حتى أن أجهزة الرقابة بكافة مستوياتها وباعتراف أحد المسئولين عن واحد من أهمهم فى مناقشة رسالة علمية بأنها أصبحت عاجزة فى مواجهة هذا القول وبالتالى لا يسأل عن ذلك القطاع العام بل المناخ العام و يدعون على القطاع العام بأنه وراء قتل الاستعداد للإنتاج وقتل المبادرة لدى الأفراد وهؤلاء تناسوا أن القطاع الخاص منذ بدء الانفتاح قام على أكتاف رجال القطاع العام بعدما استهواهم بالمرتبات المغرية ولكنه لم يساهم فى خلق كوادر قيادية جديدة وتناسوا أيضا أن قضية الإنتاج لا ترتبط بالقطاع العام بل ترتبط بقضايا مجتمعية أخرى ولعل العامل الحاسم وجود مشروع يمكن أن يحشد الناس ويعبئهم وهذا ما نعتقده ولذلك يشعر الشباب بأن جهده لا يعود إليه إضافة إلى أن هؤلاء تناسوا أن المبادرة الفردية حجة واهية فالقطاع الخاص أمامه مجالات لا حصر لها للعمل والمشاركة إن أراد، وينال تشجيعا لم يشهده فى نفس الغرب الرأسمالى وصل إلى مرحلة التدليل ومع ذلك فان أصحاب هذا الرأى ينسون أيضا حجم ما تم تهريبه من الأموال تصل إلى مائة مليار دولار وأكثر خارج مصر فماذا لو استغل هؤلاء هذه الآمال المهربة فى عمل المشروعات تفيد البلد، هل هو الخوف والسؤال لماذا يا سادة ؟

لم يؤمم مصنع واحد، أو صودرت أملاك أحد منذ الستينات ولم ! ! ممن ينزعجون أذن ! انهم ينزعجون من أنفسهم لأنهم لا يريدون أن يقوموا بواجبهم فى هذا المجتمع، يريدون أم يمصوا الدماء فقط، دون أن يدفعوا الضرائب ودون أن يساهموا فى خلق فرص عمل حقيقية ودون أن يزيدوا فى الإنتاج.. الخ فأى انتماء لهذا القطاع الخاص الذى يحاول البعض الآن أن يكون هو كل الاقتصاد المصرى. إن إجمالى ما يساهم به القطاع الخاص ضريبيا لا يتجاوز الـ ١٠% حسب معلوماتنا المحدودة، فكيف ستقوم السيادة الكاملة للقطاع الخاص. ولذلك فإنه من العجيب أن يتصور البعض أن هناك من سيشترى القطاع العام، إن هذه مؤامرة خارجية وللبعض من دعاتها فى الداخل مصلحة لهم فى تحطيم أركان

هذا المجتمع المكافح. فهؤلاء يرون أن المسألة تبدأ بالبيع للعاملين، فمن أين لهؤلاء قبل من قروض خارجية، والسؤال : إلى متى السير فى الدرب المظلم بعد أن تجاوزنا الخمسين مليار دولار يا سادة ! هنا فهذه بداية ليدخل القطاع العام ومصر نهبا لهؤلاء القوم يعبثون بها كما يريدون، ويعبثون فسادا فيها لتتحطم إرادة هذا المجتمع.

ولذلك فإن الجدير حقا بفتح ملفاته ليس القطاع العام، ولكن القطاع الخاص غير الإنتاجى على وجه التحديد لنكتشف العجائب. إن أكثر من (٦٠٠) شركة خاصة خاسرة فى مقابل (١٥) خمسة عشر خاسرة للقطاع العام.

رويدا بأموال هذا الشعب الكادح الذى يسعى ليل نهار من أجل لقمة العيش إلى حد انه ضاق بأى مناقشة فى أى موضوع لدرجة اليأس والإحباط الكاملين. وإذا أردتم معرفة ذلك فعيشوا وسط هذا الشعب وليس فى الأبراج العالية. إن الغالبية العظمى من شعبنا لم يروا برنامجا زمنيا واحد قد تم تنفيذه. والشباب يمر بأزمة حادة، وكبار كتابنا فى الأعمدة المختلفة يشيرون إلى ذلك، ولا أحد يسمع، ولا أحد يقدم الحل. وكل هم هؤلاء تفكيك "صواميل" المجتمع، وتقويض أعمدته الأساسية ليتهاوى ويسقط السقف لنعيش فى العراء. فمشكلة الإسكان لم تحل، ومشكلة توجيه الشباب إلى الصحراء بغير برنامج واضح، ومشكلة البطالة رغم أنه خصص لها مؤتمر قومى للحزب الحاكم لمناقشاتها وعشرات المؤتمرات العلمية، ولم تحل وبدون برنامج زمنى واضح،

كما أن المجانية قوضت فى كل المستويات من تعليم وصحة وغيرهما إلى حد قرب انتهاء فكرة تكافؤ الفرص وكذلك مشكلتا الأسعار والأجور فإلى متى تستمر هذه الأوضاع ! وإذا ما لم تحل هذه المشاكل ببرامج زمنية واضحة يحاسب عليها النظام، ويستطيع الشباب أن يلتمسها حقيقة.

## التحرر الاقتصادى ومأزق البطالة..*

من المصطلحات غير المريحة للأذن مصطلح "الخصخصة" ويتفق معى كثيرون فى هذا حتى الذين يستخدمونه أساسا يعترفون بعدم سلامته أو دقته، خاصة وأنه يتداخل مع مصطلح دارج نستحى من الإفصاح له وفى إحدى الندوات التى حضرتها، تحدث د. عاطف صدقى رئيس الوزراء معلنا عدم ارتياحه لهذا المصطلح، ويفضل استخدام مصطلح التحرر الاقتصادى، أو أى مصطلح أخر يتوازى معه.

وبغض النظر عن المصطلح الذى يروج له دعاة الفكر الاقتصادى الحر "السلفى" حيث يرون حتمية تحول كل ما هو "عام" إلى "خاص" إلا أننا نرى من الواجب أن نتجاوز ذلك مؤقتا لمناقشة واحد من أهم إفرازات هذه السياسات وهو موضوع "البطالة" فقد أدى اتباع سياسة التحرر الاقتصادى إلى بزوغ أزمة البطالة بطريقة مباشرة وواضحة، وذلك نتيجة تراجع الدولة عن تعيين الخريجين، وعدم توازى فرص العمل الجديدة مع إعداد الخريجين المتزايدة، وعدم قدرة القطاع الخاص على توليد فرص العمل المطلوبة، وتشجيع الدولة للعاملين على الخروج بالمعاش المبكر، وضعف المخصصات من جانب الدولة للاستثمارات الإنتاجية المولدة لفرص عمل حقيقية ومستمرة واستبدالها بمشروعات مؤقتة.. الخ.

ومع تزايد عدد السكان فى سن العمل، فى نفس الوقت الذى زادت فيه إعداد الخرجين بدون عمل خاصة فى ضوء اتباع سياسات خاطئة قامت على الدعوة للالتحاق بتوفيق الفنى باعتباره يتفق مع فرص العمل المتاحة والمتوقع إتاحتها، واتضح أن ذلك كان أكذوبة كبرى مما قاد الشباب مرة أخرى إلى التوجه للتعليم الجامعي، وإصراره على مواصلة مشوار توفيق بدلا من الاقتصار على توفيق الفنى المتوسط الذى لا تتوفر له فرصة العمل المأمولة، فأسهم كل ذلك فى تعميق حدة البطالة بشكل يكاد يهدد سلامة واستقرار المجتمع، إن لم يكن قد أدى بالفعل، ووصل حجم البطالة إلى أكثر من ثلاثة ملايين عاطل !!.

ومن ناحية أخرى، فإن الإصرار على اتباع سياسة التحرر الاقتصادى الكامل، التى يحصرها غلاة الفكر الحر فى "الخصخصة" سيؤدى حتما إلى تزايد أعداد العاطلين فى الدولة.

فإذا كان لدينا الآن حوالى(٥.٥) مليون عامل فى الدولة، فأن نسبة ٤٠% على الأقل سيجدون أنفسهم فى الشارع، أى ما يقرب من ٢ مليون عاطل جديد ستشهدهم سوق البطالة ليصبح إجمالي حجم العاطلين (٥) ملايين بلا رتوش.

ولا يشفى غليل أحد الدعاوى والتبريرات القائلة بأنه لن يضار أحد، ولن تعطى الفرصة للمشترين للقطاع العام أن يفصلوا عاملا.. الخ هذه الدعاوى التى لا تسمن ولا تغنى من جوع ! والدليل على ذلك، التصريح الواضح والصريح الذى صدر عن رئيس الوزراء بنفسه منذ عدة أشهر والذى كان ملازما للإعلان الواسع فى كافة الصحف عن بيع مشروعات القطاع العام حيث قال : "إنه ستتاح الفرصة الكاملة للمشترين بأن يحددوا بأنفسهم حجم العمالة الملائمة لشركاتهم بعد نقل الملكية لهم". نقلا عن جريدة الأهرام وصحف قومية أخرى – بالإضافة إلى الواقع الفعلى الذى يشهد الإصرار من جانب الإدارات

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٣/٩/١٣

الموجودة حاليا فى ظل الشركات القابضة على "تطفيش" العمال، ويتبعون فى ذلك وسائل عديدة، وقد تابعت وشاهدت هذا بنفسى فى منطقة شبرا الخيمة، وسمعت وقرأت عما يتم اتباعه فى مناطق عمالية أخرى.

نحن إذن أمام سياسة لها مضمون ولها إفرازات، والسؤال هنا : ما دامت هذه السياسة لا مجال للعدول عنها، أليس من الأجدى إذن الإجابة الصريحة على إفرازاتها وفى مقدمة ذلك البطالة التى تنتشر فى المجتمع بشكل سرطانى ؟

ومن جانبنا، وإسهاما فى الإجابة على هذا السؤال، فإننا نشير بداية إلى سلامة فكرة القطاع العام باعتباره الأداة الرئيسية فى تنمية مجتمع يحتاج إلى النهوض الحقيقى، وأن تحويل العام إلى خاص لن يحقق غرض النهوض والأسباب معروفة ولا داعى للخوض فيما يتعلق بالدور التاريخى للقطاع الخاص وآليات تراكم ثرواته وأساليب إدارته لأمواله من خلال اختراق السلطة والتغلغل فيها أن لم يكن تولى مراكز صناعة القرار فيها بشكل مباشر أو بصورة غير مباشرة.. ومن ثم فإن القطاع العام يحتاج إلى هزة كبرى فى أساليب الإدارة بما يتفق ومقتضيات العصر. وأن الجمع بين الحرية الواسعة فى الإدارة وبين الرقابة الصارمة والحكمة هو السبيل للنهوض بهذا القطاع. فالقضية إذن قضية تخلف أداري، وهو واضح أيضا فى العمل الحكومي. فإذا كانت الوسيلة هى البيع، فالأولى هو بيع الحكومة ذاتها بإدارتها وهيئاتها المختلفة، ولكن هذا لا يمكن بأى حال من الأحوال. فالنهوض بالعام أو الحكومى يتحقق عن طريق تحسين أداء الإدارة ولا يتحقق عن طريق البيع للقطاع الخاص بطريقة لا تتم فى صورتها الحالية عن حسن نية، بل تتم بطريقة تعكس عدم الانضباط والفوضى !! كما أنه من المفيد القول بأن التفكير فى الاستفادة برؤوس الأموال الخاصة، يتأتى عن طريق الإفساح الواضح لمجالات الاستثمار. ولا يمكن تصور أن الحكومة غلت يدها عن دعم هذا الطريق، بل أفسحت المجال بلا حدود للقطاع الخاص لكى يستثمر أمواله، وللأسف لم يتمخض كل ذلك عن الشىء المتوقع بحجم يصل إلى استيعاب القوى العاملة الجديدة. بل إن كل فرص العمل فى القطاع الخاص الاستثمارى لم يتجاوز – كما وصل إلى مسامعنا – نصف مليون فرصة خلال ١٥ سنة من الانفتاح !!

كما أن تجربة البيع للعام إلى الخاص فشلت فى بريطانيا وعدد من الدول الأوربية، وأيضا يشير برنامج كلينتون الاقتصادى الذى نجح على أساسه إلى توسيع نطاق دور الدولة، وهذا يقود التساؤل : هل نصبح ملكيين أكثر من الملك ؟ وهل نطبق سياسة فشلت فى الدول التى دعت إليها ؟. ومن ناحية أخرى فإن تجربة بيع المشروعات فى المحافظات تعثرت كثيرا لدرجة أن هناك مشروعات حتى الآن لم تبع، بل بيعت مشروعات بأبخس الأثمان، فهل ننتظر أن تحدث كارثة، أم يجب على المفكرين والمتابعين والمخلصين لهذا الوطن أن ينبهوا صناع قراراتنا إلى الإفرازات السلبية لاتباع سياسة يمكن أن تهدد كيان المجتمع كله واستقراره.

فالموضوع هام للغاية، فليس من المعقول أن تنشر معلومات دون تعليق. فأحد الفنادق الكبرى المطروحة للبيع قيل أن قيمته المطروحة (٢٠٠) مليون، ويحقق دخلا صافيا قدره (١٠٠) مليون سنويا (أى أرباحه فى العام تعادل نصف القيمة المطروحة) فهل يمكن أن يتم طرحه للبيع ؟ !

وبغض النظر عن إجراءات والسياسات المتبعة التى أردنا التنبيه لمخاطرها، فإن المحور الذى ننطلق منه هو ذلك المتعلق بأزمة البطالة التى تستشرى دون أمل فى حلها. ولذلك فإن السؤال الطبيعى هو ما هى الحصيلة المتوقعة من بيع بعض المشروعات ؟ وأين

حصيلة بيع مشروعات المحافظات حتى الان ! وفى أى المجالات سيتم الاستفادة منها ؟ أى ما هى الخطط الموضوعية لاستثمار هذه العوائد فى مواجهة أزمة البطالة للخروج منها فى إطار مشروع واضح؟

تلك هى الأسئلة الرئيسية التى على القائمين على تنفيذ سياسات التحرر الاقتصادى التـى لا يجب اختزالها فى "الخصخصة" أن يجيبوا عنها ويشرحوها لجمـهور النـاس، وأن يـنزل الحزب الحاكم إلى قواعده ليشرح لهم لكى يطمئن هؤلاء على مستقبلهم، ولا يجب أن يترك الناس لأخبار متناقضة تنشر فى الصحف ووسائل الإعلام وعلى السنة بعض الوزراء كـل طبقا لأفكاره !! إن المطلوب فى هذه المرحلة، إعادة النظر فى بيع مشروعات القطاع العـام الناتجة، تجنبا لأن يسهم ذلك فى تعميق أزمة البطالـة، والسـعى نحـو اسـتكمال بيـع المشروعات فى بقية المحافظات وأيضا بيع المشروعات الخاسرة التى لم تستطع الحكومـة معالجتها. فى نفس الوقت فإن المطلوب أيضا من الحزب الحاكم وحكومته، ضرورة إعـلان بيان رسمى يتضمن حصيلة بيع المشروعات حتى الآن، وكيف تمت الاستفادة منها فى خلق فرص عمل بشكل محدد، وبيان برنامج الحكومة فى هذا الإطار لكى تهدأ نفوس الشباب بدلا من الإحباط المسيطر عليهم الآن ويفتقدون معه كل أمل. فالسبيل الرئيسى لإقناع الشباب هو أن يجدوا برنامجا واضحا من حيث حقيقة لهذا البرنامج وأخيرا : فـإن معالجـة البطالـة برنامج واضح فى ظل اتباع سياسة التحرر الاقتصادى، هى السـبيل الرئيسـى لمواجهـة الإرهاب الذى ينتشر بصورة كبيرة. لأن إنهاء أزمة البطالة تفقد المنظمين للإرهاب مـادة تزيد إرهابهم اشتعالا وانتشارا كما أنه ثبت أن كثيرا من الشباب المشترك فـى العمليـات الإرهابية عاطلون وبلا عمل، وهو ما يعنى أن معالجة أزمة البطالة لابد أن تحتل المقدمـة، وتوضع فى أولويات برنامج الحكومة والحزب الحاكم إذا أردنا لـهذا المجتمـع السـلامة والاستقرار الحقيقى.

## "شركات الخدمات" فى ظل التحرر الاقتصادى ؟*

مع إشراقة كل عام جديد، يبدأ جمهور الناس فى استقبال هذا العام أو ذاك إما بابتسامة وانشراح وإما بالتكشيرة وعدم الارتياح. وإذا اختزلنا حياة هؤلاء فى بعد واحد بماله من جوانب متعددة، وهو البعد المتعلق بشركات الخدمات، لاتضح أن لهذا البعد أهمية كبيرة فى حياتنا اليومية خاصة مع اتساع نطاق اتباع سياسات التحرر الاقتصادى من جانب الدولة.

فالمواطن يتعامل فى حياته اليومية مع عدد من المؤسسات التى تقدم الخدمات له. وهو بهذا المعنى يتعامل مع ثلاثة أنواع من الهيئات الخدمية وهى :

- هيئات جزائية : وهى المتعلقة بتقديم الخدمات للمواطنين مقرونة بالجزاء إما الإيجابية أو السلبية، ويلجأ لها الناس بهدف الحصول على حقوقهم من جانب المواطنين الآخرين أو من جانب الدولة وفى مقدمة هذه الهيئات : الشرطة، والقضاء. ونظرا الطبيعة الإجراءات فى القضاء يتجنب الكثيرون الدخول فى دهاليزه متنازلين عن حقوقهم إلا فى الحالات القصوى. أما هيئة الشرطة فيحكمها علاقة الرهبة التى يتحاشى الكثيرون الدخول فيها برغبتهم ويتحملون متاعبهم تجنبا للدخول فى علاقة مع الشرطة إلا فيما ندر من البعض الذى يتجاوز إحساسه بالخف لاعتبارات كثيرة لسنا بصدد الدخول فيها.
- هيئات بيروقراطية : وهى التى تقدم خدماتها العديدة للمواطنين بشكل دوري، ولا يستطيع هؤلاء أن يتجنبوا التعامل معها لأنها توقف حركتهم فى المجتمع على المستوى الداخلى والخارجي على الأوراق الرسمية المستخرجة من هذه الهيئات. ومن هذه الهيئات السجل المدني، والجوازات، مكتب الصحة الخاصة بالمواليد والوفيات، وغيرها الكثير. والحقيقة أنه رغم المعاناة فى أداء خدمات هذه الهيئات، إلا أن المواطن يتحملها راضيا، وصابرا، ولا حول له ولا قوة إزاءها، ذلك الوحش الضخم المتمثل فى البيروقراطية.
- شركات خدمات : هذه الشركات والتى كانت من قبل هيئات حكومية عادية، إلا أنها أصبح لها نوع من الاستقلالية وكونت بناءها الذاتي، وأفرزت منطقا جديدا فى التعامل مع جمهور الناس. خاصة وأنها تقدم خدماتها بمقابل نقدي، وتتوقف فى أدائها لهذه الخدمات على رغبة المواطن. إى أن إرادة المواطنين فى التعامل من البداية مع هذه الشركات قائمة. ولكن السؤال ماذا بعد أن تتم علاقة الخدمة بين الشركات المسئولة والمواطن ؟ أى بعبارة أخرى ما هى طبيعية هذه العلاقة من جانب ؟ وما هو حجم إرادة المواطن فى هذه الخدمة وهل تتسم بالتكافؤ مع إرادة الشركة التى تقدم الخدمة أم لا ؟ وتتمثل هذه الشركات عموما فى : التليفونات، والكهرباء، والمياه، والتأمينات الاجتماعية والبريد، شركات التأمين المختلفة، وغيرها من شركات لا تحضر فى ذهنى وقت كتابة هذا المقال.

وإذا حاولنا الإجابة على الأسئلة السابقة بالتطبيق على هذه الشركات التى تقدم الخدمة، نقول إن تبيان الأمثلة يمثل أهمية كبيرة فى التعامل مع مضمون الموضوع، فشركات التليفونات، تفاجئ المواطنين بزيادات فى الفواتير كل عام، ولابد من أن يشعر الناس بسعادة لقدوم العام الجديد، يتسرب إليهم الإحساس بالهم والنكد، وقد استشعرت ذلك بنفسى وأنا اسحب فاتورة تليفونى ونتساءل ما الذى نفعله إزاء هذه الشركة وذلك إزاء مبالغاتها فى قيمة الفاتورة ؟ الوضع الحالي يشير إلى تقديم شكوى لنفس الجهة، والرد الطبيعى يتمثل فى سلامة الوضع، وسلامة موقف الهيئة، وعلى المتضرر أن يلجأ إلى جيبه فورا

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١/١٩

ليدفع القيمة المطلوبة، وإلا فإن الحرارة ستقطع عنه فور انتهاء المدة المحددة للسداد، وهذا إن دل فإنما يدل على عدم تكافؤ العلاقة. فشركات التليفونات قوية : تفرض عليك الرسوم وتحدد لك الموعد للسداد، وتهدد بقطع الحرارة إذا لم تدفع في الوقت الذى تطلبه مهما كانت شكواك التى عادة ما تنتهى إلى الحفظ لكن صحتها. فهى إذن خصم وحكم، وهى إذن طرف قوى فى مقارنة مع طرف ضعيف لا يمتلك إزاء هذه الشركة أى وسائل للضغط ولو حتى رسمية. وان لجأ بعض مستهلكى هذه الخدمة إلى القضاء، فما الذى سيفعله لهم، وما هى حصانات الشخص إزاء هذه الشركة التى لم تعد هيئة حكومية عادية، بل شركة تقدم خدماتها نظير تقديم مقابل نقدى لها ؟

وإذا قلنا للقائمين على هذه الشركة فى موقع الخدمة، بأن الفواتير السابقة تشير إلى استهلاك شبه ثابت مع ثبات قيمة السعر، يردون بأنك استهلكت أكثر هذا العام ! وإذا قلت لهم إن الفواتير لا تعبر عن واقع فعلى، يردون بأن هذا ما تتصوره وليس ما عندنا بالفعل !! وإذا قلت لهم وهل السنترال يستطيع أن يحسب ما بعد الدقائق الست ؟ يقول وهذا ليس اختصاصك !!. والمهم أن تدفع وإلا فالحرارة لن تصلك بعد الموعد وسيتحول التليفون إلى جثة هامدة بالفعل.

والأدهى من ذلك إذا قلنا أن الفاتورة الجديدة أصبحت خالية من رصيد المكالمات للعام الجديد وهو (١٥٠٠) مكالمة مجانية مقابل الرسوم الثانية وهى (٤٥) جنيها، يردون بقولهم عندما نسألهم، بأن الكومبيوتر نسى أن يضعها، وأن الوزير أكد استمرار هذه المكالمات. والحق أقول أنه باحتساب أكثر من فاتورة حولنا للأهل والجيران اكتشف انه يخصم ما قيمته (١٥٠٠) مكالمة يصبح الاستهلاك هو الاستهلاك الوارد فى الفاتورة السابقة. وهنا نتساءل ما الذى نستطيع أن نفعله إزاء هذه الشركة التى تقدم خدمة حياتية للناس ؟

وإذا تجاوزنا بعض الشيء شركة التليفونات، إلى شركات أخرى، مثلا الكهرباء فإننا لا نجد إلا نفس المنطق. فالفاتورة فى تصاعد مستمر، وبدون إخطار وإذا سألت المحصل يقل لك "لا اعرف، وعليك أن تدفع وتشتكي، حتى لا تقطع عنك الكهرباء.." وإذا عرفنا أن أغلب مناطق القاهرة يرتبط صعود المياه، بالمواتير التى تعمل بالكهرباء فإنك مطالب بأن تدفع راضيا أم غير راض !! ونفس المنطق نجده فى شركة المياه، وفى التأمينات، والبريد، وشركات التأمين.. الخ.

وهنا فإن الذى يضغط على المواطنين هو قيمة هذه الأشياء فى حياتهم اليومية، وانه لاغنى للمواطنين أمثالنا وغيرنا عن المياه المقرونة بالكهرباء، وبالتالى لا غنى عن الكهرباء، والتليفونات والتأمينات، وغيرها. ومن ثم فإنه مع مرور الوقت، وتحول هذه الهيئات إلى شركات خدمة فى ظل التحول إلى سياسات التحرر الاقتصادى حيث تقدم الخدمات بتكلفتها الحقيقية، غير مدعومة - بالإضافة إلى تحقيق أرباح ومكاسب ضخمة من ورائها وفى ظل طبيعة العلاقة غير المتكافئة التى تحفظ حقوق هذه الشركات الساعية إلى الربح من وراء تقديمها هذه الخدمة، فى نفس الوقت لا يتم فى الواقع العملى الحفاظ على حقوق الطرف المستهلك وهو المواطن، فإنه فى ظل هذا كله يثار التساؤل : كيف نحمى أنفسنا من تعسف الشركات التى تقدم هذه الخدمات الحياتية للمواطنين. أى كيف نقوى موقف المواطن فى التفاوض إلى حد التكافؤ مع هذه الشركات، وتجنبنا لأن يظل المواطن هو الطرف الضعيف ؟

لا شك أن الاقتراح الذى نقدمه، شيئا أم أبينا - قد فرضت علينا السياسيات التحررية المسماة - بالخصخصة - هو ما يلى :-

ضرورة أن تنشأ هيئة مستقلة محايدة تكون مهمتها بحث شكاوى المواطنين بحياد فى مواجهة هذه الشركات، وتكون لها سلطات محددة، سعيا نحو تقوية موقف المواطن فى علاقته بهذه الشركات. وأن تكون لنتائج بحث هذه الهيئة المحايدة الحجية الملزمة فى القانون إزاء هذه الشركات. وفى نفس الوقت يتم رفع يد هذه الشركات عن الخدمة عن المواطن المستهلك لها طالما أن الأمر محل شكوى، وإلا التزام المواطنين بدفع القيمة أولا، وذلك إلى حين البت النهائى فى الشكوى. وبهذا يمكن - فى تقديرنا - أن ترتفع قيمة المواطن ونقوى موقفه فى مواجهة تعسفات هذه الشركات، ونجعله متكافئا فى وضعه القانونى والواقعى إزائها تجنبا لأن تهضم حقوقنا كمواطنين فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى. والاقتراح مطروح للنقاش، لأن الموضوع يتعلق بمكانة المواطن وحقوقه فى هذا المجتمع الذى يسير فى طريق الديمقراطية.

# الوجه الآخر للإرهاب والسياحة *

أفزعني – كما أفزع آخرين – خبر انهيار عمارة مصر الجديدة بشارع الحجاز خلال الأسبوع قبل الماضي. وتفجرت داخلي أثر هذا الفزع الذي انتابني، تساؤلات كبيرة تحتاج إلى طرح واضح للأمور، وبالتالي تحتاج إلى إجابات حاسمة، وذلك في وقت لا يسمح بالالتفاف حول الموضوعات دون جدوى، وهو المعروف في لغتنا الدارجة ب "اللف والدوران". فمن خلال ما عرضته الصحافة المصرية من أخبار تتعلق بانهيار العمارات على مستوى القاهرة وعواصم المحافظات الأخرى، وخلال عام ١٩٩٢ فحسب وطبقا للأرقام التقديرية التي يتم تتبعها أو تدقيقها فيما بعد النشر الأولى ولا تخرج علينا بيانات رسمية بما حدث، فإنه قد اتضح أن حجم العمارات تجاوز الثلاثين عمارة، وحجم القتلى اقترب من ٥٠٠ شخص، ومثلهم جرحى على وجه التقريب، وهذا العدد بدون أحداث الزلزال الذي وقع في ١٢ أكتوبر الماضي.

والملاحظ على هذه العمارات المنهارة أنها حديثة العهد وأن أغلبها سبق استخراج قرارات تنكيس أو إزالة له ولم يتم تنفيذها، وأنها بالتالي نتاج من نواتج فوضى السبعينات فضلا عن ذلك، فإن أحداث الزلزال كشفت عن معلومات هامة تتعلق بحجم قرارات الإزالة والتنكيس التي صدرت خلال السنوات الماضية، حيث بلغ عددها ما يقرب من مليون قرار، لم ينفذ منها طبقا لما ورد على لسان المسئولين، سوى ١% فقط وبالتالي كلما وقعت الواقعة بسقوط عمارة ما، يعلن أنه قد صدر لها قرار إزالة أو تنكيس، والسؤال لماذا لم يتم تنفيذ هذه القرارات حرصا على أرواح الناس ؟ سؤال يصعب الإجابة عليه فعلا !!

الواضح أن أجهزة تطبيق القانون داخل السلطة التنفيذية نائمة بالفعل عن القانون فتدور الدائرة بصدور تراخيص البناء دون متابعة من الحي المسئول من خلال إدارته الهندسية، وإن لم تصدر هذه التراخيص، فإننا نشاهد البناء غير المرخص بل وعلى أرض زراعية، ثم يتم التصالح ودفع مبالغ معينة بين المخالفين والأحياء، وليس هناك معلومات عما تم في المبنى المخالف، وأمور كثيرة يعرفها أبسط الناس. ويبقى التساؤل الرئيسي الذي يفرض نفسه، إذا كانت حوادث الإرهاب التي تقع من بعض الأشخاص وبدوافع عديدة تمثل تأثيرا مباشرا على السياحة طبقا لما يتردد، مما أدى إلى خروج رئيس الدولة شخصيا في جولات حرة وسط السائحين في الأقصر وأسوان والغردقة لإشعارهم بالأمان داخل مصر فهل لا تمثل الانهيارات المتكررة للعمارات داخل القاهرة والإسكندرية وغيرهما من محافظات وجها آخر للإرهاب يمكن أن يكون له تأثير سلبي على السياحة ؟ الأمر الذي لم يعد محل شك، هو أن السياحة تمثل موردا هاما من الدخل القومي، بل يمكن أن تمثل موردا أفضل مما هو حادث الآن وفي ضوء ظروف معينة، فضلا عن ذلك فإنه لا يمكن الاعتماد على أن السياحة تمثل موردا رئيسيا دائما في إجمالي الدخل القومي، وذلك يرجع إلى أن هناك محاولات لأطراف عديدة إقليمية ودولية لضرب هذا المورد باستمرار من خلال ما يشاع عن مصر في الصحافة الغربية المأجورة وبإعلانات مدفوعة الأجر وغير محددة المصدر في أغلب الأحيان وهذا ما يجب أن نتنبه إليه باستمرار.

ولذلك فإن استمرار انهيار العمارات تمثل سبيلا آخر لضرب السياحة في مصر من خلال استغلال هذه الانهيارات من زاوية أن جزءا كبيرا من السائحين يقطنون شققا مفروشة،

* نشرت بالأهرام المسائي ١٩٩٣/٢/٩

ولوكاندات حديثة البناء فلو شاع الرعب لدى هؤلاء السياح، وشاع عدم الأمان.. فهل سيستمر تدفق السياح على مصر. هذا هو ما نشك فيه وفى ضوء ذلك فإن الإرهاب وإن كانت له وجوه عديدة، ولهذه الوجوه علاقة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة بالسياحة، فإن مقاومة الإرهاب يجب أن تكون شاملة ولا تقتصر على وجه دون آخر، وإلا فإننا كمن يحرث فى البحر.

ففى محاولة لمحاكمة الأشخاص الذين وجهوا العنف تجاه السياحة مباشرة، بسرعة لإنقاذ الموقف واستغلال الوقت، تمت إحالة هؤلاء للمحاكم العسكرية، وبغض النظر عن السلامة الدستورية فى هذا الإجراء وهو محل نظر حتى الآن، إلا أنه يمكن أيضا واتساقا مع ما تم، أن تحاكم الأطراف المسئولة عن مسلسل انهيارات العمارات المتكرر، تحديد المسئولية، وإنزال العقاب على المجرمين فى حق هذا الشعب، لمن تسول له نفسه من القائمين على تنفيذ القانون فى مجال الإسكان والإنشاء والتعمير، وفى أى مجال آخر.

كما أنه من الواجب أيضا أن يتم حصر جميع قرارات الإزالة والتنكيس داخل كل حى لإنقاذ الثروة العقارية من جانب، آخر لإعمال القانون وتنفيذ هذه القرارات دون أدنى درجة من الخضوع لجماعات الضغط والمصلحة أيا كان نفوذ هؤلاء وذلك حرصا على أرواح المواطنين، وتجنبا لاستثمار هذا الوضع المأساوى لضرب السياحة فى مصر.

وإذا عرفنا أن مشاكل عدم تنفيذ قرارات التنكيس ترجع فى أغلبها إلى سوء العلاقة بين المالك والمستأجر حيث يحدد القانون الحالى حالات تنفيذ مثل هذه القرارات، ويختلف بموجبها حجم مسئولية المالك وحجم مسئولية المستأجر. فالواضح أن المالك لا يستطيع دفع قيمة التنكيس طبقا للقانون الذى يحدد حجم مسئوليته وذلك راجع لضعف الإيجارات، وضعف العائد من الثروة العقارية، فهو إذن يفضل أن يفضى الأمر إلى وقوع العمارة دون إدراك أن هذا يمكن أن يودى بأرواح لا ذنب لهم فى نفس الوقت فإن الساكن المستأجر ليست لديه مدخرات لدفعها فى التنكيس فورا فى ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وضعف الأجور وعدم مواكبتها. للأسعار التى ترتفع بجنون وبلا ضوابط فكيف يتصرف المستأجر أيضا ؟ وهذا سؤال مشروع وهنا نتساءل فكيف يتم التصرف ؟ ألا يستدعى هذا ضرورة الإسراع بإخراج قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن إلى النور بدلا عن حبسه فى أدراج المكاتب لاعتبارات غير موضوعية على الإطلاق خاصة إذا علمنا أن هذا القانون هو الوحيد الذى أديرت حوله حوارات داخل كافة الأحزاب، وتوصل وزير الإسكان إلى صياغة قومية لمواجهة الموقف برمته، فلم هذا التقاعس ؟. ومن جانب آخر فإنه إذا عرفنا أن حجم المدخرات. فى البنوك يربوا على ١١ مليار دولار بخلاف المليارات بالعملة المحلية، فإن السؤال ألا يمكن أن يقودنا هذا إلى التفكير فى صيغة للاستفادة من هذه الأموال فى إنقاذ الثروة العقارية عن طريق إقراض المالك والمستأجر وبفوائد بسيطة، وبطريقة سداد مريحة ومضمونة، يكون للدولة فيها دور حاسم وفعال لإنقاذ سمعة مصر وثروتها ومواطنيها ومواردها التى من بينها السياحة ؟!.

المسألة بهذا الشكل تستدعى عدم التباطؤ فى مواجهة مشاكلنا التى تهدد حياتنا من كافة جوانبها. وأن المواجهة المطلوبة لابد وأن تكون شاملة وقومية. أى أن المسألة تحتاج ببساطة ودون تعقيد للأمور أكثر من ذلك لعدد من الإجراءات السريعة..

١- سرعة محاكمة الأطراف المسئولة عن مسلسل انهيار العمارات، باعتبار أن هذا يعد وجها آخر للإرهاب، ويمكن أن يحاكموا إذن اتساقا مع ما حدث أمام المحاكم العسكرية، ولوقف نزيف الانهيارات فى المستقبل.

٢- حصر قرارات الإزالة والتنكيس حصرا دقيقا، يتم بموجبه التمييز بين ما يجب أن يزال وما يجب أن يعالج حماية للثروة العقارية، وحماية للأرواح، مع تنفيذ جميع القرارات، تنفيذا للقانون.
٣- الإسراع بعرض قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن، على أن يخرج مراعيا التوازن الاجتماعى ضمانا للعدالة وصيانة لحقوق الطرفين (المالك والمستأجر) و أن التباطؤ سيزيد الأمور حدة !!
٤- الاستفادة من الأموال السائلة فى البنوك فى حماية الثروة العقارية المطلوب معالجتها بسرعة، وذلك بتقديم قروض للعقار ويتحمل كل طرف نصيبه طبقا للقانون، وبفائدة بسيطة وأسلوب سداد ميسر للأسهم فى هذا المشروع القومى. وهذا اجتهاد. من جاءنا بأفضل منه استنادا لمعلومات دقيقة قبلناه حرصا على المصلحة العامة، والأمر مطروح للحوار تعميقا للديمقراطية المنشودة.

## إلى محافظى القاهرة والقليوبية

سبق أن كتبت فى هذا المكان منذ ثلاثة أشهر عن مآسى كوبرى الأميرية الذى يربط القاهرة بالقليوبية ووجه بحرى كله من الناحية الشرقية. وما زلت اعتبر هذا الكوبرى يتيما فالظلام دامس حيث أن الكوبرى بلا إضاءة منذ افتتاحه منذ (٤) سنوات، والقاذورات والمخلفات على الكوبرى بالأطنان، والإصلاحات مستمرة فى جسم الكوبرى بلا إنذار ومنذ إنشائه، وتعددت الحوادث وراحت الأرواح بلا ذنب من جراء ما تم، وما زال الوضع سيئا للغاية، فهل من سبيل لتدارك الأمر، ولن نمل أو نيأس من التنبيه خاصة إذا كان محافظ القاهرة هو السيد عمر عبد الأخر، وإذا كان محافظ القليوبية هو د. عادل الهامى، وكليهما معروف بالحسم. فلماذا عدم الاستجابة حتى الآن ؟ سؤال نتمنى الرد عليه عمليا.

# الواقع الاقتصادى والتكامل الاجتماعى *

بين الحين والآخر على صفحات الصحف، وشاشات التليفزيون بعض الأخبار ولأنها غريبة فإنها تصبح لافتة للنظر. والأهم من مجرد الالتفات إليها، وهو ما يترتب على نشرها وإذاعتها من اثار قد تكون فى الغالب سلبية. ولها انعكاسات مدمرة على المواطنين عامة، والشباب خاصة ومن خلال قراءات عابرة للحوادث خلال شهر رمضان الكريم، لفت نظرى ثلاثة أخبار منشورة فى صفحة الحوادث الأول يتعلق بحريق أستوديو لإحدى المغنيات التى لم يمر على مشوارها الغنائى خمس سنوات وبلغت تكاليفه نصف مليون جنيه، والثانى يتعلق بحريق سيارة أحد المغنيين من الشباب وتبلغ قيمتها أكثر من نصف مليون جنيه أيضا والثالث بسرقة شقة أحد المطربين أيضا، وقدرت محتوياتها المسروقة بأكثر من نصف مليون جنيه.

وكما هو واضح من الأخبار الثلاثة، أن هناك عوامل مشتركة بينها ومن بينها أن الحوادث الثلاثة لمغنيين أو مطربين كما يسمونهم ولم يمض عليهم فى الغالب أكثر من خمس سنوات وان الخسارة تفوق نصف المليون لكل منهم ومن ثم فإن نشر هذه الحوادث خلال شهر كريم هو شهر رمضان المعظم قد يزيد الإحباط الموجود لدى الناس من زاوية أن جزءا يسيرا مما لدى بعض المغنيين تعرض لحادث معين يفوق نصف مليون جنيه تم جمعه فى أقل من خمس سنوات بافتراض أن هؤلاء ليس لديهم أى شئ غير هذا الذى تعرض للحوادث الثلاثة والسؤال كيف تكونت هذه الثروة. فماذا لو أخذنا ما لدى هؤلاء بالفعل، وهم يتهربون من دفع أبسط حقوق المجتمع إزاءهم وهى الضرائب كما أننى تساءلت إذا كان هؤلاء يتهربون وغيرهم من دفع الضرائب كما نقرأ فى الصحف فهل يمكن لهم أن يسهموا فى أعمال الخير وكيف أن فى تقديرنا من يتهرب من دفع ضرائبه باعتبارها حقا من حقوق المجتمع على كل فرد ولصالح كل المجتمع فى النهاية ألا يمكن أن نتوقع منه أن يسهم فى أعمال خيرية على الإطلاق إلا من زاوية اعتبارها وسيلة للحصول على أضعاف ثرواتهم بطرق ملتوية أو بالمقابل كما أن ما لفت نظرى من تساؤلات، هو انعكاس ذلك الذى نشر وأذيع على البناء النفسي للشباب وبالتالى اختياراتهم للحياة فالواضح أنه إذا كان طريق الغناء علينا وليس لنا هو الأسهل لتحقيق كل الاحتياجات المادية فلماذا لا يتسابق الشباب على ارتياد هذا الطريق بأى ثمن ؟ وهذا يا سادة، وما يمكن أن نفسره إزاء ظاهرة الانتشار الأفقى الواسع للعديد من الشباب الذين يرتادون طرق الغناء، باعتباره الطريق الأسهل لتحقيق الثراء الفاحش كما نلاحظ بل وباعتباره طريقا بديلا للبطالة الواسعة والتى تسهم فى سيادة شعور الإحباط لديهم ولا شك إذن أن انعكاسات هذه الحوادث الثلاثة مدمرة لنفوس الكثير من الشباب خصوصا ولذلك فإن النشر والإذاعة لأى حدث يحتاج إلى كياسة وتدقيق دون إوكال كل شئ للصدفة فالنشر عموما يحدث تراكما لدى البعض عند تكراره وبتجمعه فى النفوس يصبح قوة مدمرة فى أى لحظة وبدون ضوابط وبغض النظر عن المقاصد الحقيقية من وراء النشر فإنه من الواجب أن نلفت النظر إلى انعكاسات بعض الحوادث العابرة.

ولكن الأمر لا يتوقف عند نشر هذه الحوادث الثلاثة بل تمتد الإشارة إلى أنها نشرت فى شهر كريم هو شهر رمضان وهو الشهر الذى يخصص أغلب المسلمين أوقاتهم

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/٤/٦

للعبادة والتقرب إلى الله فيه فماذا لو قرأ الناس مثل هذه الأخبار هل يمكن توقع ألا تلفت نظر أحد ؟ ! والإجابة عندنا فإنه بكل تأكيد لا يمكن التهوين من آثار هذه الحوادث على سبيل المثال، وغيرها مما ينشر دون أن يعلق عليه أحد

كما أنني أنتهز هذه الفرصة التي أعلق فيها على هذه الحوادث الثلاثة التي تعد في مجموعها استفزازات اجتماعية بلا جدال، للفت الأنظار أيضا لذلك الانتشار الأفقي الواضح لموائد الرحمن والتي يقوم بإعدادها بعض الأغنياء في بعض المواقع السكنية لكي يفطر عليها كل من هو غير قادر حيث أضحت هذه الموائد لها قيمة إيجابية في تقريب المسافات بين الأغنياء والفقراء وهي بمثابة تعبير حقيقي عن روح التكافل الاجتماعي التي نص عليها ديننا الإسلامي.

وفي الوقت الذي لفت نظري هذه الموائد الرمضانية المعروفة بموائد الرحمن مما جعلني أشيد بمن نظموها أن أجرهم عند الله واضح خاصة إذا كانوا لا يبتغون من ورائها سوى وجه الله فحسب وليس ابتغاء المظهرية والسلوك الدعائي الذي قد يعاقبهم الله عليه شديد العقاب كما وعد بذلك في نصوص القرآن الكريم المختلفة، فإنه أيضا في نفس الوقت الذي تساءلت فيه عن الأسباب التي تحول دون استمرار مثل هذه الظاهرة على مدار العلم، ولو مرة أسبوعيا خارج شهر رمضان ؟ كما تساءلت ولماذا لا يقوم أصحاب هذه الموائد وغيرهم بالاتجاه بسرعة نحو تقليل أرباحهم مما يسهم في خفض الأسعار حيث سيلصق بهم سمات الغيرة على الوطن والانتماء له والتمسك بالقيم الدينية التي تحض على التكافل الاجتماعي وهذا هو في الواقع مضمون فلسفة شهر رمضان، حيث يمكن للقادرين الشعور بغير القادرين من خلال الصيام أي الامتناع عن الطعام.

أي إن المعنى الذي يجب أن يرسخ في تعاملات المواطنين بينهم إزاء بعضهم البعض، هو كيف نشعر بالآخرين والآخرون بنا في علاقة تبادلية واضحة المعالم ؟ فإذا شعر البعض بالآخرين والعكس، فإنه يجب أن نتخلى عن أساليب الاستغلال الفاحش والتي تتمثل في الأسعار التي ترتفع بلا ضوابط وان نسعى إلى سداد حقوق المجتمع حقيقة دون محاولة للتهرب بعبارة أخرى فإنه إذا لم تتحول فكرة العطاء للآخرين، والشعور بالآخرين خلال شهر رمضان. إلى سلوك مستمر وبلا انقطاع وعلى مدار أشهر العام كله وليس في شهر الصوم فقط فإن هذا سيسهم في تدعيم أواصر وأركان الدولة وشعبها بل إن هذا من شأنه أن يقوض من الشعور السائد والملئ بالأحقاد من غالبية مطحونة لأقلية مترفة مستفزة في سلوكياتها ومن بين هذه الاستفزازات إشارتنا للحوادث الثلاث التي تعتبر كل واحدة منها مصدرا للاستفزاز بلا حدود فالمغنية التي لم يمر عليها خمس سنوات وأصبح لديها أستوديو طبع شرائط قيمته نصف مليون غير ما لم يذكر والمغني الذي تحترق سيارته التي تبلغ قيمتها أكثر من نصف مليون جنيه والمغني الثالث الذي تسرق بعض محتويات شقته وتقدر بأكثر من نصف مليون فكل هؤلاء وعلى سبيل المثال أو العينة مصادر استفزاز جماعية واجتماعية لجمهور المواطنين عامة وللشباب بصفة خاصة فعلى القادرين أن يسلكوا سلوكا غير مستفز، وفي نفس الوقت يقومون بالتزاماتهم الاجتماعية بالاستمرار في العطاء لغير القادرين وبالأساليب التي يرونها مما يسهم في توطيد أركان التكافل الاجتماعي وبما يؤدي في النهاية إلى تقوية جدران المجتمع المصري. وهذا دون أن تتغافل عن دفع مقررات المجتمع من ضرائب ورسوم بلا تهرب. ومن ثم دعوتنا في ضوء بعض المظاهر الإيجابية كموائد الرحمن التي أصبحت من العلامات المميزة لشهر رمضان وفي ضوء بعض المظاهر السلبية التي تعكس في مجموعها استفزازات اجتماعية ومن بينها الأمثلة المنشورة والتي

سبق الإشارة إليها فى صدر هذا المقال ندعو إلى استمرارية التكـــافل الاجتمـــاعى وعــدم اقتصار المسالة أو اختزالها فى شهر رمضان فحسب تحقيقا للأهداف الخيرة لمجتمعنا والتى نحتاج إليها فى هذه الآونة أكثر من أى وقت مضى.

# موارد الدولة بين الترشيد و الإهدار

تشكل موارد الدولة جانب الإيرادات فى موازنة الدولة العامة، يقابلها على الناحية الأخرى جانب المصروفات. وكلما ارتفع نصيب الموارد الذاتية ضمن إجمالى موارد الدولة وكلما أمكن تصور إمكانية التغلب على المصاعب والأزمات الاقتصادية وغيرها فى داخل الدولة ذاتها. بينما لو كانت الدولة تعتمد فى مواردها على المعونات والقروض وغيرهما لتصورنا بما لإيداع مجالا للشك أن كيان الدولة بات مهددا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مواجهة الأزمات تصبح مسألة مستحيلة، كما أن عملية توزيع موارد الدولة على أوجه الأنفاق المختلفة بما فيها أوجه قوة الدولة.

فبالقدر الذى تلتزم فيها الدولة بتوزيع مواردها على أوجه الخدمات المختلفة بنسبة كبيرة من إجمالى الموارد والمخصصات المالية لها، بالقدر الذى يمكن أن نقول إن هذه الدولة تتمتع بقوة أكبر لاهتمامها بالعنصر البشرى كيفا وليس كما. بل تمتد هذه العملية لتشمل مدى عدالة توزيع هذه الموارد بين المواطنين (أغلبية أم أقلية)، وبين الأقاليم والمحافظات المركزية كالقاهرة الكبرى)، بل بين أحياء المحافظة المختلفة وليكن فى القاهرة الكبرى خير مثال لنرى ترجمة لذلك من عدمه. وكذلك فإن الأمر يتضمن مدى سلامة تنفيذ ما يتم بما يتفق مع مصالح غالبية المواطنين.

إذن فإن توزيع الموارد يخضع لمعايير أساسية منها : نسبة الإنفاق على الخدمات الأساسية لغالبية المواطنين، وعدالة التوزيع لهذه الموارد سواء بين المواطنين بعضهم البعض، أو بين المحافظات، أو بين الحياء والمناطق المختلفة.

وفى ضوء مدى ما تتسم به مصر من "محدودية الموارد المستغلة"، ومدى ما تمثله المنح والقروض الأجنبية من نسبة كبيرة فى موارد الدولة، مع تراجع نسبة الموارد الذاتية، وفى ضوء المعايير السابقة المشار إليها. وأخذ فى الاعتبار أن مصر دولة نامية وما زالت من الدول التى يعتبر نصيب الفرد فيها من الدخل القومى منخفضا، وفى ضوء كل ذلك فإنه بالملاحظة الموضوعية نرى وبالعين المجردة أن موارد الدولة - فى بعض أوجهها - تواجه إهدارا وليس ترشيدا. ونسوق هنا بعض الأمثلة التى تؤكد الإنفاق المظهرى وغير السليم والذى يعكس مدى الإهدار الفج فى موارد الدولة التى هى فى النهاية موارد جموع المواطنين من هذا الشعب المكافح فى صمت. فهناك بعض المحافظات أخص بالذكر إقليم القاهرة الكبرى، حيث يقوم المختصون بإزالة بلدورات الرصيف واستبدالها ببلدورات أخرى، دون سبب واضح، وكذلك إلغاء سور لكورنيش لم يمض عليه ثلاث سنوات واستبداله بسور آخر وإزالة ميدان رغم تكاليفه الباهظة واستبداله بميدان آخر مع بعض "التحابيش" ورصف طريق ثم التوقف ثم إستكماله بعد فترة دون الانتهاء الكامل، والبدء فى مشروع دون استكماله مما يهدر الجزء الذى بدأ، وإنشاء كوبرى علوى ليس فى الحاضر ولا المستقبل القريب أى أهمية له ككوبرى المطار أمام شيراتون المطار، وترك المطبات فى شوارع عمومية وفرعية بشكل واضح وفج مما يعرض أصحاب السيارات إلى الإنفاق على قطع غيار يتم استيرادها بعملة صعبة ألسنا فى حاجة للتركيز على صعوبة تدبيرها !! )، وإزالة أعمدة كهربائية واستبدالها بأخرى دون سبب، وترك أعمد كهربائية بدون إنارة منذ ثلاث سنوات كما هو الحال على كوبرى الأميرية العلوى فوق ترعة الإسماعيلية، والأمثلة

* نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٠/٨/١٣

على ذلك كثيرة ولا تحصى. وكلما تحركنا فى كل ناحية وجدنـــا أمثلـــة تســـتفز مشـــاعر المواطنين، وتدخل اليأس والإحباط فى نفوسهم من استحالة الإصلاح !! والناس تتســـاءل عن أساليب ذلك دون علم من أحد، ودون إدراك من الإعلام ووسائله المختلفة التى يســـير إيقاعها بعيدا.

فمثلا : أين تذهب البلدورات القديمة رغم عدم مضى فترة كبيرة على تركيبها ؟

فهل يتم تكهينها بعض الأشخاص ؟ أم يتم إرسالها إلى أماكن أخرى أقـــل شـــأنا وأكثر وضاعة من المناطق الراقية أو الكائنة على الكورنيش ؟ والسؤال هنا أين العدالة فى توزيع الخدمات ؟!

ربما يثير بعض المسئولين قضية غاية فى الغرابة، وهى فكرة "تجميل المحافظـــة" وهنا نتساءل أى تجميل هذا الذى يطرح ؟ وهل استبدال شئ بشيء، أم تجميل ما هو قـــائم بالفعل ؟ ! فالجمال مطلوب لاشك، والقبح مرفوض بلا أدنى شك أيضا، ولكن كيف يتحقـــق الجمال بأقل التكاليف وليس بأبهظ التكاليف وإهدار مال الشعب !! وأذكر ما كان ينبهنا إليه أحد الأساتذة فى مرحلة توفيق الإعدادى، بضرورة مراعاة الذوق فى الملبس والنظافـــة ... الخ، وكان يقول للطلبة إن هناك من يملك قميصا أو اثنين ويهتم بهما ويحـــافظ عليـــهما، ويبدو أكثر ذوقا ممن لديه من القمصان ما لا يعد ولا يحصى !! والقضية إذن هى مســـألة الملاءمة وليس الصرف بلا مضمون أو معنى مما يعد فى بند الإهدار وليس الترشيد .

وقد يفهم من سلوك بعض المسئولين الذين يقومون بهذه الأفعـــال الشـــائنة، أن هؤلاء لديهم أموال فائضة، ولا يعرفون كيف ينفقونها ؟؟ فيقومون للأسف بإهدارها وليـــس التفكير المدروس لاستغلالها أمثل استغلال، فالمسئول الذى يتصرف بهذا الأسلوب، وهـــو شخص لا يتسم بأى قدر من حسن المسئولية والغيرة على أموال هذا الشعب الذى ائتمنـــه عليه فنحن دولة يتطلب وضعها الحالى أن تعلن التقشف قولا وفعـــلا، وإلا فـــإن الدائـــرة ستحاصرنا إلى أن يستحيل فك القيود التى تحيط بنا من كل ناحية خاصة ما يتعلق بالديون. فإذا كانت هناك أموال لدى بعض المحافظات، فهى مـــن المؤكـــد أنـــها ضمـــن القـــروض الخارجية، وهنا أما أن تعود ثانية إلى البلاد التى قدمتها منعا لمزيد من الاستدانة درء العدم تحميل الأجيال القادمة ما لا تطيق عن عاقبة ذلك، وإما أن يتم تخصيصها لتجميل الأحيـــاء الفقيرة التى تحتاج إليها بالفعل. ومن العدل والإنصاف أن تنال هذه الأحياء نصيبها من هذه المخصصات. وهناك فى الجيزة والقاهرة والقليوبية المسماة بالقاهرة الكبرى أحياء تستحق ذلك بالفعل. وإما أن تخصص هذه الموارد، التى يتـــم انفاقـــها بالســـفه لمصـــالح بعـــض المستفيدين، والاستفزاز لمشاعر جماهير شعبنا المكافح، بتوجيهها إلى تعمـــير الصحـــراء واستصلاح الأراضى وإقامة المنشآت والمشروعات الصناعية فى المدن الجديدة وخدماتـــها لمواجهة مشاكل شباب الأمة الذى يتمزق دون أن يجد من يشعر بـــه وبأزماتـــه العديـــدة، فالقضية لم تعد مجرد تخصيص موارد للدولة فحسب،ولكنها باتت قضيـــة تتعلـــق بتوافـــر التصور العام الذى يحكم حركة وفكر مسئولي الدولة في كل موقع فيـــها (صغـــر أم كـــبر) فتوافر الرؤية الشاملة لحركة موارد الدولة وفى ضوء عدالة التوزيع، وارتفـــاع نصيـــب المخصصات الذاتية فى الموارد العامة، وفى ضوء وضع ترتيب صارم للأولويات لا خـــروج عنه تحت أى سبب، يمكن أن نخرج من مشاكلنا وأزماتنا، وتنفرج حلقاتها حتـــى يتحـــرك شعبنا بإيجابية وتفاعل حقيقى فى تنمية الموارد العامة عن طريق الإنتاج الحقيقى، وذلـــك من زاوية اختفاء كل ما يعد إهدارا لهذه الموارد،وعدم ترشيدها بما يتفـــق مـــع مصـــالح

الغالبية ويرفع من مستواها الحياتى وهذا ما ندعو إليه، وما يجب أن يستدرك حرصا على مصلحة هذا البلد النامي، وهذا الشعب المكافح، وحرصا على الأجيال القادمة.

# قسمة الغرماء فى الفكر المصرى المعاصر *

دخل مصطلح "قسمة الغرماء" إلى قاموس حياتنا الفكرية فى مصر فى السنوات الأخيرة، وذلك خلال أزمة شركات توظيف الأموال، حيث ترتب على عدم قدرة هذه الشركات على سداد مستحقات المودعين لديها، أن أثيرت فكرة اقتسام السيولة النقدية المتاحة فعلا بين جميع المودعين بنسبة واحدة تتلاءم مع حجم السيولة، ولتكن مثلا ١٠% أو اكثر أو أقل أى أن كل مودع يحصل على هذه النسبة من حجم إيداعاته الصغيرة نظرا لحاجتهم الشديدة جدا لإيداعاتهم. مظلومون فى هذه القسمة ولكنها الطريقة الوحيدة التى تعبر عن "الظلم العادل "الذى ينتج من أن المساواة فى الظلم عدل ولكن الحادث فى مجتمعنا أكبر من ذلك بكثير فالمجتمع المصرى يواجه هذه الظاهرة وفى مجالات عديدة من حياتنا اليومية، إن لم يكن كل أواجه ومجالات حياتنا حتى أصبح هذا نمطا للتفكير فعلى الرغم من دهشة الكثيرين من قضية تحويل طلاب الـ (٥٠%، ٦٠%) من جامعات أجنبية إلى الجامعات المصرية وفى نفس العام وبالمخالفة للقواعد القانونية المعمول بها فى مسألة التحويل. إلا أننى ورغم انفعالى الداخلى الشديد، إلا أننى لم أندهش كثيرا إزاء ما يحدث. فى الواقع العملى أكبر من ذلك بكثير ولأن هذا الموضوع يمثل نقطة فى محيط يتسم بالخروج على القواعد فى كل المواقع بلا استثناء، فالذى آمله أن يكون هناك مكان واحد لا توجد فيه هذه الظاهرة.

فموضوع تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية وغالبيتهم لم ينتقلوا من مصر أساسا. موضوع غاية فى الخطورة لأنه يتعلق أولا باغتيال مبدأ التكافؤ فى الفرص ويتعلق ثانيا بسمعة جامعاتنا العريقة وخاصة جامعة القاهرة أساسا. وثالثا يتعلق بسمعة قياداتنا الجامعية وغيرهم ممن هم خارج الجامعة من أصحاب ذوى النفوذ فمبدأ تكافؤ الفرص تم الاتفاق وأكدت التجربة أن مكتب التنسيق هو خير وسيلة لتحقيقه. وأن الخروج عنه يقودنا إلى الانحراف، وإلى سيطرة المال والنفوذ ولذلك فإن هناك محاولات حثيثة منذ عدة سنوات وخاصة فى عهد وزير توفيق السابق الذى كانت سياساته تتناقض مع تصريحاته إلى أن وصل الحال إلى ما هو عليه فى هذا الموضوع خاصة وأنه تم فى عهد ضرب مبدأ تكافؤ الفرص فأثيرت أفكار من الوزارة السابقة حول إلغاء مكتب التنسيق لتعم الفوضى ويسيطر أصحاب المال. والنفوذ. وثارت قضية الجامعة الأهلية وصرح الوزير السابق بأن القانون لا يمنع وجودها مشيرا بذلك إلى الراغبين في عملها ولم يتقدم أحد، لأن المراد هو تحويل الجامعات الحالية إلى جامعات أهلية خاصة. يتم إلغاء مجانية توفيقى بموجب ذلك وقد ناقشنا هذا كثيرا فى مقالات عملية ناقدة للسياسات توفيقية وليدلنا واحد فقط على معيار آخر للتفوق خلافا لحجم المجموع الذي يحصل عليه !! ألم نتواضع في العالم كله على أن الذى يحصل على مجموع أكثر هو الأفضل. وصاحب القوة الأكبر هو الأقوى وصاحب المكانة وصاحب الدخل الأعلى هو الثري، وصاحب المؤهل الأعلى هو المتميز عن الأقل درجة فى المؤهل!!

فمبدأ تكافؤ الفرص يتعرض لمحاولة شرسة لاغتياله، فإما أن تفتح الجامعات ودور العلم لأصاحب النفوذ والمال يدخلونها بلا معايير أو مكتب تنسيق، وإلا سيتم اغتيال

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩١/٦/١٧

المجانية توفيقية من الأساس، وهذا هو الصراع الحقيقى الذى يدور فى المجتمع بين من يملكون ومن لا يملكون، وانعكاسات ذلك على الحياة المجتمعية فى مصر.

والأخطر من هذا وذاك، هو إثارة هذا الموضوع وتطوراته. فقد كان لصحفيين من الأخبار وأخبار اليوم وراء الإشارة للموضوع ولفت ذلك نظر رئيس الدولة فقام بالتنبيه على الوزير المختص.. وهنا تبارى البعض للدفاع عن القيم النبيلة، وتكافؤ الفرص، وضرورة الفساد، والكل يحاول إثبات الوجود لإثبات عدم علاقته بالموضوع. وفى النهاية لتمييعه وتضييع المسئولية بين الجميع مما يجعل توقيع الجزاء على أحد مستبعدا والأكثر أن يستمر الطلاب المخالفون من أصحاب المجاميع الهابطة (٥٠-٦٠%) فى داخل كليات القمة من طب وهندسة وصيدلة وسندهم الوحيد أنهم من أبناء أصحاب الثروات أو من أصحاب النفوذ من فئات متميزة فى المجتمع، بينما هناك من حصلوا عى مجموع ٨٥% من سنتهم وحال بينهم وبين دخول كلية الطب ١% فقط ولكنهم ليسوا من أصحاب الخطوة فى المجتمع وقد علمت من أحد زملائنا الصحفيين ممن أثاروا الموضوع أن رسالة وصلته من سيدة ترملت وجلست لأبنائها وكان ابنها من المتفوقين وكان بين مجموعه ودخول الطب (٠,٥) نصف درجة فقط يا سادة. وكان الطب بالنسبة لهذا الطالب وبالنسبة لأمة الأمل ولكنه تكافؤ الفرص الذى يقتصر على فئات دون فئات فى المجتمع.

فالسؤال كم من الموضوعات التى يجب على رئيس الدولة أن يهتم بها كى تتكشف وتتفجر على ساحة الرأى العام وأين ضمائر الذين يجلسون على مقاعد المسئولين فى كل موقع ؟ ثم لماذا لا يتم محاسبتهم كأسلوب للردع ؟

فالموضوع موجود منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن، ولم يكتشف إلا هذا العام فقط !!

إلا أن المسألة الخطيرة تكمن فى انعكاسات ذلك على الشباب، مزيد من الشعور بالظلم، ومزيد من الشعور بالإحباط لافتقاد المثل والقدوة، وإقرار الأمر الواقع ...

والنماذج فى حياتنا كثيرة تؤكد قسمة الغرماء هذه بما يتلاءم مع تميزات كل فئة فى المجتمع. فهناك ظاهرة أخرى وهو توريث المهنة سواء اتفق ذلك مع قدرات الشخص وكفاءته وميوله أم لا. فداخل كل الوظائف المتميزة فى المجتمع يتم تشغيل الأبناء والأقارب بصفة رئيسية.

وأصبحت هذه الوظائف قاصرة على هؤلاء، وتتمثل هذه الوظائف فى الخارجية، والشرطة، والجيش وكل وسائل والإعلام، والبنوك، والجامعات، والأجهزة الرقابية المتميزة، ونيابة القضاء وكل ما يتعلق بمجالات وظيفية متميزة، بل أيضا فى الوظائف الأقل تميزا حيث يسعى أولياء الأمور إلى تشغيل أبنائهم من الخريجين الأحداث استنادا إلى أولويتهم وعلاقاتهم فى عملهم نظرا لعدم إمكانية تشغيلهم فى أماكن متميزة والحالات كثيرة مهندس يدخل السلك الدبلوماسى وصيدلى وطبيب يدخل فى عمل إدارى بإحد الأجهزة المتميزة.. الخ وهى حالات ليست من الخيال، بل أعرفهم !!

وأعرف محافظة من محافظات الوجه البحرى القريبة من القاهرة، قامت بعمل إعلان كبير عن تعيين الخريجين بعد مسابقة وامتحانات ... الخ، وأعلن المحافظ أنه سيتم الالتزام بالقاعدة بها وتعليمات جهاز التنظيم والإدارة بتعيين الدفعات الأقدم، وماذا آلت إليه هذه الدعاية، لقد آلت إلى تعيين أهل الحظوة من أقارب المسئولين، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية والأمر ليس قاصرا على ذلك، بل بالمخالفة للقواعد وتوفيقات حيث تم تعيين الأحداث وترك الخريجون القدامى ممن لم تتوافر فرص النفوذ والوساطة

لهم، الخ ولم يلاحظ أحد من الشباب أى محاسبة لهذا المحافظ أو غيره، بل الكل مستمر فى موقعه محصن هو الآخر بنفوذه وعلاقاته وسطوته !!.

فالملاحظ إذن أن كل من يستطيع أن يحصل على شئ يحتمى به من واقعنا الإليم سواء أكان يستحقه أم لا ناتج عن عدة أسباب من أهمها : أن الفرص فى المجتمع محدودة للغاية و أن عنصر الأمان الاجتماعى غير متوافر مما يقود البعض إلى الاحتماء بأى وظيفة، وأى سند يستند إليه فى حياته تحميه من غدر الزمن، إضافة إلى توافر عنصر الأنانية لدى البعض والذى يرتفع حجمه فى ضوء العاملين السابقين دون نكران له أساساً ولا شك أن هذا يستدعى ضرورة الحفاظ على استمرارية كل الوسائل التى تحفظ مبدأ التكافؤ فى الفرص. والمساواة حتى تشيع روح الارتباط بالوطن، ونخص تحديدا مكتب التنسيق فى القبول بالجامعات فحتى لو كان ظالما للبعض وهم قلة فإن المساواة فى الظلم عدل وبما لا يتيح الفرصة لأصحاب النفوس الضعيفة من استغلال مواقعها تحت تأثير أصحاب النفوذ والمال فى المجتمع ولعل البعض يتأكد الآن من النتائج الخطيرة والتى يمكن أن تؤدى إليها أفكار إلغاء مكتب التنسيق أو الالتفاف حوله بوسائل مقيدة.

كذلك يتطلب الأمر الحفاظ على مجانية توفيق، وأن النظر إليها هو من حتميات المجتمع، وأن دخول عنصر المال فى توفيق ليس فى صالح العملية توفيقية، فليتبرع من يشاء بدون شروط أو مقابل حتى لا نظلم غالبية المجتمع، بل والمجتمع نفسه الذى يحتاج إلى تعميق وحدته الوطنية باستمرار، ونحن ننظر إلى المجانية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف القومى، أيضا فإن استمرار القوى العاملة والتعيين عن طريقها أمر هام وحيوى باستثناء الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة يتطلب الأمر الالتزام بها. فقد أدت سياسات ترك الحرية للشركات والمؤسسات الحكومية المختلفة للتعيين عن طريق المسابقات مع الالتزام بتعيين الإقدم ممن يتقدم إلى تجاوز ذلك، ومن يفتح أى صحيفة يومية يلاحظ ذلك فى إعلانات هذه المؤسسات بل كل واحد منا يلاحظ هذه الظاهرة من واقعنا العملى. وأدى هذه أيضا إلى عدم تعيين ممن لا تتوافر لهم فرص الوساطة والمحسوبيات وغير ذلك.

إننا بحاجة ماسة إلى سيادة الشعور بالمساواة فكرا وواقعا وأن تظل الممارسة والسلوك هما الفيصل كى تتعمق فى نفوسنا فكرة الانتماء للوطن، وحتى تتفجر طاقات الشباب المترددة والمكتومة ولذلك فإن إلغاء كافة الاستثناءات من حياتنا هو مدخل الحقيقى لتحقيق هذا حتى لا تستند فئة فى تجاوز القواعد فى مجالها الذى تهيمن عليه إلى استثناء لفئة أخرى ينظمها إجراءات أو قواعد أو حتى قانون ... ويوم تلغى الإستثناءات سيولد مجتمع فمجتمع جديد بأذن الله.

## تدهور الوظيفة الحكومية ... وإمكانية الحل ! *

الأمر الذى أصبح من غير محل شك.. أن المواطن فى مجتمعنا المصرى لم يعد بإمكانه الحصول على خدماته فى شتى القطاعات بشكل يسير. وهذا يثير قضية هامة يراها كاتب المقال أنها محور قضايا المجتمع المختلفة، وهى أداء الوظيفة الحكومية وكيف تدهورت هذه الوظيفة وما لهذا من علاقة بطبيعة أو مضمون هذه الوظيفة من جانب، ومن جانب آخر بقضية "الإنتاج" في المجتمع ككل. وفى المقال سنحاول إلقاء الضوء على أهم الأسباب وراء تدهور الوظيفة الإدارية الحكومية وطبيعة الأزمة التى تواجهها ومحاول طرح إمكانية مواجهة هذه الأزمة تأكيدا بأن الباحث لا يجب أن ينتهى دوره بالتشخيص فقط ولكن بمحاولة الإسهام – قدر الإمكان – فى حل الأزمة.

والواقع أن الأساس الذى بنيت عليه الوظيفة الإدارية الحكومية هو خدمة المواطن أى إنها "وظيفة خدمية"، ومن ثم لا يمكن أن نسبغ عليها الصفة الإنتاجية التى تستلزم ضرورة تحقيق الربح المادي.. لأن الربح الحقيقى لهذه الوظيفة الحكومية هو الداء السهل والميسور لخدمات المواطنين في المجتمع.

ويلاحظ أن هذه الوظيفة فقدت كثيرا من وقارها ومضمونها الحقيقى الذى من أجله أنشئت، بل أضحت تعانى من ظاهرة التدهور المستمر والسريع مما يستلزم معه ضرورة رصد أسباب هذا التدهور ومحاولة التصدى لهذا التدهور حفاظا على كيان الوظيفة وما يستتبعه من حفاظ على أداء خدمات المواطنين أساسا.

وحقيقة الأمر فإنه من الصعوبة فصل تدهور الوظيفة الحكومية عن تلك الظروف والأوضاع المختلفة التى يمر بها المجتمع من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونستطيع أن نحدد بادئ ذى بدء بعدين رئيسيين وراء تدهور الوظيفة الحكومية.

البعد الأول : اقتصادى ويتمثل فى التفاوت الكبير فى الدخول بين من يشغل هذه الوظيفة، والوظائف الاستثمارية، والبعد الثانى : سياسى ويتمثل فى محاولة تسييس الإدارة الحكومية من جانب الحزب الحاكم على وجه الخصوص. ويمكن تناول هذين البعدين بشيء من التفصيل.

### أولا : البعد الأول "اقتصادى"

ويتمثل فى التفاوت الشديد فى الدخول حيث إن من بين النتائج التى تمخضت على اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ذلك التفاوت الصارخ في الدخول بين فئات المجتمع المختلفة. ولعل أوضح مظاهر هذا التفاوت ذلك الفارق الضخم بين دخل الوظيفة الحكومية العامة والدخل من الوظيفة الاستثمارية الخاصة، وتصل هذا التفاوت إلى نسبة (١ : ٩) كحد أدنى وذلك وفقا لما أثبتته إحدى الدراسات في هذا الصدد ومن ثم فإن السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح شديد أمام شاغلى الوظائف الحكومية هو : كيف يمكن تعويض هذا التفاوت الصارخ ؟ وأصبح هذا السؤال هو التحدى الذى يجب على الموظف الحكومى أن يواجهه، خاصة وأنه شعر أنه فى أدنى طبقات السلم الاجتماعى من حيث الدخل، بل وصل به الأمر إلى أدنى فئات المجتمع من حيث المكانة الاجتماعية رغم درجة تعليمه وحصوله على مؤهلات عليا – حيث أصبحت قيمة "المال" هى المعيار لتحديد مكانة الأفراد فى

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٨٤/٣/١٩

المجتمع ولم تعد قيمة توفيق تمثل معيارا لذلك وعموما فقد أصبح أمام الموظف الحكومي الخدمي عدد من السبل لعل في مقدمتها ترك الوظيفة الحكومية متجها إلى الوظيفة الاستثمارية الانفتاحية، وكان من نتائج ذلك مقاعد الوظيفة الحكومية لكفاءات تربت فيها وهناك سبيل آخر يتمثل في ترك الوظيفة الحكومية والسفر إلى الخارج، ولكن يظل أمام هذا السبيل تحد آخر يتمثل في قراره بالعودة إلى مصر ثانية وهل سيعود إلى نفس الوظيفة الحكومية وبنفس الدخل المحدود !!

بل أصبح أمام الموظف الحكومي الذي تتح له فرصة ترك الوظيفة إما إلى الداخل في وظيفة استثمارية ذات دخل مرتفع جدا، وإما إلى الخارج بالسفر خارج مصر وخاصة الدول العربية أصبح أمامه فرصة كبيرة تتمثل في لجوء الموظف الحكومي إلى وسيلة الدخل غير المشروع تحت مسميات مختلفة كقبول الرشوة، والهدايا، والبقشيش والإكراميات والعمولات، ووصل الأمر إلى حد أن أصبحت هذه الوسيلة كأنها رسم أداء للخدمة (رسم ضمني) أو غير رسمي لا يمكن أن تتم خدمة المواطن بدونها ووصل الأمر أيضا إلى حد أن أصبح الموظف يتقاضى هذا تحت وقع أعين المسئولين وباعتراف البعض منهم، وقد يتم هذا في الأماكن الخدمية ذات الطابع الجماهيري المباشر كالمرور، والإدارات الهندسية بمجالس المدن والأحياء والقرى خاصة والمرافق المختلفة كالمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، وأيضا بأقسام الشرطة.. إلخ وقد أضحى من الصعوبة أن يكون هناك وجود حقيقي لموظف حكومي خدمي لا يتقاضى مثل هذا الدخل غير المشروع نظير قيامه بأداء خدمات المواطنين.

ورغم ذلك فهناك من حاول بذل مزيد من الجهد بمضاعفة فترة عمله رافضا النهج السهل بتقاضي رشوة من المواطنين، إلى الحد الذي يرفض وجوده في مكان تحوم حوله شبهات تقاضي الرشوة ثم يحاول استثمار وقته بعد مواعيد العمل الحكومي في مكان آخر. حيث نجده يعمل في أحد المكاتب المهنية الخاصة التي أصبحت تعتمد بصفة أساسية على موظفي الحكومة والقطاع العام لطبيعة عملها الليلية وهناك البعض من يعمل سائق تاكسي أيضا وعلى سبيل المثال.

وبشكل عام فقد أصبحنا أمام مواطن يشغل وظيفة حكومية لا يعطي كل جهده لها مهما كان نوعه وفقا للتصنيف السابق بل لا يعطي كل وقته للعمل الفعلي في القطاعات الحكومية المختلفة، وبالمقارنة بالقطاعات الاستثمارية الخاصة نجد الموظف يبذل قصارى جهده، ووقته من أجل العمل وهنا يبرز السؤال التالي: ألا يمكن جعل الوظيفة الحكومية وظيفة استثمارية من حيث المضمون. بأن يبذل الموظف فيها قصارى جهده ويكرس كل وقته الأصلي لها ؟ والإجابة ليست بالأمر اليسير كما سيتضح حين نعرض محاولة الخروج من هذه الأزمة التي تواجه الوظيفة الحكومية التي تعاني من التدهور الشديد.

والسؤال الهام هو إلي ماذا يقودنا هذا التحليل في إطار البعد الاقتصادي ؟ والإجابة تتمثل في أن الوظيفة الحكومية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تعد هي المنال كما كانت من قبل.. حيث فقدت وجاهتها وبريقها ومكانتها لدى أغلب حاملي المؤهلات العليا بل والمتوسطة وهذا يرجع بالأساس إلى عدم تناسب دخلها مع متطلبات الحياة .. ولذلك فإن تدهور الوظيفة الحكومية من المنطلق الاقتصادي قد يرجع إلى هروب الكفاءات منها، واستثمار بعض الموظفين لمواقعهم فيها بالحصول على دخول غير مشروعة، أو بعدم إعطاء الوقت والجهد اللازمين لها من قبل الموظف الذي يستمر في شغلها بل إن ما ساعد على زيادة تدهورها هو انعكاسات هذا التدهور على المجتمع حيث ترتب على تدهورها من

الناحية الاقتصادية أن أصبح الأداء سيئا للغاية لخدمات المواطنين سواء من حيث التعقيدات الروتينية من أجل إنجاز دخل غير مشروع للموظف المختص، أو محاولة ضياع وقت المواطنين، وبذل جهد غير عادى من أجل أداء الخدمة لدى الجهات الحكومية المختلفة مما جعل المواطن فى صدام نفسى رهيب حيث يحاول أن يكظم غيظه ويستثمر كل طاقاته، ويشحذ كل ما فى داخله من صبر من أجل خدماته. والمتابع لهذه المواقع الحكومية الخدمية يلاحظ المشاحنات الدائمة والشجار الدائم بين المواطن والموظف الحكومى بلا يلاحظ تأوهات وشكاوى المواطنين بينهم وبين بعضهم البعض.

**ثانيا : البعد الثانى سياسى :**

ويتمثل فى تسييس الإدارة الحكومية : حيث يلجأ الحزب الحاكم إلى تطويع الإدارة الحكومية محاولة منه لزيادة شعبيته إلى الحد الذى يتدخل فى سير أعمالها بالضغط عليها بألا تفعل شيئا إلا بتزكية من الحزب أو بموافقة الحزب بعبارة أخرى عدم إتمام أى مشروع إلا بمباركة الحزب الحاكم.. مما يترتب على هذا عدم تمكن الإدارة الحكومية من الالتزام بخطة تنفيذ المشروعات وفق البرامج الموضوعة.. حيث تختل الخطة بتدخل الحزب الحاكم فى تنفيذها وتعديلها.. الخ وهذا يؤدى من ناحية أخرى إلى زيادة تدهور الوظيفة الحكومية بتأصيل الوساطة، والمجاملة على حساب العمل التخطيطى العلمى ويؤدى هذا إلى انتشار الفساد بين القائمين عليها حيث يتخذ الكثيرون من تدخل الحزب الحاكم فى أعمالهم سياج أمن وحماية لهم لكى يفعلوا ما يريدون تحت هذا الشعار بتنفيذ أعمال مخالفة للقوانين ومن ثم يصبح الحزب الحاكم متسترا بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة تدخله فى أعمال الإدارة الحكومية الخدمية – على الموظف الحكومى الذى يسئ استغلال موقعه لتحقيق مآربه الشخصية ومآرب مريديه. بل من ناحية أخرى قد يترتب على عدم مباركة القائمين على الحزب الحاكم – فى موقع ما – لمشروع ما أو لبعض الأمور.. أن يتوقف العمل فى مشروعات كثيرة وكل هذا يقود إلى تدهور هيبة الوظيفة الحكومية الخدمية. وخلاصة القول أن الإدارة الحكومية أصبحت غير خدمية – بما يتعارض مع وظيفتها الأساسية حيث يديرها الكثيرون لحسابهم الخاص دون اعتبار للقانون

**ثالثا: إمكانية الحل :**

أى إمكانية مواجهة هذه التدهور فى ضوء البعدين السابقين اللذين كانا وراء تدهور الوظيفة الحكومية الخدمية بصفة رئيسية والمعضلة الحقيقية تكمن فى كيفية مواجهة المعادلة الصعبة على النحو التالى:

- رغبة المواطن فى الحصول على خدماته من الجهات الحكومية المختلفة بسهولة ويسر تبدأ من حفاوة المعاملة بين المواطن والموظف ثم السرعة فى الإنجاز، وأحترم آدمية المواطن مما يزيد من إنتمائه وولائه لبلده ومجتمعه.
- موظف حكومى مستقر يعطى وقته وجهده لوظيفته نظير دخل يناسب متطلبات حياته اليومية وأعباء المعيشة التى تتزايد بسرعة جنونية يوما بعد يوم ولمواجهة هذه المعادلة الصعبة فإن الأمر من جانبنا يتبلور ويتطلب ما يلى :

١- وضع ضوابط لاجور القطاعات الاستثمارية التى تشكل كيانات اقتصادية مناظرة للوحدات الحكومية والقطاع العام، وما يستتبع ذلك من تحديد لأسعار منتجاتها نظرا لوجود علاقة بين رفع الأجور فى هذه القطاعات وبين رفع أسعار منتجاتها الاستثمارية.

٢- زيادة دخل الموظف الحكومي بما يناسب متطلبات الحياة ويواكب الأسعار الجنونية وعلى وجه التحديد تعويض الموظف الحكومي بنسبة التضخم الكبيرة التي واجهت المجتمع المصري في السنوات العشر الأخيرة ونقترح مضاعفة أجور الموظفين مراعاة بدخول العاملين في القطاعات الاستثمارية.

٣- تحديد دقيق وتقسيم فعلي وواقعي لجميع الوظائف الحكومية خاصة ذات الطابع الجماهيري وذلك بتخطي كافة العوائق الروتينية مما يجعل الموظف الحكومي أكثر إنتاجية، وبما يجعل المواطن يحصل على خدماته بيسر وبسهولة وسرعة، وذلك كمحاولة لاستثمار الوقت والجهد بأقصى درجة ممكنة.

٤- تشديد عقوبة تقاضي الرشوة، وذلك بتنشيط القوانين الحالية، وسن قوانين أكثر حزماً من جانب آخر بتوضيح كيفية حصول المواطن على خدماته حتى يمكن زيادة وعي المواطن، وأيضا حتى لا يسوغ أي موظف استغلال عدم وعي الجماهير بكيفية أداء خدماته للحصول على دخل غير مشروع متمثلا في الرشوة على وجه التحديد وبعبارة أخرى محاولة حماية المواطن من الموظف الذي يحاول إساءة استغلال موقعه الوظيفي الخدمي بتوضيح خطوات وإجراءات حصول المواطن على خدماته وذلك تأصيلا لجوهر الوظيفة الحكومية وهي خدمة المواطن.

٥- استقلالية الإدارة الحكومية عن الأحزاب السياسية حيث تعمل الإدارة وفقا لخطة شاملة سبق وضعها بطريقة عملية وأن يتم تنفيذ الخطة في ضوء رقابة المحليات الشعبية والأحزاب السياسية وذلك على أساس أن الإدارة الحكومية ليست ملكا لحزب دون آخر ومن ثم فإن استقلاليتها ستؤدي إلى مزيد من انتظام عملها وتجنب تخطي القوانين وحتى لا يصبح الحزب ستارا لحماية المفسدين في داخل الإدارة الحكومية.

وختاما :

فأن شعار رفع "الإنتاج" وزيادة معدلاته لن يتم بمجرد رفع الشعار ولكن يمكن تحقيقه بمزيد من مشاركة المواطنين وتعبئتهم تعبئة حقيقية من خلال إعادة رسم سياسة الدخول في مصر بزيادة دخول الوظيفة الحكومية، وتحديد صريح وواضح لكل وظيفة حكومية لحسن الأداء، ومحاولة وضع أو تنشيط القوانين القائمة واستكمالها، وذلك لردع كل من تسول له نفسه بالإقدام على محاولة إساءة استخدام وظيفته الحكومية وأيضا بزيادة وعي المواطن بكيفية حصوله على هذه الخدمة أو تلك من الجهات الحكومية المختلفة وكذلك بمحاولة تأصيل مبدأ استقلالية الإدارة في تنفيذ أعمالها والاضطلاع بمسئولياتها عن كافة الأحزاب السياسية وجعل ولاء الإدارة الحكومية للمواطن وليس للحزب مهما كان.

# التحرر الاقتصادى والدور الاجتماعى للأغنياء *

أعترف بداية بأن هناك عدة أسباب تدعونى للحديث فى هذا الموضوع، ولكن قبل الخوض فى هذه الأسباب، فإن المناسبة الاجتماعية الكبرى، هى عيد الأضحى المبارك وهى أعتقد مناسبة تدعو فى حد ذاتها للتآلف والتعاون الاجتماعى بين الناس.

ومن ثم فإن استثمار هذه المناسبة للحديث عن موضوع اجتماعى له تشابكات وأهداف كبرى، يصبح له أهمية كبيرة للغاية وسط المناخ الذى نعيشه الآن ولذا فإن الأسباب التى تدعونى للحديث فى موضوع يدور حول دور اجتماعى لأغنياء المجتمع فى دعم التفوق ورعايته واحتضانه، هى أسباب ولها ضرورتها ولها عائدها على المجتمع، كما أن لها عائدها على هؤلاء الأغنياء، ويمكن أن نوضحها لهم، أن كانوا لا يدركونها.

فأسباب حديثى فى الموضوع، أننى لاحظت عند قدوم شهر رمضان المعظم من كل عام حالة استنفار عامة، وحالة تفاعل اجتماعى واضحة ملموسة، تفصح عن ذاتها من خلال ما تسمى بموائد الرحمن حيث لا تخلو أى منطقة على مستوى الجمهورية من عشرات الموائد المجانية، وإن استبعدنا الصورة المظهرية لبعض منظميها، فإن تكاليفها لا شك تعكس تكافلا اجتماعيا حقيقيا على مدار شهر كامل، وفى مقال سابق دعونا لمثل هذا التكافل على مدار العام وفى صور أخرى مشابهة بما يمكن التفكير فيه. وكذا الأشكال الأخرى التعاونية التى تقوم بها جريدة الأهرام المسائى فى عيد الفطر وعيد الأضحى (مشروع كسوة اليتيم) بالإضافة إلى أشكال كثيرة تقوم بها وسائل إعلامية أخرى تؤدى نفس الغرض كذلك من خلال معلوماتى وقراءتى أن هناك من الأغنياء من كان يتولى رعاية المتفوقين والصرف عليهم حتى تخرجهم فى الجامعة بل وحصولهم على الدكتوراه من الخارج فى بعثات رسمية طالما شعروا أن لديهم رغبة جارفة فى مواصلة الدراسة. وقد خرج إلى وجود عشرات الشخصيات فى السر ودون إفصاح عنهم حفاظا على شعورهم، وخدمة للوطن، ورعاية لأبنائه فى ضوء رسالة وطنية من الأغنياء الحقيقيين فى زمن ما.

أقول ذلك أيضا باعتبار أن هناك مقدمات لإمكانية عودة الدور الاجتماعى للأغنياء بعيدا عن التظاهر، وذلك بدعم "التفوق العلمي" بشكل مباشر وليس بالضرورة فى صورة منظمة، ولكن كل إنسان يمتلك قدرا واسعا من المال يستطيع أن يستشعر جيرانه الفقراء ليلتقط ابنا من أبنائهم المتفوقين يتولى الصرف عليه مباشرة ويرعاه فى السر لكننى لست من الدعاة عند هذا الحد فحسب، لكننى من الدعاة لتوسيع هذه الدائرة. حيث أدعو الأغنياء لدعم التفوق فى كافة المجالات وخصوصا الدائرة العلمية والدائرة الرياضية.

- فالدائرة الرياضية : حيث يلاحظ نبوغ الكثيرين ومن أعمار صغيرة، ويحتاج الصرف عليهم لمواصلة تفوقهم والحفاظ عليه مبالغ ضخمة، تعجز فى كثير من الأحيان قدرة الدولة على الوفاء بهذه الاحتياجات. ومن النماذج التى لاحظتها أخيرا السباحة "رانيا علوانى".. حيث علمت من أحد الزملاء أن والدها طبيب معروف وميسور الحال يتولى الصرف عليها لرعاية نبوغها ومن المأمول أن تحرز ميدالية فى الدورة الأولمبية القادمة. فاللعبات الفردية يحتاج لاعبوها لرعاية خاصة طالما كانوا متفوقين، ومتميزين ومن ثم يستحقو الصرف عليهم، ويستحقون الرعاية من الدولة، ويستحقون الدعم من الأغنياء أيضا. وهنا فإن هؤلاء الأغنياء سيحققون هدفين من وراء ذلك، الأول : هدف وطنى كرسالة اجتماعية

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٤/٥/٢٥

لخدمة بلدهم برعاية أبنائهم وهذا موجود من كل دولة رأسمالية قبل الدول الاشتراكية، والثانى : اكتساب هؤلاء الأغنياء شهرة واسعة وحضورا دائما لدى كافة مسئولى الدولة ويعلمون مدى هذا الحضور من علاقات عامة وشبكة واسعة من الاتصالات يستفيدون منها وقت اللزوم.

ولذلك فقد سمعت منذ فترة عن تكوين جمعية لرجال الأعمال لدعم النشاط الرياضي، وهى فكرة وإن كانت جيدة، إلا أن التدقيق فى الأشخاص هام للغاية، لأن بعضهم أعرفه تماما، هم ممن تلوكهم سمعة سيئة وعليهم شوائب كبيرة جديدة لدى أجهزة الرقابة وسبق أن عملت معهم فى إحد الاتحادات الرياضية لفترة معينة واستقلت بعدها، وهذا يدعو لدعم الفكرة والحذر من بعض هؤلاء الأشخاص.

· أما الدائرة العلمية : فإن الأغنياء مطالبون أيضا بدعم هذه الدائرة من زاوية البحث العلمي. فالمسألة لم تعد "هبش وجري" فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى، بل تركيز وتخطيط واحترام للقوانين القائمة ومن ثم فإن التخطيط للمستقبل يعنى التعامل مع الأسواق ودراستها وكشف آلياتها وهذا إلا يتأتى إلا بالدراسات العلمية. كما أن التنافس على السلطة، والسعار وخلافه لا يتأتى إلا بمحاولة تقليل التكاليف، وهذا لا يتأتى إلا بالأساليب العلمية من خلال التعاملات مع الجهات المختصة – أى أن رجال المال أو الأغنياء عموما يهمهم فى المقام الأول وهم يبغون الاستقرار دعم السوق، وهم بصدد ذلك لابد من دعم البحث العلمى ومراكز البحث لأن هذا فيه دعم لهم فى النهاية. وهذا موجود فى الدول الرأسمالية وطالما تم الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادى، أو بصدد استكمال مقومات هذه السياسات فعلى الأغنياء أن يستكملوا مسيرة هذه السياسة بما يحقق استقرارهم وتحقيق أهدافهم فى النهاية.

· وهنا فإن اقتراحى فى دعم دائرة البحث العلمي، أن يكون هناك صندوق لدعم البحث العلمى يقبل تبرعات الأغنياء يتبع وزير البحث العلمى مباشرة وله مجلس إدارة ممثل من عدد من المتبرعين وعدد من الأساتذة ويترأسه وزير البحث العلمي، وله قواعد محددة للصرف ولائحة وبرنامج يقره مجلس الإدارة يتم الاتفاق عليه فيما بينهم جميعا.

وعلى أية حال فإن مستقبل الدور الاجتماعى للأغنياء هام للغاية، وأحد معالمه الأساسية، هو دعم التفوق فى مجال البطولات الرياضية، والتفوق العلمي، وفى المجال البحثى. وكل هذه الأوجه تعود بلا شك على الأغنياء مرة أخرى. فهى مبالغ ينفقها الأغنياء لوجه الله والوطن، ولكن فى نفس الوقت لا تضيع هباء بل على العكس تعود فى صورة : خدمات، واستقرار، وتعاون اجتماعي، وتماسك وعدم حقد من الناس. بل تعود إليهم أيضا فى صورة احترام وتقدير من المجتمع لهم، ولأولادهم وأحفادهم من بعدهم، وهذا لا شك يكفيهم بدلا من أن يورثوا لأولادهم الأحقاد والمشاكل والنظرة المريبة عن كيفية تكوين الثروات والفاصل الاجتماعى بينهم وبين الناس وخلافه، وها هى المناسبة الاجتماعية لتذكر الناس بالتآلف الاجتماعى.. فالذكرى تنفع المؤمنين ... وكل عام وأنتم بخير.

# الفصل الرابع
# حرب أكتوبر ١٩٧٣
# والتحديات الوطنية

# حرب أكتوبر والتحديات الوطنية

١- حرب أكتوبر والتضامن العربى.
٢- حرب أكتوبر والقدرة على صناعة الانتصار.
٣- حرب أكتوبر وتحديات الصراع العربى الإسرائيلى.
٤- حرب أكتوبر وتحديات عملية السلام.
٥- حرب أكتوبر والتوازن العسكرى الاستراتيجى
٦- انتصار أكتوبر بين سلاح البترول والإرادة القومية للعرب.
٧- حرب أكتوبر وإدارة عملية التفاوض من موقع القوة.

# حرب أكتوبر والتضامن العربى *

التساؤل الحقيقى الذى يدور حوله هذا المقال - ونحن نتحدث فى ذكرى محببة إلى النفس هى ذكرى الانتصار.. انتصار الإنسان العربى ؟ ذكرى مبادرة الإرادة العربية - هذا التساؤل يكمن فى علاقة معركة أكتوبر بالتضامن العربى.. بمعنى هل كانت مقدمة لبروز التضامن أم أنها نتيجة لمقدمات وحدوية سابقة عليها ؟؟

ومع ذلك فإن الذى لا شك فيه أن "لأكتوبر" مكانة طيبة فى نفس الإنسان العربى بصفة خاصة لما كان له من سحر خاص فى التأثير على مجريات الأمور حتى وصل إلى حد أنه كان نقطة تحول تاريخية سواء فى النطاق العربى أو النطاق الدولى ووصل الأمر بالبعض إلى وضع تقسيم لما قبل أكتوبر وما بعد أكتوبر نظرا لآثاره السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الضخمة.. ؟ والذى نقف عنده بالدراسة هو علاقة انتصار أكتوبر بالتضامن العربى من خلال النقاط والتساؤلات الآتية : * هل كان أكتوبر نتيجة لمقدمات وحدوية وتنسيق عربى ؟ ثم ما هى تلك المقدمات الوحدوية لمعركة أكتوبر .. بعبارة أخرى ما هو المناخ السائد قبل حرب أكتوبر ؟؟

** ما هو مضمون وطبيعة لتضامن العربى إبان معركة أكتوبر ؟؟

*** ما هى تلك الأحداث التى أعقبت حرب أكتوبر والتحديات التى واجهت التضامن العربى ولا تزال تواجه المجتمع العربى خاصة فى ضوء الظروف التى نعيشها فى هذه الفترة؟؟.

## أولا : المناخ العربى قبل معركة أكتوبر :

واقع الأمر أن المناخ العربى فيما بين معركتى ١٩٦٧، ١٩٧٣ م كان يتسم بالشكوك وشاعت فيه السلبية واللامبالاة.. وكان الاستسلام يخيم على العرب جميعا حيث كانت هناك أرض عربية محتلة من عدو صهيونى بات يهدد الكيان العربى كله، وحيث الصراعات أو الخلافات العربية كادت أن تصل إلى حد التصادم بينما عبد الناصر الزعيم العربى الذى كان يمثل الأمل الوحيد فى تغيير مناخ الهزيمة إلى الانتصار خاصة بعد تشبث الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج به.. ؟ يختفى.. ؟ وفى ظل هذا المناخ كان على مصر دور كبير فى تغيير هذا المناخ حيث كان عليها الإعداد للمعركة لتحقيق الانتصار.. ولذلك لاحظنا أنها قد بذلت مساعى فى تنقية الجو العربى من الخلافات تارة باللقاءات الجماعية المحدودة، وتارة باللقاءات الثنائية بقصد التنسيق للمعركة فى النهاية ومكنت مصر ومعها بعض الدول العربية تجهز للمعركة لمواجهة التحدى الذى يحتم إما الانتصار أو الانتكاسة للابد، والباحث فى صفحات التاريخ يعرف مدى صلابة الشعب العربى ومدى قدرته على مواجهة النكسات التى هى مجرد عوارض يمكن إزالتها بالإرادة الذاتية.

لذلك كانت الاتصالات الثنائية التى كانت مصر هى محورها الرئيسى فنادرا ما لم تقم مصر بالاتصال بدولة عربية فى هذه الفترة خاصة أن هذه الاتصالات خير وسيلة للتنسيق وخاصة أيضا بعد اختفاء عبد الناصر عن المسرح السياسى - وكان يلى الاتصالات الثنائية تلك الاتصالات التنسيقية بين دول المواجهة.. وكان لمثل هذه الاتصالات دور كبير فى تجميع الموقف العربى وحشد القوى العربية جميعها خلف دول المواجهة التى كانت تعد العدة من

* نشرت بمجلة الموقف العربى فى عدد ٣٠، أكتوبر - نوفمبر ١٩٧٩

أجل معركة الكرامة العربية فى ظل شيوع الشكوك والبلبلة حول الرغبة فى معركة مصيرية .،، خاصة وأنه بينما هناك إعداد صامت للمعركة بين أطراف عربية ثلاثة بصفة خاصة (مصر – سوريا – السعودية) – إلا أن المناخ السائد آنذاك لم يكن يفصح عن أى بوادر بالإقدام على حرب كبرى فى المنطقة على الإطلاق .. فها هو موشى دايان يقول عن حروب ١٩٦٧ : إنها الحرب التى أنهت كل الحروب؟ ولم يبق أمام العرب إلا طلب المقابلة لتقديم الطاعة، ولا سيما أنهم يعرفون رقم التليفون والعنوان ولعل هذه الكلمات تعكس سخرية القادة الإسرائيليين علاوة على إشاعة مجموعة من الأساطير حول اليهودى الذى لا يقهر فى إسرائيل – فى مقابل "العربى" الذى لا قيمة له.. ولذلك فإن الإعداد للحرب لم يكن لمجرد إرجاع قطع أرض اغتصبت.. وإنما أصبحت معركة تتعلق بالمصير العربى وبالكرامة والإرادة العربية.

وعلى الرغم من سوء طبيعة المناخ الذى أحاط بالمنطقة قبل أكتوبر إلا أنه قد وجدت مقدمات وحدوية على طريق التنسيق من أجل معركة المصير .. ولعل الاتصالات بمستوياتها خير شاهد وخير دليل لعدم انقطاعها قبل أكتوبر.

## ثانيا : طبيعة التضامن العربى إبان حرب أكتوبر ...

لعل أبرز ما فى الشعب العربى أن شمله يجتمع فى تلقائية غريبة يصعب على غير العربى فهم مضمونها ... ولعل هذه التلقائية تكون قد قضت على تلك المقولة التى كانت تسعى إلى تأجيل المعركة المصيرية حتى تتم الوحدة بين العرب.. وتناسى أصحاب تلك المقولة أن التضامن العربى ويبرز فى أوقات المحن وأن طريق الوحدة ليس مفروشا بالورد. ؟ وبقيام الحرب المصيرية فى أكتوبر... احتشدت القوى العربية وبدت معظم إن لم يكن جميع الخلافات العربية بلا أثر وكشفت هذه الحرب عن الطاقات الكامنة خلف المناخ السلبى الذى شاع والتى لم تكن تنتظر سوى الشرارة التى لم ترحم الأعداء ومن يساند هؤلاء الأعداء.. واستطاع العربى الإفصاح بكل فخر واعتزاز عن كنه بقوله "أنا العربى" ...

وعلى الرغم من وجود بعض المبالغات فى تقييم علاقة أكتوبر بالتضامن العربى وسواء أكانت مقصودة أم غير ذلك. وسواء أكانت للتقليل من حجمها أو الارتفاع بين حرب أكتوبر والمنطقة العربية :

· فها هو "الكاتب الأمريكي" إدوارد شبهان يقول : "إن هذه الحرب لن تقيم من حيث ما حققته من نتائج عسكرية بل من حيث إنها نقطة تحول تبشر بنهاية عصر التدهور العربى ... الذى دام أكثر من خمسة قرون ...

· ويقول " كريستوفر ميهيو" : " لقد غيرت حرب أكتوبر التاريخ العربى الحديث ..."

· وتقول صحيفة "لاسويس" آنذاك : "انتصار مصر الحاسم فى أكتوبر عزل إسرائيل دوليا فى حين حقق للعرب تضامنا واتحادا بالفعل والعمل، وليس بالآمال كما كان يتصور البعض خطأ ...".

· وتقول إحدى الجرائد الإنجليزية حينذاك أيضا حيث تصف حالة العرب قبل وبعد أكتوبر: "وتبدل الإشفاق والرثاء الممزوج بالاستخفاف، وحل الاحترام والتقدير الذى لا يخلو من إعجاب ...

· وها هو ... جمال حمدان يقول : فى لحظة تاريخيه فذة .. تحول الجسم السياسى فى كل قطر عربى فى كتلة واحدة صلبة متماسكة كالبنيان المرصوص ليس بها من الثقوب

والثغرات إلا ما أصابها من رصاص الميدان، وغير منفذه لرصاص الدعاية العدوة أكثر مما يعد الرصاص منفذا للماء .. "

· أما عن مظاهر التضامن العربي إثر اندلاع حرب أكتوبر فقد تجلت في صور عديدة فنجد الدول العربية وقد تلاقت جهودها وقواها في شكل سيمفونية عظيمة قائدها الإنسان العربي وكرامته بحضارته وتراثه وتاريخه الطويل، فنجد إلى من الشمالية والجنوبية وقد تحكمتا في باب المندب بإغلاقه في وجه السفن الإسرائيلية وشكلت بالتالي سياج أمن القوات العربية في مصر وتلك هي "البحرين" التى أسرعت بإلغاء اتفاقية "جبير" التى كانت تجعل للولايات المتحدة وجودا بحريا فيها.

وها هي الجزائر بقائدها الشجاع "بومدين" يذهب إلى الاتحاد السوفيتي سرا لدفع قيمة الدبابات اللازمة للجيش العربي في مصر خاصة بعد امتناع الروس عن تقديمها إلا بعد دفع الثمن !! ؟ بينما المغرب والسودان تسارع كل منها بإرسال القوات وكذلك العراق وكذلك العربية في سوريا نجدها تحصل على الدعم من هنا وهناك...

إلا أن سلاح البترول كان هو الفيصل فلم يعد مجرد سلعة إنما هو سلاح مضمون النجاح في إصابة الهدف، فها هي العراق تعلن عن تأميم ممتلكات الولايات المتحدة في شركة البصرة في اليوم التالي للحرب، وتلك هي الدول العربية البترولية مجتمعه ترفع السعر بنسبة ٧٠% ثم تقرر خفض الإنتاج بنسبة معينة حتى تنسحب إسرائيل ووصل هذا إلى حد قطع البترول عن أمريكا وأوربا الغربية لإجبارها على تغيير موقفهم من القضية العربية. وكذا لا يمكن إنكار ما كانت ليبيا تمثله من عمق استراتيجي بالنسبة لمصر، والعراق بالنسبة لسوريا وذلك بالمقارنة بما حدث في حرب يونية ١٩٦٧. وبرز إلى الوجود سلاح جديد إضافة لسلاح البترول بل ناتجا عنه هو سلاح "الفوائض البترولية" .. هكذا كل دولة عربية تعرف واجبها ودورها كاملا .. فلم تنتظر أى دولة تلقى توفيقات أو قيامها بفرض الواجبات .. إنما تم التنسيق في ضوء توزيع الأدوار. بغض النظر عن الخلافات الأيديولوجية السياسية الاقتصادية .. كل بحسب إمكانياته وطاقاته. واضحى بالتالي انتصار أكتوبر نقطة تحول حقيقية في الصراع العربي الإسرائيلي حيث ثبت أن هذه المعركة كانت تدور في داخل كل عربي واضحى الانتصار فيها ضرورة ليشعر الإنسان العربي بعودة "هيبته"، واستقلاليته. ويشعر بإرادته التى تفجرت بحق. وجدت التعبير الحقيقي بواسطتها عن طبيعة الجسد العربي الذى إذا اشتكى منه جزء تداعى له سائر الأجزاء وهذا ليؤكد حقيقة الترابط بين دول العروبة.

بل تجلت صور التضامن في مؤتمر الرباط المشترك. وكذلك في داخل أروقة الأمم المتحدة في مجلس الأمن. والجمعية العامة حيث حدث احترام عالمي للمجموعة العربية ولآرائها وصدر نتيجة تأثير العرب في الجمعية العامة ثلاثة قرارات لصالح الفلسطينيين لعل أبرزها هو قبول منظمة التحرير عضوا مراقبا في الأمم المتحدة والمنظمات العالمية التابعة لها - المهم أنه قد ترتب على هذا الموقف التضامني العربي آثار طيبة لعل أبزها هو تحرك الولايات المتحدة تجاه القضية برؤية جديدة تختلف عما قبل أكتوبر، وبانتصار الإنسان العربي في هذه المعركة أضحى يمثل بداية التحول الجذرى في الموقف الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط بل تحول مفهوم "الاسترخاء العسكري" الذى اتفق عليه الكبار إلى ضرورة الإسراع "باحتواء أى صراع عسكرى في المنطقة في ضوء الوفاق الدولي.

الخاتمة :

إن المنطقة العربية فى هذه الفترة وكذلك التضامن العربى يواجه تحديات كبرى.. ولعل الأيام القادمة تشهد أحداثا كبيرة فى هذه المنطقة ربما يتمخض عنها إعادة توزيع الأدوار بين الأشقاء العرب وهنا يكمن التحدى الخطير كيف يمكن خلق قنوات الاتصال بقصد تنسيق المصير فى ضوء التطورات التى تمخضت عن معركة السلام التى نشهدها هذه الأيام ؟؟ .. وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر هل التضامن العربى لا تشهده المنطقة العربية إلا فى وقت الأزمات. وإذا كان هذا صحيحا فأين التضامن العربى من الأزمة التى يعيشها العرب الأن ؟؟.. وهل يتذكر العرب جميعا أن قوة عدوهم فى خلافاتهم ؟؟ وهل على العرب الآن فى ظل الأحداث التى تمر بها المنطقة العربية فى الوقت الحاضر أن يتركوا مقولة ديان : "إن تناقضات الدول العربية هى سياج أمن يحمى إسرائيل - تصدق أم لا ؟ هذا ما سوف تجيب عليه الأيام المقبلة بإذن الله.

# حرب أكتوبر والقدرة على صناعة الانتصار *

لاشك أن النتيجة النهائية والكبرى لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل هى أن مصر والعرب قادرون على صنع الانتصار. حيث كانت لنا فى هذه الحرب القدرة على المبادأة والتى تلعب دورا حاسما فى مجريات الحرب وتغليب كافة البادئ باستمرار خاصة فى الحروب القصيرة. إضافة إلى توافر القدرة على التخطيط والقدرة على إدارة الحرب للوصول إلى الهدف المبتغى.

إذن فإنه لدينا القدرة على تحديد الهدف والقدرة على الإعداد والتخطيط للوصول إلى هذا الهدف، ولدينا الشجاعة الكافية للبدء فى التنفيذ تحقيقا للهدف المبتغى والسؤال الذى يفرض نفسه هو أليست لدينا القدرة على الاستمرار فى ذلك الطريق ؟ أو بعبارة أخرى هل توقف عطاؤنا على صناعة الانتصار عند حرب أكتوبر ؟

الإجابة عن هذا السؤال تقودنا للحديث عن نواح عديدة فى حياتنا اليومية فالسائد هو وجود نزعة تشاؤمية سوداوية إزاء الواقع الذى نعيشه. وأن سيادة هذه النزعة من شأنها أن تحول بيننا وبين القدرة على صناعة النصر.

والملاحظ أن نزعة اليأس والتشاؤم قد تكون تلقائية من البعض تحت ضغوط الواقع الذى نحياه وهو مناخ الأزمة الشاملة فى نواحى الحياة، إلا أن البعض الآخر يتعمد إشاعة هذه الروح الانهزامية سواء وجد هؤلاء أنفسهم فى النظرة السوداوية وبحسن نية، أو لأن جزءا من هؤلاء يتعمدون الأمر بسوء نية وهو ما يعكس وجود أهداف خفية لهؤلاء.

فقد يرى البعض أن الحديث عن إنجاز طيب ومفيد قد يكون فيه مجاملة للسلطة الحاكمة، وتناسى هؤلاء أن أى إنجاز وإن ارتبط فى لحظة تاريخية بحاكم معين، إلا أن هذا الإنجاز أصبح ملكا للشعب وهو الذى يستفيد منه وعليه أن يحافظ عليه. ولكن للأسف يتناسى هؤلاء أيضا أن إشاعة فكرة النكران وتجاهل الإنجاز يقود إلى تكريس الانهزامية فى نفوس الشعب بما يحول دون تفجير طاقاته الحقيقية فى خلق التقدم لمجتمعنا، والاستمرار فى صناعة الإنجازات. كما يرى البعض أن التركيز فى الحديث على السلبيات فقط يخلق كيانا اجتماعيا للمتحدث لدى السامعين أو القارئين أو المشاهدين - إذا أتيحت له فرصة الظهور تليفزيونيا - وأن هذا الكيان يعكس أنه أصبح مثقفا كبيرا لابد لأن يعتد بآرائه العظيمة فى نقد المجتمع، وقد لا يدرى أنه يسهم بذلك فى هدم هذا المجتمع ويتحدث البعض خاصة الذين يمثلون قادة الرأى العام من خلال المنابر الصحفية والإعلامية الأخرى، عن هزيمة يونية ١٩٦٧ بمناسبة مرور (٢٥) عاما على وقوعها، فيغالى هؤلاء فى الهزيمة، ويبالغون أقصى ما يستطيعون متناسين أنهم يجلدون الذات بقسوة أكثر من الذين يستهدفون ذلك من أعداء الأمة. وهم بهذه المبالغة يسهمون فى سيادة النزعة التشاؤمية وخدمة أهداف العدو - أيا كان هذا العدو - الذى يحقق ما يطمح إليه بأيدينا نحن كما أن هؤلاء يتناسون أيضا، أن هذا الشعب وقواته المسلحة التى ظلمت فى يونيه ١٩٦٧، استطاعت أن ترد هذا الظلم وأن توقع بالعدو الإسرائيلى أفدح الخسائر، وأكبر الهزائم مزيلا بها العار له ولشعبه الذى كانوا يركزون على أنه الشعب الذى لا يقهر والجيش الذى لا يهزم ... الخ هذه الدعاوى التى تحطمت على صخرة القرار المصرى العربى باقتحام العدو الإسرائيلى وقلاعه الحصينة.

---

* نشرت بالأهرام فى ١٣/١٠/١٩٩٢

ومن ثم ففى حياة الشعوب هزائم وانتصارات، والمنطق الطبيعى ألا نقف على أطلال الهزيمة ونناجيها بين الحين والآخر لنهدم بها انتصاراتنا، بل نهدم أنفسنا، بل ندرس الهزيمة لكى نقف على أسبابها، تحاشيا لأن تتكرر مرة أخرى، وفى الوقت نفسه فالمنطق الطبيعى أيضا هو أن نمجد انتصاراتنا بدرجة كبيرة لما فى ذلك من إرهاب نفسى لأعدائنا دون تناسى أن ندرس أسباب هذه الانتصارات لكى ندعمها ونحافظ عليها وأيضا دون تناسى دراسة الأسباب الجانبية التى حالت دون أن نحقق.انتصارا أكبر فى هذا وذلك من أمور. فالمتابع، وباعتراف المتخصصين فى مجالى الإعلام والسينما، أن حرب أكتوبر لم يتم تغطيتها تغطية كافية وعادلة تتفق والبطولات الضخمة التى تحققت فى هذه الحرب. ولم يتم تناولها تناولا جادا وشاملا يعبر عن قدرة الإنسان المصرى الحقيقية فى قهر الصعاب وتخطى الأزمات وتحقيق المعجزات.. فلماذا لا يجهد الإعلاميون أنفسهم فى البحث عن أصحاب بطولات حرب أكتوبر ويقدمونها للناس ؟ ولماذا لم تقدم النماذج الوطنية الخفية التى لعبت دورا كبيرا فى خدمة الحرب بشكل غير مباشر كرجال المخابرات والصراع الذى كان يدور بينهم وبين المخابرات الإسرائيلية والأجنبية، ومن نماذج ذلك "رأفت الهجان" الذى عرضت قصته وقدمت أخيرا. فلماذا لا يتكرر عرض هذه النماذج ؟

هذه أسئلة، قد يسهل رد البعض عليها بأن شماعة الإمكانات تحول دون ذلك. وهذه الشماعة فى تقديرنا تأتى فى إطار سيادة روح الانهزامية والدليل فليقارن كل ذى عقل بين حجم التناول لهزيمة ١٩٦٧، مقارنا بانتصار أكتوبر ١٩٧٣.

ما أسهل أن نمزق الثياب، و ما أصعب أن ننسجها، فالشعب يبنى وهذا هو الطريق الصعب، وهو الذى يحفر لنفسه موقعا فى تاريخ الحضارة. والشعب الذى يختار طريق الهدم والاستسلام لفكر الهزيمة لن يجد له مكانا فى سجل التاريخ، ويكفى أن التاريخ ينساه لأنه لم يقدم شيئا للحضارة إنسانية.

إن المصريين والعرب قدموا إسهامات كبرى للحضارة الإنسانية عبر مراحل تاريخية مختلفة، وأن هذا المعدن النفيس الذى صنع حضارة لا يستطيع أحد أن ينكرها وستظل شامخة فى الواقع كالأهرامات على سبيل المثال والتى يصعب على التكنولوجيات الحديثة أن تشيد مثلها، فما بالكم بإسهامات كبرى فى مختلف نواحى الحياة، قادرة على صنع الحضارة باستمرار وتحمل المسئولية التاريخية.

فالصحيح أن الواقع الذى نعيشه صعب، وأن تجاهل تناول هذا الواقع فيه أغراض وفيه تزييف لوعى الجماهير وحقهم على كل من يحمل قلما، لكن الصحيح أيضا فى الوقت نفسه هو أن الأمانة تقتضى أن نفاخر بما تم إنجازه، وأن نتجاوز دائما فكر الهزيمة، وأن نشيع روح النصر والقدرة على مواجهة الصعاب، وأن الصحيح أيضا أنه لن يحل مشاكلنا ويقهر أزماتنا شعب آخر، ولكننا نحن القادرون على ذلك ولا يمكن لنا أن يتحقق ذلك بدون الحشد والتعبئة على طريق القدرة على صناعة الانتصار دائما.

فلنكتف بما نشيعه من روح انهزامية، ولنفتح الملفات فى كل مكان نبرز انتصارات هذا الشعب دون مبالغة، حتى نشيع روح النصر وحتى تسرى فى النفوس حمية العطاء، وغيره على هذا الوطن ومستقبل أبنائه، والخلاصة أننا فى حاجة إلى مناخ جديد نصنعه بأيدينا يساعدنا على استنفار طاقاتنا على طريق العطاء الجاد والمخلص لمجتمعنا المصرى العربى، ولنا فى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ أكبر الدروس، و أبلغ العبر.

# حرب أكتوبر وتحديات الصراع العربى الإسرائيلى *

اليوم تمر ذكرى مرور عشرين عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، تلك الحرب التى غيرت موازين المنطقة العربية والشرق الأوسط بل وموازين القوى فى العالم بصورة واضحة وهى الحرب التى اختبرت فيها أحدث الأسلحة بالإضافة إلى الأفكار الحربية الذاتية خاصة على الجبهة المصرية لعبور أكبر مانع مائى فى التاريخ وهو قناة السويس. تلك الحرب التى أفصحت عن القدرة القتالية العالية لدى العرب على كل من الجبهتين المصرية فى الجنوب والسورية فى الشمال. كما أن حرب أكتوبر عكست قدرة العرب على المبادرة والمفاجأة والقدرة على التنظيم وهذا كله فى سياق الدفاع الشرعى عن النفس، وتطبيق مبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وفى المعنى الأخير، فإن الانتصار الذى حققه العرب فى هذه الحرب غير الصورة التى كادت أن تسود إلى غير رجعة وهو أن العرب قوم ضعاف، ولا حول لهم ولا قوة كما أنه فى نفس الوقت أظهر للعالم كله أن الصورة التى نقلت عن إسرائيل بأنها القوة التى تقهر، وأنها سيدة المنطقة وصاحبة القرار فيها، هى صورة زائفة بل إن هذا الانتصار أيضا اظهر ميزة كبيرة لدى العرب بأنهم قوم لا يقبلون بالهزيمة ولا يستسلمون لواقع غير حقيقى على الإطلاق مهما كان الثمن.

ولذلك كان من الطبيعى أن يرفض العرب الأراضى المحتلة بعد حرب يونيه ١٩٦٧ مقابل أن يجلس العرب للتفاوض المباشر مع إسرائيل. وفى نفس الوقت فإنه من الطبيعى أيضا أن يكون الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى فى الأيام الماضية وفى ذكرى مرور ٢٠ سنة على حرب أكتوبر اعترافا حقيقيا من إسرائيل باستمرارية تداعيات الانتصار العربى فى تلك الحرب الذى تحقق منذ عشرين عاما. والأمانة العلمية فى التحليل تقتضى الإشارة إلى عوامل عديدة فى السنوات الأخيرة أسهمت فى الوصول إلى مثل هذا الاتفاق، ولكن القول الفصل فى التحليل أيضا أنه لولا الانتصار الذى حققه العرب على الإسرائيليين منذ عشرين عاما، ما كان لإسرائيل أن تتجاوب مع مشاريع بناء السلام، وما كان لها أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية التى كان قادة إسرائيل يرفضون - ليس فقط الاعتراف بها - ولكن مجرد ذكر اسمها أو أنها موجودة أصلا. فالصورة تتغير، والمنطقة تتغير والعالم يتغير وما كان غير مقبول من جانب الإسرائيليين بالأمس أصبح مقبولا لديهم اليوم فى ظل المتغيرات الجديدة لكن كل هذا كان بفعل الزلزال الذى أيقظ إسرائيل من أحلامها وأوهامها المتعلقة بعدم قدرة العرب على مواجهة إسرائيل وإلحاق الهزيمة بها على الإطلاق، إلى أن وقعت الصاعقة فى أكتوبر ١٩٧٣ وتحقق ما كان وهما للإسرائيليين أملا للعرب خططوا له، فكان لهم ما أرادوا.

ويمكن التركيز على نقطة محورية فى هذا المقام وهى المتعلقة بالهدف النهائى للحروب، فالمعروف أن الهدف من وراء أى حرب هو خلق واقع يمكن أن يتحقق معه الاستقرار والسلام. أى أن الهدف النهائى هو السلام، والذى يتحقق بدوره عن طريق المفاوضات سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، والتى تتوقف بدورها على طبيعة العلاقات بين الأطراف المتصارعة والظروف المحيطة بهم، وغير ذلك من أمور تتعلق بنظرية الحرب والسلام فى العلاقات الدولية.

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١٠/٦

وتتوقف المحصلة النهائية للسلام، على قدرة كل طـرف علـى إدارة الموقـف، واستغلال كل الأوراق المتاحة، أى التوظيف السياسى للحرب وتداعياتها. وبالنظر إلى حرب أكتوبر فى هذا السياق فإن قدرة الطرف العربى ممثلا فى مصر وسوريا، فقد استطاع عبور أكبر مانع مائى وتحرير جزء من الأراضى المحتلة فى سيناء بطول شريط القناة وذلك على الجبهة المصرية، كما تحققت بعض المكاسب على شريط المواجهة بين سوريا وإسـرائيل لصالح سوريا ثم تدخلت عوامل بعضها داخلى متعلق بالبيئة الإقليمية، أسهمت جميعها فـى إيقاف الحرب على أمل حل المسألة بالطريق السلمي. فكانت المفاوضات لفصل القوات الأول والثانى على الجبهة المصرية والأول فقط على الجبهة السورية، أصاب الموقف جمود كبير إلى أن حركه الرئيس السادات بمبادرته الشهيرة بالذهاب إلى إسرائيل فى نوفمـبر ١٩٧٧ والتى نشطت المفاوضات بعض الوقت سرعان ما خمدت إلى أن تم توقيع اتفاق كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨، تم الاتفاق المصرى الإسرائيلى فى مارس ١٩٧٩، وتم الرحيـل عـن سيناء كاملة - بخلاف طابا التى عادت ١٩٨٢. ثم بدأت المفاوضات الأخرى فيما بعد أزمـة الخليج الثانية فى مدريد فى أكتوبر ١٩٩٢. والتى لم تسفر عن شيء من خـلال جولاتـها الإحدى عشرة العلنية، إلا أنها قد أسفرت عن اتفاق فلسطينى إسرائيلى من خلال مباحثـات سرية تمت فى أوسلو بالنرويج أسفرت عن هذا الاتفاق وأعقبه اتفاق أردنى - إسـرائيلى ويتبقى الاتفاق على الجبهة الشمالية (سوريا ولبنان) مع إسرائيل.

وهكذا فإنه على مدار عشرين عاما، كانت هناك معركة السلام، نتاجـا للمعركـة العسكرية فى أكتوبر ١٩٧٣. ومن يتصور أن كل هذه النتائج السياسية عن طريق السـلام التي تمت حتى الآن، والمنتظر إتمامها فى القريب، تتم بعيدا عما حدث من نتائج عسـكرية فى أكتوبر ١٩٧٣، فإن هذا التصور يعتبر خاطئا، لأن إسرائيل التى تتطلع لدولة كبرى مـن النيل إلى الفرات لم تكن لتفرط فيما أحرزته من مكاسب إلا إذا كانت قد أصابتـها صدمـة كبرى جعلتها تراجع مواقفها. وإذا كان الليكود فى إسرائيل القوة السياسية المتشددة ضـد العرب فيكفى أنها هى التى وقعت اتفاقات السلام مع مصر فى ظل أقوى شخصية إسرائيلية (مناحم بيجين)، وعندما أصبح شامير شخصية معادية لاتجاه السـلام فـإن الإسـرائيليين لفظوه، وسقط فى الانتخابات الأخيرة سقوطا أودى بكتلة الليكود - ربما لفترة طويلة قادمة، ليعود رابين إلى مسرح السياسة مرة أخرى يرافقه شيمون بيريز محاولين ترجمة الواقـع الجديد والتفاعل معه، وهو مناخ السلام.

وقد يتساءل البعض عن طول المدة بين حرب ١٩٧٣ وبين الاتفاق الأخـير بيـن منظمة التحرير الفلسطينية، وبين إسرائيل، والتى تصل إلى عشرين عاما. ولا شك أن هـذه المدة طويلة نسبيا، ويرجع هذا فى تقديرنا إلى الإدارة السياسية الخاطئة لحـرب أكتوبـر وتداعياتها، كما أن الصف العربى الواحد الذى صنع حرب أكتوبر كـان مـن الواجـب أن يستمر حتى النهاية، أى حتى استرداد جميع الأراضى العربيـة المحتلـة وإقامـة الدولـة الفلسطينية. ولكن إصرار السادات على انتهاج خط منفرد أدخل المنطقة فـى دوامـة مـن الاضطرابات وانشقاق الصف العربى الذى كان يفاخر به دائما. وأجبر المنطقة على أن تسير فى طريق معين، لأنه فى النهاية فإن مصر هى المحرك للسلام والمحرك للحرب كما أنـها بؤرة التفاعلات. وبالتالى فإنه إذا كانت قد عادت سيناء إلى باقى الـتراب المصـرى فـإن الفرص الضائعة كانت متوازية معها على الطرف العربى. فكما أن هناك اتفاقا على المبادئ والأهداف، كان من الواجب أيضا الاتفاق على الوسائل. لأنه بمعيار الزمن، فإن بين حـرب ١٩٦٧ ونكستها الشهيرة للعرب، وبين حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانتصارهـا المـدوي، سـت

سنوات، ومن ثم فإن تجاوز هذه المدة سعيا نحو الحصول على السلام المبتغى من وراء الحرب يعد فى السياق العام خطأ فى التقديرات فى إدارة عملية السلام، أو فى إدارة نتائج حرب ١٩٧٣.

كما أن الذى أطال المدة أيضا، هو التوصل لاتفاق مع مصر، صاحبة القرار المحورى فى المنطقة العربية مما أضعف الأطراف العربية الأخرى ومن ثم فإن تأثيرات حرب أكتوبر قد ضعفت وكانت تحتاج إلى دفعة فى نفس المستوي. وهنا كانت الانتفاضة الفلسطينية التى تعانقت مع حرب أكتوبر، حيث أعادت الذكرى لإسرائيل، والقيمة الحقيقية للانتفاضة أنها أسهمت فى ميلاد يومى للعنف ضد الإسرائيليين، وجعلتهم فى وضع التوتر الدائم والمستمر.

وقد أسهمت الانتفاضة الفلسطينية فى إعادة الدم فى شرايين حرب أكتوبر مرة أخرى وهذا أدى بدوره إلى ضرورة أن تدخل إسرائيل فى مسيرة السلام. وكان من الصعب تصور التواصل لمثل هذا الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى بدون استمرار الانتفاضة طيلة السنوات الماضية، لأن موازين القوى ليست فى صالح الطرف العربى كما أن الإرادة السياسية العربية ليست موحدة، وازدادت تمزقا بعد أزمة الخليج الثانية، فالانتفاضة قوت من ميزان القوى العربى بعض الشيء بما أحدثته من خسائر اقتصادية وسياسية فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة والقطاع.

والدرس الذى يجب أن نتذكره دائما، ونحن قادرون على صنعه، وهو أن الذى صنع حرب أكتوبر ١٩٧٣، قوة الأطراف العربية موحدة والتى ترجمت فى إدارة سياسية عربية موحدة، وبالتالى فإن الذى يصنع النتيجة النهائية لهذه الحرب وهى السلام العادل والشامل هى قوة الأطراف العربية وتوجد إرادتها السياسية مرة أخرى، وبدون ذلك فإن من الصعب أن نصل إلى الأهداف التى نبتغيها فى مواجهة خصمنا السياسى اللدود وهو إسرائيل. فحرب أكتوبر هى التى حركت القضية العربية فى مواجهة إسرائيل، وازدادت قوة باشتعال الانتفاضة الفلسطينية. وكلما استمر التنسيق السياسى العربى، وتوافرت الإرادة السياسية العربية الموحدة، كلما أسهم ذلك فى تقوية الموقف التفاوضى العربى، ودعم ميزان القوى العربى دائما،وجعل من العرب كتلة إقليمية لها وزنها المؤثر فى النظام الدولى فى حقبته الجديدة، وهذا يفرض حتمية المصالحة العربية وضرورة تجاوز محنة أزمة الخليج الثانية واستيعاب دروسها لأجل مستقبل أفضل للأمة العربية وشعوبها فى كل قطر عربى.

## نتائج حرب أكتوبر وتحديات عملية السلام *
## حرب أكتوبر ونتائجها الخالدة..
## كلمات فى الذكرى الحادية والعشرين

على الرغم من مرور إحدى وعشرين سنة على حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن هذه الحرب وما طرحته من آثار ونتائج لا زالت لها أصداء كبيرة، ولم يعد بإمكان أى من أطراف الصراع العربى الإسرائيلى نكرانها، لدرجة أن التجاهل الإسرائيلى لذكرى هذه الحرب طوال عدة سنوات سابقة، لم يكن من تأثيرها على تاريخ هذه الحرب وتداعياتها وما طرحته من نتائج، بل على العكس اضطرت إسرائيل مؤخرا أن تفتح بعض ملفات هزيمتها الكبرى فى حرب ١٩٧٣، ولم تجد مفرا من الحديث عن الهزيمة الإسرائيلية فى هذه الحرب مثلما تحدثت عن الانتصار الإسرائيلى فى حرب يونية ١٩٦٧.

فحرب أكتوبر إذن شهد لها الأصدقاء والأعداء، وطالما أن النتيجة النهائية لها لم تتحقق بعد كاملة، لذلك فإن استمرارية الحديث عن هذه الحرب لن تنتهى، وأقصد بالنتيجة النهائية لتلك الحرب الأهداف المأمولة من ورائها. ففى كل العصور لم تكن الحروب تندلع إلا لتحقيق أهداف، أى باعتبارها وسيلة لغاية يأملها صانعوها. فحرب يونية ١٩٦٧ خططت إسرائيل من ورائها لتحقيق التوسع على حساب أراضى الدول المجاورة فاحتلتها، وفرض سياج أو حاجز أمنى يحمى الشعب الإسرائيلى من أى عدوان عربى. وحرب ١٩٧٣ استهدف العرب من ورائها استرداد أراضيهم المحتلة وتحقيق السلام الشامل والعادل وإقامة الدولة الفلسطينية، وحتى الآن لم تتحقق هذه الأهداف كاملة. لكن فى المعنى الأخير فإن هذه الحرب ستظل حديث العالم بلا جدال لعشرات السنوات إن لم يكن المئات باعتبارها علامة فاصلة فى التاريخ السياسى والعسكرى لا يمكن تجاهلها من المؤرخين بأى حال من الأحوال.

ولذلك فإن الحديث عن نتائجها وتداعياتها التى توالت بعد الحرب وإلى الآن رغم مرور كل هذه الفترة أراه حديثا مناسبا لاعتبارات تتعلق بمدى خلود هذه النتائج. ومن بين النتائج الخالدة والتى ستظل لصيقة بحرب أكتوبر، والتى لولاها ما تحققت هذه النتائج على الإطلاق، ما يلى :-

* دور الروح المعنوية فى حسم المعركة لصالح الطرف العربى، حيث أظهرت هذه الحرب مدى ما لعبته الروح المعنوية كعامل رئيسى من عوامل رد الكرامة وأخذ الثأر، وحتمية الانتصار ثأرا للهزيمة فى ١٩٦٧.. واستردادا للأراضى العربية المحتلة. ولذلك فإن الروح المعنوية المدعمة للعسكريين التى تفجرت فى كل أنحاء الوطن العربى، بل الروح المعنوية التى تم تعبئة الجيوش العربية فى إطارها إضافة إلى الإعداد العسكرى الواضح والملموس لمعركة الكرامة أسهمت فى تحقيق الانتصار العربى،، وأعطى للعسكريين قدرة عالية على الصمود. وهنا لابد من الإشارة إلى أن المعارك لا تحسم بالعتاد العسكرى وحجمه ونوعه، بل بالمقاتل الذى سيحمل هذا السلاح. وبالنظر لحجم القوة العسكرية من واقع دراسة لى عن توازن القوى العربى الإسرائيلى بين حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣، فإنه ثبت بأن القدرة العسكرية كانت لصالح إسرائيل مقارنة بأى من الدول العربية المواجهة لها كل على حدة

---

* نشرت فى الأهرام المسائى فى ١٩٩٤/١٠/٥

من حرب ١٩٧٣، ولكن بقياس القوة الشاملة وقياس قوة كل دولة عربية مواجهة لإسرائيل، فقد ثبت أن الإرادة القومية والمتضمنة الروح المعنوية فى أحد مؤشراتها كانت لصالح الدول العربية المحاربة مجتمعين،ولذلك فقد تحقق الانتصار فى حرب ١٩٧٣، على حرب ١٩٦٧ التى لعبت فيها الإرادة القومية والروح المعنوية الدور الحاسم إلى جانب العامل العسكرى فى حسم المعركة لصالح إسرائيل.

** أن نتيجة الحرب لصالح العرب كانت نتاجا للقدرة العالية على التنسيق بين الأطراف العربية، وأنه لولا هذا التنسيق، ما استطاع العرب أن يحققوا هذا الانتصار التاريخى على إسرائيل التى كانت تبالغ فى قدرتها وقوتها وإلى حد أن صورت نفسها للعالم على أنها دولة لا تقهر. وهذه نتيجة للحرب، ودرس للحاضر والمستقبل علينا كعرب أن نتذكره باعتباره من النتائج الخالدة

*** سقوط فكرة الحدود الآمنة التى اختلقتها إسرائيل كمبرر وذريعة لاحتلال الأراضى العربية، متناسية أن تحقيق الأمن لها، لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال اكتساب الشرعية السياسية المقصود بها قبول الأطراف العربية لوجودها فى هذا المكان خاصة وأنها كائن غريب عنهم. ولم يوضح لنا التاريخ تواجد المتنافرين على أرض لصيقة بمعنى احتلال طرف لأراضى طرف آخر، ثم تم السكوت عليه مهما كانت دعاويه فى هذا الصدد. ولذلك كان عبور قناة السويس باعتبارها أكبر مانع فى التاريخ وتحطيم خط بارليف، بداية سقوط هذه الفكرة التوسعية العدوانية تداعت بعدها الجهد السورى فى استرداد جزء من أرض الجولان. وإذا كان هذا الوضع هو الحادث بين إسرائيل والدول العربية اللصيقة، فإن ضرب إسرائيل بأربعين صاروخا خلال حرب الخليج فى فبراير ١٩٩١، ومن دولة عربية لا تشترك معها فى حدود جغرافية مباشرة، لتؤكد أكثر سقوط فكرة الحدود الآمنة خاصة مع التطور التكنولوجى الحادث الآن وكل يوم. ولذلك فإن النتيجة الخالدة التى يجب أن تقتنع بها إسرائيل أن الأفكار القديمة التى عاشت عليها وهى التوسع، والحدود الآمنة، والعدوان الدائم على الجيران، وفكرة إسرائيل الكبرى كلها دعاوى أثبتت الوقائع زيفها وتجاوزها، وستظل قيدا على إسرائيل فى التفكير تجاه إحياء مثل هذه الأفكار.

**** أن عملية السلام التى تتم وتتحقق رويدا رويدا وبصورة تدريجية، كانت نتيجة خالدة، وتداعيا لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣. وأن الذين يروجون لاستحالة موقف عربى موحد مثلما فى حرب ١٩٧٣، واهمون. لأنه يجب التذكير بما حدث فى ١٩٧٣ حتى يتم توظيف هذه الحرب وتذكير العدو الإسرائيلى بها للحصول على أعلى قدر من المكتسبات من إسرائيل فى ظل موازين القوى والظروف السائدة فى هذه الفترة العصيبة من حياة الأمة العربية. فالحقيقة ناصعة، أنه لولا حرب أكتوبر ١٩٧٣ ما تحققت خطوة واحدة تجاه السلام، ولا تنازلت إسرائيل طواعية من أجل عيون العرب عن شبر واحد من الأراضى التى احتلتها. ولذلك فهى الآن تسعى كل ما تسعاه من تلاعب فى المفاوضات لكسب المزيد من الوقت، لكن قادتها يعلمون علم اليقين بأن السلام الشامل واقع لا محالة، وأن الاحتلال الإسرائيلى للجولان وجنوب لبنان سينتهى ــ وستقام الدولة الفلسطينية. إنما كل ما يبذلون فيه من جهد يتركز فى كيفية عدم تمكين العرب والفلسطينيين من تنازلات سهلة. وهنا فإن على المفاوض العربى أن يستوعب قدرات المفاوض الإسرائيلى، ويتعرف على أهدافه جيدا حتى يتمخض عن المفاوضات أكبر قدر من المصالح العربية.

***** والنتيجة الخالدة الواجب ذكرها فى ختام هذا المقال يمكن بلورتها، فى أن الحرب خدعة، والسلام عملية شاقة. وأن وقوع الحرب يمكن أن يبدد عملية سلام استمرت سنوات

طويلة فى أيام معدودة. ولذلك فإن القائلين بضرورة تخفيض الجيوش العربيـــة وخاصـــة مصر، وتخفيض نفقاتها، وتخفيض الصرف على التسلح، والاكتفاء بالسلاح الموجود حاليا، كل هذه يدخل دائرة العبث وعدم تقدير المصالح القومية للبلاد. فالمصلحة القومية تقتضـــى الاستعداد للدفاع عن النفس ضد أى عدوان، فمبالكم ولا زالت هناك أراض عربية لم تتحرر الآن، وأن عملية السلام لم تستكمل بعد حتى الآن أيضا والمنطق الطبيعى يقول إن السلام لا تحميه إلا القوة. وبالاستعداد الشامل للقوة فستتم عملية السلام كاملة. ويكفى مـــا نســـمعه على لسان بعض المسئولين الإسرائيليين بين آن وآخر عن إمكانية احتـــلال ســـيناء فـــى ساعات، أو إبادة دول عربية مجاورة، أو إجهاض تصنيع عسكرى متقدم فى أى من الـــدول العربية ورغم إنها كلها دعاوى باطلة، إلا أنها تعكس ضرورة الاستعداد بالقوة العســـكرية لدى الأطراف العربية، وأن أى تقاعس عن ذلك يمكن أن يأتى بنتائج فادحة على الأجيـــال القادمة.

وأخيرا : فهذه من نتائج نراها بلا غموض، وتستلزم التذكر والتذكير بها، داعيـــن الله أن يحمى بلادنا من شرور الآخرين، ولتكن حرب أكتوبر درسا لكل من يفكر فى إلحـــاق الأذى بالعرب، وأن الاستعداد بالقوة هو الرادع لأى تفكير شرير ضدنا.

# حرب أكتوبر.. والتوازن العسكرى الاستراتيجى *

تعددت الكتابات التى غطت حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى بدأت فى الساعة الثانية وخمس دقائق ظهر يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، واستمرت ما يقرب من (١٨) يوما وقد تعددت زوايا تناول هذه الحرب بالرصد أو التحليل أو التفسير بشكل إجمالى أو بشكل جزئى. ولكن الدراسة هنا تتناول الحرب من زواية مدى اتساق ما آلت إليه الحرب من نتائج مع القدرات الفعلية للأطراف المتصارعة.

والواقع أن هذه الحرب اشتعلت نتاجا للمواجهة العربية الإسرائيلية الثالثة فى يوليه ١٩٦٧، وقد تعددت الأحداث خلال تلك الفترة، وتنوعت الظروف، والتى قادت فى جملتها، سواء أكانت ظروفا داخلية تتعلق بالدول المتصارعة أم بالظروف الإقليمية المحيطة بها أم بالظروف الدولية التى تحكم النظام العالمى، إلى المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣ وفى الوقت الذى كان الطرف الإسرائيلى مزهوا بذلك الانتصار الضخم على العرب فى يونية ١٩٦٧، كان الطرف العربى يعيد حساباته لإعادة البناء ومواجهة هذه الهزيمة وفى الوقت الذى سعى الطرف الإسرائيلى إلى تأكيد تفوقه وسيادته الإقليمية، حاول الطرف العربى تنشيط قواه، وتجديدها للتخلص من آثار هذه الهزيمة.

وفى تفسيرنا لحرب ١٩٦٧، أشرنا إلى توالى الأحداث التى أكدت مدى الثقة التى تتمتع بها قواتنا المسلحة بعد معركة رأس العش فى ٢٦ يونية ١٩٦٧،، وإغراق المدمرة "ايلات" فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ثم حرب الاستنزاف لمدة (٣) سنوات لتنتهى مع قبول مبادرة روجرز فى أوائل عام ١٩٧٠. وبتغير القيادة السياسية فى مصر بوفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، وتولى السادات الحكم، تغير مفهوم التعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى : وإدارة العلاقات المصرية مع الدولتين الأكبر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى).

أثيرت فى هذا الصدد قضية هامة وهى : هل ترك عبد الناصر خطة هجومية لتحرير سيناء عند وفاته ؟ وهل كانت القوات المسلحة المصرية فى أتم استعداداتها لتنفيذها ؟ أم أنه ترك خطة دفاعية ؟ والأرجح أنه قد تركت خطة هجومية من واقع كتابات الكثير من القادة العسكريين الذين عايشوا هذه الفترة وكتابات المحللين السياسيين.

ومن ناحية أخرى فإن عام ١٩٧٣ شهد مجموعة من الاستفزازات العسكرية الإسرائيلية، كما حدث فى ٢١ فبراير ١٩٧٣ وإسقاط إسرائيل لطائرة مدنية ليبية فوق سيناء، وغارة إسرائيلية على مطار بيروت فى إبريل ١٩٧٣، وتسلل سفينة حربية إسرائيلية إلى شواطئ لبنان والاعتداء على قادة فلسطينيين.. الخ وذلك بهدف تأكيد سيطرتها وسيادتها المطلقة على المنطقة، وإشعار العرب بالعجز والإحباط وإشاعة قدرتها على فرض الاستسلام عليهم.. فى نفس الوقت كان يتم التنسيق العربى بين مصر وسوريا، ليتمخض عن بدء الهجوم المصرى السورى فى آن واحد، وبطلقات مكثفة من الطيران، وبنفس الطريقة التى بدأت بها إسرائيل فى حرب ١٩٦٧. فقد فرض على العرب الاستعداد لاستيراد الأراضى العربية المحتلة. فى نفس الوقت فإن فشل جهود ومساعى الرئيس السادات لإيجاد حل سلمى ساعد ذلك على ضرورة قيام حرب، وهذا ما حدث بالفعل ١٩٧٣، فتأكدت بذلك قدرة الطرف العربى على المبادرة بخوض حرب ضد إسرائيل، وهذا ما أجمع عليه كثير من المحللين السياسيين والعسكريين وعلى أية حال فقد تمخض عن هذه الحروب

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١٠/١٣

نتائج عسكرية فاقت بكثير طبيعة أرض المعركة مثل عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف فى الضفة الشرقية للقناة. والوصول إلى مساحة تقترب من.(١٦) كيلو فى سيناء، وأيضا فى الشمال السورى حيث استطاعت سوريا تجاوز خط "ألون" والممتد على طول الجبهة، علاوة على ارتفاعات الجولان ذاتها.

ومثلما حدث فى الجبهة الجنوبية ثغرة الدفرسوار، حدث فى الجبهة الشمالية ثغرة "سعسع" استطاعت إسرائيل من خلالها خلخلة الانتصار العربى نسبيا. حتى أنه يمكن القول بأن تطورات الحرب امتدت بين فترتين : الأولى من السادس من أكتوبر وفى الثالث عشر منه حيث كانت المعركة لصالح كل من مصر وسوريا تماما، والثانية : من حيث انتهت الفترة الأولى ببدء الجسر الجوى الأمريكى وتغير مجرى المعركة لصالح إسرائيل وحدوث الثغرة الجنوبية والثغرة الشمالية.

ويمكن تلخيص النتيجة النهائية لمعركة أكتوبر فى :

أ- عبور القوات المصرية للقناة واسترداد شريط ساحلى على الضفة الغربية بعرض يتراوح بين (٤-١٥) ميلا، وبطول ساحل القناة باستثناء ثغرة الدفرسوار التى انتهت بمحادثات الكيلو (١٠١).

ب- استرداد سوريا لجبل الشيخ فى هضبة الجولان، وحررت شريطا طويلا يمتد أكثر من (٢٠) كيلو مترا ويعمق (٥) كيلومترات فى الجولان والقطاع الجنوبى.

وهكذا استردت كل من مصر وسوريا جزءا من أراضيهما المحتلة فى يونية ١٩٦٧. بعد مواجهة عسكرية متكافئة إلى حد كبير. ويمكن تناول عدة نقاط كما يلى :

## أولا : خسائر الأطراف المتصارعة :

تعددت المصادر التى أشارت إلى حجم خسائر الأطراف المتصارعة فى حرب أكتوبر، ومن ثم تعددت أحجام الخسائر ومن خلال التدقيق إزاء ما طرح من روايات أمكن بلورة الخسائر فى الجدول رقم (٨).

وفى ضوء هذا الجدول يتضح : أن خسائر الطرف الإسرائيلى فى عدد القتلى إلى الطرف العربى مجتمعا هى (١ : ٨) تقريبا لصالح إسرائيل، وتصل نسبة الخسائر فى عدد الدبابات بين الطرفين (١ : ١,٦) لصالح إسرائيل أيضا، وكذلك نسبة الخسائر فى عدد الطائرات المقاتلة بين الطرفين هى (١ : ٣) لصالح إسرائيل أيضا، أما نسبة الخسائر فى السفن الحربية بين الطرفين فهى (١ : ١,٦) لصالح الطرف العربى ويتضح بالتالى أن خسائر إسرائيل أقل من الطرف العربى مجتمعا، وهى الدول المتصارعة معها مباشرة فى المعركة.

ولكن من ناحية أخرى فإن نسبة الخسائر لدى إسرائيل مما لديها من أفراد وعتاد تفوق بكثير نسبة الخسائر العربية، وعلى سبيل المثال عدد القطع البحرية التى خسرتها إسرائيل (١٨) قطعة وهى تمثل ثلث ما تملكه من قطع وعددها (٥٨) قطعة، بينما خسارة مصر (٤) قطع بحرية، وتملك (١١٥) قطعة وهى نسبة تعادل ٣,٥%.

## ثانيا : الاتجاهات الرئيسية فى تفسير نتيجة حرب أكتوبر :

يمكن تفسير نتيجة الحرب - أخذا فى الاعتبارات كافة التفسيرات المطروحة - استنادا إلى مجموعتين من العوامل الموضوعية : الأولى تتعلق بالبيئة الداخلية، والثانية تتعلق بالبيئة الخارجية، وفيما يلى تناول لكل منهما على النحو التالى:

١ – العوامل الداخلية :

تعددت العوامل الداخلية بين ما هو عسكرى أو سياسي، واقتصادى، وإعلامى أو حضاري، سواء كل على حدة أو معا بشكل إجمالى.

أ– بالنسبة للطرف العربى :

يقصد هنا الطرفين (مصر وسوريا)، فمن الناحية العسكرية : فان كلتيهما تمكنتا من الإعداد والتخطيط الجيد لهذه المعركة، وتضمن هذا عدة نواح تتعلق بحجم السلاح ونوعيته، وطبيعة التدريب وأثره الإيجابى على المقاتل العربى، وخطة التمويه التى تم إعدادها وتنفيذها، وذلك فى إطار التنسيق العسكرى بين مصر وسوريا. وقد أكد موشى دايان هذه الحقيقة قائلا : "أن مصر وسوريا تتمتعان فى الحرب بميزتين هامتين للغاية هما : المبادرة فى بدء الحرب، والتفوق الهائل فى القوات كما وكيفا" وذلك ضمن مذكراته (قصة حياتي) ص ٥٢٣، ٥٥٩، ٥٦١.

علاوة على أن التخطيط بنى على أساس استراتيجية هجومية بإصرار حاسم لاسترداد الأرض المحتلة فى ١٩٦٧، وذلك بأخذ زمام المبادرة في المعركة وفى إطار هدف واحد" مع خطة تمويه وخداع. وهنا يشير اللواء صلاح الحديدى فى كتابه (حرب أكتوبر فى الميزان العسكرى) : ص ٤٨ : ٧١، بأن إسرائيل خدعت فى أمرين.أساسين رغم توافر المعلومات لديها بالهجوم العربى المتوقع هما : عدم استطاعتها الجزم بالنوايا العربية الهجومية وأن المفاجأة لم تكن عسكرية فحسب بل مفاجأة استراتيجية والتى تبلورت فى إشاعة مناخ عدم قدرة مصر والعرب على خوض الحرب فى السبعينات.

وأكد ذلك أيضا الكاتب أحمد بهاء الدين فى كتابه (وتحطمت الأسطورة عند الظهر) حيث أشار إلى أن الترتيبات التى اتبعها الجانب المصرى (استراتيجيا وتكتيكيا) كانت ناجحة إلى حد ليس له مثيل فى هذا التضليل الاستراتيجي وأخرت الإحساس الإسرائيلى بالخطر إلى آخر لحظة ممكنة وكذلك أكد آخرون هذا (أدار أو بالانس)، وداڤيد داونتج وجارى هيرمان، واللواء حسن البدرى وآخرون فى كتابهم (حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة) ومن ثم يتضح أن الجانب العسكرى على المستوى العربى قد لعب دورا إيجابيا فى النتيجة التى وصلت إليها حرب أكتوبر لصالح العرب.

ومن الناحية غير العسكرية والتى تمثلت فى طبيعة الشخصية الحضارية للعرب التى ساعدت على إعادة التخطيط واتباع السلوك الجاد لتحقيق معدلات عالية فى الإنجاز واسترداد الكرامة العربية، وهذا ما أشار إليه د. أنور عبد الملك فى "ريح الشرق" ص ٥٢: ٥٨ حيث قال : إن حرب أكتوبر جاءت ترجمة للبداية الحقيقية للنهضة الحضارية العربية. المصرية، وهى بهذا رفعت كابوس الانحدار والعجز وجاءت استجابة لنداء الكرامة والنهضة، كما يركز البعض على عنصر الإدارة السياسية لكل من مصر وسوريا خاصة، والعرب عامة، وذلك بالقدرة على اتخاذ قرار عسكرى وسياسى دون الاتفاق مع أى قوة دولية

كما أن هناك من يركزون على دور الجوانب المعنوية، حيث عكست حرب أكتوبر قدرة العرب على مواجهة الشائعات التى حاولت إسرائيل إلصاقها بالعرب من اتسامهم بالعجز الدائم، وجاءت حرب أكتوبر علاوة على الجهود الدبلوماسية المكثفة التى مهدت لحرب أكتوبر علاوة على جهود كثيفة على المستوى السياسى الداخلي، واتخاذ عدة

إجراءات منها الإفراج عن الصحفيين من السجن وإلغاء الإجراءات الاستثنائية عامة مما كان له اثر إيجابى من خلق تماسك الجبهة الداخلية.

ب- وبالنسبة للطرف الإسرائيلى :

أشار كثيرون إلى عدد من الأخطاء التى ساعدت على الانتصار العربى منها، ما هو عسكرى كأخطاء إدارة المخابرات بالجيش الإسرائيلى فى تقدير تحركات مصر وسوريا، حيث لم يكتشفوا الإعداد للهجوم المفاجئ فى وقت مبكر مما ساعد على إرباك القيادة الإسرائيلية، وعلاوة على القدرة القتالية العربية المفاجئة التى لم يتصورها الإسرائيليون، وكان لغرور إسرائيل العامل المساعد فى عدم جعل الإسرائيليين يصدقون الهجوم المصرى. الإسرائيلى. ويعلق د. على الدين هلال على ذلك قائلا "إن هذا يرجع إلى ما تصورته قيادات إسرائيل بأن العرب لا يمكنهم الدخول فى أى حرب واستبعادهم لعبور المصريين للقناة ولأخذ زمام المبادرة

انظر "الصورة المتغيرة للصفوة الإسرائيلية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، المجلد الثانى لفترة أكتوبر ١٩٧٣ والقاهرة، ١٩٧٥ ص ٨٨ : ٩٦.

علاوة على المشكلات الاجتماعية التى واجهت إسرائيل قبل حرب أكتوبر كالصراع الطبقى والسلالى وتأثيرها السلبى على الأجيال الجديدة، وقد كانت هذه المشكلات الاجتماعية تنمو باطراد. علاوة على بعض المشكلات السياسية فى عهد جولدا مائير كان لها اثر سلبى على التماسك والاستقرار فى إسرائيل.

## ٢- العوامل الخارجية :

وهى التى تنحصر فى الدائرة الإقليمية والعالمية للأطراف المتصارعة.

أ- الطرف الإسرائيلى :

حيث كان للجسر الجوى الأمريكى بدءا من ١٣ أكتوبر ١٩٧٣، أثره الفعال فى إعادة التوازن للطرف الإسرائيلى فى مواجهة الأطراف العربية المتصارعة معها، وتغير الوضع العسكرى فى الجبهتين الشمالية والجنوبية، فقد كانت المعدات العسكرية تنزل من الطائرات الأمريكية متوجهة إلى الجبهة مباشرة مما أخل بتطورات المعركة وأوقف التقدم العربى فى جبهاته. ومن ناحية أخرى فإنه فى أعقاب حرب ١٩٦٧ تعرضت إسرائيل لعزلة وانحسار دولى فى علاقاتها بالخارج. فقد قطعت دول كثيرة خاصة أفريقيا - علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب يونية، والتأكيد لم يكن لإسرائيل علاقات مع أفريقيا سوى (٤) دول وهى الدول التى تتبع جنوب أفريقيا (ليسوتو - وسوازيلاند - ومالاوى - وموريشيوس) وذلك قبل بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣

الطرف العربى قد ثبت وجود حركة منتظمة مخططة لكل من مصر وسوريا فى إطار تهيئة المناخ الإقليمى والعالمى لتحركهما العسكرى. وقد كسب العرب الكثير فى المحافل الدولية كدوائر أفريقيا، وعدم الانحياز، وغرب أوروبا والصين. ودول الكتلة الشرقية، والأمم المتحدة ثم كان للجسر الجوى السوفيتى أثناء المعركة أثره الكبير على صمود الطرف العربى، علاوة على إيجابية المساعدات العربية للطرفين المصرى والسورى سواء كانت عسكرية أو مالية. وفوق هذا وذاك فإن سلاح البترول لعب الدور الفعال حيث استخدام ضد الدول المساندة لإسرائيل وقد حقق نتائج إيجابية. ولعل أهمها هى قدرة العرب على مواجهة الولايات المتحدة بالخطر البترولى.

وهكذا كان للعوامل الخارجية دور إيجابى إضافة إلى العوامل الداخلية ففى الوصول بحرب أكتوبر إلى نتيجة إيجابية لصالح الطرف العربى ممثلا فى كل من مصـــر وســوريا ونتيجة سلبية بالنسبة للطرف الإسرائيلى فى جزء منها. وكانت فى وجه آخر تمثل نتيجــة إيجابية استطاعت من خلالها إسرائيل أن تسترد زمام المبادرة فى سينا.

ولحديث النصر جزء آخر.

# انتصار أكتوبر بين.. سلاح البترول والإرادة القومية للعرب *

كان البترول فى حرب أكتوبر ٧٣ من أقوى أسلحة النصر حيث ساهم توحد القرار العربى فى استخدام البترول فى المعركة، فى تحييد القوى العالمية.. وجعلها تعيد حساباتها بدقة أخذت فى الاعتبار مصالحها فى المنطقة، وإمكانية تعرض هذه المصالح للخطر. إلا أن ذلك لا يعنى التقليل أبدا من الدور البطولى للجندى المصرى الذى كان هو أهم عوامل النصر.

بالإضافة إلى العوامل السابق الحديث عنها، فى مقال الأربعاء الماضى، فإن هناك نقطة هامة يجب الحديث عنها وهى العلاقة بين ناتج المواجهة والقدرات الفعلية لأوراق حرب أكتوبر.

**ثالثا : العلاقة بين ناتج المواجهة والقدرات الفعلية :**

السؤال الذى يثار هنا هو : ما هو طبيعة العلاقة أو درجة الاتساق بين ناتج المواجهة الفعلية بين الطرفين العربى والإسرائيلى فى أكتوبر ١٩٧٣، وبين الوزن الحقيقى لقوة الأطراف المتصارعة قبل بدء المواجهة. كذلك تثار مسألة العلاقة بين مد التوازن العسكرى والتوازن الاستراتيجي. بمعنى هل إذا مال الميزان العسكرى لصالح طرف من الأطراف فهل من الضرورى أن يتحقق انتصار لهذا الطرف ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هى قيمة العوامل الاستراتيجية الأخرى غير العامل العسكرى ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفى، فإنه يثار أيضا دور هذه العوامل الأخرى.

وفى ضوء وزن قياس قوة الدول المتصارعة قبل بدء حرب يونية ١٩٦٧، سواء على المستوى العسكرى فقط أو على المستوى الاستراتيجى الذى يشمل جميع العناصر بما فيها عنصر القوة العسكرية. يمكن توضيح الآتى :

عند تحليل القدرة العسكرية بالمقارنة بين إسرائيل من ناحية، وكل من دول الدراسة على حده اتضح تفوق مصر على إسرائيل عسكريا بفارق (٠,٢٦) وتفوق إسرائيل على بقية الدول العربية محل الدراسة، وبضم بعض الدول العربية إلى مصر. أو كل الدول العربية محل الدراسة إلى مصر. فإنه يتضح تفوق الطرف العربى فى مواجهة إسرائيل بنسبة كبيرة.

وعند تحليل التوازن الاستراتيجى بالمقارنة أيضا بين إسرائيل من ناحية، وكل من دول الدراسة على حدة اتضح تفوق مصر بما يقترب من الضعف (٠,٧) بقدر بسيط وتفوق إسرائيل على بقيه دول الدراسة كل على حدة وبالاحتمالات المذكورة فى النقطة السابقة بضم بعض دول المواجهة أو كلها إلى مصر. أو ضم دول المواجهة والدول الفاعلة إلى مصر يتضح تفوق الطرف العربى بما يقترب من ثلاثة أمثال، أو أكثر من ثلاثة أمثال، أو ما يقترب من خمسة أمثال قوة إسرائيل.

وعند تحليل ناتج المواجهة العسكرية، وحجم الخسائر للأطراف المتصارعة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٢ لوحظ ما يلى :-

---

* نشرت فى الأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١٠/٢٠

أن نسبة الخسائر الإسرائيلية فى الأيام الأولى لحرب كانت أكبر بكثير من خسائر كل من مصر وسوريا. ثم توازنت فى الأيام التالية للحرب بعد الجسر الجوى الأمريكي، مع تفوق بعض الشيء عند تقرير إيقاف إطلاق النار. وفى المجمل العام توازن نسبى بين الأطراف المتصارعة فى الحرب وفى الخسائر.

وإذا قيس حجم الخسائر الإسرائيلية إلى عدد القوات وحجم القدرة العسكرية تصبح هذه الخسائر بالمقارنة إذا ما قيست خسائر الطرف العربى إلى عدد القوات العربية وحجم القدرة العسكرية للعرب وذلك استنادا إلى قدرة الطرف العربى على احتمال قدر كبير من الخسائر بالمقارنة بإسرائيل.

إذا قيست حجم الخسائر من زاوية أخرى بحجم الإنجاز العسكرى وطبيعته على الجبهة الجنوبية فى سيناء، وما تم من عبور القناة وتحطيم خط بارليف والتقدم لمسافة بين (٤-١٥) ميلا فى الضفة الغربية للقناة. لاتضح قلة حجم الخسائر خاصة إذا ما قورنت بالأرقام المتوقعة لمجرد عبور القناة وبالنسبة للجبهة الشمالية والإنجاز المحدود جدا. وهو مجرد شريط ضيق فى الجولان بعد تعرض الجيش السورى للانهيار قبل وصول القوات العربية خاصة العراقية التى ساعدت على تشتيت التركيز الإسرائيلى على طريق دمشق يتضح أن الخسائر كانت تتسم بالتوازن إلى حد ما مع الإنجاز الفعلى.. بالمقارنة بين الأهداف التى تم وضعها بالنسبة للطرف العربى بهدف تحقيقها خلال مواجهة عسكرية فى أكتوبر ١٩٧٣ والتى تتلخص فى اتباع استراتيجية الهجوم الشامل على طول الجبهات وبكافة أسلحتها وأنواعها، مع الاعتماد على تكتيكات الحرب الخاطفة، وذلك لتحقيق تدمير التجمع الرئيسى للقوات الإسرائيلية فى سيناء وهزيمته. وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة، بحيث تتحطم نظرية الأمن التى يحاول بناءها مع تحقيق المفاجأة الاستراتيجية، واضطرار العدو للقتال على جبهتين فى وقت واحد.

وبالمقارنة بين هذه الأهداف وبين حجم الإنجاز العسكرى يتضح أنهما لم يحققا ما كانا يصبوان إليه أو يعتزمانه بالكامل، ومع ذلك فقد سجلت القوات العربية نقطة مفادها أنها أحرزت تقدما كبيرا ويؤكد التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٧٣ الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن - على أن الإصابات التى لحقت بإسرائيل كانت قاسية جدا بالنسبة لبلد صغير ذى مجتمع وثيق الصلات كما أن العبء الذى أثقل كاهل اقتصادها كان هائلا ليس فقط نتيجة تكاليف الأسلحة والذخائر التى كان لابد منها بل وبسبب تعبئة كبيرة من الطاقة العاملة فيها.. وقد أرغمت الحرب إسرائيل على البحث عن خيارات أخرى تتجاوز مجرد الاعتماد على التفوق العسكرى لضمان أمنها. علاوة على نجاح العرب فى تقليص وإعاقة حركة السلاح الجوى الإسرائيلى عن فاعليته مما ينبئ بأن العرب سيركزون على تقليص الدور الراهن المهيمن لسلاح الجو الإسرائيلى عبر إقامة الدفاعات الجوية وتحسينتها.

يترتب على ذلك أنه عند المقارنة بين الناتج العسكرى من حيث الإنجاز وحجم الخسائر للأطراف المتصارعة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. وبين الميزان العسكرى لهذه الدول فأن الأمر يشير إلى اتساق تقريبى بين الميزان العسكرى وناتج المواجهة بين الطرفين العربى والإسرائيلى. وبالنظر إلى الجبهة الجنوبية والمقارنة، حيث أن الميزان العسكرى يميل لصالح مصر، وبالنظر إلى الناتج العسكرى نجده يعبر فى المرحلة الأولى للحرب عن حقيقة هذا الميزان لصالح مصر، ولكن مع إمداد إسرائيل بالجسر الجوى الأمريكي وعوامل كثيرة تتعلق بنوعية الجيش الإسرائيلى وقدرته على التعامل مع الموقف بأى صورة فإن الميزان اختل بعض الشيء لصالح إسرائيل، أو بعبارة أدق فإنه لم يعبر بصورة دقيقة عن

حقيقة التوازن العسكرى لصالح مصر. لأن النتيجة المتوقعة وفقا للميزان العسكرى هى تفوق مصرى بالمقارنة بالقدرة العسكرية الإسرائيلية لكن دخول عامل خارجي يصبح الميزان مختلا إلى حد ما. وهذا هو الذى اتضح فى الفترة الثانية لمعركة أكتوبر ١٩٧٣.

وعند المقارنة بين التوازن الاستراتيجى متضمنا الميزان العسكري، وبين نتائج المواجهة (الإنجاز العسكري، وحجم الخسائر)، يتضح اتساق نسبى أو تقريبى، حيث إن التوازن الاستراتيجى يميل لصالح الطرف العربى مجتمعا. وبالنظر إلى مصر فإنها تتفوق استراتيجيا بما يقتربا من المثل والنصف (١ : ١,٤٢) وبالنسبة لإسرائيل وهكذا بالنسبة لبقية الأطراف العربية وفقا للاحتمالات السابق الإشارة إليها. أى أنه حدث اتساق تقريبى وليس اتساقا كاملا، بين حجم الإنجاز العسكرى وبين الميزان العسكرى، أو فى ميزان القوى الاستراتيجى أيضا.

هنا يثور التساؤل ما الأسباب وراء هذا الاتساق التقريبى، وليس الاتساق الفعلى بين نتائج المواجهة والميزان العسكرى أو الميزان الاستراتيجى للأطراف المتصارعة من واقع حرب أكتوبر ؟

الواقع أنه من خلال الدراسة التفصيلية لكل مؤشر، وكل عنصر فرعى داخل العناصر الرئيسية عند قياس قوة الأطراف المتصارعة قبل بدء الحرب يتضح أن هناك تفوقا عربيا بالمقارنة بإسرائيل، وأيضا تفوقا مصريا بالمقارنة بإسرائيل فى أغلب العناصر أو المؤشرات فى القدرة الاقتصادية فيما تفوقت إسرائيل فى خمسة عناصر فقط وفى الوقت الذى تتفوق فيه إسرائيل فى ست مؤشرات فى القدرة الحيوية، إلا أنه يلاحظ تفوق مصر فى ستة عناصر. وهنا يلاحظ أنه إذا كانت إسرائيل تتفوق أساسا فى "الجانب الكيفى "لتعويض" النقص الكمي" إلا أن مصر تتفوق فى "النواحى الكمية " بصفة أساسية وقد تأكد ذلك فى النواحى العسكرية والنواحى السياسية، وازداد هذا الوضع فى العناصر المعنوية، سواء فى الإدارة القومية بعناصرها الفرعية ومؤاشراتها أو الأهداف الاستراتيجية أو القدرة الدبلوماسية، وهو ما يعنى فى المقام الأخير التفوق الإسرائيلى فى النواحى الكيفية أكثر من النواحى الكمية، على عكس مصر والدول العربية تهتم بالكم على حساب الكيف وقد أشار البعض إلى أن هذا الموضوع لا يجب النظر إليه بشكل مطلق بل بشكل نسبي، فإذا كان السائد هو التفوق الكيفى لإسرائيل قبل حرب أكتوبر، فإن العرب فى هذه الحرب أثبتوا قدرتهم على تمثيل أوجه التفوق الكيفى، مثال ذلك الأداء العسكرى فى ساحات القتال كما اكتسب بعض أوجه "الكم" العربى قيمة كيفية "كالبترول" (انظر / محمد سيد أحمد وبعد أن تسكت المدافع" ص ٩٦ : ٩٨ وعموما فإن هذا يؤكد أن التغيير فى موازين القوى كان حقيقة لا تقبل الشك حيث استقر التفوق الكيفى الإسرائيلى، مع تحرك الكيف العربى للأمام ليقترب من الكيف الإسرائيلى، وإن كان قد تجاوزه فى بعض النواحي.. وهذا الاستقرار الكيفى الإسرائيلى ساعد على سرعة استيعاب المفاجأة المصرية - السورية له والتعامل معها ضمنت بهذا إحداث نوع من التوازن فى سير المعركة مما حجب عن العرب فرصة الانتصار الكامل، ومن ثم الاتساق الكامل بين القدرة العسكرية والإنجاز العسكرى، والميزان الاستراتيجي. علاوة على أن الطرف العربى نفسه فى ضوء العوامل التى ساعدته على الانتصار على إسرائيل إلا أنه لم يحقق انتصارا طبقا لما هو متوقع لأن هذا يتعلق بالأساس إلى عدم القدرة على استثمار كافة طاقاته المتاحة وقت الأزمة وعدم القدرة على التنسيق بشكل أكثر فعالية وبشكل سريع بما يخدم تحقيق الأهداف المخطط لها أصلا.

ولذلك فإن الواضح أن الاستراتيجية العربية لم تنطلق فحسب من البعد العسكرى أو السياسى أو غيره، ولكن انطلقت بما يتجاوز ذلك بالرغبة فى إطلاق واستثمار كافة عوامل القوة العربية المتاحة، والكامنة، وكلها فى آن واحد لتحقيق الهدف العاجل وهو تحرير الأرض العربية المحتلة فى ١٩٦٧ بصفة خاصة، وإن كان قد أتى ذلك فى مشروع سلامى فيما بعد الحرب.. ففى الوقت الذى يمكن تفسير الانتصار النسبى للطرف العربى على إسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ بأنه انتصار يتسق إلى حد ما مع طبيعة التوازن العسكرى أو الاستراتيجي، فأنه لا يمكن النظر إليها على أنها مجرد معركة عسكرية فحسب بل كانت المواجهة ذات طابع استراتيجى تجاوزت السلاح إلى القدرة على توظيف الإمكانات الأخرى للقوة الدبلوماسية واستثمار النفط كسلاح سياسى فى المعركة لأول مرة فى تاريخ الصراع – علاوة على التنسيق العربى – رغم محدوديته استنادا إلى الإمكانية المتوقعة – إلا أنه كان مؤشرا خلع على المواجهة الطابع الاستراتيجي، وأعطى للعوامل الخارجية بالنسبة لمصر وسوريا ممثلة فى هذا التنسيق والدعم العربى، دورا كبيرا فى تحقيق الانتصار العربى فى هذه المواجهة مع إسرائيل فى نفس الوقت فإن الطرف الإسرائيلى تمكن بالفعل من حشد قواه خلال فترة وجيزة لم تتعد ثلاثة أيام ولم يكن تعامل إسرائيل مع المواجهة مجرد تعامل عسكرى فحسب ففى البداية استطاعت استيعاب المفاجأة ثم وظفت قدراتها غير العسكرية ووظفت العوامل الخارجية فى مساندتها متمثلة فى الدعم العسكرى من الولايات المتحدة والغرب عموما. والدعم المالى- أيضا والملاحظ إذن أن المواجهة بعد المفاجأة الأولى أخذت طابعا استراتيجيا وكان من المحتمل استمرار المعركة أكثر من ذلك، بل كان فى الإمكان انتصار عربى أكبر، لولا الدور الدولى وعوامل أخرى كثيرة سبقت الإشارة إليها.

ويرجع الإنجاز العسكرى النسبى لصالح العرب فى المواجهة مع إسرائيل إلى عوامل إيجابية كثيرة يعود بعضها إلى عوامل داخلية بصفة رئيسية، وعوامل خارجية بصفة تالية. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن الذى يمكن تسجيله فى هذا النطاق تلك النقاط الإيجابية للطرف العربى، حيث لعبت المبادرة العربية للمرة الأولى فى تاريخ الصراع دورا رئيسيا فى كسر حاجز حالة العجز العربى التى سادت قبل حرب أكتوبر. وقد أتت هذه المبادرة نتيجة التخطيط المحكم والإعداد الجيد للمعركة والتعبئة الفعالة للإمكانات.. علاوة على خلق ما يمكن تسميته بالقدرة على "تلاحم البيئتين الخارجية بالداخلية" وذلك فى إطار توظيف كل ما هو ممكن لأجل المعركة فقد تمت تهيئة البيئة الداخلية لقرار الحرب. ومما يشار إليه هنا الإفراج عن المعتقلين وإعادة الصحفيين المنقولين خارج عملهم الصحفى.. الخ، سواء فى مصر أو سوريا وكذلك الإعداد الاقتصادى للمعركة لتجنب المفاجآت وخلق الاستعداد لدى الجماهير للمعركة. ومن ناحية ثالثة : فإن "الإرادة العربية" كانت واضحة فى هذه المعركة وقد أفصحت عن نفسها من خلال المواقف العربية المختلفة تجاه المعركة، وقد رأينا كيف تحركت القوات العراقية بسرعة لإنقاذ الموقف فى الجبهة السورية، وتحركت القوات العربية المختلفة إلى أرض المعركة، ورأينا كيف ذهب الرئيس الجزائرى إلى الاتحاد السوفيتى لتسهيل نقل السلاح إلى مصر أثناء المعركة ورأينا كيف أمكن استخدام سلاح البترول لمساندة الجبهة العسكرية، ورأينا كيف تم نقل الدعم النقدى لدولتى المواجهة لمواجهة احتياجاتها.. الخ وهذا يشير إلى توافر الإرادة القومية للعرب أثناء المعركة.

ومن ناحية رابعة : لوحظ أن العرب بمبادرتهم فى استرداد الأراضى العربية المحتلة قد أفصحوا للمرة الأولى فى الصراع العربى الإسرائيلى عن قدرتهم على تبنى "استراتيجية هجومية، وقد كانوا من قبل يتبنون "استراتيجية دفاعية" مما كان يعطى الفرصة

لإسرائيل فى تنفيذ استراتيجيتها الهجومية، وتحقيق الانتصار تلو الانتصار كذلك يمكن التأكيد على انه كان من الممكن أن يكون هذا الإنجاز كبيرا ومنسقا بدرجة أكبر مع توازن القوى العسكرى والاستراتيجى لو كانت هناك مساهمات شعبية أكبر. وتنسيق مصرى سورى عربى أفضل، وقدرة على تجاوز الأخطاء العسكرية التى أعطت لإسرائيل الفرصة فى التقليل من الإنجاز العسكرى بعض الشىء وإحداث نوع من الخلل بين الإنجاز كناتج للمواجهة فى المرحلة الأولى للحرب وبين القدرة العسكرية الثالثة وذاك ما حدث بالفعل فى المرحلة الثانية، وكذلك فى حالة استخدام السلاح البترولى مبكرا مع بدء المواجهة الفعلية وليس متأخرا مما كان يساعد آنذاك على إنجاز عسكرى أكبر للعرب يتفق والميزان الاستراتيجى الذى يميل لصالحهم فى ضوء ما سبق فإنه يتضح أن "الاتساق" بين الإنجاز العسكرى لصالح العرب بشكل عام وبين الميزان العسكرى الفعلى، والتوازن الاستراتيجى الفعلى، كان "اتساقا نسبيا فالطرف العربى إجمالا كان يتمتع بميزة التفوق العسكرى والاستراتيجى فى مواجهة إسرائيل وأخذ زمام المبادرة، والهجوم فكان من الطبيعى إحراز ناتج عسكرى إيجابى لصالحه، ولكن نظرا لمحدودية هذا الإنجاز العسكرى فى حرب أكتوبر، فإن الاتساق لم يكن "كاملا" طبقا للافتراضات الرئيسية لمنهج قياس قوة الدولة وعلاقته بناتج المواجهة العسكرية فالناتج العسكرى من ناحية قد عبر عن حقيقة الواقع الفعلى نسبيا فى الميزان العسكرى والاستراتيجى، ولكن من ناحية أخرى لم يترجم هذا النتائج الحقيقية بشكل كامل فالاتساق إذن كان قائما، ولكن لم يتحقق الإنجاز العسكرى بشكل يتفق تماما مع القوة الفعلية. وهذا ما يجعلنا نقف أمام دور العوامل الخارجية فى الصراع العربى الإسرائيلى، حيث ستظل تحول بين "الاتساق الكامل" وبين الناتج والميزان العسكرى والاستراتيجى فى أى مواجهة قائمة، خاصة إذا مال الميزان والناتج من ناحية العرب.

وهنا فإن قياس قوة الدولة ساعدت إلى حد كبير على تفسير ناتج المواجهة العسكرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد تأكد - مدى إيجابية العوامل الاستراتيجية غير العسكرية - إزاء العامل العسكرى على الطرف العربى فتحقق إنجاز إيجابى ولو محدود وعلى العكس أيضا تأكد مدى إيجابية العوامل الاستراتيجية إزاء العامل العسكرى على الطرف الإسرائيلى فحالت دون انتصار كامل للعرب على إسرائيل، وهذا ما يؤكد أن المواجهة كانت فعلية بين طرفين متقابلين اتسما بالتكافؤ إلى حد كبير.

# حرب أكتوبر وإدارة عملية التفاوض من موقع القوة *

في أطروحة الدكتوراه التى تقدمت بها منذ أكثر من عشر سنوات، ناقشت فـــي دراســة تحليلية حرب أكتوبر ١٩٧٣ نتيجتها في ضوء قياس قوة الدول الأطـــراف فـــي الصـــراع العربى الإسرائيلى. وقد أفصحت الدراسة عن أن توازن القوى الاستراتيجى قبل بدء الحرب بين إسرائيل والأطراف العربية المباشرة (مثل مصر وســـوريا والأردن ولبنـــان)، وغــير المباشرة (كالسعودية والعراق)، كان لصالح هذه الأطراف العربية مجتمعه. أما على مستوى مواجهة إسرائيل بكل دولة من هذه الدول الست، فقد رجحت قوة مصر سواء فى العوامـــل المادية (اقتصادية وعسكرية وحيوية باستثناء القدرة السياسية التى تميزت فيها إسرائيل)، وسواء فى العوامل المعنوية (الإرادة القومية) الدبلوماسية، مع تســـاويهما فـــي الأهـــداف الاستراتيجية، وقد كان تفوق مصر متجاوزا إسرائيل بما يعادل (١ : ١,٤) لصالح مصر. إلا أن إسرائيل قد تفوقت على بقية الدول العربية الخمس كل على حدة. ولكن عندما تم ضـــم قدرات مصر وسوريا معا، وهما الدولتان اللتان خاضتا الحرب مباشرة ضد إسرائيل وتـــم بينهما تنسيق كامل، فإن قوة الدولتين معا كانت ضعف قوة إسرائيل. وكان لهذه الفجوة فى القوة عاملا مساعدا على اتخاذ قرار الحرب، دون تجاهل حتمية الحرب إزالة آثار عـــدوان ١٩٦٧، وعار الهزيمة، واسترداد الأرض، ورد الكرامة للشعب العربى. ولذلك فإن نـــاتج الحرب لصالح العرب كان ترجمة لموازين القوى السائدة آنذاك والتى كانت فى جانب الدول العربية المتجابهة مع إسرائيل والمشار إليها. كما أنه لا يمكن تجاهل الدول العربية الأخرى والتى كانت مخزونا استراتيجيا فى إدارة المعركة ضد إسرائيل، فضلا عن التوظيف العربى لسلاح البترول بصورة عملية، فظهر وزن العرب الحقيقى، وأفصح عـــن الإرادة العربيـــة الحرة والتى كانت كامنة بفعل ظروف مجتمعية عديدة.

• ولو تذكرنا حجم الخسائر التى منيت بها إسرائيل فى هذه الحرب، وهـــى التـــى بلغـــت حوالى٣ آلاف قتيل، ٧٥٠٠ جريح، ١٢٠ طائرة مقاتلة، ٨٤٠ دبابة، لتذكرنا أيضـــا علـــى الفور حجم المأساة التى عاشتها إسرائيل آنذاك ولا زالت تعيش كوابيسها عند مجرد التفكير فى حرب جديدة. وذلك على الرغم من أن الخسائر العربية كانت أكثر من أربعة أمثال هـــذه الخسائر الإسرائيلية.

• ولو تذكرنا الفوارق الزمنية بين الحروب المختلفة فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى، وهى (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، دون تجاهل الحرب الإسرائيلية ضد لبنـــان فـــي عام ١٩٨٢ والتى دفعت فيها إسرائيل ثمنا غاليا ولا زالت مستمرة فى دفعه حتى الآن) فإنه يتضح أنه لأول مرة تستمر هذه المدة الزمنية (ربع قرن) بعد حرب ١٩٧٣، دون أن تقـــوم إسرائيل بحرب جديدة ضد العرب. وهذا على عكس ما كانت تخطط له إسرائيل منـــذ عـــام ١٩٥٦ بالذات، على أن تنجز حربا عدوانية كل عشر سنوات، وهو ما حـــدث فـــي عـــام ١٩٦٧، حتى كانت صاعقة حرب أكتوبر ١٩٧٣ بإرادة عربية حرة، ومبادرة غير مسبوقة.

• وتأكيدا لهذه الخلاصة، فإن "مارتين جيلبرت" – مؤرخ يهودى إنجليزى – فـــي مؤلـــف صدر له مؤخرا بعنوان "إسرائيل Israil"، أشار فيه إلى أن حرب ١٩٧٣ كانت زلزالا هـــزا إسرائيل سياسيا وعسكريا معا، وخسرت فيها إسرائيل من القتلى أضعاف ما خسرته فى كل حروبها السابقة، وما زالت آثار هذه الحرب مستمرة على الإســـرائيليين بعـــد ٢٥ عامـــا.

---

* نشرت بالأهرام فى ١٩٩٨/١٠/٤

والأهم من ذلك شهادته بالقول "إن مصر نجحت و اجتازت خط بارليف، وحققت اختراقا سيكولوجيا فى إسرائيل، أسفر من معاهدة السلام"

وفى شهادة لخبيرين عسكريين وسياسيين تركيين هما : (د. حسين باجى، ود.سيفى تاشان)، عن حرب أكتوبر ١٩٧٣، بقولهما : إن حرب أكتوبر أسهمت بشكل كبير فى رسم الصورة الاستراتيجية للمنطقة، وكرست دور مصر الحيوى بها. وأن مصر بفضل هذه الحرب ستظل صاحبة دور رئيسى فى الشرق الأوسط لا يمكن لأحد تجاهله أو تجاوزه، وهو دور مرشح لمزيد من الفعالية من المنظور الاستراتيجي فى ضوء ما تتمتع به من قوة عسكرية واقتصاد متنامى. كما أن هذه الحرب هى نقطة تحول تاريخية فى خريطة الأمن الإقليمى وهى أكبر إنجاز شهدته المنطقة فى العقود الأخيرة".

ومن ثم فإن الواقع يشهد بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى نقطة تحول فى تاريخ المنطقة لصالح العرب، وضربة قاصمة فى التخطيط الاستراتيجى الإسرائيلى. وآن ما يقوله بين آن وآخر (نتنياهو) عن أن إسرائيل انتصرت فى حرب ١٩٧٣،.وهو زائف يسعى من خلاله إلى إقناع نفسه ومن حوله بأن موقفه المضاد لحركة عملية السلام هو انعكاس لانتصار وهمى فى تلك الحرب. والأمر لا يستحق مجرد الرد، لكن يستحق وقفة للارتباط العضوى بين حرب أكتوبر ودوران عملية السلام فى المنطقة، والتغيرات التى شهدتها حركة الصراع العربى الإسرائيلى.

· ففكرة الصراع والتعاون أو السلام، هى فكرة تفاعلية قوامها الفعل ورد الفعل. وأن السلوك العسكرى أو السياسى للدولة هو رد فعل لسلوك الدولة الأخرى. وأنه من الممكن كسر تلك الحلقة المفرغة عن طريق قيام إحدى الدولتين بتصرف ضخم حربا أو سلما، يكون هدفه هو إبداء الاستعداد لتسوية الصراع، ولكن من موقف القوة لا الضعف وهذا الأمر محكوم بموازين القوى السائدة، وهو الذى يقود دائما إلى التعزيز المتبادل" للموقف فى إطار الصراع، وينجم عن تفاعلات تبادلية وسيلتها التفاوض. ولذلك فإن القول بأن تكافؤ موازين القوى قد لا يسمح بوقوع حروب كبري، هو قول صحيح، ولكنها قد تسهم فى تهدئة التوترات السائدة، وهذا هو ما عبر عنه "شارلز أو سجود" فى كتابه :

· "بديل للحرب أو الحصار"، ب "التخفيض التدريجى للتوتر" "Graduated"

· وبتطبيق ذلك على الصراع العربى الإسرائيلى، يتضح أن فهم وتحليل تطورات هذا الصراع يأتى من سياق تحليل توازنات القوى. وأن ناتج كل مرحلة من مراحله، يعكس ميزان القوى السائدة. ولذلك فإن كل طرف يسعى إلى أن يكون هذا الميزان فى صالحه إما للحصول على المزيد من المكاسب، أو عدم تمكين الطرف الآخر من الحصول على أية مكاسب، أى إعاقة الأخرين عن ذلك، أو على الأقل الحفاظ على الوضع القائم أطول فترة ممكنة.

وسواء أكان الصراع العربى الإسرائيلى فى مرحلة الحرب أم فى مرحلة التفاوض بهدف السلام والاستقرار، فإن عائد أى من المرحلتين محكوم بموازين القوى السائدة والذى يمكن التعرف عليه من قياس قوة الأطراف المتصارعة.

· وهنا فإنه يمكن التسلم بالإفتراض القائل بأن حرب أكتوبر والانتصار العربى هى التى أدت إلى الحيلولة دون تفكير إسرائيل فى عدوان جديد فى ضوء نتائج هذه الحرب من ناحية، وأدت بالتالى إلى إدارة عملية المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية وهى التى بدأت بمصر وسوريا من خلال اتفاقيات فك الاشتباك بين القوات، ثم تطور الأمر بحصول مصر من خلال إدارة صلبة على كافة الأراضى المحتلة. وتطور الأمر باتفاقيات أوسلو، تم

بموجبها إقامة كيان السلطة الفلسطينية، ثم اتفاقية أخرى بين إسرائيل. ولا زالت عملية المفاوضات متعثرة على الجانبين السورى واللبنانى من ناحية، وعلى جانب السلطة الفلسطينية لاستكمال مشوار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية أخرى.

- والتساؤل الحقيقى والصريح هنا : هل كان يمكن أن يتم - ما تم - وبغض النظر عن الاختلاف أو الاتفاق معه، دون أن يكون حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد تمت ؟ الإجابة بحسم، ب "لا" فلم يكن متصورا - إلا من قبيل الأوهام - أن تتحرك القوات الإسرائيلية خطوة للوراء بعد انتصارها فى حرب ١٩٦٧، إلا بحرب على نفس المستوى فقد عرفنا الجهود من أجل السلام التى بذلها الرئيس عبد الناصر حتى قبل مبادرة روجرز. ثم الجهود الأخرى التى بذلها الرئيس السادات فى الفترة من (٧٠-١٩٧٣) لكى يسترد الأرض بدون حروب. لدرجة أن السادات افتعل الأزمات مع الاتحاد السوفييتى وأنهى مهمة خبرائهم فى يوليو ١٩٧٢ لمحاولة كسب الغرب عموما، والأمريكيين خاصة حتى يتمكنوا من الضغط على إسرائيل. إلا أن مقولة كيسنجر - وزير الخارجية الأمريكى آنذاك لا تنسى، والذى علق على ذلك بقوله : "السياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن الشىء ثم تقدمه إليها مجانا، ولم يشترط عليها أحد دفعه. فلو جاء الرئيس السادات قبل أن يحدث ذلك واخبرنى به لشعرت بأنى مضطر إلى إن أقدم إليه شيئا فى المقابل لكننى حصلت عليه كله بلا مقابل " ومن جانبى أقول بأنه حتى لو كان الرئيس السادات قد قال وأخبر كسينجر والأمريكيين بما سيفعله، لم يكن أحد سيتجاوب معه، لأن السياسة لا تعرف إلا لغة القوة. وهنا فقد انتصرت مقولة : ما أخذ بالقوة لا يسترد بالقوة، وهى مقولة تجسد فكرة توازن القوى. فقد اضطر الرئيس السادات إلى أن يسير فى هذا النهج بعد يأسه من جهوده المختلفة لنيل السلام فكان إنجاز حرب أكتوبر ١٩٧٣.

- إذن فإن الخلفية الحقيقية لمجريات الأمور منذ انتهاء حرب أكتوبر وحتى الآن، هى حصاد هذه الحرب الذى كان لصالح العرب. فالأوهام أو الأحلام لا تقود مفاوضات لتحقيق السلام، بل إن القوة هى التى تدير مفاوضات، حقيقية من أجل السلام والاستقرار، وإلا فإن الحديث عن الاستسلام هو الحديث الصواب فقد كان القرار العربى بإعلان الحرب ضد إرادة العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) - آنذاك - حيث أعلنا معا الاسترخاء العسكرى فى الشرق الأوسط وكان الانتصار العربى فى حرب أكتوبر، وهو الوقود الذى أدار عجلة التفاوض واستردت بعض أجزاء الأراضى العربية المحتلة. والدرس الحقيقى لهذه الحرب هو : أن امتلاك إرادتنا بأيدينا، وعدم تركها لتحكم الآخرين، هو السبيل نحو الحفاظ على حقوقنا واسترداد ما ضاع مؤقتا. وأن أى محاولة من الجانب الإسرائيلى للانقضاض على عملية المفاوضات، أو نقض ما تم من اتفاقيات محكوم عليها بالفشل نظرا للحاجز الضخم الذى شيده الانتصار العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ على إسرائيل، والذى تسبب فى إحداث شلل كبير فى العقل الإسرائيلى لم تشف منه إسرائيل حتى الآن. وهنا فإن روح أكتوبر تتجلى دائما مع كل عام، وبعد مرور ربع قرن عليها، فى أن نحافظ على توازن القوى مع إسرائيل، وقوة الدفع المستمرة فى البناء ردعا لأى تفكير مضاد فى النيل من هذا الانتصار التاريخى تأثير فى أكبر المعارك فى القرن العشرين بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وكل أملنا أن تستمر إرادة التفاوض فى ظل إرادة الانتصار العربى فى حرب أكتوبر، بهدف إقامة السلام الدائم والعادل أو خفض التوتر المتبادل بين الأطراف المتصارعة من أجل استقرار منطقتنا العربية.

- داعين الله أن يحفظ هذا الوطن ويصون تقدمه بروح أكتوبر المجيدة.

# الفصل الخامس

# الشباب المصرى وتحدياته

# الشباب المصرى وتحدياته

١- التحديات السياسية للشباب المصرى.
٢- التحديات الاقتصادية للشباب المصرى.
٣- التحديات الاجتماعية للشباب المصرى.
٤- الاستراتيجية العملية لمواجهة تحديات الشباب.
٥- الفكر الجديد في التعامل مع الشباب.
٦- دواعي الحوار لاستيعاب حركة الشباب.
٧- أهمية الحوار لاستيعاب هموم الشباب.
٨- الحس السياسي فى المجلس الأعلى للشباب.
٩- العدالة وسياسة التعامل مع الشباب.
١٠- أسباب اهتمام الشباب بانتخابات الأندية.
١١- مفهوم الكبار والصغار فى تطبيق اللوائح الرياضية !!
١٢- الانتصارات الرياضية وتنظيم أوليمبياد ٢٠٠٤ فى مصر .
١٣- المزايدة على اللاعبين بالملايين وعلى العاطلين الشباب بالملاليم !!
١٤- الوعي العام للشباب وضرورة المراجعة.
١٥- الثقافة السياسية للشباب بين الحقوق الخنوع والمبادرة.
١٦- الشباب وانعدام المصداقية فى أهل الفن.
١٧- محو الأمية والمشروع القومى للشباب.
١٨- الشباب بين مواجهة الأمية، والقراءة للجميع.
١٩- الشباب والمشروع القومى لمواجهة الأمية.
٢٠- مصداقية البرنامج القومى لمواجهة بطالة الشباب.
٢١- أهمية وجود وزارة مستقلة للشباب.

# التحديات السياسية للشباب المصرى *

سبق لى تناول الموضوع فى أربع مقالات مباشرة، الأولى بعنوان (دورة برشلونة بين الهروب من المسئولية والخروج من المأزق).

والثانية : نادى البلدية والعدل المفقود فى السياسات الشبابية.

والثالثة : الفكر الجديد فى سياسات التعامل مع الشباب، والرابعة بعنوان : محو الأمية والمشروع القومى للشباب عام ٢٠٠٠، وجميعها نشرت على صفحات الجريدة. وهذه المقالات الأربع جزء لا يتجزأ من نظرتنا إزاء قضايا الشباب المختلفة. ولهذا رأيت فى إطار ضرورة التحديد الموضوعى لأزمات الشباب فى مصر.. مدخلا للبحث عن استراتيجية قومية لشباب مصر، وهذا هو موضوع مقال اليوم والمقالات القادمة بإذن الله.

وبداية نشير إلى أن التقييم التاريخى لقضية الشباب يمكن أن يتركز أو ينطلق من كيفية أداء النظام الحاكم فى فترة تاريخية ما إزاء هؤلاء الشباب. بمعنى أن الوقوف على رؤية نظام الحكم وفلسفته فى التعامل مع الشباب، يمكن أن يسهم فى تقييم أداء هذا النظام ومدى قدرته على رعاية المصلحة القومية للمجتمع، فقضية الشباب هى مستقبل الوطن، ومن ثم فإن أسلوب التعامل معهم فى الحاضر، يساعد كثيرا فى فهم وتوقع ما سيكون عليه مستقبل هذا المجتمع.

فالشباب اليوم هم رجال الحكم فى المستقبل فإذا ما تم إعدادهم إعدادا جيدا وبشكل حر ومتكامل، فإن هذا معناه ميلاد رجال على مستوى الكفاءة لقيادة الوطن. والعكس صحيح، إذا ما لم يتم إعداد شباب اليوم بنظرة جادة وشاملة، فإن هذا معناه أن يتخرج رجال يحكمون فى الغد بلا فكر أو نظرة شاملة ومتكاملة الأبعاد، وسيتسم إدراكهم للمحيط المجتمعى حولهم بالضعف والقصور. بعبارة أخرى فإن صلاحية نظام الحكم تتوقف على إمكانياته وقدراته على أن يقدم جيلا واعيا مدركا للمجتمع، أو يقدم جيلا مغيبا. لا يدرك شيئا مما يدور حوله فى الداخل والخارج، بل يتسم بأنه تائه لا يعرف الطريق الصحيح والمباشر للنهوض بالمجتمع.

فالحديث عن الشباب.. هو حديث إذن عن المستقبل عموما، وعن مستقبل مجتمعنا المصرى خاصة، بل إن الحديث عن مستقبل الوطن لا يمكن أن يتم دون الوقوف على ما يواجه الشباب من أزمات، مثلما نبحث عن "المواد الخام" من أجل صناعة المنتج المعين، كالثوب الذى يحتاج لصناعته مواد خاما تتمثل فى قطن ثم غزل.

فتحديد الأزمات التى يمر بها الشباب، أو بعبارة أخرى الحديث عن واقع هؤلاء الشباب، هو حديث عن المواد الخام اللازمة لصنع مستقبل هذا الوطن. ودون الخوض فى المزيد، فإننا نرى ابتداء أن أزمات الشباب ناتجة عن أوضاع وسياسات داخلية أساسا، وأن السير فى طريق اعتبارها ذات مصدر خارجي، أو أنه يمكن فهمها فى سياق العالمية هو تشخيص يستهدف "تمييع" الموضوع والخروج به عن سياقه الطبيعي، وهذا يسهم بالتالى فى تأجيل فهم الظاهرة، ومن ثم فى تفاقمها.

ويمكن بلورة الأزمات التى تواجه الشباب فى ثلاثة أنواع رئيسية هى : (الأزمة السياسية، والأزمة الاقتصادية، والأزمة الاجتماعية) وكل أزمة من هذه الأزمات الثلاث لها جوانب عديدة وهذا ما سنوضحه عند تناولنا لكل أزمة على حدة.

---

* نشرت الأهرام المسائى فى ١٩٩٢/١١/٢٤

أولا: الأزمة السياسية

وهذه الأزمة فى تقديرنا تحتل المرتبة الأولى، باعتبارها طريق الحركة للشباب وتتمثل فى عدة جوانب هي:

### ١ - افتقاد النموذج العقائدى أو الفكرى :

فالشباب عادة يميلون إلى الانجذاب نحو عقيدة معينة أو إطار فكرى معين. والشباب وهو ينطلق من هذا الطريق، فإن تفضيله لنموذج معين يأتى فى إطار قدرة هذا النموذج فى التعبير عن القيم المثالية لهؤلاء الشباب. وعندما يفتقد هؤلاء نموذجا فكريا عليه اجماع قومى، فإنهم يشعرون بالفراغ وهذا هو مدخلهم للسلبية والعزوف عن كل شئ، إن لم يكن الانخراط مع جماعات مختلفة أما دينية أو غيرها.

وقد أسهم عدم الاستقرار فى توجه أيديولوجى معين منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن، فى إيقاع الشباب فى مأزق وحيرة كبيرين. وقد اتضح أن هذا التوجه الأيديولوجى يتغير بتغير القيادة السياسية الحاكمة، حيث انتهج الرئيس السادات طريقا أيديولوجيا مغايرا للطريق الأيديولوجى السابق فى عهد عبد الناصر كما أن فترة حكم الثمانينات أكدت من البداية أنها غير ملتزمة بإطار أيديولوجى معين، بالمقارنة بما كان سائدا فى الستينات والسبعينات كما أن التجربة الحزبية حتى الآن، لم تستطع أن تشد الشباب نحو أطرها الفكرية المختلفة لعوامل عديدة تتعلق فى الغالب بأساليب الممارسة السياسية، وبأوضاع الشباب، ومنها الاقتصادية أساسا والتغيرات الحادة فى المجتمع.

### ٢ - افتقاد المشروع القومى :

ويرتبط هذا الجانب بما قبله، حيث إن كل إطار فكرى يقدم مشروعه القومى الذى يستطيع أن يستوعب الشباب فى إطاره، ويصهرهم فيه من أجل نهضة المجتمع فى إطار تعبوى شامل. والمشروع القومى فى تقديرنا هو ترجمة حقيقية للإطار العقائدى الذى يتبناه الحزب الحاكم، أو غيره من الأحزاب. فالشباب فى حاجة دائمة وملحة ومستمرة لأن يجذبهم مشروع معين يحاولون الارتباط فيه لإفراغ طاقاتهم وقوة اندفاعهم، وحماسهم المثالى فى خدمة المجتمع وهم فى النهاية يشعرون بأن كل ذلك الذى يؤدونه هو فى النهاية يرجع إليهم ويحقق الخير لهم ولأسرهم، ثم لغالبية مجتمعهم على الأقل. وقد يرى البعض أن فكرة المشروع القومى، يمكن أن تكون فى مجرد إنشاء كوبرى أو نفق أو محطة كهرباء، وهذا للأسف اختزال للفكرة وتبسيط مخل. ففكرة المشروع القومى أوسع من ذلك حيث أنها تقدم الوسائل الملائمة لترجمة فكر معين. وهى بهذا المعنى تتسم بالترابط والتكامل الذى يسهم فى خلق القدرة على تعبئة الشباب نحو تحقيق الحلم القومى للأمة. خاصة أن هذا التكامل والشمول يسهمان أساسا فى إقناع الشباب، وبدوره يعبئهم تجاه المشاركة فيه، فالشباب فى الحاضر قد ينبهر بمشروع يجرى تنفيذه ولكنه لا يقدم على الانجذاب إليه والتفاعل معه، لأن المشروع القومى المنشود الذى يجذبهم هو المشروع الذى يجمع فى عناصره العوامل المادية والعوامل المعنوية. والعوامل المادية تتمثل فى المشروعات الكبرى التى تتحقق ترجمة لإطار معين، والتى تطرح فوائد معينة وعائدا معينا على الشباب والمجتمع أما العوامل المعنوية، فهى التى تتعلق بالأبعاد الإنسانية فى المشروعات الكبرى.

٣- اختفاء المشاركة السياسية :

المشاركة تعنى أساسا قرارا بالاهتمام بما هو خارج الدائرة الذاتية أى أن المشاركة هـى الإسهام الإيجابي فى النشاط العام للمجتمع ووسائل ذلك عديدة منها المشاركة فى الأحـزاب وفى التصويت فى الانتخابات العامة. وفى غيرها والملاحظ أن الشباب يميلون إلى العزوف عن كل ذلك. فلم نعد نراهم مشاركين فى عملية الانتخابات العامة والتى يعد مـن أجزائـها الإدلاء بالصوت، ولم نعد نراهم فى مؤتمرات حزبية، ولم نعد نراهم فى الأحزاب. ولم نعـد نراهم بشكل واضح فى أى مسألة جادة تخص المجتمع. لقد أصيب الشباب المصرى بمرض اللامبالاة. وهذا ليس لاعتبار يتعلق بالشباب أنفسهم، لأنهم الحماس والطاقـة والاندفـاع والتفاعل والعطاء النقي، وكل المثالية، إنما الذى يسبب عزوفهم عن المشاركة العامة هـو طبيعة الواقع المجتمعي الذى يحيط بهم من كل جانب، ولا يعطى لـهم الفرصـة - مجـرد الفرصة - فى التفكير فى متابعة شئون الوطن وليس فى المشاركة الواسعة التـى تتفـق وطبيعتهم. فالدولة لم تستطع حتى الآن أن تقدم الأساليب والقنوات اللازمة لجذب الشـباب نحو المشاركة، بل إن جميع القنوات قد سدت أمامهم، وإن كان يعلـن عـن أن الأحـزاب مفتوحة لاستقبال الشباب !! وهذا يؤدى بالشباب إلى أن يندمج فى قنوات غـير شـرعية للمشاركة وبأى صورة، كما أن هذا يسهم أيضا فى توليد العنف لديهم. وللحديث بقية فـى المقال القادم.

## التحديات الاقتصادية للشباب المصرى *

للعوامل الاقتصادية دورها الرئيسى فى تغذية المشاكل التى تدفقت إلى الشباب المصرى. وتتضافر هذه العوامل فى تعميق الأزمة الاقتصادية الخانقة حول عنق هؤلاء الشباب وتتمثل هذه العوامل فيما يلى : -

**١ - افتقاد العدالة فى توزيع الموارد والدخل القومى وكذلك الأعباء على أفراد المجتمع :**

فالمسألة هنا تتعاقد مع سمات الشباب الأساسية المتمثلة فى النقاء والطهارة، ولذلك فإن ما يهز وجدان هؤلاء الشباب هو أن الدخل القومى للبلاد والأعباء القومية لا يتم توزيعها بالعدل النسبي. فصحيح أن العدالة قيمة مثالية يتطلع إليها كل مجتمع، ويتطلع إليها بصفة أخص، الشباب ومن ثم فإن وجودها المطلق فى أرض الواقع فى أى جزء من العالم هو أمر عسير إنما الذى يزيد وطأة المسألة عند الشباب هو الصورة الصارخة فى عدم العدل النسبى بين أفراد المجتمع. فليس معقولا من ينتج لا يأخذ سوى القليل، ومن لا ينتج يحصل على كل شئ.

والواضح من خلال قراءة التقارير المختلفة عن توزيع الدخل فى مصر، يتضح أن الفجوة بين فئات المجتمع ازدادت واتسعت بصورة لافتة للنظر. كما أن رقعة الفقراء بدأت تزداد، وفى المقابل انحسرت الطبقة المتوسطة وأصبح عددها فى تناقص مستمر، وكذلك فإن نسبة من يملكون النسبة الكبيرة من ثروة المجتمع تقل لتصبح أمام مثلث قاعدته هى الفقر وقمته هم الأثرياء وبصورة واضحة جدا. فأقل من ٥% أصبحوا مالكى ما يزيد عن نصف ثروة المجتمع، وأصبح باقى المجتمع موزعا بين الفقراء والطبقة المتوسطة يملكون أقل من نصف الثروة.

ومن ناحية أخرى فإن الأعباء بدلا من توزيعها، فى ضوء هذا التوزيع غير العادل للثروة، فيتحمل الأغنياء الأعباء التى تتوازى مع ملكيتهم للثروة سواء فى شكل ضرائب، أو تنفيذ خدمات اجتماعية على نفقتهم الخاصة، فإنه يحدث العكس فى تحمل النسبة الغالبة من الضرائب، غالبية المجتمع من الفقراء والطبقة المتوسطة بحكم أنهم من موظفى الدولة والقطاع ويتم الخصم منهم مباشرة من خلال مرتباتهم التى يتقاضونها شهريا.

ومن ثم فإن الوطأة تزداد والتفاوت يتعمق ويتأصل فى نفوس الأبناء. فالأغنياء يزدادون غنى وعلى حساب الآخرين وبكافة الطرق المشروع وغير المشروع، والفقراء، يزدادون فقرا. ماذا يملكون الشباب إزاء هذه المعادلة الصعبة. التى تغازل شعورهم البرئ والنقي. فالشباب كما سبق القول يميلون إلى القيم المثالية. ولذا فكلما رأوا مثل هذه القيمة مفقودة فى مجتمعهم، وأن الطرق لتصحيح هذا الخلل مسدودة أمامهم، وأنهم محاصرون فى مقاومته، كلما تسرب الإحباط، واللامبالاة إلى نفوسهم. ويسهل بالتالى أن ينجرف جزء من هؤلاء إلى عالم الجريمة المتنوع. خاصة وأن مظاهر الخلل تتضح فى الاستهلاك الترفى والاستفزازى الذى يثير الأحقاد، فى نفسهم، ويسهم فى توليد العنف.

---

* نشرت فى الأهرام المسائى ١٩٩٢/١١/١١

٢- انتشار البطالة فى ضوء الخلل بين توفيق وفرص العمل :

أصبح من الواضح أن الحصول على فرصة عمل حقيقية وملائمة أمام غالبية الشباب من الأمور الصعبة إن لم تكن مستحيلة. فالدولة سحبت نفسها من الالتزام بتعيين الخريجين، كما أنها لم تعد تسهم بشكل إيجابى فى خلق فرص العمل من خلال توسيع الاستثمار وذلك لسياستها فى توكيل القطاع الخاص بهذه المهمة. فى نفس الوقت فإن القطاع الخاص حتى الآن لم يقم بالمهمة المأمولة فيه. ولا يستطيع أن يوفر فرص العمل التى تتفق وحجم الخريجين سنويا. ومن ثم تفاقمت أزمة البطالة. وذلك من خلال بعديها الكمى والكيفى. فالبعد الكمى يشير إلى أن الأعداد فى ازدياد، وأصبح لدينا أكثر من ثلاثة ملايين عاطل يزدادون بما يقرب من نصف مليون سنويا، وحتى عام (٢٠٠٠) فسيكون حجم السكان قد وصل إلى ٧٠ مليونا، وحجم البطالة إلى (٧) ملايين باستمرار المعدلات الحالية. وهى نسبة عالية جدا لو قورنت بالدول التى فى مستوانا، أو ما دوننا، والصورة تزداد قتامة عندما تتم المقارنة بالبطالة فى الدول المتقدمة، حيث يتم صرف إعانة بطالة تكفى مستلزمات حياته وتوفر له الإمكانيات لأن يخطط لمستقبله.

أما هنا فى مصر، فلا توجد فرصة العمل بعد التخرج، وإن وجدت فإنها تتوافر فى وظائف لا علاقة لها بالتخصص الذى درسه، وضيع سنوات طويلة فى الإلمام به وتعلمه وهذا ما يعرف بالمستوى الكيفى فالأفكار الشائعة بأن الانفصال بين توفيق وفرص العمل مسألة طبيعية، لا تتفق مع دولة نامية توفيق فيها استثمار وليس ترفا، وأن دور الدولة لابد من استمراره بين ربط الجسر بين توفيق والعمل. وأن تعميق الفجوة بين التعليم وفرص العمل، من شأنه أن يعمق الخلل بينهما، وأن يضيع على المجتمع الاستثمار الحقيقى لرؤوس أمواله والتى خصصت فى توفيق وفى هذا إهدار لثروات هذا المجتمع وبإرادة القائمين عليه. كما أن هذا من شأنه أن يفتقد الشباب فى توفيق القيمة الإيجابية التى تسهم فى خلق المواطن الصالح الذى يتوافر لديه الاستعداد للإسهام فى بناء مجتمعه من خلال تعليمه وتخصصه. وهذا يؤكد ضرورة استمرارية فكرة التخطيط بخلق التنسيق الدائم بين العمل وتوفيق.

ودون الخوض فى التفاصيل، فإن انتشار البطالة، وزيادة حدتها، أدى إلى القذف بالآلاف من هؤلاء إلى عالم الجريمة بمختلف أنواعها. والمتابع للجرائم المنشورة على صفحات الجرائد، تشير النسبة الغالبة إلى أن مرتكبيها عاطلون. والسؤال هنا : كيف تستقيم الأمور؟ أضف إلى ذلك عدم توافر مشروع متكامل لمواجهة البطالة، يمكن أن يطمئن إليه الشباب، ويسهم فى دمجهم فى آليات المجتمع الحالية. كما أن هؤلاء الشباب يتوافر لديهم شعور قوى بأن المحسوبية والمجاملة والوساطة هى السبل للحصول على قطعة أرض فى الأراضى المستصلحة حديثا والتى تقوم بتوزيعها الدولة. وتسرب هذا الشعور وتأصله فى نفوس الشباب يعد من المصائب الكبرى.

٣- انتشار المهن ذات الدخول غير المشروعة
مع افتقاد المحاسبية الجادة، والرقابة الفاعلة:

فهناك مهن عديدة تدر على أصحابها الملايين فى نفس الوقت لا تتم محاسبة هؤلاء، وإن منطق المصادفة هو الذى يقود للكشف عن بعضهم. ولذا فإن هناك تكاثرا لهذه المهن التى تدر عائدا غير مشروع. ولنا فى شركات توظيف الأموال، وتجارة المخدرات، والعمولات والسمسرة ومن قبل تجارة العملة.. الخ خير أمثلة على ذلك. وهناك من يشيع

أن رقابة هؤلاء قد تسهم فى إغلاق فرص الاستثمار، وتطفيش المستثمرين. وهو قول باطل لا يقصد منه إلا تعميق هذا الاتجاه وتكريسه. كما أن هناك فئـة مـن النـاس وأصحـاب المناصب العليا فى بعض المواقع الحكومية والقطاع العام، استخدموا مناصبـهم لحسـابهم الشخصى وأصبحوا مليونيرات. وهذا لا يرجع إلا لافتقاد الرقابة الجادة والفعالة.
وهذه الأمور عندما تصبح واضحة أمام الشباب، تصبح هى النماذج التى يريد الاقتداء بـها، ويسعى لتقليدها باعتبار أن الطريق لذلك سهل ويفتقد الرقابة، والجهد المبذول فيه بسـيط بالمقارنة بما يدره من ملايين.

٤- عدم قدرة الشباب على الوفاء باحتياجاته الأساسية :
فالشباب يحتاج بعد إنهاء تعليمه إلى فرصة عمل تساعده فى أن يبنى مسـتقبلا، وأسـرة، وكيانا اجتماعيا، وهذا غير موجود، وإن وجد فمن الصعب أن يتمكن من تحقيق أحلامـه.
وهو ما يسهم فى ناحيتين سلبيتين :
الأولى: أن يستمر الشاب عبئا على أسرته بعد تخرجه مما يفقده تحمل المسئولية، ويرهـق أسرته خاصة الطبقة الوسطى وما دونها.
والثانية: أن يفكر الشاب فى أى وسيلة تحقق أحلامه بغض النظر عن مشروعيتها.

# التحديات الاجتماعية للشباب المصرى *

تتعدد العوامل الاجتماعية التى أسهمت فى خلق أزمة الشباب المصرى. ويمكن النظر إلى العوامل الاجتماعية باعتبارها عناصر فاعلة فى الأزمة، أو أنها نتاج للعوامل الاقتصادية والسياسية وفى ضوء ذلك يمكن تحديد جوانب الأزمة الاجتماعية فيما يلى:-

## ١- اضطرب نظام التنشئة:

فالتنشئة تتم من خلال مؤسسات متعددة تبدأ بالأسرة وتنتقل إلى المدرسة ثم الجامعة، ثم مؤسسات المجتمع الأخرى والمتمثلة فى الأحزاب والجمعيات والنقابات.. الخ. بعبارة أخرى فإن كل فرد يقع تحت مؤسسات التنشئة، تتركز فى كل من الأسرة والنظام توفيقى اللذين يؤثران تأثيرا بالغا على مستقبل الفرد وحركته داخل المجتمع. ولذلك فإن تبنى أسلوب تنشئة معين يسهم فى التأثير على طبيعة الشباب، أما سلبيا أو إيجابيا.

والملاحظ أن المجتمع المصرى يخضع لنظام تنشئة مضطرب لا يحكمه إيقاع حركة واحد، فهو يتسم بالإجهاد والتقليد أو المحاكاة المحكومة بسيطرة التقاليد السلبية، ولذلك فإن كل ما هو متصور من سمات يمكن أن تتوافر فى الشباب المصرى. فلو نظرنا إلى كيفية تنشئة الطفل وهو فى أحضان أسرته وحتى يكبر لا نجده يخضع للتعسود على الأسلوب الديمقراطى.. وكذا الأمر فى المدرسة والجامعة حيث إن افتقاد الشباب نظراته للتنشئة على أسلوب الحوار والاعتراف بتعدد أوجه الحقيقة وتعدد الآراء، يقود إلى تعود الشاب على التسلط والاستبداد، وعدم الاعتراف سوى برأيه، ومن ثم فإن الاختلاف معه يعد تجاوزا له، واعتداء على كرامته، وهذا ما يمكن أن نسميه التفكير ذى الاتجاه الواحد.

وكذا فإن طبيعة النظام توفيقى القائم على التلقين، وما يتسم به من تكدس شديد وكثافة غير عادية تقطع أواصر العلاقة بين التلميذ وأستاذه، وهكذا فى الجامعة حيث إن العلاقة المباشرة بين الطالب وأستاذه تكاد تكون قد اختفت فى الطالب ولا يتبقى منها سوى ظلال أو بقية قليلة نادرة وهذا يقود بالتالى إلى عدم الاعتراف من جانب الشباب بوجود أساتذة حقيقيين لهم، ومن ثم فإن الحواجز تقام بين جيل الشباب وجيل الكبار. ويبحث كل منهم عن ذاته وأمواله وطموحه بعيدا عن الحوار المتصل، وبعيدا عن إمكانية نقل الخبرات المكتسبة عبر قنوات التفاهم والحوار من جيل الكبار لجيل الشباب. وانقطاع جسور الصلة والتفاهم والحوار بين الأجيال يسهم فى اقتياد الشباب للوقوع تحت تأثير الفكر "المتطرف" أو غير المألوف. بعبارة أخرى، فإن ضعف وشائج العلاقات الأسرية، وانقطاع الصلات بين الأجيال، وما يؤدى ذلك إلى طغيان الفكر الذاتى والأنانى، يقود إلى تأصل العدوانية والعنف وعدم التسامح مع المجتمع.

## ٢- ضعف الانتماء للمجتمع:

فنتيجة انعدام العلاقة بين الفرد والمجتمع، بما أدى هذا لخلق أحد أوجه الأزمة الاجتماعية والمتمثل فى ضعف انتماء الشباب لهذا المجتمع. ويقود انعدام العلاقة بين الشباب والمجتمع لعوامل عديدة منها : ضعف الفرص أمام غالبية الشباب فى تحقيق ذاته وطموحاته بل وحاجياته الأساسية، وكذلك عامل صعوبة مواجهة أعباء الحياة بعد انتهاء

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٢/١٢/٨

مرحلة توفيق خاصة فى ضوء عدم توافر الوظائف من ناحية، وضعف الدخول من هذه الوظائف إن توافرت من ناحية أخرى. كما تتجلى مظاهر ضعف الانتماء فى قرار السفر للخارج للعمل حتى تتوافر له إمكانيات لبناء مستقبل آمن من النواحى المادية، إلا أنه للأسف فإن توافرت هذه النواحى المادية، لا تتوافر النواحى المعنوية، وهذا يقود إلى ضعف الاستقرار الأسرى أساسا.

فمصر التى أعدت أبناءها بطريقة معينة، لا تستطيع أن توفر فرص استثمار هؤلاء الأبناء فى خدمة مجتمعهم، كما لا تتوفر للغالبية من الشباب فرص الحياة الكريمة لمواجهة أعباء المعيشة. مما يؤدى بهم للسفر للخارج بأى صورة. ولذلك فإن فرص عودة هؤلاء للالتحام مع المجتمع وبالدخول الضعيفة المتاحة وبعد التعود على الدخول العالية فى الخارج تصبح من المسائل الصعبة إن لم تكن مستحيلة. ولذلك تتحول علاقة هؤلاء بمجتمعهم المصرى، وزيارة الأهل، والالتقاء بمن تبقى من الأصدقاء والجيران.. الخ. كما تتجلى صور ضعف الانتماء فى المجتمع فى ذلك التباين الشديد بين فئات المجتمع والذى أصبح ميسورا أن نرى عدم وجود ضوابط فى الدخول بين الحد الأدنى والحد الأقصى وأصبح ميسورا أيضا أن نرى أناسا ليس لديهم حد الكفاف، وأناسا يعيشون فى يسر كامل ورفاهية زائدة، وهو ما يؤدى لتعميق الشعور بالأزمة النفسية الحادة لدى الشباب لأن هذا لا يقتل فيهم الطموح، بل من ناحية أخرى فإن التباين فى الوظائف بين وظائف انفتاحية متميزة ذات دخول عالية جدا وبالعملة الصعبة غالبا، وبين وظائف حكومية عادية للكادحين من هذا الشعب وهم الغالبية، مما أدى هذا إلى شعور وهم الغالبية بحجم الظلم الفادح الذى يقع عليهم، بل يؤدى هذا أيضا إلى حالة شعورية غريبة بالحقد على المجتمع وكراهيته لأنه يقصر الوظائف المتميزة ذات الدخل المرتفع على أهل الحظوة، دون البقية التى تشكل النسبة الغالبة من المجتمع.

٣- افتقاد النموذج القدوة :

لا شك أن حالة التشكيك التى تحيط بالشباب وحجم الفيضان الهائل فى المعلومات بشأن كل حدث، وفي وسط ضباب كثيف يحاول أن ينشره كل أصحاب اتجاه سياسي محاولين إخفاء جوانب من الحقيقة وإظهار جوانب معينة لخدمة أغراضهم السياسية، إضافة إلى عوامل عديدة مما أسهم كل ذلك فى عدم تمكين الشباب من التمسك أو الامتثال لقدرة معينة يسعون للاقتداء بها.

فمن المعروف أن الشاب فى مرحلة معينة يحاول البحث عن مثل أعلى له يقتدى به في حياته العملية ويمكن للشباب أن يتمثلوا القدوة في زعيم سياسي، أو زعيم ديني أو عالم معين، أو كاتب، أو فنان، أو لاعب كرة خاصة ورياضي عامة. ولكن المؤسف أن كثيرا ممن يقبضون على معظم المواقع المحيطة بالمناخ الشبابى يعدون من الأنماط السيئة وليست من النماذج المثلى التى يتطلع إليها الشباب، فيصاب الشباب بالاكتئاب والانهيار أحيانا. وقد يرجع هذا في بعض الأحيان إلى طبيعة المجتمع الجديدة في الأخذ بالحرية الصحفية والتعدد السياسي المحدود.

كما أن الشباب لا يجد حوله سوى الانتهازيين وعلى كافة المستويات، ويرى أشخاصا يفتقدون للشجاعة والوضوح في الإفصاح عن آرائهم، ويرون الاستغلال الواضح، وكذا الاستبداد والتسلط من البعض عند توليهم مناصب معينة كما يرون النماذج السلبية في الأشخاص الذين يكسبون دخولهم من مصادر غير مشروعة. والأكثر أسفا هو ما نراه من

صمت قد يكون رسميا عن تجاوزات الكثيرين فى مواقع شتى يمكن أن تكون قدوة ومثلا أعلى للشباب.

والشباب حين يتأملون كل ذلك. يشعرون بافتقاد الأمل والإحباط واليأس من أى تغيير أو مستقبل أفضل. وهذا يقودهم إلى الهروب للتمثل فى نماذج قديمة فى عصور ماضية لأن الحاضر لا يقدم لهم القدوة والمثل الأعلى. ومؤدى ذلك بالطبع الإغراق فى الماضى ورفض الحاضر والبحث عن نموذج ما يملأ إحساسهم بالفراغ والضياع من جانب البعض الآخر يسعون بطريقة معينة لترجمة النموذج الذى يرسمونه فى خيالهم من وحى الماضى إلى عالم الواقع العملي.

وإلى لقاء فى الحلقة القادمة والأخيرة.

## الاستراتيجية العملية لمواجهة تحديات الشباب المصرى *

الحديث عن الاستراتيجية عموما.. هو حديث عن الوسائل والأدوات التى يمكن استخدامها لمواجهة موقف معين أو أزمة ما، كما أنه حديث عن هذه الوسائل التى تحكمها رؤية متكاملة وشاملة لكل عناصر الموقف أو لكل أبعاد الأزمة فإنه فى مواجهة أزمة الشباب المصرى، نرى مع ختام مقالاتنا عنها، أن تطرح استراتيجية عملية يمكن من خلالها التعامل مع هذه الأزمة بجدية وحسم، بل إن الموضوع أصلا مطروح للنقاش والحوار.

فقضية الشباب، قضية كل مجتمع، ولذلك فإن بداية التصور الاستراتيجى لمواجهة أزمة الشباب، هو تحديد المنطلقات أو المدخل الذى يحدد هذا التصور، ويمكن إيجازه فيما يلى:-

### أولا: تلاحم قضية الشباب مع قضايا المجتمع :

ومن ثم فإن كل ما يواجهه المجتمع ينعكس بالضرورة على الشباب، لأنهم المرحلة العمرية التى تنقل الإنسان من مرحلة الطفولة (الفترة الأولى)، إلى مرحلة الرجولة والشيخوخة فيما بعد (الفترة الثالثة) فهى بمثابة الفترة الثانية بين الفترتين، باعتبارها الجسر الذى يربط المرحلتين.

### ثانيا: دراسة احتياجات الشباب بشكل علمى :

فالشباب يفتقدون تماما معرفة شاملة عن احتياجاتهم الأساسية، ومن خلال دراسة علمية شاملة. وقد لاحظت عدم وجود دراسة شاملة وقومية عن الشباب المصرى، بل توجد دراسات جزئية وبعضها يحاول إقناعنا رغم سطحيتها بأهمية تعميم هذه الدراسات الجزئية.

وإزاء ذلك فإن من الضرورى أن يستفاد من مراكز البحث المضطلعة بالعلوم الاجتماعية، بأن تتحمل عبء هذه الدراسة فى إطار مشروع قومي، على الدولة أن توفر له الدعم الكافى، مستهدفا المسح الشامل لمشاكل الشباب واحتياجاته الأساسية وتصوراته لمواجهة هذه المشاكل، وعلى أن يكون هذا المشروع لمدة لا تزيد على عام واحد تجند فيه كافة طاقات البحث. وهذا يساعد المخطط على أن يتعامل مع أزمات الشباب بواقعية، وفيما يمكن أن يستفاد من هذه الطاقات بصورة إيجابية فى خدمة المجتمع.

### ثالثا: تنشئة الشباب:

وذلك بغرس المفاهيم والقيم السياسية بصورة مجردة فى إطار مشروع للوعى الشامل لهؤلاء الشباب، وهذا يستهدف بسهولة التعامل مع هذه الفترة العمرية التى تتسم بالمراهقة الفكرية وما يمكن أن ينزلق إليه الشباب فى تيارات متطرفة لا تتفق والمزاج أو التاريخ المصرى وهنا نركز على أنه يمكن تطبيق ذلك من خلال النظام توفيقى ذلك من خلال النظام توفيقى من الحضانة وحتى انتهاء الحقبة الجامعية، وفى ضوء هذه المرتكزات الأساسية، من تلاحم قضية الشباب بقضايا المجتمع، وأنه لا يمكن النظر فى حل مشاكل الشباب دون البحث الشامل فى احتياجاته الحقيقية، وأن وعى الشباب من خلال تنشئة شاملة وجادة هى البداية لخلق شاب قوي، يمكن أن نطرح عددا من الوسائل التى يمكن من

---

* نشرت بالأهرا المسائى فى ٢٢/١٢/١٩٩٢

خلالها التعامل مع أزمات الشباب الحاضرة والتى سبق التعرض لها فى المقالات الثلاث السابقة، على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وهى كما يلى :

## أولا: الخروج من الوادى إلى المدن الجديدة واستصلاح الأراضى :

وهذا يحقق أهدافا كبرى منها أن هذا المجال يستثمر قدرات الشباب المعطلة، فضلا عن أنه لن يتم إلا فى ضوء تقابل إرادتين، الأولى هى إرادة الدولة التى عليها أن توفر المناخ لجذب الشباب بتوافر الوظيفة، والمسكن، والخدمات، والثانية هى إرادة الشباب وأسرهم حيث إن حماس الشباب ينطلق من مدى توافر عوامل الجذب، وإمكانية تكوين أسرة اجتماعية فى هذه الأماكن الصعبة فى البداية، وإذا لم يتم هذا بتشجيع من الأسر ربما لا ينجح الأمر . وهذا يفسر لنا ضعف الوجود السكانى فى المدن الجديدة والمستصلحة نظرا لعدم التلاقى بين الإرادتين السابقتين.

## ثانيا: استمرار دور الدولة فى تعيين الخريجين والالتزام بذلك:

ولكن مع تغيير الوسيلة لتحقيق ذلك. فبدلا من التعيين بالوادى، فإنه على الدولة أن توفر فرص العمل اللازمة، ثم تشترط على من يريد العمل أن يقبل ذلك فى هذه الأماكن ويستثنى من ذلك الأعداد البسيطة اللازمة لمواقع العمل والخدمات كتوفيق فقط الذى يتطلب التعيين فى جميع أنحاء مصر واستخدام هذا فى الحق الدستورى فى إعادة تنظيم المجتمع، وتوجيه الشباب نحو تعمير الصحراء وملء المدن الجديدة.

## ثالثا: طرح مشروع قومى من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ :

ويعد بمثابة مرحلة انتقالية لحين إعداد المناخ الملائم بالصحراء والمدن الجديدة، بل ويتوازى معه بمعنى أن هذا المشروع القومى يتركز فى القيام بمسئولية محو أمية نصف المجتمع المصرى فى غضون ثمانى سنوات تبدأ من عام ١٩٩٣ وحتى سنوات تبدأ من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠ وأن هذا الهدف لن يتحقق إلا بسواعد الشباب وحماسهم.

ومن ثم فإن الدولة مطالبة بتجميع كافة الميزانيات المرصودة لهذا حاليا، ودعمها دعما كافيا، بحيث يصرف للشباب دخل مقبول يعادل دخله من الوظيفة عند التعيين الرسمى على الأقل. وليشترك الشباب حديث التخرج والعاطل حاليا فى المشروع ولمدة عام أو أكثر حسب البرنامج الممكن تنفيذه، وليعد هذا بمثابة جواز مرور له لكى يتسلم عمله الوظيفى الدائم فى المدن الجديدة. حيث إن الدولة فى نفس الوقت الذى يعمل فيه الشباب فى هذا المشروع القومى، تكرس كل جهودها فى خلق الوظائف والمساكن والخدمات بالمدن الجديدة بتوجيهها كل الاستثمارات فى هذه المواقع، بحيث يجد الشباب هذه الوظائف جاهزة بمجرد انتهاء رسالتهم القومية فى هذا المشروع القومى. ولا شك أن هذا المشروع القومى يحقق هدفا قوميا وبشكل مخطط، وهو مواجهة البطالة التى يصل حجمها إلى أكثر من ٣ ملايين شاب، وبنسبة تصل إلى ١٥% من حجم القوى العاملة.

رابعا: طرح مشروع قومى لتعميق الديمقراطية فكرا وممارسة :

حيث إن هذا يتطلب طرح تصور لتطوير الديمقراطية الحالية، وكيفية النهوض الديمقراطى للمجتمع، وما يتطلبه أيضا من تقوية القنوات الحالية للمشاركة السياسية، وخلق قنوات جديدة تسهم فى استيعاب الشباب في إطارها، وتعبئتهم للمشاركة الكاملة فى العمل العام لإدخالهم فى بوتقة الممارسة السياسية ويتضمن هذا المشروع عناصر عديدة أخرى منها الاستقرار على النظام الانتخابى بالشكل الفردى فى جميع المستويات الانتخابية، وإعادة تنظيم الجداول الانتخابية بعمل جداول جديدة تعتمد على السجل المدنى ومحل الإقامة فحسب بحيث تعبر هذه الجداول عمن لهم حق الإدلاء بالصوت تعبيرا حقيقيا كما يتضمن المشروع تشجيع الأحزاب السياسية على الحركة وسط القواعد الجماهيرية، وهذا يتزامن مع تنفيذ المشروع القومى لمحو الأمية.

خامسا: تدعيم قنوات المشاركة الشبابية :

بتوجيه إمكانية الدولة ودعمها لهذه المواقع فى إطار مشروع متكامل لتشغيل هذه المواقع وتوفير كافة الإمكانيات لذلك لكى تؤدى رسالتها، مع تقليل الدعم إلى أدنى درجة للهيئات الرياضية الكبرى فى القاهرة والعواصم والمحافظات التى تستأثر بنسب كبيرة رغم أنم خدماتها للشباب معدومة.

سادسا: محاولة تربيط كافة الأفكار المطروحة:

فى إطار مشروع فكرى متكامل ذى أهمية محددة، ووسائل واضحة، يقوم على العدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين أفراد المجتمع سياسيا أو دينيا أو اجتماعيا.

ومن جانبنا فإن كنا قد طرحنا بعض المنطلقات الأساسية، ووسائل مواجهة أزمات الشباب المختلفة فى ضوء تحديدنا لها، فإنها محاولة قابلة للاختلاف معها، وقابلة للحوار لكى يمكن أن نتفق على صيغة استراتيجية ثابتة الأركان مرنة التطبيق لكى ننهض بمجتمعنا، وبحيث ندخل الشباب فى صلب المجتمع باعتباره يمثل العمود الفقرى له. وأخيرا فإن هذا اجتهاد نطرحه فى ضوء ممارسة من جانبنا، فى ضوء رؤانا الفكرية.

# الفكر الجديد فى التعامل مع الشباب *

أحد معايير تقييم النظم السياسية للدول يتحدد فى الكيفية التى يتعامل بـــها هـذا النظام أو ذاك مع الشباب. وذلك باعتبار أن الشباب هو حاضر اليوم بكل ما يمثله من قدرة على العطاء والإنتاج وقوة الدولة عموما، وهو أيضا بحاضره هذا يصنع المستقبل ثم يعيشه فيما بعد. وبالقدر الذى يستطيع النظام السياسى أن يحرك الشباب ويعبئهم تجـــاه التفـانى الكامل فى المجتمع ويستجيب لمتطلباتهم، بالقدر الذى يمكن أن نحكم علـــى هــذا النظــام بإمكانية بقائه واستمراريته من عدمه. فالمجتمع الذى ينظر لحاضره على حساب المستقبل، والمجتمع الذى ينظر للمستقبل على حساب الحاضر هو مجتمع غير متـــوازن. فـالتخطيط السليم فى تقديرنا هو أن يطل المجتمع على مستقبله من خلال حاضره ويحـــرك الحـاضر ويقويه ويبعث فيه الحيوية وعينه على المستقبل. وأية نظرة خارج هذه العلاقة التبادليـــة، وذات الصلة الوثيقة هى نظرة لا تتسم بالدقة، ومن الواجب إعادة النظر فيها. وفى الحقيقة فإن الذى استدعى انتباهى للحديث فى هذا الموضوع، امتدادا لمقالات سابقة وجهت فيـــها النقد لسياسات الشباب المتبعة، هو ذلك الفكر الجديد فى سياسات - وليس فـــى سياســة - التعامل مع الشباب. ويتمثل هذا الفكر فى تنظيم معسكرات تثقيفية لشباب الجامعات والمعاهد والكليات التابعة لوزارة توفيق العالى فى عدد من المحافظات الشاطئية إضافة. ومن خـلال المتابعة الشخصية وشبه الشاملة لهذا الفكر المتمثل فى هذه المعسكرات، وجدت أنـــه تـم تنظيم ثمانية معسكرات يضم كل معسكر ثمانية أفواج خلال فترة الصيف، وكل فوج يضم فى المتوسط (١٥٠-٢٠٠) طالب جامعى، بإجمالى ما يقرب من عشرة الآف شاب جامعى بـل أن بعض هذه المعسكرات ضمت بعض أعضاء هيئات التدريس فى بعض الجامعات. وضمت كذلك بعض مشرفى رعاية الشباب داخل الجامعات المختلفة وهذه المعسكرات تقـــع تحـت المسئولية المباشرة للسيد/ عبد المنعم عمارة. كما أن هناك حشدا من المســـئولين الذيـن يديرون هذه المعسكرات، إضافة إلى مسئولى الجامعات خاصة بعض نواب رئيس الجامعـة لشئون الطلاب. وهؤلاء جميعا بحكم المسئولية المختلفة لموقع كل منهم يؤدون دورا جليلا يعبرون به عن فكر جديد سبق أن طرحه رئيس المجلس الأعلى للشباب وإذا تطرقنا إلـــى أهمية هذا الفكر فى هذا الوقت بالذات، فإننا نقول إنه جاء فى الوقت المناسـب، وإن كـان متأخرا. ولأن موجات التطرف قد زادت فى مجتمعنا وتحتاج إلى أساليب جديدة للتعامل معها لمحاصرتها فى المرحلة الأولى، ثم للحد منها تدريجيا إلى أن تختفى تماما.

كذلك جاء هذا الفكر فى الوقت الذى تشهد الجامعات وجميع المستويات المختلفـة للشباب خارج الجامعة نظاما تعليميا لا ينمى الوعى الكامل والشامل للشباب بل إن غالبيـة الشباب للأسف الشديد يتسمون بضحالة فكرية حتـــى الآن. إضافـــة إلـــى سـيادة شـعور اللامبالاة، واللامسئولية يصل إلى حد الشعور بالضياع الحقيقى لهؤلاء الشباب. والأكـــثر خطورة أن هؤلاء لا يتوافر لديهم الاهتمام بقضايا بلدهم. وإذا سألت أحدا ماذا تقرأ ؟ أجـاب بنفى القراءة أساسا، وإذا قرأ لا تستدعى انتباهه مجرد قضية واحدة مما يعج بها مجتمعنـا أو منطقتنا الإقليمية العربية، أو العالم وما يجرى فيه من حولنا. فعنصر الثقافة اختفى مـن حياة الشباب فى مصر، وأصبحت تشغله أمور أخرى أكثر جسامة فى تقديره وهى التى تدور حول المستقبل الذى ينتظره. ولأنه غير مطمئن إلى ذلك، فإن اهتمامه بالثقافة والوعى غير

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٢/٩/٥

مطروح فى دائرة اهتمامه. وكل هذا يقود في الغالب إلى دائرة التطرف والانحراف. ولكل هذه السمات فى الشباب أسبابها الموضوعية، ولهذا حديث آخر. إنما القضية التى تشغلنا هى أن نبدأ فى معالجة الأمر، وكفانا سكوتا على هذا الوضع حتى الآن. والبداية تمثلت فى تنظيم هذه المعسكرات التثقيفية لشباب الجامعات هذا العام، وهى بداية موفقة بلا جدال. ولكن الأمر يتجاوز هذه البداية بكثير. فإن عدد المستفيدين قليل جدا ولا يمثلون ٢% من طلاب الجامعات المصرية، كذلك فأن الشباب المصرى ليس هو فقط طلاب الجامعات الذين لا يمثلون إلا أقل من ٠,٥% من إجمالى الشباب الذى يقترب من نصف المجتمع (٣٠ مليونا). ولهذا فإن الدائرة يجب أن تتسع لتشمل الحركة على دوائر عديدة فى مقدمتها مراكز الشباب التى تبلغ (٤٥٠٠) مركز على مستوى الجمهورية. كذلك تنظيم المعسكرات التثقيفية فى كافة المحافظات وليس فى عدد محدد منها كما هو جار الآن. وأن هذا يجب أن يأتى فى إطار سياسية واضحة متكاملة تتسم بالاستمرارية بغض النظر عن الأشخاص الذين يتبنونها الآن حتى تؤتى ثمارها للمجتمع كله.

فالفشل الذى منيت ولا تزال به الرياضة المصرية نابع من افتقاد الدائرة الأوسع التى تنجب الرياضيين الحقيقيين، لأنه طالما كان الاهتمام منصبا على القاهرة، وعلى الأندية الكبيرة فيها. دون الاهتمام بالقرى والكفور والنجوع والأقاليم المختلفة، فإن هذا الفشل سيستمر. ولذلك فمن الواجب إذن التركيز الكبير والضخم على الشباب، وأن يكون الجهاز المختص بهذه المهمة منفصلا تماما عن قطاع الرياضة. وأن يعد مديرو الشباب فى المحافظات بطريقة أفضل، وأن يكونوا على مستوى المسئولية، وأن يتابعوا متابعة شديدة لأن نجاح الفكر الجديد يرتبط بأمناء عليه. وطالما مدير المديرية لا يعى رسالته فى هذا الإطار فإن الواجب يقتضى عزله، وإن شابته شائبة باعتباره رمزا للشباب يجب عزله على الفور ولا يتم الارتكان إلى قانون القيادات الجديد الغريب !!

إن الميزانيات الضخمة الموجودة حاليا تكفى، ولا حاجة إلى زيادتها. فالمطلوب هو العدل فى توزيعها وفق الفكر الجديد حتى ينهض الشباب ويتم تحريكهم للإسهام الإيجابى فى مجتمعهم بعيدا عن خضوعهم لمؤثرات أخرى وعديدة. ولا يتم ذلك إلا بغرس الوعى الشامل لدى هؤلاء الشباب. ولذلك فإن الرسالة الملقاة على عاتق المسئولين عن الشباب هى رسالة قومية، وليست حزبية، ومن ثم فإن الأحزاب مطالبة بالإسهام فى إنجاح هذا الفكر الجديد فى إطار مشروع متكامل لإنقاذ الشباب المصرى من الضياع، ولذلك فإن المسئولين مطالبون بإتاحة الفرصة لممثلى الأحزاب المختلفة لتطوير هذا الفكر من الآن فصاعدا.

إن الذى تابع هذه المعسكرات واكتشف عورات الشباب المصرى وحقيقة واقعه يستطيع أن يكتب الآف الصفحات، وفى نفس الوقت علينا أن نحيى من بدأ مشوار الألف ميل، وفى نفس الوقت أيضا علينا أن ننبه من منطلق وطنى غيور على مصلحة هذا الوطن العزيز إلى ضرورة تدارك الأمور وبسرعة لتحقيق النهضة المطلوبة لمجتمعنا المصرى العربى فالمسألة أكبر من بداية نخشى على استمرارها، ومن هنا قلنا سياسات وليس سياسة باعتبار أن السياسة تتسم بالثبات النسبى.

# دواعي الحوار لاستيعاب حركة الشباب *

في العام الماضي وبالتحديد في الخامس من سبتمبر ١٩٩٢، وفي المكان كتبت مقالا بعنوان : الفكر الجديد في سياسات التعامل مع الشباب. وتضمن ذلك المقال نوعا من التقييم لمعسكرات الشباب التي ينظمها المجلس الأعلى للشباب في عدد من المحافظات الشاطئية لطلاب الجامعات بهدف تثقيفهم وفي نفس الوقت الترويح عنهم وفقا لبرنامج متكامل على مدار أسبوع. وقبل أن تبدأ معسكرات هذا العام المقرر عقدها في أول يوليو وحتى الأسبوع الأول من سبتمبر، بدأت منذ فترة أسأل عما يفكر فيه مسئولو المجلس، وهل هناك استمرارية لذلك الخط الذي بدأوه في العام الماضي، أم هناك تغييرا أو إلغاء أو تطويرا ؟ ومن خلال المعلومات التي توافرت لدى ومن المصادر المباشرة المسئولة عن هذا الأمر عرفت ما يلي:

أ- أن هناك أربعة معسكرات في الإسماعيلية وبورسعيد ونويبع والإسكندرية .. وأن مجمل المستفيدين من الشباب على مدار (٩) أفواج - كل فوج لمدة أسبوع، سيصل عددهم إلى (٢٠) ألف شاب جامعي.

ب- أن هناك برنامجا "للتدريب العقلي" يشمل عدة محاضرات في موضوعات قومية، وعدة حلقات نقاشية في موضوعات يحددها الشباب بالاتفاق مع مسئولي المعسكر، وعدة نشاطات متكاملة ثقافية واجتماعية ورياضية، والهدف هو تحريك عقل الشاب بما يغرس فيه الاهتمام.

ج- أن هذه المعسكرات مفتوحة لحضور جميع الشباب بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو الفكرية وهذا يتم بالتنسيق مع رؤساء الجامعات ونوابهم وبالتالي فهذه المعسكرات لا تستهدف تيارا معينا أو حزبا معينا، بل تهدف إلى رفع مستوى الوعي عند الشباب المصري بشكل عام.

وكما هو واضح من خلال النقاط الثلاث التي حرصت على معرفتها مسبقا لكي نتابعها ونكتب تقييما لها في نهاية هذه المعسكرات لدفع الحركة في هذا الفكر الجديد حتى يترسخ بما تقتضيه المصلحة القومية للدولة، أن الفكر الجديد مازال مستمرا، وأنه تم تطويره على ضوء تقييم العام الماضي، كما تم زيادة عدد المستفيدين إلى الضعف (٢٠ ألفا بدلا من ١٠ آلاف في العام الماضي). والأكثر من ذلك أنني علمت أن دائرة فكر هذه المعسكرات سيتم توسيعها لتشمل كافة المحافظات لبقية أنواع الشباب بما فيهم أيضا شباب الجامعات الذي تتح لهم فرصة الذهاب إلى المعسكرات السابقة. وأنه في المرحلة الأولى في هذا الصيف ستكون الحركة مركزة في المديريات المختلفة لتنطلق في العام القادم لتوسيعها على مستوى كل جزء في كل محافظة. وهذا يعني أن الخط الجديد لم يعد مقصورا على عدد من شباب الجامعات بل سيمتد لتحريك الشباب ورفع وعيهم على مستوى جميع المحافظات وداخل ديارهم. ولا شك أن هذا ما قد ناديت به في مقالي في العام الماضي. لأنه إذا اقتصرنا في حركة التعامل مع الشباب على عدة معسكرات وعلى نوعية طلاب الجامعات فحسب فإننا نقتصر على الحركة في دائرة ٢% من إجمالي شباب الجامعات، وأقل من النصف في المائة من شباب مصر الذي يبلغ أكثر من ٣٠ مليونا وأن ترك الأمور مؤجلة دون الخوض في هذا الطريق الذي أعرف أنه شائك وصعب ومحفوف بالمخاطر، لا يحمل

* نشرت بالأهرام المسائي في ١٩٩٣/٦/٢٣

إلا المتاعب لمصر بل إن تأجيل من قبل دون معالجتها أدى إلى توصيل الشباب إلى هذا الطريق. فالشباب وفى مقدمتهم الجامعيون يتسم بالضحالة والسطحية وعدم الاهتمام وألمس ذلك عن قرب فى قاعات المحاضرات وفى الحوار معهم فى ساعات المكتب، وفى المحاضرات العامة، وفى الحركة فى وسطهم فى التعامل العام. ولذلك فإن التأخير فى التعامل معهم سيؤدى إلى توسيع دائرة استقطاب هؤلاء الشباب ضمن دوائر التطرف وجماعات الإرهاب خاصة مع انحسار العمل العام، ومع تعقد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحاصر الأسرة المصرية والشباب المصرى عموما.

ولهذا فإن من الضرورى أن نحيى من بدأ مشوار الألف ميل فى العام الماضى، ونشجعهم ونأخذ بأيديهم هذا العام حتى يستمروا فى هذا المشوار، وأن يتحملوا ما يوجه لهم من نقد مهما كان قاسيا لأن هذه ضريبة أصحاب الطريق الجديد وسط ظروف صعبة ومعقدة، وأن هذا لا يجب أن يثنيهم عن عزمهم. وأن يعلموا أيضا أن هناك من ينقدهم وحرصه على استمرار هذا الفكر كبير، وقد أكون وقد أكون واحدا منهم عندما أجد هذا الخط لا يحقق الهدف المنشود أو تحتاج الأمور إلى معالجة بعض القصور. كما أن هناك من سينقذهم بدعاوى مختلفة لإيقاف مسيرة هذا الخط.

وبين هؤلاء وهؤلاء، يجب أن يستمر هذا التفكير الجديد الذى مع استمراريته سيصبح له وجود قوى داخل المجلس الأعلى للشباب، وسيتحول إلى سياسة ثابتة بدلا من كونها مرتبطة فى هذه المرحلة بشخص الوزير عبد المنعم عمارة – رئيس المجلس الأعلى للشباب، مما يلفت النظر أن البعض من قصيرى النظر يرى أن المجلس الأعلى يجب أن يقتصر نشاطه على تدعيم الرياضة والحركة الضيقة مع الشباب. وللأسف فإن هذه النظرة أدت إلى أن مراكز الشباب تحولت إلى جثث هامدة، ويبلغ عددها (٤٥٠٠) مركز شباب دون رسالة حقيقية مما أدى إلى تحولها إلى كيانات قادت الشباب للعزوف عن العمل العام وكذلك الأندية التى يبلغ عددها ما يقرب من (٩٠٠) ناد على مستوى الجمهورية.

فالحركة المطلوبة فى وسط الشباب يجب أن يكون وراءها حس سياسى ونظرة سياسية وأهداف سياسية. وقد ركز د. أسامة الباز فى محاضرة له بالمجلس الأعلى للشباب على هذه المسألة قائلا :"إذا لم يكن التحرك وسط الشباب ببعد سياسى، فعدم الحركة أفضل، وقد كان يخاطب مديرى مديريات الشباب على الشباب على مستوى الجمهورية وفى حضور رئيس المجلس الأعلى للشباب حسب معلوماتى. وقد أفاض كثيرا فى هذا الأمر باعتبار أن الحركة الشبابية لا يمكن لها أن تتم، ولا الحركة وسط الشباب يمكن أن تحقق شيئا دون أن تكون طبقا لأهداف سياسية وأساليب قومية. ولا شك أن هذا يتفق مع نظرتنا التى ركزنا عليها فى العام الماضى، ونركز عليها فى مقال اليوم، ولن نتوانى عن متابعة هذا الأمر من منطلق قومى.

إن توسيع دائرة المستفيدين عدديا، وجغرافيا (أى على مستوى جميع المحافظات)، وتعميق الوعى السياسى والقومى لدى الشباب فى هذه المعسكرات والتطوير الدائم لمضمون وبرنامج هذه المعسكرات،والمتابعة الدائمة لمسئولى تنفيذ هذا الفكر الجديد سواء فى داخل المعسكرات، أو فى داخل المحافظات خاصة مديرى المديريات، كل هذا سيصب فى تدعيم وترسيخ هذا الفكر الجديد الذى رسم سياسته السيد/ عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى، وطبق فى الصيف الماضى، واستمر تطبيقه فى الشتاء بما عرف بقطار الشباب الذى اتجه نحو الجنوب فى الأقصر وأسوان ويستمر تطبيقه فى الصيف الحالى والشتاء القادم بأذن الله. ونحن من جانبنا نشد على أيدى كل من يسهم فى بناء طوبة فى

دار المصلحة القومية لهذا المجتمع، فما بالكم بمن يسهم فى بناء عقول الشباب. هذه رسالة للكاتب عليه أن يضعها نصب عينيه. فبالقدر الذى لا يتهاون القلم عن نقد ما هو خطأ بالقدر الذى لا يتغاضى عن تشجيع كل من يسهم فى البناء الإيجابى.

# أهمية الحوار لاستيعاب هموم الشباب *

أتيحت لي الفرصة للحوار مع الشباب في قضايا الساعة من خلال دعوتي مرتين في أقل من شهر آخرهما الأربعاء الماضي (٩٣/١٢/١٥)، من قبل إحدى الجهات المعنية بإدارة الحوار وتنمية الوعي القومي والسياسي لدى الشباب المصري. وقد تم هذا الحوار في جنوب الوادي في المرة الأولى في أسوان :رمز الإرادة الوطنية حيث تم تحويل مجرى النيل بإنشاء السد العالي(رمز قدرة الجيل الحديث على التصدى والتحمل والصمود والإنجاز)، والمرة الثانية في الأقصر : رمز الحضارة والتاريخ والعراقة بلا منازع. ولا شك أن اختيار هذين المكانين ليكونا مكانين لتجمع الشباب من أنحاء مصر وعلى مدار فترة تمتد نحو ستة أشهر يزورون فيها هذه الأماكن ويتلقون فيها محاضرات على أيدى أساتذة متميزين، ويحاورونهم في شتى همومهم، يجادلون فيها الحاضر بالماضي بالمستقبل فإن هذا بلا شك اختيار يتسم بالذكاء والوطنية ووسيلة حقيقية لغرس الانتماء في نفوس الشباب بلا تكلف أو ضجيج حيث يرى الشباب بأنفسهم تاريخ أجدادهم وكيف صنعوه أمام أعينهم بلا كذب أو رياء.

وعلى الرغم من المشقة التي نتكبدها، إلا أن نبل الهدف ووطنيته، هما اللذان يحركان لدى التفاعل مع هذه المسألة، لأن الأمر في النهاية رسالة وطنية على كل منا أن يؤديها بطريقته بغض النظر عن الزاوية التي ينظر إليها عند أدائه لها. وعندما يتحاور الإنسان مع الشباب في حوار حقيقي فإنه ينسى كل شئ إلا السعى نحو محاولة إقناعه أو الاقتراب من إيضاح المعلومات وتصحيحها، وما أسهل هذه الأمور، وما أسهل تقبل الشباب لذلك وهو ما لمسته في لقاءاتي العديدة التي تكررت خلال السنوات الماضية وليست اللقاءات الأخيرة فحسب. لأن الشباب يريد فقط من يستمع له، ويتفهم ظروفه ويتفاعل ويشعر بمشاكله ويتحسس بناءه النفسي، وسيصبح بعد ذلك عجينة سهلة التشكيل والتعبئة والتوجيه.

أما أن نضع الشباب في موقف الرافض، والضد، والآخر، وكأننا في معركة معهم، وكأنهم في معركة مع المجتمع فإنهم بلا شك سيكونون وقودا لعدم استقرار المجتمع بلا ذنب لهم، ولا ذنب عليهم، مهما قيل في ذلك من أسباب.

ففي اللقاء الأول وكان في مدينة أسوان حيث حضر شباب من محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ وتحدثت معهم في رؤوس موضوعات حول الساعة في المسائل الخارجية ومدى ارتباطها بالقضايا الخارجية ودور مصر في هذا السياق إقليميا ودوليا ودارت تساؤلات ووصلت إلى حوالي(٢٠) سؤالا تقريبا، اتضح أن أكثر من ٦٠% دارت حول هم الشباب الأول وهو "البطالة" وأن الجالسين أمامي بلا عمل، وأنهم أصبحوا عالة على أسرهم بعد تخرجهم، ولا يعرفون أين يذهبون ؟ وأنه لا يوجد أمامهم أبواب رزق ؟ وأن هناك بعض أماكن للقطاع الخاص يسئ التعامل مع البنت إذا أتيحت لها فرصة عمل، في نفس الوقت الذي حرمت جهات كثيرة عمل البنات؟ وأن الشباب وصل إلى الثلاثين وهو لم يعد مستقرا في حياته ويشعر بالضياع، ولا يستطيع السفر للخارج وكل الفرص أمامه مغلقة فماذا يفعل.

---

* نشرت بالأهرام المسائي في ١٩٩٣/١٢/٢٢

وكلما حاولت الإجابة عن هنا، للإيضاح أفاجأ بهم يحاصرونني بالأسئلة من هناك، وهم لا شك لهم حق فى مسألة البطالة. لأن الأمر يستدعى - كما سبق أن كتبت فى هذا المكان من قبل - برنامجا زمنيا من قبل الحكومة على غرار برامج زمنية طرحت فى معالجة متضررى الزلازل واكتسبت ثقة الرأى العام، وكسبت بها الحكومة. وهنا أعيد طرح أفكارى التى قلتها لهم فى إطار المعالجة المؤقتة للبطالة الحالية فى صفوف الشباب :

· مشروع قومى لمواجهة الأمية : يمكن من خلاله تشغيل الشباب بمرتب قدره لا يقل عن (مائة - مائة وخمسين جنيها شهريا) فى إطار برنامج زمنى من (٥-٧) سنوات.

· ضرورة التوسع فى "الوظائف المؤقتة" فى الشباب والرياضة داخل مراكز الشباب لاستكمال هياكل هذه الأماكن لقيامها برسالتها، بما يستوعب قدرا كبيرا من عدد من التخصصات ويقلل فائض الخريجين.

· علاوة على أن هناك أفكارا أخرى كثيرة تحتاج إلى حوار ونقاش، ربما لسنا بصدد الآن إنما وجدت أن المسألة تنحصر فى أن بؤرة اهتمام الشباب ودائرة قلقهم سواء للخريجين، أو لمن أوشكوا على التخرج هى الوظيفة، والبطالة المرتقبة، وسوء العاقبة، والحظ العاثر، والمستقبل المظلم. ولذلك فإن الحديث عن أى شئ، وحول أى شئ فى وجود هذه النقطة وسيطرتها على جو الحوار يكاد يدخلنا فى نفق مظلم. ولذلك فإن عدم فتح طاقة نور فى هذا النفق تدخل شمسا حقيقية تنير الطريق فى هذا النفق، فإن الظلام سيستمر، وكل ما يمكن توقعه يمكن أن يحدث من جراء البطالة وأمراضها المجتمعة وجرائمها المعروفة والتى تدفن رؤوسنا فى الرمال فى كثير من الأحوال.

· وفى اللقاء الثانى : وكان فى مدينة الأقصر، حيث حضر شباب عدة جامعات لعين شمس والمنوفية وفرع دمياط وشباب آخرون.. وبعد المحاضرة.. دار حوار معهم أيضا، تحدث ما يزيد على (٢٥) شابا وعلى مدى (٣) ساعات، تركتهم وكانوا يريدون المزيد لولا ارتباطهم بموعد "الصوت والضوء" فى الكرنك حيث تحدثنا فى كل شئ.. وكان حديثا ممتعا. وقد شغلتهم قضايا عدة وقد تعادلت عندهم وبنسب متقاربة سواء الأمور الداخلية أو الخارجية. وسواء دور مصر الخارجي، وسواء مسائل الإرهاب والبطالة كما تناولنا قضايا الديمقراطية والإرهاب والطوارئ والحوار الوطنى المرتقب وكيف سيتم والنتائج المتوقعة منه.. الخ ولا شك أنه كان حوارا ممتعا وهادئا واتسم بقدر عال من الوعى لدرجة حدوث تداخلات وتعليقات بعد تعليقاتى من الشباب مما أسعدنى هذا جدا رغم أن المنصة كانت تعتقد أن حديث المحاضر هو الأخير، فأشرت عليهم بضرورة السماح للشباب بذلك حتى يتعلم أصول الحوار والتعليق والخلاف فى الرأى.

من ضمن الأسئلة الهامة : كيف يسمح لإسرائيل أن تمتلك سلاحا نوويا وسط اتفاقات سلام فى الوقت الذى لا تسكت أمريكا على كوريا الشمالية ؟ وأجبت باستفاضة طويلة فى هذا.. وغير ذلك من أسئلة يطول شرحها.

وعلى أية حالة : فإن الحوار مع الشباب يحتاج إلى استمرارية وإلى انتشار على مستوى مصر كلها. وكل يوم يتأكد أن هذا الحوار لابد وأن يسنده إنجاز على مستوى الواقع فى قضاياه الحياتية كالبطالة وغيرها، مما يعزز من قيمة الحوار، ويخلق حالة من التفاعل الوطنى الخلاق، والمشاركة الديمقراطية المستمرة بين الشباب ووطنهم بلا انقطاع على الإطلاق. وهذا هو السبيل فى تقديرنا لاستمرار تقدم هذا الوطن.

إن فرص الحوار مفتوحة، وفرص التواصل مع الشباب، ومع القوى السياسية متاحة، وهموم الشباب كثيرة وتحتاج إلى أن تمتد إليها كل الأيادى لتنتشلها وتبذل معها كل

جهد لإنقاذ مستقبل الأمة، فإن كل جهد الشباب يصب فى الغد.. ويصب فى المستقبل ويعزز من فرص التنافس مع الآخرين فى معركة التقدم العالمي التى لم يعد منها فكاك فى الدخـول فيها، فهل سنظل نتحرك فى دوائر ضيقة، ومعارك تافهة،وآمال كاذبة، أم يجـب أن نشـد أنفسنا إلى معركة التقدم الحقيقية فى حوار جاد حقيقى يجب أن يبدأ فورا، تكون انطلاقتـه من الشباب الذى يتم الحوار معه دون ضجيج منذ فترة ولا أدرى هل يشعر بذلك أحـد أم لا، المهم أن هناك رسالة تؤدى للوطن فقط.

# الحس السياسى
# فى المجلس الأعلى للشباب *

يسعد الإنسان عندما يقرأ خبرا معينا يشير إلى أن الهدف منه هو الإنصاف والعدل فيستريح، بغض النظر عن الواقعة أو أطرافها، فالمهم هو مضمون وشكل الواقعة وشأنى شأن أى قارئ متابع، فقرأت فى الصحف منذ فترة قرارا لرئيس المجلس الأعلى للشباب د. عبد المنعم عمارة يفيد بأنه أحال الانتخابات التى أجريت فى نادى هوليوليدو. بالقاهرة إلى تحقيق بمعرفة المستشار القانونى لمراجعة الإجراءات وفرز النتائج ومطابقتها وغير ذلك، نظرا لتظلم أحد الأطراف المتنافسين على الرئاسة، وذلك على الرغم من وجود لجنة من مديرية شباب القاهرة والمجلس الأعلى للشباب ومن عدد من المستشارين (القضاة) أشرفوا جميعا على الانتخابات.

ولا شك أن هذه خطوة طيبة وقرار إيجابى من رئيس المجلس يحمل معنى سياسيا وهو تحقيق العدل وإشعار الجميع بالمساواة. وكثيرا ما انتقدت المجلس لتجاهل مطالب المرشحين من مثل هذه الأمور لتحقيق التكافؤ قبل الانتخابات، وانتقدت الجهات الإدارية نظرا لانحيازاتها فى فترات سابقة، فما بال القارئ عندما يقرأ محاولة رئيس المجلس الإنصاف فيما بعد الانتخابات بإجراء التحقيق بصورة أو بأخرى.

ولكن المشكلة ستظل باقية فى ذلك الصراع وذلك الاهتمام أو ذلك التركيز بين العاصمة والأقاليم والأندية الكبيرة والأندية الصغيرة. حيث سيتساءل البعض أليس هذا النادى من أندية القاهرة ؟ وهل إذا حدث فى ناد من أندية المحافظات الأخرى، هل كان سيتم الاهتمام والتفاعل به مثلما حدث مع نادى هوليوليدو وغيره من أندية القاهرة؟

وهل بافتراض أن هناك ناديا من أندية الأقاليم بنفس حجم هوليوليدو كان سيتم التفاعل معه بنفس السرعة وسيتم اتخاذ قرار من رئيس المجلس الأعلى للشباب ؟

لاشك أن هذا السؤال، سؤال مشروع، وأعتقد من خلال متابعتى لأحاديث رئيس المجلس الأعلى فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون كلما أمكن، فإن هذا الأمر يمثل محور اهتمامه، وأن ما يعرض عليه، يتخذ فيه قرارات. ولكن المشكلة فى أن الإعلان لا يركز إلا على الأندية الكبيرة، كما لا يركز إلا على الأندية الموجودة فى القاهرة، فما ذنب المجلس الأعلى ورئيسه : ومن جانبى فأن مسألة الاتصالات بين الهيئات الشبابية من مراكز الشباب والأندية وبين المجلس الأعلى للشباب. أولهما لمركز شباب من الجيزة يعرف بمركز شباب أبى النمرس، ولا أزعم أننى أعرفه، ولكننى قرأت عنه فى الصحف، وكانت له مشاكل عديدة، وهو مركز شباب صغير ولكن يبدو أن أعضاءه نشيطون ولم يسكتوا على حقهم، وأصروا على عرض أمورهم على المحافظ ثم على رئيس المجلس الأعلى للشباب إلى أن أصدر قراره بإجراء انتخاباتهم والإشراف عليها للمجلس الأعلى وهدأت الأمور وبدأ العمل يدب فى المكان ليستوعب حركة الشباب بعد أن كاد يتحول لخرابة حسبما نشر، والمثال الثانى هو : نادى بهتيم الرياضى فى شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية، حيث أجريت به الانتخابات منذ فترة وافتقدت لكل أنواع الرقابة والموضوعية، وزورت تحت أعين الجهة الإدارية مما حدا بأحد الأطراف المتضررة لفارق الأصوات الهزيل، وبعدد كبير من أعضاء

---

* نشرت فى الأهرام المسائى ١٩٩٣/١١/١٧

الجمعية العمومية بأن يرفعوا قضية أمام مجلس الدولة وكسبوا فـي ٩٣/٤/١ وبعـرض الأمر على رئيس المجلس الأعلى للشباب لم يتوان على الفور من تنفيذ قرار بتعيين مجلس إدارة مؤقت بدلا من المجلس الباطل الذى جاء بانتخابات مزورة كما جاء بحكم القضاء وبدأ النادى عهدا جديدا يعوض به الفترة الماضية.

وهذان المثالان يشيران إلى أن روحا جديدة لها معان سياسـية تتجـاوز الأفـق الضيق، والأوضاع القائمة التى تجاوزها الواقع، بدأت تسرى فى هذا المجلس. ولا أدعـى أننى أعرف ما وراء الكواليس، لكننى أتابع متابعة جيدة ما ينشر في الصحف كأى مواطـن عادى، والفارق بسيط هو أننى اجمع بعض الأمور فى خيوط ربما يكون لها معنى معيـن. كما أن هناك قيمة يتم التركيز عليها فى المجلس وهى قيمة التخطيط، وهـذا يتضـح فـى خطوتين هامتين الأولى : وهى المدرسة الرياضية التى من المؤكد لو سارت طبقا لما هـو مخطط لها ستسهم فى تفريخ جيل جديد من شباب الرياضيين يمكن أن يرفعوا اسم مصر فى جميع اللعبات فى المستقبل لأن الرياضة لم تعد فهلوة، بل هى علم. والثانية وهى ذلك الجهد الذى أرساه د. إسماعيل حامد رئيس جهاز الرياضة السابق والذى يتولاه اللواء عبد الحميد الوكيل الرئيس الحالى، المتعلق بخطة المجلس حتى عام ٢٠٠٤ فى الرياضة. وهذا يشـير إلى أن قيمة التخطيط وهى معنى سياسى بكل تأكيد بدأت تسرى فى كل أعمـال المجلـس، ويوم أن تصبح جزءا من جسد هذا المجلس، سنطمئن إلى أنه سيعمل فى الطريق السـليم بعيدا عن الأشخاص الحاليين من رئيس المجلس وأعوانه. هو غرس مثل هذه القيم التـى تحمل معانى سياسية وهنا فإن قيمة التخطيط فى ذات معنى ودلالة سياسية بلا شك.

نأتى إلى نقطة أخرى فى عمل هذا المجلس والذى يحمل دلالات سياسية وسبق أن تحدثنا عنها فى مقال باعتبارها فكر المجلس الجديد وهى معسـكرات الشـباب الصيفيـة والشتوية. وهى معسكرات المقصود بها الوقوف بالشباب على آخر التطورات المحيطة بهم سياسية واقتصادية على المستوى الدولى والإقليمى والداخلى فى إطار تدريب عقلى يسـهم فى الارتفاع بمستوى التفكير لدى الشباب، وتنمية الحس السياسى لديهم. وإلى جانب ذلـك تدريبهم على البحث، ومعرفة مواقع بلدهم ومعالم حضارتهم خاصة فى الشتاء فى الأقصـر وأسوان والتى تمثل مخزونا حضاريا لا ينفذ على الإطلاق. وهكـذا تخصـص الميزانيـات للصرف على الشباب لكى يستفيد منها ما يقرب من (٥٠) ألفا فى الصيف، (٥٠) ألفا فـى الشتاء، وبإجمالى(١٠٠) ألف شاب. ولا يدرى الشباب أيـن كـانت تصـرف مثـل هـذه الميزانيات من قبل ؟! والحقيقة أنه يمكن سرد نماذج كثيرة للروح الجديدة التى بدأت تسرى فى هذا المجلس، ولكن فى نفس الوقت يقابلها عقبات كثيرة فى داخل هذا الكيان الذى يضم عددا من العقول التى مازالت لا تعرف كيف تفهم الخط الجديد؟ والروح الجديدة ؟ وأن هـذه العقليات لو استمرت على هذا الوضع فإنها لا يمكن أن تستمر فى مواقعها. فالخط الجديـد دائما من شأنه هز الوضع القائم. فإن لم يتفاعل معه هذا أو ذاك، فإن التغيير يصبح أمـر حتميا وإلا فإن هذا الخط سيتراجع إلى حيث بدأ وكأن الوضع لم يتحرك مطلقا.

إن انتخابات نادى هوليوليدو وإجراء التحقيق فيها بقرار رئيس المجلس الأعلى، هى التـى فتحت شهيتى للحديث عن هذا المجلس، هذا الكيان الضخم الذى تقع عليه مسئولية ضخمة، مسئولية نصف سكان مصر، هم شباب مصر. لذلك فإن كل قرار يتخذه رئيس هذا المجلس، إن لم نفهمه على أن له دلالة سياسية ومعنى سياسيا، يصبح من العبث التعامل مع ما ينشر لأن هناك تأثيرا كبيرا على البناء النفسى لأى شاب يقرأ مثل هذا الكلام ولذلك أردنا أن نضع

الأمور فى نصابها الصحيح، وكلنا أمل أن يخصص السيد الدكتور عبد المنعم عمـــارة إدارة خاصة للرد على كل المذكرات المقدمة له من الشباب وأعضاء الهيئات الشبابية، لأنها تخلق جسرا كبيرا بينه وبينهم،كما يلزم الإدارة المختلفة بضرورة الرد على مقدمى مثـــل هـذه المذكرات لهم.

## العدالة وسياسة التعامل مع الشباب *

من يعرف نادى البلدية ؟ بالتأكيد الإجابة عن هذا ستكون على لسان الغالبية العظمى بالنفى شأنه شأن غالبية الأندية المماثلة ومراكز الشباب العديدة التى وصل عددها إلى (٤٥٠٠) مركز على مستوى الجمهورية.

فنادى البلدية كان ناديا مغمورا لا يعرفه أحد، حتى صعد إلى الدورى الممتاز فى كرة القدم ضمن أربعة أندية أخرى، فدخل بالتالى دائرة الضوء. فهو ناد صغير فى إحدى مدن الجمهورية وهى المحلة الكبرى التى نعرفها بصناعاتها خاصة فى مجال الغزل والنسيج، كما نعرفها بنادى شركة المحلة العريق الذى يلعب فى الدورى الممتاز منذ زمن طويل وسبق له الحصول على بطولة الدورى العام. وأشهد أننى كنت مع الذين لا يعرفون هذا النادى من قبل، ولم أكن أسمع عنه، لأنه ليس من الأندية المسلطة عليها الأضواء من وسائل الإعلام المختلفة ولكن فجأة ستسلط عليه الأضواء وستحتل مدينة المحلة الكبرى مساحة أكبر مساحات الإعلام المختلفة.

ولكن اللافت للنظر فى هذا الموضوع ليس نادى البلدية فى حد ذاته، لكن باعتباره نموذجا لآلاف الأندية ومراكز الشباب التى لا يعرفها المواطنون بنشاطاتها. ولكن فجأة يبدأ الناس فى التعرف عليها بعد أن تقفز إلى دائرة البطولة فى الدورى الممتاز لكرة القدم. وهنا نتساءل كيف قفز هذا النادى إلى دائرة الضوء؟ هل تم هذا نتيجة الدعم والتخطيط من أجهزة الشباب ؟ أم نتيجة المصادفة التى تحدث خارج هذه الأجهزة المسئولة ؟ وللحق أكاد أجزم أن أى نجاح يتم حاليا، وإن كان تعبيرا ونتاجا لجهود، إلا أنه يتحقق بالمصادفة البحتة والدليل الذى يؤكد هذا الاستنتاج ذلك العدل المفقود فى السياسات المتبعة فى مجال الشباب والرياضة.

فالأزمة التى نواجهها فى هذا المجال، كغيره من المجالات، هى أزمة توزيع الموارد، وليست بالتالى أزمة الموارد ذاتها من حيث توافرها من عدمه. فإمكانيات الدولة المتاحة حاليا تكاد لا تكفى لإحداث نهضة فى كل المجالات ومنها مجال الشباب والرياضة، ولكن القضية تتركز فى مدى العدالة فى توزيع هذه الإمكانيات.

فنادى البلدية باعتباره نموذجا، وبعد محاولة وجهد منى للتعرف عليه بطريقة غير مباشرة، أكاد أجزم أنه ظهر ليس نتيجة دعم وتخطيط من أجهزة الشباب المسئولة. فالنادى يقدم له، شأن الكثير من الأندية المماثلة فى الأقاليم، دعم لا يكاد يذكر بالمقارنة بالأندية الكبرى، بل ظهر هذا النادى نتيجة الإصرار الضخم من جماهير المحلة، وبعض أثريائها الوطنيين. الذين وفروا له نسبة كبيرة من احتياجاته المالية، وأنشأوا على نفقتهم الخاصة أغلب الملاعب رغم صغر مساحة النادى والتى لا تتجاوز الأفدنة الخمسة فقط على حسب معلوماتى المحددة. وللنادى، كغيره، مشاكل ضخمة تحتاج إلى تمويل ودعم كبير. والغريب أن نسمع بمجرد صعود هذا النادى للممتاز مع ثلاثة غيره أن تخصص لكل منهم (٥٠) ألف جنيه فقط بقرار من رئيس المجلس الأعلى للشباب. وهذا يقودنا فى واقع الأمر إلى التساؤل : هل فى ظل هذا الواقع الذى يفتقد إلى العدل فى التوزيع يمكن أن نتفاءل خيرا بشأن مستقبل الشباب والرياضة ؟ أكاد أجزم، ومن خلال واقع عشته واتبعته، أنه طالما استمرت هذه السياسات التى تفتقد العدل، فإن الخير والتفاؤل فى مستقبل أفضل يعد أمرا بعيد المنال.

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٢/٨/٢٥

والمسألة تبدأ، حيث أشار رئيس تحرير إحدى الصحف اليومية الكبرى، عندما كتب افتتاحية إحدى صحف مؤسسته الرياضية التى صدرت منذ فترة، أن سياسة الجريدة الاهتمام بكافة الأندية من الكبرى حيث الأهلى والزمالك، وحتى الأندية الصغرى والمتمثلة فى نادى الزهور فى مدينة نصر. وهكذا يا سادة فالأمر لا يتجاوز حدود القاهرة، والأندية الصغرى تتمثل فى نادى الزهور. وإن كنت أدعو من يريد زيارة "الزهور" مثلى للتعرف عليه ليرى موقع هذا النادى بين الصغار أم الكبار، إلا أننى أقول أن هذه النظرة هى نظرة الكبار.. هى نظرة المسئولين.. هى نظرة الذين لا يرون فى الأفق سوى حدود العاصمة. وطالما الأمر كذلك فإن الإقبال على الحياة فى القاهرة لا ملامة عليه. وهذا هو بداية عدم العدل.

فالصحافة ووسائل الإعلام تركز على القاهرة. وليست الأقاليم، وفى القاهرة لا تركز إلا على كبار الأندية وليس صغارها، ولا تبذل الجهود لإعطاء مراكز الشباب حقها الإعلامى. وأن أفردت الصفحات لا تفرد إلا لرؤساء أندية الأهلى أو الزمالك ! والسؤال أين بقية الأندية التى تتجاوز الألفين على مستوى الجمهورية ؟!

ثم ننتقل إلى بعد آخر وهو توزيع الإعانات، حيث توزع الإعانات على الأندية الكبيرة بسخاء شديد، فى نفس الوقت توزع فتات الموائد على الأندية الصغيرة وإن تبقى شئ. فنادى الأهلى يدعو رئيس المجلس الأعلى للشباب لزيارته فيخصص له فى اليوم التالى نصف مليون جنيه، وكذلك الزمالك وأيضا الشمس وهليوبوليس، والزهور، والاتحاد السكندرى وغيرها !! فى نفس الوقت الذى مازالت هناك مراكز شباب تعطى لها إعانات لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه لا غير !! فكيف نصل إلى التقدم والمنافسة فى الرياضة والأكثر عجبا أن هذه الأندية الكبيرة تستطيع باسمها واشتراكاتها الضخمة أن توفر الأموال اللازمة للصرف على أنشطتها من خلال وسائل. بينما الأندية ومراكز الشباب الصغيرة لا تستطيع ذلك. ومن ثم فإن الصغار هم الذين يحتاجون الدعم للأنشطة وللأنشطة خاصة ما يتعلق بدعم الأنشطة بل إن المسألة لها زاوية أخرى هامة، حيث إن الذين "يلتهمون" النسبة الغالبة من ميزانيات المجلس الأعلى ومديرياته الفرعية، لا يقدمون إلا القليل النادر من الممارسين الرياضيين المتميزين، ومازالت الأقاليم هى التى تقدم أمهر اللاعبين، وأرفعهم مستوى.. !! أليس فى هذا كل الظلم، إن توزيع الميزانيات من المجلس الأعلى وبعض المديريات، أطلعت عليها، ورأيت العجب، بل إن هناك توزيعا يتم خارج الميزانية الرسمية وهذا يتم تحت ضغوط أعضاء مجلس الشعب والشورى وأصحاب النفوذ والسطوة !! ولا يمكن فى ظل هذا العدل غير الموجود، أن نتوقع قدرة على المنافسة فى الرياضة، أو أن نتوقع قدرة على احتواء الشباب فى الأطر الرسمية الحالية. وإحقاقا للحق، فإن هذا الأمر لا يسأل عنه فقط رئيس المجلس الأعلى للشباب الحالى، ولكن الحالى امتداد لسابق، والسابق لمن قبله، وهكذا، ولذلك فإننا إذ نكشف عن ذلك إنما مرده هو تقديم السياسات الشبابية الحالية حتى نحقق النهضة فى هذا القطاع لصالح بلدنا العزيز. فقد أسعدنى زيارات السيد عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى الحالى، للمحافظات فور توليه هذا المنصب فى فبراير ١٩٩١، إلا أنه بمتابعتى أرى أن هذه الزيارات لم تخرج عن الأطر الرسمية التى حددها مديرو المديريات الذين لا يريدون كشف عوراتهم وهى كثيرة وبلا حدود. ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى هزة كبيرة تكشف عن واقع مراكز الشباب والأندية حتى يمكن الاستفادة منها وتحقيق رسالتها وإلا فإن إلغاءها أفضل من أن تكون مراكز أو أندية على الورق وتصبح مجالا للصراع على الكراسى يديره بعض مديرى المديريات لصالحهم الشخصى.

ويغذيه بعض أصحاب المناصب السياسية باعتبارها معاقل نفوذ لدعم مواقفهم الانتخابيـــة.. الخ.

إن الهدف الذى ندعو إليه هو كيفية توسيع قاعدة الممارسة فى الواقـــع العملـــى حتى تتم عملية التفريخ وخلق النابغين فى الرياضة. فكلما اتسعت القاعدة استطعنا أن نوسع من دائرة الاختيار، ونكسر الدائرة الضيقة التى تحاصرنا فى العـــدد المحـــدود وبـــالقدرات المحدودة. وهذا لا يتأتى بعدد هائل من مراكز شباب وأندية لا تجد من الدعم مـــا يجعلـــها توفر ملابس اللاعبين، إنما يتأتى بالعدل فى توزيع الموارد والإمكانيات. فى عطى الدعـــم لمن يستحق لكى ينهض، أما من نهضوا فـعنيهم الاعتماد على أنفسهم.

إن فى مصر إمكانيات ضخمة، وموردا بشريا هو منجم حقيقى لم نستطع استثماره بعد، والمسألة لا تعدو أكثر من سعى لسياسات وخطط عادلة وواضحة وواقعية، مع تغيـــير فى الأشخاص على مستوى مديرى المديريات كل فترة لا تتجاوز ثـــلاث ســـنوات، وعلـــى مستوى الاتحادات واللجنة الأولمبية.. الخ، وتبديل فى عدد مـــن المواقـــع الهامـــة داخـــل المجلس الأعلى للشباب مما يحافظ على الاندفاع والحماس فى العمل، وهذا هـــو الطريـــق للتصحيح إن أردنا أن يكون لنا مكان فى عالم اليوم. وموقع تحت شمس اتلانتـــا ١٩٩٦، وما بعدها لتظل مصر مهدا للحضارة، ومنبعا للتاريخ، بالحق والواقـــع، وليـــس بـــالكلام والغناء. وهذا ما يجب أن نكف عنه.

# أسباب اهتمام الشباب بانتخابات الأندية *

أعترف بداية أننى قد وقعت تحت تأثير الضجة الهائلة لانتخابات بعض الأندية والتى نتواضع على تسميتها بالأندية الكبيرة، وهذا يعنى أن هناك ما يمكن تسميته بالأندية الصغيرة. والسؤال الذى استفزنى وقادنى لكى تكون الإجابة عنه هى محور هذا المقال، هو : هل التمييز بين الأندية من حيث تسميتها كبيرة أم صغيرة يستتبعه تطبيق قانونين يتلاءم الأول مع الأندية الكبيرة، ويتلاءم الثانى مع الأندية الصغيرة، أم ماذا فى الأمر ؟! بلا شك فإن الأندية التى تلفت الأنظار لانتخاباتها هى : الأهلى والزمالك والترسانة (على مستوى أندية كرة القدم)، أما على مستوى الأندية ذات البعد الاجتماعى وغيرها يمكن ملاحظة أندية الجزيرة والصيد وهليوبوليس والشمس. ولفت الأنظار يتأتى من خلال تلك المساحات التى تفرد لها على صفحات ما يجرى حول هذه الانتخابات وغيرها من أمور فى الأوقات الأخرى لأسباب تتعلق بتوزيع الصحف، وأسباب تتعلق بسطحية الغالبية من الجمهور الذى يتابع أخبار هذه الأندية خاصة ما يتعلق بنشاطها فى مجال كرة القدم فحسب وهو ما يمكن تسميته بجمهور الكرة الذى يفرض منطقه على كل شئ فى المجتمع، وهناك من يشجع على تغذية هذا التسطيح. وقد أبرز هذا التناقض المصادفة البحتة حيث جرت انتخابات نادى طنطا فى نفس يوم انتخابات النادى الأهلى، ولولا صعود هذا النادى إلى الدورى الممتاز! ولولا بعض "الكسوف" والملامة لوسائل الإعلام ما كانت قد أفردت مجر مساحة متواضعة لهذا النادى وانتخاباته. ولذلك فإن أكثر من ٩٠% من مساحة الصفحات الرياضية خصصت للنادى الأهلى بينما الـ ١٠% المتبقية خصصت لباقى النشاطات الرياضية ومن بينها خبر صغير لنادى طنطا !! والسؤال ماذا تعنى هذه المفارقة وما تفسيرها ؟! والحقيقة أنه إذا كانت هناك أندية يبلغ عددها على مستوى الجمهورية ما يقترب من (١٠٠٠) نـاد طبقـا لمعلوماتى، فإن نسبة ما يتم تغطيته إعلاميا هو ١% فقط !! وهذا أحد أوجه المأساة التى نعيشها، فما بال القراء لو عرفوا أن هناك أكثر من (٤٠٠٠) مركز شباب لا تتم تغطية أى منها إعلاميا على الإطلاق، وبالتالى لا يسمع عن انتخاباتها أحد !! لكننا نرى وجها آخر لهذه المأساة، وهو ما يتعلق بدور الجهات الإدارية فى الإشراف على إدارة انتخابات هذه الأندية ومراكز الشباب على مستوى الجمهورية ! هنا نرى جوهر الأزمة، والخلل الشديد فى الممارسة الديمقراطية.

فالمعروف طبقا لألف باء ديمقراطية أن الانتخابات هى الوسيلة الوحيدة لتحديد من له سلطة إدارة الشيء سواء كان مركزا للشباب أو ناديا أو حتى رئاسة أى دولة. ومن ثم فإن إحكام عملية الانتخابات وضبط كافة خطواتها بالتيقن من أنها خالية من الشوائب، ومتوافقة مع كل النصوص القانونية، تصبح أمرا حتميا إذا أردنا الحديث عن شرعية سليمة لمن يتولى السلطة، وبالتالى إذا أردنا الحديث كذلك عن الاستقرار والبناء فالذى يجعل البعض لا يقر ولا يعترف بنتيجة الانتخابات، هو سوء إدارة هذه العملية. وبعيدا عن دوافع هؤلاء البعض، فإن الوجود الحقيقى والمحايد من جانب جهة الإدارة المسئولة يقوض كل رغبة فى أن تنال من نتيجة أية انتخابات. والعجيب هو ذلك الذى نراه، ممثلا فى ذلك الاهتمام الضخم الذى يصل إلى حد التفرغ الكامل لرئيس جهاز الرياضة وكذا رئيس المجلس الأعلى للشباب للإشراف الكامل على انتخابات الأهلى والزمالك وتطالعنا الصحف بأخبار عن

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١/١٢

عقد جلسة لرئيس المجلس الأعلى مع المرشحين فى كل من الناديين، وبحث طلباتهم، وحثهم على الموافقة مثلا على أسلوب معين للفرز. أى إلى هذا الحد يعنى الجهة الإدارية من خلال الرئيس الأعلى لها أن تنظر فى كل صغيرة وكبيرة تهم انتخابات ناديين أو ثلاثة حتى تنتهى على خير !! والسؤال بباقى الأندية على مستوى الجمهورية ؟ ويرد البعض : هل يتساوى النادى الأهلى بناد آخر فى مكان آخر وفى محافظة أخرى ولا أريد أن أسمى أيا من الأندية الألف وأمامى قائمة بها حتى لا أسئ لأى منها؟ وأقول نعم فالأندية جميعها تتساوى أمام القانون. والقانون لا يعرف، ولم يوضع أساسا لناد دون آخر ولذلك فإن المساواة حتمية بين الجميع وبالتالى فإن العدالة فى الإشراف والوجود الحقيقى المحايد للجهة الإدارية مطلوب، وإلا فإن المسألة تحتاج إلى مزيد من الإيضاح كما سيلى.

فقد قرأت منذ أيام خبرا عن أن السيد رئيس جهاز الرياضة قد أصدر قرارا بتشكيل لجنة للإشراف على العمليات الانتخابية "للأندية الكبرى" دون العودة للمديريات، وهذه اللجنة بدأت العمل فى الإشراف على انتخابات الأهلى، ثم ستشرف على انتخابات سبورتنج بالإسكندرية ثم الترسانة بالجيزة. وهذا يقودنا إلى السؤال عن وضع بقية الأندية غير الكبيرة؟ وكذا ما هى الأندية الكبيرة إذن؟ ولماذا لم يتم تحديدها ؟ وهذا ستخضع فى تحديدها للظروف وحجم الضغوط من هنا أو هناك؟! أم ماذا بالضبط.؟!

إننى بحكم اهتمامى بقضية الشباب منذ فترة طويلة، فكرا وممارسة، أقول أنه من واقع احتكاكى ومعايشتى اتضح لي، أن نمط التفكير السائد هو التمييز بين ما هو كبير وما هو صغير دون تحديد واضح لهذا التمييز، إنما يتم التحديد طبقا للظروف المتمثلة فى حجم الضغوط ومصادرها سواء كانت ممثلة فى أعضاء مجلس شعب أم شورى أم سياسيين آخرين، وكذا طبيعة الرضا عن الشخصية المطروحة للانتخابات وغير ذلك من أمور سبق الإفاضة فيها فى مقالات سابقة. إنما ما أعلمه أن بقية الأندية المسماة بالصغيرة تدنس فيها عمليات الانتخابات، حيث قام مرشحون بتقديم شكاوى حول تدخلات سافرة من بعض مديرى المديريات، لكل من رئيس جهاز الرياضة ورئيس المجلس الأعلى ولكن للأسف لم يبت فيها، وتركت الأمور لتعسفات المديرين. كما طالب بعض المرشحين المجلس الأعلى بتشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات فى أحد الأندية نظرا لعدم حياد مدير المديرية ومعاونيه خاصة أن له مواقف أنه كان الرد هو: لا يتدخل لأن المختصة فى كل محافظة !! فما الرياضة موقفه ويشكل لجنة يتخطى بها المديريات؟ المنطق الشكوى لكى تأتى الانتخابات فى حالة عدم حياد الجهات الأدنى. ولكن واقع الأمر فى هذا المجال لا يتفق مع القانون أو المنطق والمسألة متروكة للأمزجة والظروف كما سبق القول.

فالمديريات تدير عمليات الانتخابات فى الأندية غير الكبيرة لحسابها الشخصي، وتتخذ من الإجراءات ما يتفق عما يستهدفه مدير المديرية وذلك سعيا نحو إنجاح البعض دون البعض ولهذا فإن كل الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية مطعون فيها ومشكوك فى صحتها وهو ما تنظره محاكم القضاء الإدارى بكثرة. وللأسف فإنه إن جاءت الانتخابات بما لا تتفق مع رغبة المديرية فأن البديل هو محاصرة الناجحين وتصيد الأخطاء البسيطة وتضخيمها ثم حل مجلس الإدارة، والمجلس الأعلى غائب، ولا يتفاعل إلا مع "الكبار" فقط!!.

ومن ثم فإن الانتخابات فى الأندية وإن جاءت سليمة فى عدد لا يتجاوز العشرة نتيجة التدخل القوى والحاسم من رئيسه، أو رئيس جهاز الرياضة فأنه بذلك يخفى وراءه خللا بلا حدود فى بقية الأندية التى تصل إلى الألف!!.

إننى على معرفة، بأن هناك إحدى الهيئات بإحدى المديريات القريبة من القاهرة، نجح فى آخر انتخابات فيها أجريت منذ عام ثلاثة أعضاء ليسوا على هوى مدير المديرية فما كان من سعيه إلا أن سارع بتعيين ثلاثة لتزكية الجانب الآخر لتمكينه من القرار فى النادى وساعده فى ذلك لدى المجلس الأعلى نصف أعضاء مجلسى الشعب والشورى عن المنطقة، والأدهى منذ ذلك إن هؤلاء لم يتسلموا حتى الآن أى محضر لأى جلسة باعتبارهم ممن لا يجب أن يمسكوا هذه الأمور لعدم رضا مدير المديرية عليهم!! والأكثر فزعا أن يصدر عن المجلس الأعلى بناء على مكاتبة من المديرية ردا على قانونية تسليم أعضاء مجلس الإدارة صورة من محاضر المجلس، بأن التسليم لا يتفق مع القانون !! فكيف إذن يمارس الأعضاء دورهم ؟! لكنها مسألة الرضا من عدمه من جانب مدير المديرية الذى يعمل طبقا لمزاجه الشخصى ومعاونيه يعملون بما يوحى لهم من تعليمات لسيادته وغيره من مديرى المديريات ، وفى ضوء غياب كامل من المجلس الأعلى. ترى ماذا لو نظر المختصون فى المجلس الأعلى فى كل ما يعرض عليهم من شكاوى ومذكرات من أعضاء الأندية غير الكبيرة مثلما يتم التعامل مع شكاوى ومذكرات أعضاء الأندية المسماة بالكبيرة إلا يقود ذلك إلى المساواة والعدالة ؟! وبالتالى يقود ذلك أيضا إلى سلامة عملية الانتخابات فى جميع الأندية، ومن ثم تداول سلطة إدارة هذه المواقع بين المتنافسين على العطاء العام، وليس قصرها على القريبين من مديرى المديريات والمسئولين فى المجلس الأعلى!!

أعرف أيضا أن هناك من بين مديرى المديريات الحاليين من له علاقة بالاتجار فى المخدرات، ومن أسرة معروفة فى نفس عاصمة المحافظة التى يعمل بها حاليا بهذه التجارة، ولهم مواقع مستديمة فى السجون ؟، ونشر عن ذلك بإحدى الصحف الرسمية، وقدمت بشأنه مذكرات للمجلس الأعلى للشباب وجهات أخرى، ويمارس أبشع الوسائل فى اضطهاد خصومه والتشهير بهم فى مواقعهم الوظيفية، ويستند فى ذلك كله إلى أن علاقاته الحميمة بمسئولين فى المجلس الأعلى، ولذلك فقد شهدت المحافظة فى عهده أسوأ فترة فى تاريخها فى العمل الشبابى وتراجعت الإسهامات الشبابية بشكل كبير، بل قام بحل اكثر من عشرين مجلس إدارة هيئة دون أن يراجعه المجلس الأعلى فى قراراته التعسفية التى لم يستهدف من ورائها إلا نفعه الشخصى وممارسة هواياته فى الانحراف الوظيفى، وللآن لم يتخذ المجلس الأعلى أى إجراء فى مواجهته. أليس لهذا تأثيره البالغ على نفوس الشباب وثقته فى عدالة هذا الشخص ونزاهته، حيث إن منطق التعامل معهم يتحدد فى من هو تحت الأضواء من الأندية المسماة بالكبيرة فتسمع أصواتهم و فيمن هو بعيد عن الأضواء والصحافة والإعلام من الأندية المسماة بالصغيرة فتهمل شكاواهم، ومطالبهم إلى حد الإحباط الكامل.

إننى بهذا المقال أردت أن ألفت الأنظار إلى صوت الصغار لكى يتساوى مع الكبار تنفيذا للقانون، وحتى يحتل هؤلاء مساحات متساوية وعادلة، وحتى تنظر فى مطالبهم، لأن المجتمع القوى هو الذى يسود فيه القانون، وتشيع فيه روح المساواة، وتتسيد فيه العدالة معصوبة العينين. ونحن نأمل أن يكون المجتمع المصرى مجتمعا قويا، لذا ننشد فيه الحق سعيا وراء العدل.

## مفهوم "الكبار والصغار" في تطبيق اللوائح الرياضية !! *

معذرة للقراء من البداية، والذين يعرفون عني الجدية في اختيار الموضوعـــات. فلست من هواة تغييب وعيَ الشباب من خلال مساحة مخصصة لأستاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لكن بالتأكيد فإن كل هدفي هو الإسهام قدر الإمكـــان، وسط الظـروف المحيطة بالشباب والقراء أن يرتفع وعي هؤلاء خدمة لهذا الوطن ذي الحضارة الضاربـــة في عمق التاريخ بلا منازع.

لذلك فإن هذا المقال ليس مقالا في تحليل مجرد مباراة أو موقف كروى أو خلافه، إنما هو وضع موقف كروى معين في سياقه الاجتماعي والسياسي الصحيح من حيث قضايا الانتماء والتشابكات السياسية ومحاولات اللعب على الأوتار وتدخلات ! المعارضة للوقيعـة بين المسئولين السياسيين، ودور الاتحاد في تقديم الوجبة الشهية كالعادة لكل هؤلاء ومــن منطلق غير مسئول وفي إطار قراراته المتضاربة التي تعكس رؤية غير واضحة، ولتسـهم هذه القرارات في تعميق الفجوة، بين الأطراف المختلفة، وتهيج جماهير الكــرة الطائشـة وهكذا.

المهم أنه وسط هذا الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي بكأس العالم، ومبارياتـــه والاستمتاع اللانهائي به، حيث ينتظره عشاق الكرة ليتعلم منه لمدة أربعة أعـوام قادمـة درجة التقدم في الكرة والمدارس الجديدة فيه شأنها في ذلك شأن المؤتمرات الدولية الكبرى في النواحي العلمية التي تعد حصيلة جهد سنوات البحث للعلمـــاء فـي حقـول المعرفـة المختلفة، ووسط ذلك كله يأتي حتى مجرد الحديث عن موضوع فـي كـرة القـدم علـى المستوى، المحلي باهت وبدون طعم أو رائحة. ويؤكـد حديثـي هـذا جميـع المسـاحات المخصصة في الصحف المحلية والمجلات الأسبوعية، حيث لا وجود للأخبار المحلية حتـى أن مدرب محلي يشيع أنه سيدرب في أمريكا وسط أزمة كأس العالم ليبعد نفسه عن المحلية ليصبح في عداد العالمية وضمن الأسعار التي يتحدثون عنها في كأس العالم !!.

ومن ذلك أصمم على تناول الموضوع بعدما علمت أن مجلس إدارة الإسماعيلي قد قرر من خلال قراءتي لخبر صغير في صحيفة أنه سيرفع قضية ضد اتحاد الكرة وأن اتحـاد الكرة يرحب ولكنه يعقب بأن النادي الإسماعيلي كان عليه أن يدرك كذا وكذا .. الخ.

فتذكرت على الفور تلك الملابسات، وجال في خاطري فكرة تناول المقال رغم سخونة جو كأس العالم وحرارة المنافسة العالمية الجارية فيه على أرض الولايات المتحدة.

والحقيقة أن الذي أستطيع أن أجزم به، وبشهادة كثيرين استمعت إليـــهم دون أن أحاورهم كثيرا، أن النادي الإسماعيلي ظلم هذا الموسم أشد الظلم من اتحاد الكرة في أكـثر من أربع مباريات وعند النهاية كان قد قرر اقامة مباراتين بالتبادل، ولأن الإسماعيلي هـو المتوقع ألا يفوز ثم فاز، فتم التراجع بمباراة واحدة وبالتالي ظلم مرة أخرى بعـد كفاحـه باستماتة في آخر سبع مباريات والتي خسر فيها الأهلي عدة نقاط ثمينة. فهل كان مطلوبـا من الإسماعيلي أن يخسر هذه النقاط ليرضى الأهلي واتحاد الكرة ؟! وكانت حجـة اتحـاد الكرة في تراجعاته المستمرة هي الأمن؟! والحقيقة غير ذلك، لأن اتحاد الكرة تراجـع فـي إلغاء مسابقات كثيرة، منها بطولة المناطق، فبعد أن أجريت بطولات المناطق على مستوى

---

* نشرت بالأهرام المسائي في ١٩٩٤/٦/٢٩

المناطق وتم تصعيد الفريق الفائز، فكان من المفترض أن يلعب هؤلاء الفائزون فى العام القادم تحت، ٢٠ سنة فى دورى المناطق للناشئين، تم إلغاؤه بدون سبب بما يخالف اللائحة، وغير ذلك كثير وكثير، مما يعكس تضاربا ويعكس فقدان الرؤية والبوصلة، ويستحق على هذا الاتحاد محاسبته أمام الجمعية العمومية القادمة حسابا عسيرا وأمام القضاء، لأنه يلغى قرارات فى اللائحة، وسبق اعتمادها فى الجمعيات العمومية، ليست من سلطة مجلس الإدارة أن يلغيها. ولذلك أدعو ممثلى الأندية إلى محاسبته محاسبة جادة حتى يعى قدره وحدود فى القرارات ولا يظلم أحدا ولا يتحجج بالأمن لأن اللوائح هى الحكم وهى سيدة الموقف والأمن عليه حراسة هذه اللوائح أما وأن مجلس إدارة الاتحاد يريد أن يأخذ من الأمن ستارا ووسيلة يغلق بها قرارات تراجعه، فإن الإسماعيلى من حقه ألا يسكت على هذا العبث. كما أن هناك مسألة غريبة للغاية وهى أن أى خلاف فى الرأى، أو فى العلاقة مع المجلس الأعلى، أو مع رئيس جهاز الرياضة اللواء عبد الحميد الوكيل لأى سبب شخصى أو فى العمل أو لشىء آخر، حسبما نعرف أو نقرأ، ويكون له صلة بالإسماعيلى، ينقلبون على الوزير عبد المنعم.

عمارة، والعكس، إذا كان الخلاف مع د. عبد المنعم عمارة أو إحدى دوائر عمله، فإنهم ينقلبون على النادى الإسماعيلى. والسؤال ما هى هذه القصة الغريبة ؟!

هذه يا سادة قصة الانتماء الغريبة. فرئيس المجلس الأعلى للشباب حسبما استمعت له فى التليفزيون وقرأت أحاديث له فى وسائل الإعلام والصحافة، أنه يحب الإسماعيلى، وكان وكيلا لهذا النادى يوما ما، وهو من أبناء الإسماعيلية، وكان محافظا لها فترة سنوات طويلة والناس مرتبطون به وله ولاء بها، ولكثيرين ارتباط معه، ومع ذلك فهو يفصل فى عمله بين هذا وذاك، ولابد للناس أن يفصلوا، لكنه لا ينكر مشاعره تجاه هذا النادي. لكن ما ألاحظه أنهم يضغطون على هذا النادى أكثر من اللازم. لدرجة أن فرصا كثيرة تفوت على الإسماعيلى المعروف بتاريخه من قبل أن يتولى د. عبد المنعم عمارة رئاسة المجلس الأعلى للشباب ويكفى المباراة الأخيرة (مهزوم ٤ صفر، ويصر اللاعبون على أن يلعبوا حتى الدقيقة الأخيرة ويدخلوا فى الأهلى ثلاثة أهداف). فأى تحدى هذا ؟!

فأحد أبعاد القضية هنا هو انتماء د. عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب للإسماعيلية، والإسماعيلى، وبلدة، والرجل يجاهر بذلك بدلا من اللف والدوران وهذا يحسب له بدلا من آخرين يمارسون ذلك من خلف الستار. ولذا أدعو القيادات التى تتعامل مع الإسماعيلى ورئيس المجلس أن يتعاملوا بحيدة ولا ينظروا للمسألة إلا من زاوية الحق والمستحق ولبس للأشخاص تجنبا للظلم، وإحقاقا للحق، حتى تشيع قيم العدل فى مجتمعنا المصرى.

كذلك فإن هناك بعض صحافة المعارضة التى شعرت فى تناولها فى الأيام السابقة على المباراة الفاصلة، بمدى تناولها وهى تعرض المسألة وإظهارها بأن هناك صراع فى الإسماعيلية بين محافظها د. أحمد جويلى وبين د. عبد المنعم عمارة (رئيس المجلس الأعلى للشباب)، وأن كلا منهما يسجل موقفا على الآخر بالفاكس، وأن كليهما ينفض يده من المسألة ويحمل نتائجها للآخر إذا ما لم يحدث موقف حاسم.. الخ. وصورت هذه الصحافة المعارضة المسألة وكأن الدنيا واقفة ولم تقعد، والجيوش على أشدها مستعدة للقتال !! واتضح أن هذه الأمور لا أصل لها وأنها مجرد غبار يثيره أصحاب المصالح لأشياء فى نفس يعقوب، ورأيت القافلة تسير بلا ضجيج!!.

ولا شك أن الذى أعجبنى فى المباراة كلها، أنها مباراة نهائية دخلت، فيها سبعة أهداف جميلة. فهى مباراة قوية، أطرافها فى التدريب، هاريس الأهلاوى وماركس الإسماعيلاوى، يلعبون للانتصار وللأهداف، ولو كان أحد أطرافها المدرب المصرى المشهور على الفلضى الذى أوصلنا لكأس العالم بالحظ، وأعاقنا عن كأس العالم أيضا بالحظ، لما وصل مرمى أى فريق هدف واحد طوال (٩٠) دقيقة الأصلية، بالإضافة للوقت الإضافى، ثم ندخل دائرة التهديف (ضربات الجزاء).

فهو مدرب كرات الحظ لكن هذا هو اللعب الجيد والمباراة والتهديف وفى نهاية فن التدريب بغض النظر عن النتيجة. ولذلك أحسن د. عبد المنعم عمارة، واللواء الوكيل رئيس جهاز الرياضة عندما قرر مكافأة الطرفين فهما يستحقان المكافأة لأنهما أجادا بالفعل ولذلك فالطرفان يستحقان الدورى من واقع آخر مباراة. أما الذى وراء عدم حصول الإسماعيلى على الدورى فهو اتحاد الكرة الذى يجب محاسبته أخيرا : فليعذرنى القراء مرة ثانية إن كنت قد تحدثت فى موضوع من موضوعات التحليل الكروى لكننى تحدثت فى جوانبه المختلفة كذلك أن كشفت عن هويتى وانتماءاتى احتراما لكم أعزائى القراء، فإننى لا أعرف مكان النادى الإسماعيلى فى الإسماعيلية،ولم أدخله فى حياتى، وربما قابلت رئيسه صدفة وإن كنا لم نتحدث معا ولا نعرف سوانا وإن كنت أشجعه فلأنه يمثل الأندية المكافحة شأنه قوى العالم الثالث الصامدة فى مواجهة القوى الكبرى كالأهلى والزمالك اللذين لا يحتاجان إلى مساندة تذكر.. هكذا أثرت وتؤثر مفاهيم السياسة على قلمى، وشكرا لقرائى على صبرهم على طول المقال..

وإلى لقاء

جمال زهران

١٩٩٤/٦/٢٦

## *الانتصارات الرياضية*
## *وتنظيم أوليمبياد ٢٠٠٤ في مصر **

ثلاثة انتصارات رياضية حققتها مصر خلال النصف الثانى من هذا العام. وكان عام ١٩٩٣ يأبى أن يرحل إلا ويستكمل الانتصارات بالثالث فالانتصارات الأول فى يوليو الماضى – على ما أذكر – حيث حصلت مصر على كأس العالم فى اليد، والانتصارات كان يوم الجمعة قبل الماضى (١٢/٣)، حيث فاز فريق الأهلى ببطولة كأس أفريقيا لأبطال الكئوس، والانتصار الثالث يوم الجمعة الماضى (١٢/١٠) حيث فاز قطب الكرة المصرية الآخر (الزمالك) ببطولة كأس أفريقيا لأبطال الدوري. ولا شك أن الانتصارات الأخير للزمالك الذى هو انتصار لمصر بكل تأكيد، هو الذى عزز من الانتصارين السابقين من ناحية، وتوج الجهود السابقة من ناحية أخرى، وأبرز أمورا هامة لابد من مناقشتها على السطح من ناحية ثالثة،ومن أهمها أنه أدخلنا دائرة الشعور بالانتصار والقدرة على تحقيقه وهذا ما يعزز دائما الثقة فى أنفسنا التى يسعى البعض لسبب أو لآخر، ولا أدرى لماذا ؟! فى محاولة هدمها وقتلها. وأن دخول هذه الدوائر يقودنا بالتالى للتفكير فى أمور جادة تتعلق بالموضوعات المرتبطة بهذه الانتصارات وفى هذا المجال الرياضى على سبيل التحديد وإذا تتبعنا اللحظات الأخيرة فى ضربات الجزاء فى مباراة الزمالك وكوتوكو وكيف كان بين الانتصار والهزيمة شعرة، وكيف كان بين السعادة والحزن لحظة واحدة، وكيف كان بين الثقة بالنفس وفقدانها قيد أنملة لأدركنا على الفور أن لكل مجتهد نصيبا، وأن علينا دائما الاستعداد المبكر، وإلا نترك الأمور للحظات الأخيرة حسب التعبير الشائع وهو العمل فى الساعة الخامسة والعشرين (أى بعد فوات الأوان).

المهم أننا حققنا عدة انتصارات رياضية، وكان الجمهور عند مستوى المسئولية، واستفاد من أخطائه السابقة التى حرمت مصر من دخول كأس العالم من خلال إعادة مباراة مصر وزيمبابوى فى فرنسا ورجعنا منها رغم انتصارنا فى مصر، منهزمين ومطأطئى الرأس، كما أن المسئولين فى المجلس الأعلى للشباب والرياضة بقيادة رئيس المجلس الدكتور عبد المنعم عمارة ومعاونيه من رئيس جهاز الرياضة وآخرين وشركائه فى المسئولية من اتحاد الكرة وآخرين.. وبذلوا جهدا كبيرا فى سبيل الوصول إلى هذه الانتصارات. فقد تابعت فى الصحف زيارات رئيس المجلس الأعلى للشباب لفريقى الأهلى والزمالك فى معسكراتهما وتسهيل كافة أمورهما فى مباراتى الذهاب والعودة. مما أسهم بما لا يدع مجالا للشك فى خلق مناخ يصب فى ضرورة تحقيق مثل هذه الانتصارات بعبارة أخرى أن أى انتصار، فى أى مجال لا يأتى من فراغ. ولذلك لو كنا نعمل فى كل مجالاتنا الحياتية بنفس الروح، وبنفس درجات الاستعداد، وبنفس التعبئة لاستطعنا أن نحرز الكثير من الإنجازات ولاستطعنا أن نستوعب طاقات شبابنا، ولاستطعنا أن نحتوى انفعالاتهم فى البناء والتعمير وكل شيء يمكن أن نريده جميعا لمصرنا الغالية.

أقول ذلك وأركز كثيرا على موضوع الانتصارات كمدخل لموضوع آخر يرتبط به كثيرا، وكان بودى الحديث عنه من قبل إلا أنه آن الأوان للنقاش حوله من الآن لسرعة حسمه دون ضياع للوقت وإهدار للجهد وتبديد للطاقة. وهذا الموضوع هو قدرة مصر على

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١٢/١٥

تنظيم أوليمبياد ٢٠٠٤ فالمعروف أن هناك دورة أوليمبية يتم تنظيمها كل (٤) سنوات آخرها كانت فى برشلونة ١٩٩٢.

والقادمة ستكون عام ١٩٦٦ فى سيدنى باستراليا حيث حدث صراع عنيف حولها وآخر فى عام ٢٠٠٠، وثالثة عام ٢٠٠٤ وقد كثر الحديث وطرحت بعض الآراء بين مؤيد ومعارض لأن تنظم مصر دورة ما من هذه الدورات. وأثيرت هذه الأمور فى جلسات مع السيد رئيس الجمهورية لعل أهمها يوم لقائه بالفوز ببطولة مصر بكأس العالم فى اليد حيث رد الرئيس بأن الموضوع يستلزم دراسة من خلال المختصين حول مدى إمكانية تنفيذه من عدمه.

ومن حجج الرافضين أن قيام مصر بتنظيم مثل هذه الدورة يستلزم منها ضرورة توفير ما لا يقل عن (٥) مليارات دولار أجنبية خاصة والمعلومات غير دقيقة حتى الآن - لزوم استكمال المنشآت الضرورية للدورة. وأنه طبقا للأولويات ومشاكل مصر وشبابها وأزماتها فى المساكن والبطالة وخلافة، فإن هذه المسألة لا يجب التفكير فيها على الإطلاق ومازال حتى الآن، الموقف على جبهة المؤيدين يتسم بالتردد حيث إن مواجهة أصحاب الصوت العالى من زاوية المشاكل التى تعانى منها مصر بالإقدام على هذه الخطوة والحديث فيها بوضوح قد يجلب على صاحبها مشاكل هو فى غنى عنها فى الوقت الحاضر. لدرجة أنه من متابعتى للأمور قرأت أن مصر حتى الآن لم تقدم طلبا رسميا لدعوة تنظيم أوليمبياد عام ٢٠٠٤ فيها، بل أنه حديث شفهي، وذلك نتيجة التردد.

وبين المعارضين الذين يجيدون استثمار معاناة الجماهير، وأزمات المجتمع وبالتالى يضعون أولويات التعامل من خلالها كسبا للأصوات وبين المؤيدين الذين مازالوا يترددون فى الإفصاح عن قراراتهم ونواياهم وآرائهم درءا للمواجهات الساخنة مع المعارضين فى هذه الآونة نسعى لدخول هذه الدائرة فى مناخ الانتصارات الرياضية التى تحرزها مصر بين حين وآخر والتى يمكن أن تعزز مكانة مصر من الآن وحتى إمكانية تنظيم الدورة الأوليمبية عام ٢٠٠٤.

فنحن من بين الذين يميلون لتنظيم مصر لاوليمبياد ما، باعتبار أننا لسنا أقل من دول كثيرة سبقتنا فى هذا الطريق ونظمت هذه الدورة من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مسألة الأقدام على هذه الخطوة تستلزم دراسة علمية شاملة بالمرافق والتجهيزات القائمة فعلا، مقارنة بالمرافق والتجهيزات التى تتطلبها الدورة الأوليمبية، لنتعرف على التكاليف المطلوبة وإمكانية إدراج تنفيذها ضمن مخطط شامل على عدة سنوات بما لا يشكل عبئا على ميزانية الدولة وكجزء من المخصصات العامة للشباب والرياضة السنوية أو خارجها حسبما يرى القانمون الاصلح ماليا.

ومن ناحية ثالثة فإن الدراسة تستلزم أيضا استكمال وجه هام وهو دراسة الجدوى من النواحى الاقتصادية لتنظيم هذه الدورة حيث إنه من المفترض أن الدورة تحقق دخلا مباشرا من الناحية الدعائية والإعلامية والسياحية وغيرها بما يعوض مصر عن جملة النفقات التى صرفتها على المنشآت وتخرج مصر بالتالى وقد كسبت المنشأة التى يمكن الاستفادة بها عشرات السنين.

لقد شاهدنا المعركة الحامية التى قادتها الصين، وهى الدولة الثالثة فى العالم اقتصاديا بعد الولايات المتحدة واليابان، وهى تسعى بكل جهدها لكى تجتذب الدورة الأوليمبية عندها وصارعها فى ذلك كل من ألمانيا وإيطاليا واستراليا ودول أخرى.

والسؤال هنا ماذا تبغى الدولة من الصراع حول تنظيم مثل هذه الدورات ؟ قيل من ضمن ما تردد عن الصين إنها تهدف لتحقيق مكاسب سياسية لتبيض وجهها فى قضية حقوق الإنسان أمام ممثلى الشعوب الذين سيحضرون الدورة، ووجدنا كيف عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى تنظيم الصين للدورة حتى لا تحقق مثل هذا الهدف، وهكذا. أى أن هناك أهدافا عديدة من وراء تنظيم هذه الدورات منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو سياسي. وأعتقد أن مصر وَلو خططت جيدا من الآن لمثل هذا الأمر وعبأت مواردها ستجنى مكاسب اقتصادية ضخمة ومكاسب سياسية بلا حدود. المهم أن نخطط لهذا الهدف من الآن. لا أن ننتظر متأخرين فتقل المكاسب وتتراجع وتبدو صغيرة فيفتر الحماس وتتراجع الهمم وحينذاك نفقد مكسبا يمكن أن يضيف إلى رصيد مصر الحضارى عمقا أكبر.

إن مصر قادرة على صنع الانتصار، وقادرة على صنع المعجزات والمثال الأهرامات والآثار الخالدة، واستطاعت أن تنظم الدورة الأفريقية الخامسة وليس بكثير عليها أن تفكر فى أن تنظم دورة أوليمبية قادمة لتصبح المركز الوحيد فى المنطقة العربية والشرق الأوسط الذى يشهد استيعاب مثل هذا التجمع العالمى. فلم يسبق أن تم تنظيم الدورة الأولمبية فى منطقتنا، فهل يمكن أن نستلهم من تاريخنا الشجاعة فى الإعداد والتجهيز والإنجاز؟ أننى على ثقة أننا لدينا الكثير من الطاقة، وعلى السيد الدكتور عبد المنعم عمارة الذى يفكر فى مثل هذه القضايا بلا قيود وبصوت عال، وبعقل مفتوح حسبما أتابع تصريحاته، وأعماله.. عليه مسئولية الإعداد العلمى لمثل هذه المسألة إخلاصا لمصر.. وطننا الذى يجب أن نذوب فيه مستلهمين منه تاريخا لا ينضب أبدا، وعلى الله التوفيق.

## المزايدة على اللاعبين بالملايين
## وعلى العاطلين الشباب بالملاليم !! *

أعجبني الحديث التليفزيوني للسيد الدكتور/ عبد المنعم عمارة- رئيس المجلس الأعلى للشباب، الذي قال فيه، "أنه مندهش جدا من التكالب على لاعبي كرة القدم والمزايدة عليهم حتى وصلت المزايدة إلى المليون جنيه في الوقت الذي لا يستطيع أن يوفر خدمات للشباب في القرى والمدن على مستوى مصر كلها، كما أن هناك من الشباب العاطلين من تستفزهم مثل هذه الأرقام عن لاعبي الكرة بالذات". كذلك ردا على سؤال آخر حول إمكانية دخول "الخصخصة" إلى الأندية، أشار سيادته بحسم إلى أنه" عندما تتحول هذه الأندية إلى ملك لشخص أو مجموعة محددة مثلما يحدث في أوروبا وأمريكا، فأين يذهب باقي الأعضاء الموجودين ؟!، فالدولة لابد أن يكون لها دور مسئول عن هؤلاء جميعا وهو ما يجب أن يكون في المرحلة الحالية" ولاشك أن هذين الردين قد يحتاج كل منهما إلى مقال وأكثر، ولكن سنتناولها قدر الإمكان في إطار ذلك الجسر الذي يربط بينهما في ذهن المسئول الأول عن سياسة الشباب والرياضة في مصر.

فالواضح أن المزايدة على لاعبي الكرة الآن يقوم بها وسطاء، ويسعى في هذه تدعيم المسألة مجموعة تسعى لاحتراف مهنة جديدة اسمها مهنة المزايدة على اللاعبين للارتزاق منهم. ويدخل هذه الدائرة الآن مجموعة من لاعبي كرة سابقين، وبعض الصحفيين - أو الداخليين على مهنة الصافة الرياضية -، وبعض أعضاء مجالس إدارات الأندية. وبعض أعضاء مجالس إدارة اتحاد الكرة، وبعض رجال الأعمال - (أو هكذا يسمون أنفسهم...) وفي النهاية أسميهم جميعا مجموعة من الأرزقية" أو المنتفعين الذين يسعون إلى السمسرة والعمولات وأشياء من هذا القبيل المعمول به في "البيزنس". وعندما تتحدث مع أحد العقلاء في هذا المناخ يقول لك أنها التجربة في بدايتها وهكذا الاحتراف في بدايته، ولابد من تصحيح المسيرة في المستقبل !!. والسؤال هنا : أي احتراف في بلد مديون بمليارات وفجوات الدخل بين أبنائه، كما أن عائد الكرة والصرف عليها حتى الآن لم يأت نتيجة تذكر !!

وهنا لابد لنا من وقفة فالطموح له حدود في كل مجال، فأنا لست من هواة الحديث عن شئون الكرة، لأن للوقت حدودا عندي، والانضباط مسألة أساسية في حياتي. فقد يكون لي رغبة في مشاهدة مباراة هامة ولكن هناك أولويات ليست الكرة من بينها رغم تقديري لمحبيها وعشاقها.

ولذلك فإن المجتمع النامي له أيضا أولوياته في البناء. فليس من المعقول أن يكون هناك ٣ ملايين شاب عاطل بلا دخل في المجتمع المصري، وتخرج في الجامعة ومن المدارس الفنية المتوسطة، وكل أمنيته أن يحصل على وظيفة بـ (١٠٠) مائة جنيه شهريا ثم يفاجأ بأن يسمع بأن لاعبا ما من كرة القدم سيتم دفع مبلغ نصف مليون جنيه له خلال عامين أو ثلاثة ثم تتهافت عليه الأندية، وصوره تملأ الجرائد، بل تأتي في الصفحة الأولى، لدرجة أن أحد الكاريكاتيرات صورته هو وشقيقه بأنه عندما تفتح المياه سينزلان منه !! (وذلك من كثرة ما كتب عنهما)، وغيرهما من اللاعبين الذين سيتم تجديد عقودهما !! فما

---

* نشرت بالأهرام المسائي في ١٩٩٤/٦/١

هو إحساس هؤلاء الشباب الذين ينتظرون فرصة بمائة جنيه ؟!، وكم فرصة يمكن أن يوفرها مبلغ المليون جنيه حتى التى ستدفع لهذا الشخص أو ذاك مهما كانت قدراته ؟! ولماذا هذه المزايدة بين الأندية ؟! وذلك على الرغم من إدراك كل مجلس إدارة نادى من الناديين الكبار وهما تحديدا الأهلي والزمالك -، خطأ هذه المزايدة، إنما المسألة "عناد" وليست هناك فائدة للكرة المصرية، كما أن هذه التصرفات الخاطئة من جانب مجالس إدارات هذه الأندية تترك انطباعا سيئا لدى الشباب دون أن يدركوا عمق الخطأ الفادح الذى يحفرو له فى صدور شباب مصر العاطل الذين يبحثون عن مجرد فرصة عمل.

فإن مجرد حسبة بسيطة لتبيان هذا الجرم الذى يحدث فى المزايدة على لاعبى كرة القدم فى هذا الوقت بالذات، تتضح المسألة من خلال حديث الأرقام التالى:-

(تكلفة فرصة العمل لحديث وزير العمل والسيد أحمد العمارى (١٥/ ألف جنيه، ومن ثم فإن اللاعب الذى يحصل على مليون جنيه يمكن أن يوفر بالقرب من (٧٠) فرصة عمل - تجنبنا مشاكل الضعف والضياع والفراغ، وتسهم فى الاستفادة باليد العاملة فى البناء وزيادة الإنتاج - لا من الهدر - بجهد الضائع ).

كما أنها تسهم بدورها فى تشجيع السياحة وتقليل حدة العنف، وبالتالى يزداد الدخل القومى، وبالقياس فإن الملايين المدفوعة فى الكرة لم تحقق حتى الآن إنجازا ملموسا بل كلها جهودا ضائعة، ويستفيد بها مجموعات معينة، كما أنه من المعروف أن الجهود قد تثمر بعد فترة فى إطار التراكم طبقا للمنظور العلمى، إنما بكل أسف فإن الواضح أن الأمل ضعيف لكشف المواهب الحقيقية فى الأندية الصغيرة البالغ عددها أكثر من ألف نادى حتى لا يتحكم عدد محدود من الأندية بل ناديين فقط فى مصير الكرة - كقوتين فى مصير العالم.

· فهل اتضح يا سادة مغزى وأهمية حديث السيد الوزير عبد المنعم عمارة الذى يحمل فى طياته، الدعوة إلى ضرورة عدم التكالب، وعدم المزايدة على لاعبى الكرة، بالصورة الحالية حتى لا يتسبب هذا فى المزيد من الإحباط لدى الشباب فى طول مصر وعرضها. وهذا يعكس مدى الإدراك الحقيقى للمسئول الأول عن الشباب لخريطتهم فى الواقع العمل ولكن يبقى أمام سيادته وعليه أن يتخذ من الإجراءات التى توقف مثل هذه المزايدة عند حدودها، لأن الشباب يطالبه بذلك.

لأنه لا يكفى إدراك المسئول فقط، ولكن من الضرورى اتخاذه من الإجراءات طالما كان قادرا على ذلك، ونحن على ثقة من قدرته على اتخاذ قرارات عاجلة تترجم أفكاره وتطور الممارسة، بما تتلاءم مع واقع هذه الدولة النامية وقدراتها وحدودها، وظروف شبابها. وبما يؤكد دور الدولة فى التدخل فى الوقت المناسب فى حماية شبابها وتوعيتهم قوميا وهى رسالة تتعمق يوما بعد يوم. ومن الصعوبة تقويض هذه الرسالة بتصرفات طائشة من نادى هنا أو مجلس إدارة هناك، أو لاعب كرة ما، أو مزايدة هناك، أو غير ذلك. فكل الأمور لابد وأن تصب فى الرسالة القومية والوعى القومى، وهو ما بدأ فى السنوات الثلاث الأخيرة، ولا يجب أن يضيع فى ضوء المزايدة غير المسئولة بسبب لاعبى الكرة.

إن التحدى أمام رئيس المجلس الأعلى للشباب كبير.. وعليه أن يجابهه.. وهو على مستواه ويستطيع أن يتجاوز، يستطيع بإمكانياته المتاحة أن يجعل المزايدة على شباب مصر تختفى نهائيا.

# الوعى العام للشباب وضرورة المراجعة *

خلال عطلتى العيد (الفطر، الأضحى)... يحدث أن تحتك بفئــات كثــيرة بحكـم ظروف هذه المناسبة. فبداية تلتقى بأناس كثيرين فى صلاة العيد حيث الزملاء والأصدقــاء القدامى والحاليين كما تلتقى بالأقارب، وتلتقى بعدد من الشخصيات العامة الحزبية ســواء الحاكمة أى فى الحزب الحاكم أم فى المعارضة، كما تلتقى بشخصيات لا علاقة لــها بــهذا وذاك كذلك هناك من الشخصيات من لها اهتمامات رياضية واجتماعيــة وثقافيــة وأدبيــة فحسب، كما أن هناك شخصيات علمية فحسب ممن هم معزولون عن المجتمع عزلة كبـيرة ولكل من هؤلاء دائرته الخاصة وزملاؤه وتلتقى بهم وتحييهم وتهنئــهم بــهذه المناسـبة الإسلامية السنوية حيث تلتقى فيها من العام إلى الآخر حيث نقف بعد الصلاة بعض الوقـت نتسامر خلاله بجوار المكان الذى نصلى فيه هذه الصلاة (صلاة العيد). وهو المكان الــذى يجمع ما لا يقل عن ٣٠ ألف شخص، وهو ملعب الكرة والمنطقة المحيطة به من ملاعـب صغيرة تصلى به السيدات - بنادى بهتيم بشبرا الخيمة - حيث تقيم العائلة وعلى الرغم من أن الوقت الذى نقضيه قصير، والجو ساخن بعض الشيء من حرارة اللقاء السنوى الذى لا يتكرر إلا مرتين فى العام فى عيد الفطر وعيد الأضحى إلا أنك تستشــعر أن كـل شـخص أصبح وعيه العام وقد اختزل فى دائرته الذاتية، وأصبح من الصعب أن تشده إلــى دائـرة القضية العامة ولاحظت أنه عندما كان يتحدث البعض من الواقفين عن موضوع عام، لــم أجد الحماس الذى كنت أعهده فى هؤلاء حيث كانوا يتبادلون من قبل وتساءلت ماذا حـدث؟ ولا شك أننى أعرف الإجابة ولكنى أؤجل مناقشتها إلى حين.

ومن عاداتنا المحببة فى أعيادنا الإسلامية الزيارات طوال فترة العيد. ومــا زلنــا حريصين على هذه العادة رغم ضعفها فى المدن بطبيعة الحال، ولكن ما زالت قائمــة فـى ريف مصر وبعض المدن المصرية، وبعض الأسر فى هذه المدن المصرية.

وتسمح هذه الزيارات للدردشة فى كل الكلام من الشرق إلى الرب ومن الشمال إلى الجنوب. ومن الحكومة إلى المعارضة، أى فى كل شئ وبمجرد أن تنتهى هذه الأيام الجميلة التى يتنفس فيها الناس ينفض السامر والمولد وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى بعد أن فرغ الناس شحنتهم الانفعالية خلال هذه الزيارات وقد تابعت بحكم اهتماماتى السياسية مثل هـذه الزيارات التى حدثت لبيت العائلة وعلى مختلف الأعمار، واكتشفت أن هناك اهتماما حقيقيـا بأخبار النجوم، وأى نجوم؟! أنهم نجوم الفن (الغناء والرقص) وكذا نجوم الكرة - وهذا مـا سبق أن حذرنا منه باستمرار !!

* فالشباب الذى لا يجد فرصة عمل أو شقة كما يعيش فراغا حقيقيا، وجلست معــه أثنــاء العيد، وجدته مهتما بأن المطربة الفلانية عندها "الإيدز" وأن المجلة الفلانيــة هــى التـى نشرت الخبر، وأن المطربة لم تكذب الخبر، وأن المطربة الأخرى تركت مصر لأنها الأخرى عندها نفس المرض، وأنها تعيش آخر أيامها !!

كما أن شابا آخر يقول لى هل يعجبك يا دكتور ما يقال عن أن اللاعب الفلانى سيأخذ نصف مليون جنية وغيره كذا وكذا ونحن لا نجد وظيفة بمائة جنية ؟!

فقلت له : إننى اكتب عن ذلك؟ بس من أين تعرفون معلومات المطربات ولاعبــى الكـرة؟! قالوا : كله منشور فى المجلات الفنية أخبار النجوم وغيرها فى مصر !!

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٤/٦/٨

* قلت لهم : اقرأوا أى شئ آخر أفيد من هذه المجلات قالوا : وليه نوجع دماغنا!!
هذا هو الوعى العام السائد فى المجتمع، حيث حاولت أن أشد اهتمامهم للمناقشة فى قضية عامة، ففشلت، خصوصا سن الشباب. لكننى أعترف أننى وجدت معلومات غريزة عندهم عن الفنانين خاصة أهل الغناء الحداث والراقصات، لا أعرفها ولو دخلت فى مسابقة معهم سيكسبونها بالتأكيد، كما أن لديهم معلومات بكل تأكيد عن لاعبى الكرة، أكثر منى، وأفشل لو دخلت معهم فى مسابقة ومكثت أسأل نفسى أسئلة ماذا لو كبر هؤلاء وتولوا مسئولية المجتمع ؟ وأصبح منهم وزير أو رئيس للدولة؟ كيف ينصلح حال الدولة ؟ هل نتوقع الخير على يديه؟.
* تذكرت وأنا فى خضم هذه الأسئلة بحثا أجرته فى بريطانيا على الشباب هناك، حيث تم توجيه عدد من الأسئلة لقياس وعى الشباب ببلادهم وأهم هذه الأسئلة هل تعرف موقع بلادك على الخريطة، وكانت الإجابة مذهلة : أن (٩٠/٠) من العينة الكبيرة التى تطبق عليها البحث من الشباب البريطانى قالت أنها لا تعرف موقع بلادها سيدة البحار على خريطة العالم). وكانت نتيجة هذا البحث مقدمة للتفكير فى إعادة النظر فى أمور كثيرة لتغيير عقلية الشباب البريطانى فى الأعوام الثلاث الأخيرة.
* أقول ذلك، ونحن نعلم أن الوعى العام لدى شباب مصر فى هبوط مستمر، وأن هناك محاولة مستميتة فى السنوات الثلاث الأخيرة في المجلس الأعلى للشباب للتصدى لهذا الهبوط وهذا التدهور بالبرامج القومية الموجهة لرفع مستوى وعى الشباب. والمسألة تستدعى بحثا قوميا يمكن أن يتم عن طريق المركز القومى للبحوث الشبابية بالمجلس الأعلى للشباب للتعرف على اتجاهات الشباب ودرجة وعيه بأسئلة بسيطة للمساندة فى تدعيم برامجه لمواجهة الهبوط المستمر فى وعى الشباب والذى يتم اختزاله فى الفن والكرة بعيدا عن المشاركة السياسية الجادة فى أمور بلاده وصنع القرار السياسى تعميقا للممارسة الديمقراطية، خاصة مع حجم المشاكل التى يعانى منها هؤلاء الشباب فى مصرنا المحببة التى يجب أن يتم حلها أمام الشباب بكافة السبل حتى يتم الاستفادة من طاقات هؤلاء الشباب.

# الثقافة السياسة للشباب بين الخنوع والمبادرة *

حضرت ندوة المائدة المستديرة بعنوان "الثقافة السياسية للشباب"، نظمتها هيئات ثلاث هي : المجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية)، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والجمعية العلمية لتحليل السياسات. وقد عقدت الندوة صباح الثلاثاء الماضي الموافق ١٩٩٣/٦/٢٢ وافتتحتها كل من د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ورئيس الجمعية، والسيد/ الوزير عبد المنعم عمارة (رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة)، و د. عبد الملك المورة (مقر لجنة العلوم السياسية) و د. السيد عليوه (أمين عام الجمعية). واستمر عمل الندوة في جلستين من العاشرة وحتى الثانية والنصف ظهرا. وحضرها عدد محدود لم يتجاوز العشرين شخصا من أعضاء الجمعية والمهتمين، وهذا من المشاكل العويصة" التى تواجهها الندوات اليوم، حيث انصرف الكثيرون عن حضور الندوات بصفة عامة، امتدادا للعزوف العام عن المشاركة فى أى شئ.

ولا شك أن موضوع الندوة من الموضوعات الهامة والحيوية والمثيرة للجدل والحوار وكان لى شرف البدء فى النقاش، وحاولت أن أجتهد فى هذا الموضوع فى سياق اهتمامى بقضية الشباب والتطور الديمقراطى فى مجتمعنا المصرى. وقد اجتهد بعض الزملاء الآخرون فى النقاش، وتلاقى أغلب هؤلاء المتنافسين حول ضرورة بل وحتمية الثقافة السياسية للشباب فى هذه المرحلة، وأن موجات التطرف التى تنتشر بين الشباب هى نتاج لانعدام الثقافة السياسية لديهم. وفى تفسير للمشاكل التى يعانيها الشباب ومن بينها الثقافة السياسية، أشار البعض إلى فقدان المجتمع للمشروع القومى الشامل والأحلام القومية التى كانت تحرك الشباب تجاه الأهداف الكبرى فى المجتمع وتخلق لديهم القدرة على التفاعل مع المحيط الاجتماعى، وأيضا لعدم وضوح الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تنهض عليها الدولة وتتحرك إزاءها وهو ما يصعب من عملية الثقافة السياسية للشباب.

وحتى يتم تثقيف الشباب سياسيا، فإنه قد طرحت أفكار جيدة تحتاج فى غالبها إلى التنفيذ الفعلى، والذى جعل لها صدى كبيرا هو حضور رئيس المجلس الأعلى للشباب طوال الندوة ليس مدافعا، وإنما محاورا وموضحا لبعض السياسات ومستوضحا لبعض نقاط هذه الاقتراحات وتلك الأفكار، بل ومتفاعلا مع أغلب هذه الأفكار إلى حد أنه أشاد بها وأنه سيجرى تنفيذها، وهذه من النقاط الإيجابية التى تحسب لهذه الندوة. وقد دارت هذه الأفكار والمقترحات حول سؤال رئيسى طرحناه من جانبنا فى البداية وهو : كيف نثقف الشباب لكى نحوله من متفرج إلى مشارك حقيقى فى صنع حاضر ومستقبل الوطن؟. فأكد البعض على ضرورة إدخال مفاهيم بسيطة للوعى السياسى فى المدارس مع ضرورة إدخال مادة مبادئ السياسة تحت أى مسمى فى جميع كليات توفيق الجامعى بهدف صقل الوعى السياسى وتعميق الثقافة السياسة لدى الشباب.

وأن التثقيف يجب أن يتم لجميع الشباب المصرى بدون التمييز بين انتماءاته الحزبية وذلك تعميقا للفكر وتوحيد المفاهيم الأساسية لدى الشباب، دون هيمنة الانتماء والشعور الوطنى فى إطار تحديد واضح للأهداف الكبرى للمجتمع والتى يتم تحديدها بوضوح. كما ركز البعض على دور التنظيمات والمؤسسات المختصة بعملية تثقيف الشباب وخاصة المجلس

* نشرت فى ١٩٩٣/٦/٢٧

الأعلى الذى تقع عليه المسئولية الأكبر فى ذلك وهنا طرح رئيس المجلس الأعلى برنامجه فى مواجهة ذلك خلال الصيف، من خلال معسكرات الشواطئ للشباب، وفى الشتاء قطار الشباب للأقصر وأسوان.

إلا أنه، واستتباعا لقاعدة "خالف تعرف"، فوجئ الحاضرون بأحد الزملاء ومن أعضاء الجمعية وله موقع فى مجلس إداراتها، يقول إنه مندهش لاهتمام البعض بهذا الموضوع، وأنه رغم عدم اهتمامه أصلا بالمسائل النظرية، وعدم تخصصه، وعدم تفاعله إلا مع مجاله فى المحاسبة، إلا أنه يرى أنه ليس مطلوبا على الإطلاق عمل ثقافة سياسية للشباب. حيث أن هذا سبب متاعبنا من قبل وحتى الآن، ولا يجب تكرار ذلك. وأن على الدولة أن تترك هذه الأمور كاملة للأفراد وأنفسهم يتثقفون، أو يقرأون أم لا، وأن على الدولة ألا تتدخل فى أى شىء كما يحدث فى العالم حيث يقتصر عملها على الأمن والعدالة والخدمات. كما أنه لا يريد ولا يرغب لأن يشارك فى أى شىء خارج نطاق عمله، وهذا ما يقوم به فى تعليم أولاده بألا يهتموا بأى شىء سوى حياتهم ومستقبلهم.. الخ.

* وبكل أسف، فإنه لضيق الوقت لم تتح الفرصة من جانبى للرد عليه نظرا لأنه قال هذه الكلمات وغادر القاعة فورا، وهذا ما جعلنى أقول أنه ليس صاحب رأي، مخالف يمكن أن يقف الإنسان إزاءه بكل احترام وتقدير، إنما هو من مدرسة "خالف تعرف" التى تعبر عن بناء نفسى يميل إلى لفت الأنظار فقط.؟ حيث يعرف التوجه فى المناقشة، ثم يكسره بفكرة مخالفة بغض النظر عن قناعاته، إن وجدت والدليل على ذلك هو تناقضات آراء هذا الشخص من أصحاب هذه النوعية فى الندوات المختلفة التى يحضرها.

ولا شك أن قضية الثقافة السياسية تثير موضوع دور الدولة، وحدود هذا الدور وما زلنا نؤكد أن مجتمعات العالم الثالث، ومن بينها مصر، يجب أن يكون للدولة دور كبير وحاسم فى إحداث عملية التنمية الشاملة. وأن انسحاب الدولة من كل شئ كما يطرح الزميل، ليس له إلا معنى واحد هو المزيد من تدهور الأوضاع كما يحدث حاليا فى بعض القطاعات. فالدولة فى الوقت الذى تعطى الحرية الكاملة والمسئولة للأفراد فى كل شئ، إلا أن هذا لا يجب أن يكون على حساب دورها المحورى والفعال. كما أن الدولة فى العالم الآن وفى داخل التجمع الرأسمالى بدأت تتراجع لكى يزداد ثبوت تدهور أوضاع عديدة تركت للأفراد فتفاقمت مشاكل المجتمع، والدليل نجاح كلينتون على برنامج اقتصادى يعمق ويزيد من دور الدولة لمواجهة مشاكل وتناقضات المجتمع الأمريكى وتدهور خدماته كما أن تاتشر خرجت من حزب المحافظين لأسباب اقتصادية نتيجة انسحاب دور الدولة واليمين الليبرالى سقط فى انتخابات فرنسا منذ عدة سنوات لهذا السبب، ثم نجح الاشتراكيون الذين لم ينجحوا فى تلبية وحل مشاكل المجتمع الفرنسى فعاد اليمين الذى لو سار فى نفس مسارهم السابق فسيخرجون مرة أخرى من الحكم. وهذا يشير إلى أن العالم الرأسمالى لفظ نهج التاتشرية، والريجانية"، والذى عرف بالرأسمالية المتوحشة. فالعالم اليوم أيضا يميل إلى الاعتدال والوسطية بين دور الدولة ودور الأفراد.

وبالتالى فإن المناداة داخل مجتمع نام بانسحاب الدولة من كل شئ، ومن بين ذلك عدم قيامها بالتثقيف السياسى للشباب خاصة وللمجتمع عامة، شئ مستغرب لأن هذا يتعارض مع نمو وتنمية الوعى لدى المجتمع الذى يخلق المزيد من الانتماء والتفاعل والاهتمام. وللأسف فإن الإصرار على تبنى مثل هذه الأفكار من شأنه تعميق ثقافة الخضوع، حيث ينسحب الأفراد – تحت ضغط عدم الوعى – من الحياة العامة، وتترك كل

الأمور فى يد قلة محترفه تدير الأمور لم الحها الشخصي،وهو ما أعتقد أن الزميل يرمى إليه.

* وعلى أية حال فإن الثقافة السياسية للشباب بل وللمجتمع تمثل ضرورة حتمية فى مثل هذه الظروف التي يمر بها مجتمعنا. وأن فقدان الوعي لدى الشباب من شأنه أن يدفعهم لأية ثقافة يمكن أن تسيطر عليهم من هنا أو هناك نظرا لعدم وجود أساس فكرى يساعدهم على رفض أو قبول هذه الأفكار الوافدة أى أننا فى حاجة إلى ثقافة سياسية حافزة، ونعنى بها الوعى الشامل الذى يحرك الشباب تجاه التفاعل الكامل مع قضايا الوطن وأحلامه، ويدفعهم للانتقال من صفوف المتفرجين إلى المشاركين فى صنع مستقبل الوطن وبدون تعميق هذه الثقافة، وقيام كل الأجهزة المختصة، والأحزاب السياسية فى أداء دورهم فى ذلك، فإن هذا من شأنه أن يخلق لنا شبابا ضائعا، وقيادات ضعيفة أو بالأحرى شخصيات تمثل مواقع قيادية لا تعى أبعاد مسئولياتها، وكل هذا يصب فى ضعف الأداء العام فى المجتمع.

وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا فى إطار إعادة رسم المشروع القومى الشامل" الذى يتضمن دورا واضحا ورئيسيا للدولة، وحرية كبيرة للأفراد، وعدالة اجتماعية وهذا ما يمكن إدارة الحوار بشأنه لخلق عقد اجتماعى جديد للمستقبل، يمكن بمقتضاه أن يندمج فيه الجميع على مختلف توجهاتهم.

وأخيرا نشكر منظمى الندوة وحضورها لاسهامهم على مختلف الدرجات، حيث أن الموضوع حيوى ويحتاج إلى الحوار.

د/جمال زهران
١٩٩٣/٦/٢٧

## *الشباب وانعدام المصداقية فى أهل الفن* *

كتب البعض عن ظاهرة ازدواجية الشخصية العربية أو الشرقية عموما والشخصية المصرية جزء منها. وذلك باعتبار أن هناك وجهين لهذه الشخصية وجه فى العلن ووجه فى الخفاء، وهناك حياتين، حياة فى العلن وحياة فى السر، وهناك مجموعة من القيم والشعارات والمبادئ التى يحملها الشخص فى العلن ويعمل عكسها فى الخفاء من زاوية أن ما يهم الآخرين هو العلن، أما حياته الشخصية فهى سر الأسرار ولا يجوز الاقتراب منها وبالتالى لا يراها – حتى لو كانت على النقيض مما يعلنه فى العلن وأمام الناس كسلوك ظاهرى – غير متسقة بل على العكس يراها حياة ذاتية يحياها بما يرغب ولا يقف متناقضة مع ما يقوله أو يسلكه أو يدعو إليه علنا أم لا !!

ولا شك أنه قد يعدا اجحافا بإلصاق هذه الصفة بالشخصية العربية أو الشرقية عموما لأن هذه الصفة قد نجدها فى كل المجتمعات الغربية قبل الشرقية والمسألة تتوقف على منظومة القيم الأخلاقية المسيطرة فى لحظة تاريخية ما، والتى ترجع سيطرتها إلى عدد من الظروف والمتغيرات المجتمعية لسنا بصدد تحليلها فى هذا المقال المختصر.

ولكن كملاحظة عامة، فإنه فى ضوء منظومة القيم المسيطرة على حياتنا فى الوقت الحاضر نرى أن الازدواجية أصبحت صفة طاغية فى مجتمعنا، وتفشت فى غالبية الأوساط – حتى الذين اعتزلوا الوسط الفنى من السيدات زعما أنه حرام، وهذا ما سأوضحه فيما بعد، كما تفشت الظاهرة فى أوساط تمثل قدوة ومراكز حساسة لشبابنا مما أفقد هؤلاء الشباب المثل الحقيقى فى الاقتداء نتيجة ما يسمعونه وما يرونه وهو ما يمكن أن يعرف بفجوة المصداقية، أى الفجوة بين ما يقال وبين ما يرى!!.

كما أن الأشخاص بصفة عامة أصبحوا غير منضبطين، ويعانون من ظاهرة "تآكل صواميل الدماغ أو تهويتها" !! حيث إنهم فى الجلسات الرسمية يتحدثون كلاما منمقا.. يخلو من الحقيقة غالبا، ويتحمسون أمام المستضعفين بصورة غير عادية، وما أن يجلسوا فى المجالس الخاصة حتى يتحولون إلى ناقدين وسأخرين لكل ما يجري، وغير راضين للأوضاع !! ترى كيف يستمع إليهم أحد فى الموقفين، وكيف يتعاملون معهم ؟ ومع أى جانب فى شخصيتهم؟! وما هو تفسير هذه الازدواجية؟! كذلك الذين يتركون مقاعدهم فى السلطة لأى سبب من الأسباب حتى لو كان بسبب بلوغ سن المعاش، وليس بسبب آخر، فانهم كثيرا ما يتحولون إلى ناقدين، وسأخرين .. وغير راضين ويصبحون شخصيات ازدواجية.. وهكذا.. الخ.

وأعرف بعض الأشخاص، عندما دخلت عليه ذات مرة أن أعطاني محاضرة فى القيم والأخلاق.. وتصورت آنذاك أنه "نبى جديد مرسل !!" من فيض حديثه العذب!! إلا أننى اكتشفت بعد أيام من مقابلته أنه يتاجر فى كل شئ حتى القيم وهو يتحدث فيها يبيعها لمن يشاء بلا مبالغة!!.

المهم أن نمط الازدواجية فى حياتنا اليومية، أصبح سمة ملموسة لكل ذى عينين، وهذا مردود طبيعة للظروف المحيطة فضلا عن طبيعة الأشخاص ذاتهم الذين لديهم الاستعداد لممارسة هذه الازدواجية الغريبة.

---

* نشرت فى الأهرام المسائى فى ١٩٩٥/٥/٢٤

* وكنموذج حي .. من نماذج حياتنا .. ومن واقعنا اليومى، أود أن أوضحه للقراء، وما كنت يوما أرغب فى تناول ظاهرة المحجبات من الوسط الفنـى لأننـى اعتبرتـها مسـألة شخصية تعنيهن، ومن مسئولات عن قراراتهن عن قراراتهم أمام الله سبحانه وتعـالى ولا داعى لتهويل هذه المسألة إعلاميا، لأنهن بصراحة يكفى أنهن أخذن مساحات ضخمة فـى الإعلام عندما كن فى الوسط الفنى، أما عندما يتركنه تفاهن ما أخذنه، ولنتركهن لحياتهن!!.

لكن باعتبار أن سلوك هؤلاء وتصرفاتهن ليست ملكا لهن كما يتصورن، خاصـة عندما تقعن فى دائرة الازدواجية، فأننا نرى أن من واجبنا أن نلفت له الأنظار ونوجه سهام النقد له، لكى لا نسهم بالصمت فى جريمة تعميق الازدواجية فى نفوس شبابنا.

فقد لاحظنا وقرأنا أخبارا عن قيام عدد من "الفنانات" بارتداء الحجاب واعتزال الفن وذلك من زاوية أنه حرام.. الخ الدعاوى التى سيقت فى هذا الصدد. ولكن بعد فترة فوجئنا بعودة اثنتين ممن سبقنا ارتداء الحجاب إلى الوسط الفنى مرة أخـرى، وقيامـهن بخلـع الحجاب، وهما : فريدة سيف النصر، وسوسن بدر. وقد قرأت أحاديثهن الصحفية التى تـم ترتيبها لهن بالطبع لإعداد عودتهن واحدة بعد الأخرى، ولاحظت نـبرة الاسـتحياء عنـد إحداهن فى البداية، وبسرعة اندمجتا وكأن شيئا لم يحدث!!. والسؤال هنا : لمـاذا حـدث ارتداء الحجاب؟! ولماذا تم خلعه؟! وما هى طبيعة هذه الشخصية التى اتخذت هذه القرارات ؟ وكيف ينظر الناس لها فيما بعد؟ وهل ينسى الناس أم يتناسون مع هز الوسط والخلاعـة ؟! ماذا بالضبط يا سادة؟ أم أن المسألة أن الشائعة التى تقول أنه حدث خلاف مع الممـول لحجاب الفنانات قد يصادفها بعض الحقيقة كلها أسئلة مشروعة ونلفـت النظـر إليـها.. والإجابة عليها تفقد الثقة فى تصرفات وسلوك مثل هاتين الفنـانتين بغـض النظـر عـن حجابهن من عدمه؟!.

أما النموذج الفج والذى لا أرى له منطقا أيضا، هو دخول كريمة الفنان محمـود ياسين وهى أيضا كريمة لفنانة المحجبة شهيرة، دائرة التمثيل، مع أن اعـتزال والدتـها وتصرفاتها أن الفن حرام، فلماذا تم إقحام ابنتها إلى هذا الوسط؟! ولماذا لم تعـد شـهيرة بالمرة ؟!. ففى حديث مع الفنانة الجديدة "رانيا محمود ياسين" بعد فيلمها الأول، تصادفت أن سمعته بالتليفزيون : قالت : "إن وراء تشجيعها ماما شهيرة، ولولا تشجيعها ما كنـت قـد نجحت مطلقا" !! فكيف أفهم ذلك؟! - قد تقول أن والدها هو الذى شـجعها فيكـون كلامـا مقبولا!!. ولكنها الحقيقة المرة.. الأم تعتزل، والفن عندها حرام، وتعطى دروسا فى الديـن فى المساجد، ثم تشجع ابنتها على دخول الوسط الفنى لتعيد الفيلم من جديد !! نفـهم كـل ذلك، إلا أنه ازدواجية فجة لا منطق لها !!.

فلو كان هؤلاء أشخاصا عاديين، ما كنا قد توقعنا عندهم كثـيرا، لأن الأشـخاص العاديين مغمورون بطبيعتهم لا يهتم بهم الإعلام، ولكن هؤلاء أشخاص لهم مساحات فـى وسائل الإعلام المختلفة، ولهم مساحات لدى إدراك الناس، وبالتالى فإن لسلوكياتهم وقعـا وتأثيرا، فهل يفكر هؤلاء فى مدى تأثير سلوكياتهم وتصرفاتهم على الأجيال الشابة والقادمة ؟! أشك كثيرا.. لأن هؤلاء لا يفكرون إلا فى أنفسهم فحسب.. وهذا ما يسبب ضررا فادحـا للمجتمع.. هم بالطبع لا يدركون لكن من مسئولية الكاتب أن ينبه إليه. لأنه غير مقبـول أن تمارس الأم المحجبة الفنانة السابقة دورا ازدواجيا حيث تشجع ابنتها على الفـن الحـرام حسب ما سبق أن قررته واعتزلت بسببه، وكذا تدعو الفنانات الأخريات للاعتزال وحضـور الجلسات الدينية التى يعقدنها.. ثم يطلب من الناس أن يصدقوه مثل هذا النموذج!!.

وختاما: أردت بهذا النموذج، أن أكشف الازدواجية فى حياتنا، وليست كل المحجبـــات فـــى الوسط الفنى أو غيره تنطبق عليهم هذه السمة بالتأكيد - إنما هى محاولـــة لكـــى تســـتقيم حياتنا عموما لكى تكون أقرب إلى المنطق فى زمن اللامنطق.

جمال زهران
١٩٨٩٥/٥/١٩

# محو الأمية والمشروع القومى للشباب *

بين حين وآخر يظهر اقتراح يترجم إلى قرار يشيع الأمل فى النفوس. ومن بين هذه الأمور. الدور الذى تقوم به الأهرام المسائى فى توفير فرص العمل سواء المؤقتة خلال الصيف أو الدائمة، أو القرار الذى أصدره المجلس الأعلى لتعليم الكبار بالمنوفية منذ ما يقرب من شهر، بإلغاء البصمة نهائيا فى كافة المعاملات الرسمية بالقطاعات الخدمية بهدف القضاء اجتياز امتحان القراءة والكتابة، وهذا ما نشرته جريدة الأهرام فى ٢٣ مايو الماضى.

ولا شك أن بين الأمرين خيطا هاما يجب أن نتوقف عنده ونؤكد عليه وهو أننا بحاجة إلى مشروع قومى يستوعب الطاقات الشبابية، كما أننا بحاجة إلى قرارات حاسمة كالتى صدرت عن المجلس الأعلى لتعليم الكبار بالمنوفية وابتداء نشير إلى أن من بين سمات الشخصية المصرية الهامة والتى يستلزم عند التعامل معها معرفتها جيدا، وهى أن هذه الشخصية لا يستهويها الشدة المتناهية ولا التساهل إلى حد الدلع" فهذه الشخصية جماع بين قناعة بالترهيب ورغبة فى الترهيب.

وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة أخذ ذلك فى الاعتبار عند التفكير فى هموم هذا الوطن وقضاياه الكبرى لأن أى تفكير لا يستوعب حقيقة هذه الشخصية المصرية فإن مآله هو الفشل الذريع.

ومن القضايا الهامة التى يئس الكثيرون من الحديث فيها، بل أصاب هؤلاء إحباط وملل من كثرة الحديث بشأنها، وهى قضية الأمية فنحن نعلم أن نسبة الأمية فى مصر هى ٥٠% من عدد سكان الشعب المصرى ونحن نقترب من الستين مليونا، لذا فإن عدد الأميين فى مصر هو (٣٠) مليونا !! وهذا أمر يدعو لوقفة ويحتاج لجهد ضخم كما أنه ليس واجبا علينا إلا أن نذكر بأن الأمية تلتهم كل جهود التنمية، أى رغبة فى الحد من الزيادة السكانية والجهود المبذولة لترجمة هذه الرغبة تتبدد من الأميين لذلك فإن المعركة. الحقيقية هى مع الأمية حتى يمكن التفاعل مع القضايا الأخرى والوصول فيها إلى جهد ملموس فقد ثبت من الدراسات العلمية أنه كلما ازدادت درجة توفيق، كلما اتجه أصحاب هذه الدرجات إلى الميل للأسرة الصغيرة محدودة العدد لأن هؤلاء يعملون عقولهم ويتفاعلون ويخططون فى إطار ما هو متاح بين أيديهم، وبالتالى فإن من تم محو أميته سيكون أفضل من الامى الذى لا يقرأ ولا يكتب وبالتالى لا يميز الأمور بعقل ولذلك فإن السياسات المختلفة لابد وأن تصب كلها فى هدف واحد بلا أدنى درجة من التناقض وهو ضرورة محو الأمية حتى تثمر هذه السياسات فمثلا لا يجوز على سبيل المثال أن يتمخض عن السياسة توفيقية تسرب شخص واحد من المرحلة الابتدائية على الأقل حتى لا يحدث مشكلة الأمية بزيادة العدد وتبديد الجهد الذى يمكن أن يبذل من أجل القضاء على الأمية أى أن سد منابع الأمية هو البداية الحقيقية للتخطيط من أجل تحقيق الهدف القومى وهو محو أمية غير المتعلمين.

وفى إطار أهمية الموضوع، لا يمكن بأى حال أن تدخل مصر صاحبة التاريخ الطويل فى الحضارة القرن الحادى والعشرين، وبها أمى وأحد لا يقرأ ولا يكتب ولذلك فإن السؤال الهام فى هذا الصدد يتمحور حول: مدى توافر إمكانيات حقيقية لتحقيق الهدف القومى بمحو أمية نصف الشعب المصرى؟

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٢/٧/٢٢

والإجابة تتركز فى أن الإمكانيات متوافرة بلا أدنى درجة مبالغة ولا يتبقى إلا النية الصادقة والعزم الأكيد والإرادة الصلبة والتخطيط المتكامل والإعلام المتابع.

فالإمكانيات هى مكان ومدرس وبعض المبالغ البسيطة وبالنسبة للمكان فالمدارس فى الفترات المسائية وخلال الصيف ووحدات التجنيد والجمعيات الخيرية ومراكز الإعلام والشباب والأندية وغيرها فهى أماكن ملائمة لمحو الأمية والمدرسون هم الشباب خريجو الجامعة والعاطلون بلا عمل والبالغ عددهم (٣) ملايين شاب وهؤلاء هم القوة الضاربة التى تستطيع أن تنفذ المشروع القومى لمحو الأمية وذلك لو أحسن استثمارهم فى خدمة مصر بدلا من الضياع الذى يعيشونه والمبالغ المطلوبة لن تخرج عن الميزانيات المرصودة لهذا الهدف حاليا ولكنها لا تستثمر الاستثمار الحقيقى.

فوسائل الترغيب للشباب تلك المبالغ التى سيتقاضونها مقابل عملهم والتى يمكن أن يصرف لكل شاب مائة جنية شهريا على الأقل كمكافأة شاملة يقابل ذلك وسيلة ترهيب، حيث لن تعين أى شاب فى وظيفة حكومية أو أى وظيفة عن طريق القوى العاملة، إلا إذا قام برسالته فى محو أمية عدد من المواطنين عبر ثلاث سنوات كاملة، وليكن ثلاثين إلى خمسين شخصا أميا على الأقل وببرنامج متكامل.

كذلك فإن الترغيب أميا على الأقل وببرنامج متكامل كذلك فإن الترغيب للأميين يتم عن طريق وسيلة المكافأة الرمزية أو إعطائهم مزايا فى الحصول على أدوات لزيادة دخلهم كماكينات التريكو والخياطة للسيدات وماكينات المياه أو الجرارات أو غيرها للرجال خاصة الريف ويقابل ذلك وسائل ترهيب وهى عدم حصوله على أية خدمة حكومية رسمية إلا إذا كان يقرأ ويكتب ويستطيع أن يكتب اسمه على الأقل بدلا من البصمة أو الختم، وألا يتم الزواج إلا لمن محيت أميته، وإلا يستخرج رخصة القيادة أو السيارة إلا إذا كان يقرأ ويكتب، ويستخرج سجلا تجاريا أو السماح له بممارسة أى أنواع العمل والتجارة بصورة رسمية إلا من تم محو أميته، كما لا يسمح بالتصويت فى الانتخابات والإدلاء بالصوت ألا لمن يستطيع التوقيع أمام اسمه وهذا يستلزم الأخذ بهذا الأسلوب فى الانتخابات العامة كما لا يسمح لأى شخص أن يخرج من القوات المسلحة ألا بعد أن يكون قد تم محو أميته خلال مدة تجنيده وبشكل مستمر حتى لا يعود للامية ثانية وهذا ربما يستلزم بعض التعديلات فى القوانين الحالية، فلا ضرر من تلك فالمصلحة القومية تستلزم العجلة فى هذه التعديلات بالمقارنة بالتعديلات التى تتم بسرعة فى الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادى حاليا كذلك فإن الأمر يحتاج إلى جهد أخر من تعبئة الشباب لهذا الهدف لاقناعه بأهمية رسالته وجدواها وعلاقتها بتقدم المجتمع، وهذا يتطلب وضع برامج تثقيفية، وهنا تلعب الأحزاب السياسية دورا كبيرا وستتنافس هذه الأحزاب لكى تتباهى بما تنجزه فى هذا الصدد ومن زاوية أننا نتمتع بنفس قصير فى تبنى قضايانا القومية والتفاعل معها خاصة التى يستلزم منها وقتا طويلا، وحيث إن العمل الذى يركز عليه الضوء من وسائل الإعلام يسدب فيه الحماس والإنجاز.

ولذلك فإن هذا المشروع القومى يحتاج إلى تغطية إعلامية شاملة ومخططة ومستمرة طيلة فترة المشروع حتى لو كانت حتى عام ٢٠٠٠ كما نقترح وضع هذه الوسائل تحت سيطرة الدولة ومن ثم فالمسألة لا تحتاج جهودا أو ميزانيات بل على العكس فإنه بدلا من البرامج التافهة والسطحية فى التليفزيون مثلا، أن تستبدل بهذا المشروع القومى الهام.

بهذا الشكل، وبالآليات السابقة والمتداخلة نكون قد طرحنا مشروعا قوميا يحقـق لمصـر إسهاما إيجابيا فى عملية التنمية الشاملة، وانهينا موضوعا يشغلنا منذ سنوات طويلة إلـى ما قبل ثورة يوليو لنتفرغ لموضوعات أخرى وكذلك فإننا نكون قد استطعنا أن نسـتوعب طاقات كل واحد منهم أن أنجز جزءا منه.

كما حدث فى السد العالى. فالأهرامات وإن كانت بناء ضخما وإضافة حضارية نعتز بها والسد العالى وإن كان بناء ضخما وعملا إيجابيا حقق إنجازات مادية للشعب المصـرى نستشعرها ونفخر به، فإن محو الأمية لنصف الشعب المصرى أى لثلاثين مليونا سـيكون إنجازا عملاقا ورصيدا حضاريا سيظل الشعب المصرى بأجياله القادمة يذكره بكل اعـتزاز وفخر وامتنان لمن حققوه.

إن قضايانا القومية تحتاج إلى مشروع قومى تنصهر فيه حماس الشباب وطاقاته الخلاقة، وتخطيط العقلاء، ونوايا حسنة ممن بيدهم الأمر وإصـرار مـن الـدول وقـدرة وأولوية.

# الشباب بين مواجهة الأمية.. والقراءة للجميع *

لعدة أعوام مضت، وما زالت الفكرة مستمرة، وأصبح لها صدى كبير، ذلك هو ما قامت به السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية من تبني مشروع "القراءة للجميع"، وهو مشروع فكرى كبير له مضامينه الحضارية، وعمقه الثقافى. وكلما ازداد هذا المشروع استمرارا، كلما ازداد الأمل في تعميق فكرة أولوية الثقافة والفكر بل إن هذا المشروع يقف محاولا التحدى والتصدى لوسائل الإعلام الأخرى التى تسعى بكل قوتها فى الإبهار ولفت الأنظار والسرعة فى الإيقاع، مشيرا إلى أن القراءة هى الأساس، وأنه لا بديل عنها مهما كانت درجات طغيان الوسائل الأخرى على الناس. ولا شك أن هذا المشروع يعكس رؤية فكرية متكاملة تقف خلف التنفيذ الذى يتحرك فى إطار هذه الرؤية وبدعم مباشر من أعلى سلطة فى الدولة، وهو فى المعنى الأخير، يعد مشروعا يترجم حجم الوجود الفكرى والثقافة فى أولويات السلطة العليا للدولة وهو أمر محمود ولا يختلف عليه كثيرون.

بعبارة أكثر إيضاحا، فإن نجاح مشروع القراءة للجميع واستمراريته، يعزو فى المقام الأولى لتبنى حرم رئيس الجمهورية له، والاضطلاع بمسئولياته كل عام من خلال مهرجان واسع تغطية وسائل الإعلام، ويحاصر فى ندواته كبار الأساتذة والمفكرين. والمسألة لا تحتاج إلى إيضاح أكثر من ذلك. حيث إن لمنصب رئيس الدولة وبالتالى السيدة حرمه مكانة خاصة لدى الجماهير فى العالم الثالث عامة ومصر بصفة خاصة. وأن تفاعل الأجهزة والمؤسسات والأفراد يزداد عندما تكون الأمور بادئة ومنتهية عند رئيس الدولة. فرئيس الدولة كفرد وكمؤسسة هو محور عملية صنع القرار السياسى بصفة عامة، وبالتالى فإن قراراته لها قوة إلزامية كبيرة. وعندما يولى صاحب هذا المنصب أولوية لموضوع ما فإنه يصبح حشد كبير وتعبئة واسعة تجاه التبنى، ولأننا نشعر جميعا بذلك فإنه لا داعى لتتأكيد بذكر أمثلة كبيرة ولكن هذا هو من البديهيات فى نظامنا السياسى. ولذلك فإن مشروع القراءة للجميع عندما تتبناه حرم رئيس الدولة، فإن التفاعل معه، وإمكانيات النجاح تصبح كبيرة ومتوقعة. وكلما ازداد واستمر تفاعل حرم الرئيس، كلما تفاعل الناس والأجهزة مع المشروع، واستمر نجاحه بالتالى.

وهنا فإنه بعد أن تعمق واستمر هذا المشروع منذ عام، ١٩٩٩ وحتى الآن، يصبح لنا كلمة فى هذا المضمار لا يقصد بها سوى مصلحة الوطن ومستقبل أفضل له. فمنذ عدة أسابيع وجه الكاتب رجب البنا فى زاوية وجهة نظر بالأهرام نقدا قاسيا للسادة المحافظين لتقصيرهم فى تنفيذ قانون محو الأمية الذى صدر فى عام ١٩٩١، وطالب رئيس الوزراء بعقد اجتماع مع المحافظين لبحث هذا الموضوع. كما أن شهر سبتمبر الحالى وفى الثامن منه تحديدا (أى ١٩٩٣/٩/٨) كان يوافق اليوم العالمى لمحو الأمية. فى نفس الوقت فإن شهور الصيف كلها فى مصر تشهد مهرجانا كبيرا للقراءة للجميع تحت رعاية السيدة/ سوزان مبارك. وكل هذه الأمور جعلتنى أتساءل لماذا تظل مصر هكذا حيث نصف شعبها الذى بلغ الستين مليونا، أمي!! ودون الخوض فى أهمية القضاء على الأمية فى خدمة التنمية من حيث إسهام محو الأمية فى زيادة الاقتناع بالحد من الزيادة السكانية وهذا، أكدته أبحاث علمية عديدة حيث يرتفع الإقبال على تنظيم الأسرة كلما ارتقى الشخص درجة تعليمية، وإلغاء الأمية تعد درجة كبداية لغرس الوعى وزيادة الإدراك. كما أن محو الأمية

---

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٣/١٢/٨

يسهم فى زيادة نسب المشاركة السياسية وغيرها فى أمور المجتمع، وهذا سيقود إلى إلغاء الرموز الانتخابية التى لا تتلاءم مع شعب له تاريخ وحضارة!!. كما أن محو الأمية يعد من الأمور التى لو تحققت تمحو العار عن مجتمع له وزن سياسى إقليميا ودوليا، كما أن لـــه عمقا تاريخيا، وتتحرك الأضواء الإعلامية حوله بحكم الدور القائد والموقع الوســيط فــى ملتقى العالم كله. كما أنه يمكن الحديث عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التــى تصاحب عملية محو الأمية وتترتب عليها. ولا أشك لحظة فى أن الجميع يدرك هذه الأهمية لهذا المشروع الوطنى الذى يعد المفتاح الحقيقى لكل مشكلات مصر السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية. كما أنه ليس هناك من شك فى أن قضية الأمية ومحوها نــهائيا لا تمثل اجماعا وطنيا بين كافة التيارات والأحزاب والتنظيمات فى مصر.. فالجميع متفق على الاهمية، والجميع مدرك لضرورة القضاء عليها إذن ما هى المشكلة فى هــذا الموضــوع؟ الإجابة على هذا السؤال تمثل الجسر الذى يربط ما بدأت به هذا المقال مــن حديــث عــن القراءة للجميع ودور حرم رئيس الدولة، وبين موضوع محو الأمية كمشروع وطنى.

فلا شك أن القراءة للجميع تمثل أهمية كبيرة تترجم فى تقديس الكلمة المكتوبــة وأولوياتها على المسموعة والمرئية. ومن أجل أن يزداد نجاح مشروع القــراءة للجميــع الذى تتحدى الوسائل الأخرى، فلابد من ضرورة توسيع القاعدة التى يتــم فيــها التفريــغ للقراءة. وهذا لا يتأتى إلا من خلال محو الأمية الذى لو تبنته حرم الرئيــس أيضــا إلــى مشروعها "القراءة للجميع" وفى إطار التوازن والتكامل معا لتحققــت نتــائج لا يمكــن أن يصدقها أحد. والسبب فى هذا واضح فى بداية المقال.

فمحو الأمية خلال السنوات العديدة والماضية، وفى العهود المختلفة السابقة لــم يتحقق منه سوى نسب متواضعة، ونجاحات محدودة تعكس جهودا فردية فحسب وقد كـانت هناك – على ما يبدأ استراتيجية خفية مفادها أن الكبار فى السن فى طريقهم إلــى القــبر وبالتالى ستزول الأمية بحكم الزمن!!. وقد تكون هذه الاستراتيجية صحيحة فى حالة واحدة فقط وهى : عدم وجود أى نسب تسرب من توفيق الابتدائى خصوصا. ولأن هذا لم يحــدث فإن هذه الاستراتيجية فشلت. ولذلك فإن المسألة يجب أن يتم التخطيط لها تخطيطا شــاملا وخلال مدة زمنية معينة وهنا تظهر أهمية أن تتولى حرم رئيس الدولة هذا المشروع ليكون الجهد المبذول من الآن وحتى نهاية هذا القرن قد وصل إلى قمة تحقيق الهدف وهو عــدم وجود أمى واحد فى مصر. وسينسب هذا الإنجاز لحرم الرئيس فى السياق التاريخى لمصر. فليس من المعقول أن يصدر رئيس الدولة إعلانا فى ٨ سبتمبر ١٩٨٩ باعتبار الســنوات العشر القادمة عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار، ثم ترجم ذلك فى قانون لمحو الأمية صــدر عن السلطة التشريعية فى عام ١٩٩١، ومضت عدة سنوات تقترب من نصف المدة المقررة ولم يتم شئ يذكر. هنا فان الأمر يستوجب ما هو أكثر مــن الإعــلان فقــط، إلــى تولــى المسئولية مباشرة. ولأن رئيس الدولة لا يمكن أن يتفرغ لكل شئ، ولأن حرم رئيس الدولة مهتمة بقضايا الثقافة والوعي، وبدأت فى هذا مشوار مشروع القراءة للجميع، فإنــه مــن الأهمية أن تتحمل أيضا مسئولية محو الأمية باعتباره الخطوات الأولى نحو مزيد من نجاح مشروع القراءة للجميع. فالعالم الذى أصبحت فيه الأمية هى الجهل بالتكنولوجيا المتمثلــة فى الكومبيوتر، لم يفسح المجال للأمية الأبجدية، ولذلك فإن تولى السيدة سوزان مبــارك لمجهوداتها الكبيرة فى هذا المجال، لهذه المهمة الثقيلة، فأن تحريك الأجهزة وتفاعل وطنى حقيقى وتعبئة جماهيرية كبيرة نثق فى تحقيقها للصالح الوطنى. وعن آليات تنفيــذ هــذا المشروع، فإن الاستفادة بجيش العاطلين من خريجى الجامعات والشهادات المتوسطة الــذى

يصل إلى (٣) ملايين تقريبا، وتجميع الميزانيات المخصصة لهذا الغرض فى المؤسســـات الحالية لمحو الأمية، وفى المؤسسات الأخرى، وفتح صندوق التبرعات على غرار ما قامت به السيدة المبجلة سوزان مبارك فى مشروع المائة مدرسة فى أعقاب الزلزال، وفى ضوء رؤية تخطيطية مبسطة فإن هذا المشروع سيجد نجاحا كبيرا، ولن تبلغ مصر عـــام ٢٠٠٠ إلا ويكون عار الأمية قد تم محوه فى إطار التكامل والتناسق مع القرآءة للجميــــع. وفـى النهاية ألا يكون مثل هذا المشروع الوطنى برنامجا للسيدة سوزان مبارك - حرم رئيـــس الدولة للسنوات القادمة، يحظى بأولويه كبيرة وباهتمام واسع منها ؟ نحـــن نثـق فـى أن الإجابة لديها ستكون : نعم.. وشكرا.

د/جمال زهران
١٩٩٣/٩/٢٧

## الشباب والمشروع القومى لمواجهة الأمية *

على هذه الصفحة ومنذ عام وخمسة أشهر تقريبا وبالتحديد فى ١٩٩٣/١٢/٨، كتبت مقالا بعنوان : "بين الأمية والقراءة للجميع"، تمنيت فيه أن تتولى السيدة سوزان مبارك مسئولية المشروع القومى للقضاء على الأمية فى إطار استكمال رسالتها بعد نجاح حملتها الوطنية المتعلقة بالقراءة للجميع والممتدة لعدة سنوات سابقة، وذلك لسببين : الأول يتعلق بأن نجاح برنامج القراءة للجميع يستلزم توسيع قاعدة القدرة على القراءة على مستوى الجمهورية مما يستتبعه ضرورة مواجهة الأمية حتى يعمل هذا المشروع الوطنى أثره الأفقى ورسالته المستهدفة، والثانى يتعلق بأهمية تولى حرم رئيس الدولة تعبيرا عن مؤسسة الرئاسة هذا العمل القومى، لما لهذه المؤسسة من حضور فعال وقدرة تتسم بالحيوية فى تحريك الأمور عموما، وهو ما يتفق مع أهمية هذا المشروع القومى من المبالغة القول بأن مؤسسة الرئاسة ليس لها هذا الدور بالعكس فهذا الدور يتسم بالقوة والحيوية والمبادرة، وهذا يتوافق مع طبيعة العملية السياسية سواء فى مصر أو فى دول العالم الثالث عموما باعتبار أن ذلك أمر تستلزمه الظروف الموضوعية فى هذه البلدان، وهذا ما حاولنا معالجته علميا فى كتاب لنا بعنوان : من يحكم مصر : دراسة فى عملية صنع القرار السياسى فى مصر والعالم الثالث.

- ولذلك فإن تركيزنا على ضرورة تولى السيدة سوزان مبارك مسئولية هذا المشروع القومى، فى المقال السابق، كان من قبل الإحساس بالضرورة الوطنية، خاصة وأنه قد مر حوالى خمسة أعوام على إعلان رئيس الدولة الصادر فى ٨ سبتمبر ١٩٨٩ باعتبار السنوات العشر القادمة عقدا لمحو الأمية، وترجم ذلك فى قانون لمحو الأمية صدر عن مجلس الشعب باعتباره السلطة التشريعية فى عام ١٩٩١. والسؤال ماذا يتبقى من هذا "العقد العشري" الآن ونحن فى منتصف عام ١٩٩٥ ؟ وماذا فعلنا حتى الآن ؟! وهل نستطيع أن نصل إلى عام ١٩٩٩ أى بعد (٤) أربعة أعوام ويكون جميع الأميين فى مصر قد تم القضاء على الأمية الأبجدية لديهم. وإذا لم يحدث فمن نحاسبه إذن ؟! أسئلة مشروعة لابد أن نطرحها من الآن فى إطار عد تنازلى بعد أن مر نصف المدة وأكثر.

- وعلى أية حال فإنه مما يحمد، وأثلج الصدور، وأسعدنى شخصيا - كما يسعد كل كاتب أن يؤخذ دائما بفكرته - أن هذا الموضوع كان محل دراسة فى قنوات الحكم، وتم إعداد الأمر فى برنامج عمل، وانفردت "الأهرام المسائى" بنشر هذا الخبر فى صدر صفحتها الأولى فى ١٠ يناير ١٩٩٥ بعنوان (سوزان مبارك تعلن : استراتيجية مستقبلية للقضاء على الأمية فى منابعها، ربط مشروع محو الأمية بمشروعات التنمية لتلبية احتياجات المصرى).

- ومن بين ما نشر، أن السيدة سوزان مبارك أعلنت أن عقد محو الأمية الذى أعلنه الرئيس مبارك سوف يترجم فى خطوات عملية عن طريق وضع خطة استراتيجية مستقبلية للقضاء على الأمية فى منابعها. وأن قضية محو الأمية من القضايا القومية التى يجب أن تبذل جميع الجهود من أجل القضاء عليها.."

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٥/٤/٢٦

كما أشارت إلى : "أن مهرجان القراءة للجميع سوف يعمل العام القادم من أجل مد مظلته لتشمل إتاحة الكتاب ليس للطفل القارئ فقط، وإنما للطفل الذى تمت محو أميته أيضا.."

وتقرر فى هذا الاجتماع الذى عقد برئاسة السيدة سوزان مبارك تشكيل سبع لجان لتقديم تقرير لمجلس إدارة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار الذى سيعقد اجتماعه الثانى برئاسة السيدة سوزان مبارك مرة أخرى خلال شهر. كما سيتم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتى الإعلام وتوفيق للإعداد للخطة القومية الخاصة بمحو الأمية وتهيئة المجتمع المصرى له. وقد شهد هذا الاجتماع وزراء الإعلام وتوفيق والإدارة المحلية وأعضاء مجلس إدارة الهيئة.

· ومن الملاحظ أن الأفكار المنشورة والتى وردت على لسان السيدة سوزان مبارك تتوافق مع أفكارنا، ولذلك فإننا نتفق معها تماما. خاصة وهذه هى الخطوة الأولى أن السيدة سوزان مبارك قد تولت بنفسها قيادة هذا العمل حرصا على دفعه إلى الإمام، ليس باعتباره عملا عاديا، وإنما باعتباره كما ورد فى تصريحاتها - من القضايا القومية بالإضافة إلى الفهم والإدراك الكامل من جانبها باعتباره عملا شاملا لارتباطه بقضية التنمية الشاملة.

· ويستشعر القارئ لهجة الحماس والإصرار على ترجمة عقد محو الأمية خلال الفترة المتبقية من السنوات العشر للقضاء على الأمية، وذلك من خلال كلمات السيدة سوزان مبارك.

· وقد تابعنا ما نشر حول هذا الموضوع من يناير وحتى الآن (حوالى ٤اشهر ولاحظنا حماسا وحركة دائبة وتنسيقا أكبر قد وقع فيما بين الأجهزة المختصة أو توفيق - الإعلام - الحكم المحلى والمحافظات المختلفة - الصندوق الاجتماعى - الهيئة العامة لمحو الأمية - والقوات المسلحة - الخ). حيث أصبح كل جهاز أو وزارة معنية تقدم إسهامها وتتحرك بدرجة أفضل مما كانت عليه الأوضاع قبل تولى السيدة سوزان مبارك وهذا عموما شيء طيب.

· وآخر ما نشر فى هذا الإطار ما قرأناه فى ١٩٩٥/٤/١٠ عن تخصيص مبلغ (١٠٠) مائة مليون جنيه لدعم مشروعات محو الأمية فى القاهرة والمحافظات وهو ما يضمن توفير (٥٠) ألف فرصة عمل لشباب الخريجين فى هذه المشروعات وسيبدأ تنفيذ هذه المرحلة اعتبارا من شهر مايو القادم بهدف محو أمية ما يقرب من ١,٥ مليون أمي، وهذا التخصيص المالى تم بالتنسيق بين الهيئة العامة لمحو الأمية بين الصندوق الاجتماعى الذى قدم (٥٠) مليون جنيه.

· كما نشر فى ١٩٩٥/٤/١١ عما تقوم به القوات المسلحة من جهود فى إطار برنامج تنظيم بالتنسيق مع الهيئة العامة لمحو الأمية، حيث سيتم تجنيد ١٠ عشرة آلاف شاب من خريجى الجامعات والمعاهد العليا - طبقا لقرار وزير الدفاع - للعمل فى المشروع القومى لمحو الأمية فى مختلف المحافظات، حيث من المقرر أن يسهموا فى محو أمية ٢٠٠ ألف من خلال عام واحد طبقا لخبرة القوات المسلحة فى هذا المجال بالإضافة إلى قيام القوات المسلحة أيضا بمحو أمية المجندين لديها أولا بأول.

· وبالنظر إلى تصريحات الدكتور بهاء الدين وزير توفيق بأن المواجهة الحاسمة مع الأمية تبدأ بمنع التسرب فى نفس الوقت الالتزام بالبرنامج القومى لمواجهة الأمية وهو ما يتم عمله وتنفيذه بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.

· والمتتبع لحركة المحافظات، فإنها تسير في هذا الاتجاه، بمحاولة التعاون مع الصندوق الاجتماعي واستثمار جهود الشباب العاطل.. الخ.

· وهنا علينا أن نتذكر الأرقام المحورية في هذه القضية وهي : (٣٠ مليون أمي تعادل ٥٠% من عدد السكان، ٣ ملايين شاب بلا عمل، أي عاطل !!.

وعلى أية حال فإنه ضوء استعراض تطورات الأمور منذ أن نشرنا مقالنا في ١٩٩٣/١٢/٨ وحتى الإعلان عن تولي السيدة سوزان مبارك قيادة المشروع القومي لمحو الأمية في يناير الماضي، وبمتابعة تطورات الأمور أيضا حتى هذه اللحظة، فضلا عن الأرقام المحورية السابق إيضاحها، يمكن القول بأن هذا المشروع القومي يستلزم مستويين يصل إلى بر الأمان، أولهما : ما يتعلق بالإطار الفكري، والثاني بالإطار الحركي.

· فيما يتعلق بالإطار الفكرى لهذا المشروع القومي، فإنه ينطلق من عدة ركائز أساسية هي :

١- ضرورة الإدراك بأهمية انتهاء محو الأمية والقضاء عليها كالتزام تاريخي في ضوء أهمية مصر وريادتها في المنطقة إقليميا ودوليا.
٢- الربط بين محو الأمية والتنمية الشاملة من خلال استثمار الموارد العاطلة كالثروة البشرية المتمثلة في الشباب.
٣- غرس قيمة القدرة على الالتزام بالبرامج الزمنية في نفوس الأجيال الجديدة.
٤- الربط بين محو الأمية وبين الوعي العام مما يسهم في النهوض بهذا المجتمع، حيث يمكن غرس قيم الولاء والانتماء والاستقرار والديمقراطية ... الخ خلال عملية محو الأمية.

· وفيما يتعلق بالإطار الحركى لهذا المشروع فإنه يترجم في عدة خطوات كما يلي : -

١- وضع برنامج زمني محدد ينتهي في عام ١٩٩٩ بانتهاء عقد الأمية
٢- إطار عام للتنسيق بين الوزارات والأجهزة المختلفة يحدد بدايات ونهايات الأدوار.
٣- مركز يتبع السيدة سوزان مبارك شخصيا، يتولى متابعة التنسيق بين الوزارات والأجهزة لحسم الأمور بسرعة لعدم الإخلال بالبرامج الزمنية الموضوعية.
٤- التقييم الدوري للمسئولية عن المواقع المختلفة حرصا على تنفيذ هذه البرامج في مواعيدها المخططة.
٥- إصدار بيان رسمي كل ثلاثة أشهر بما تم إنجازه وبمن تم القضاء على أميتهم رسميا لكي يتابع جمهور الناس الجهود المبذولة في هذا الإطار ولكي يلتفوا حول هذا المشروع القومي الهام.

وختاما، فإن ترجمة هذا المشروع القومي، يعتبر البوابة الرئيسية لعبور مصر للقرن الحادى والعشرين، ونقطة إيجابية ستحسب تاريخيا لنظام الحكم الحالي، يأمل كل مصري غيور على هذا الوطن أن يتحقق هذا المشروع بالا يختتم القرن العشرون صفحاته إلا ويكون الأميون في مصر قد تم محو أميتهم تماما. وهنا سيذكر التاريخ جهود الكثيرين وفي مقدمتهم السيدة سوزان مبارك التى تتولى المسئولية في لحظة حاسمة.

# مصداقية البرنامج القومى لمواجهة بطالة الشباب *

نشرت جريدة الأهرام فى منتصب إبريل الماضى، وعلى لسان السيد وزير القوى العاملة. ومقرر اللجنة الوزارية العليا للتشغيل، بأنه يجرى حاليا بحث وضع برنامج قوى لتوفير فرص عمل لحوالى مليون و ٦١ ألفا و ٦٣٧ خريجا متعطلا، ويجرى طرح الخطوط العريضة للبرنامج على ١٥ وزيرا تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء فى اجتماع قادم لاستصدار القرارات المنفذة لهذا البرنامج ليلتزم به الوزراء والمحافظون باعتباره برنامج عمل لمواجهة مشكلة البطالة كما صرح أيضا بأنه ستكون هناك أولويات لمواجهة المشكلة تشمل تشغيل الشباب المتزوجين أولا طبقا لأقدمية التخرج ونسبتهم ٣١% من إجمالى فائض لخريجين البالغ عددهم بعد الحصر مليونا و ٤٢٥ ألفا و ١١٣، يليهم غير المتزوجين. وإعطاء الأولوية جغرافيا للمحافظات التى ترتفع بها معدلات البطالة، والمناطق الريفية والحضرية الفقيرة، كما يتم البدء بتشغيل ذوى التخصصات يتضمن (٤) مشروعات لتشغيل (٢١٠) آلاف خريج متعطل خلال العام المالى الحالى (٩٤/٩٥) بتكلفة ٢,٦ مليار جنيه منها ١,٦ مليار فى المشروعات الحكومية، وذلك فى مجالات تحسين كفاءة توفيق ومحو الأمية لـ ١١ مليون مواطن ضمن خطة قومية وكذلك فى المنشآت الاقتصادية والمشروعات الإنتاجية الصغيرة وغير ذلك مما يستوعب مزيدا من قوة العمل. كما أن البرنامج له مدى متوسط ومدى بعيد بالنسبة للمشروعات الزراعية واستصلاح الأراضى مما يستوعب المزيد من قوة العمل.

والأهم من تصريحات الوزير، أن حصر فائض الخريجين كشف أن البطالة كانت واضحة فى الحاصلين على المؤهلات المتوسطة بنسبة وصلت إلى أكثر من ٨٠% بينما لم يتجاوز ١٥% بالنسبة للمؤهلات العليا على الإطلاق. وهذا يحتاج إلى وقفة كبيرة سبق أن أكدنا عليها من قبل فى مقالات سابقة وهى أن السوق يحتاج أكثر إلى خريجى المؤهلات العليا، وهو قادر على استيعابهم كما هو واضح من الحصر، ومن ثم فإن السياسة السابقة بتشجيع الإقبال والتحويل من الثانوى العام إلى الثانوى الفنى فى مرحلة وزير سابق كانت سياسة غير سليمة لانفصالها عن سوق العمل من ناحية، ولسعيها نحو تخفيض القبول بالجامعات بلا مبرر. كما أن السعى نحو زيادة القبول بالجامعات يحقق هدفين الأول وهو هدف استراتيجى عام ويتمثل فى رفع نسبة المقبولين بالجامعات فى العمرية (١٨-٢٢) سنة، ليتقارب مع الدول المتجاورة فى المنطقة دون ضرورة ذكر أسمائها، حيث إن نسبة المقبولين من عدد السكان فى هذه المرحلة فى الجامعة ١٩%، بينما الدول المجاورة تصل إلى ٢٥%، ٣٠%، ٣٥%، واليابان ٦٢% والولايات المتحدة ٦٠%. أما الهدف الثانى : فهو أن توفيق الجامعى يمثل استجابة اجتماعية عامة لدى الكثيرين من المواطنين، أى أصبح مطلبا اجتماعيا ولذلك فإن تيسير دخول الجامعة بضوابط واضحة محددة وبتكافؤ الفرص يصبح سياسة مقبولة وتتفق مع سوق العمل وتقلل من نسب البطالة.

- أما عن النقطة الجوهرية التى نريد أن نناقشها فى هذا المقال فهى تلك التصريحات التى تفضل سيادة وزير القوى العاملة بالإعلان عنها وهى أن هناك برنامجا قوميا لمواجهة بطالة الشباب. ولا شك أن التعليق على هذا الموضوع هو تعليق على موضوع حساس للغاية. حيث أن الكاتب يضغط بقلمه على أعصاب الشباب. فالحقيقة أننى ما حضرت ندوة وألقيت محاضرة متخصصة فى مجال الشئون الخارجية والعلاقات الدولية".. وهى مجال

* نشرت بالأهرام المسائى فى ١٩٩٤/٥/١١

تخصصى فى العلوم السياسية – إلا ويجرنى الشباب للحديث عن همومه الداخلية ووقتهم الضائع بعد التخرج وفرص السفر المحدودة، وجهدهم المبدد بلا عائد، وعمرهم الذى ينقضى فى أحلى سنواته – سنوات العطاء. وأصبح في حيرة عندما أرد، ولكن دائما أنحاز لهم، فليس من مهامى أن أدافع عن خطأ، ولكن المهمة القتالية للمجاضر أن يستوعب وأن يوجه هذه الطاقات إلى هدف. ولذلك فإننى دائما أقول لهم لا يحل مشاكل مصر إلا أن توضع لكل مشكلة أو أزمة ما برنامج تفصيلى مخطط تخطيطا به جانب زمنى حتى يلقى مصداقية عند الناس والجمهور المستهدف وكثيرا ما قلت فى مقالات سابقة أن مشكلة البطالة يمكن مواجهتها ببرنامج زمنى ومن مجالات قومية كمشروع الأمية، واستصلاح الأراضى والترجمة العملية للمخترعات الحديثة فى المدن الجديدة بالتنسيق مع أكاديمية البحث العلمى، ولو تم بجميع ميزانيات الصناديق المختلفة ومنها الصندوق الاجتماعى وصندوق الأمية (تعليم الكبار)، لأمكن حل مشكلة البطالة.

· ولذلك استرعى انتباهى تصريحات الوزير أحمد العماوى وتفاعلت معه على اعتبار أن حديثه به شمول معلومات تقترب من الصدق على حد كبير. ومنها أن الحصر للعاملين يشير إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون شاب عاطل وهذا رقم يتسم بالصحة إلى حد كبير، ولا يختلف كثيرا عن تقديرات الاقتصاديين الذين يؤكدون أن العاطلين فى حدود (٣) ملايين.

· كما أن العاطلين يزدادون فى المؤهلات المتوسطة ويقلون فى المؤهلات العليا هذا صحيح وسبق، مناقشة هذه النقطة تفصيلا.

· وأنه طرح مشروعا قوميا لمحو الأمية يتم بمقتضاه تشغيل ما يقرب من (٢٥٠) ألف شاب فى العام المالى (٩٤/٩٥) وهذا شئ طيب وجاد ويدعو للتفاؤل.

· كما أنه طرح عدة مشروعات أخرى للتشغيل فى إطار برنامج متعدد المراحل لكن ما يؤخذ على هذا البرنامج أنه غير برمجة زمنية تفصيلية على مدار خمسة أعوام أو ثلاثة مثلا. لأننا نحتاج إلى من يقول للشباب متى وكيف يتم حل مشكلة البطالة حلا نهائيا ودور الدولة فى ذلك بما توفره من فرص عمل فى مشروعات وطنية قومية أو مشروعات (استثمارية جديدة خاصة وأن هناك فائضا كبيرا فى البنوك الوطنية يصل إلى مليارات الدولارات.

· ربما الحسنة الوحيدة فى هذا البرنامج الذى نشر فى الأهرام هو ما أعلن عن أنه فى العام المالى الجديد ٩٤/٩٥ والذى نقترب منه يعد أقل من شهرين سيتم تنفيذ مشروع قومى لمحو الأمية يمكن أن يسهم فى تشغيل ما يقرب من ربع مليون شاب، وهو سبق أن نادينا به فى عدة مقالات، فى نفس هذا المكان من قبل، وسيسهم فى هدف قومى عام من ناحية أخرى فى محو الأمية عن مصرنا الحبيبة لو خلصت النوايا وأخذنا الأمر هذه المرة بجدية.

· كل ما سبق أقوله لأن الشباب يثق حينما يرى ما يتم الإعلان عنه مترجما فى واقع عملى حقيقى، فتزداد مصداقيته فى كل شئ، ويزداد تفاعله مع مجتمعه ولذلك فإن المصداقية لا تتأتى من فراغ، بل تتأتى من شعور بأن ما يعلن وينشر ويذاع، يترجم ترجمة صحيحة فى واقع حى يعيشه الشباب. فعندما يعلن أن هناك برنامجا لحل ومواجهة مشكلة البطالة يستهدف تشغيل أكثر من مليون شاب خلال مدة معينة، فلابد أن يشعر بذلك الشباب، حتى تزداد مصداقيتهم، ولو لم يشعروا، فأنه إزاء أى شئ ستتسرب ولا تسألوا أحدا، لماذا يفعل الشباب هذا أو ذاك آنذاك؟!.

• فالبرامج المخططة لمواجهة كل مشكلة وكل أزمة هى السبيل لخلق المصداقيـــة لـــدى الشباب، بل والمزيد منها عندما يشعر بها الشباب مترجمة إلى واقع حى طبقا لمـــا أعلـــن عنها إلى على لسان السادة المسئولين.

١٩٩٤/٥/٧

# أهمية وجود وزارة مستقلة للشباب *

فى ضوء التشابك الذى حدث منذ تسعة أشهر تقريبا، حول "المسئولية الرسمية الفعلية" فى إدارة شئون الشباب والرياضة فى بلادنا، تفجرت قضايا كبرى تتعلق بأهمية مراجعة الأوضاع التنظيمية لهذا القطاع الحيوى الذى ينصرف إلى حاضر ومستقبل بل وكيان هذه الأمة. فلرئيس الوزراء بحكم الدستور، الإشراف الكامل على الوزارات والهيئات التابعة لها بصفة عامة، مع الاشراف الرسمى والمباشر على هذا القطاع "الشباب والرياضة" بحكم وجود مجلس أعلى يترأسه بحكم موقعه الأعلى أو الاسبق على الوزراء الاعضاء فى هذا المجلس، فضلا عما ينص عليه قانون إنشاء هذا المجلس من قبل. يعطى الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء دفعة قوية لهذا القطاع فقد آثر أن يتيح وقتا من برنامجه لتحريك هذا المجلس، فأصدر قراراته بتصحيح بعض الأوضاع التى كانت قد ترسبت فى الأذهان وكذا وجدان كل من يعمل فى هذا الحقل الهام. ومن بين هذه الأوضاع مسمى" رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الذى ثارت التساؤلات حول من يشغل هذا الموقع ؟. فالدكتور رئيس الحكومة هو الذى يشغله رسميا، وذلك عندما يدعو هذا المجلس للانعقاد، ولكن الذى يشغله فعليا "شخص مسئول" توافق فى لحظة تاريخية أن يكون هو شخص د. عبد المنعم عمارة. وقد تم إخراج المسألة على نحو يحدد طبيعة العلاقة وواقع المسئولية وحدد الاختصاصات ومسمى المناصب. ولذلك فإن تغيير مسمى الموقع الذى يشغله د. عمارة من رئيس المجلس الأعلى للشباب إلى رئيس الجهاز التنفيذى للشباب والرياضة، اعتبره البعض محاولة لانتقاص سلطات هذا الرجل. إلا أن الواقع الفعلى كان يشير إلى استثمار ما بعد "أتلانتا" لامتصاص غضبة الرأى العام المصرى، بقرار سياسى، بجعل من رئيس الحكومة هو الرئيس الفعلى وليس الرئيس الرسمى لهذا المجلس. وبمرور الوقت تفهم كل من يعمل فى هذا القطاع مغزى ما حدث، ودارت العجلة باندفاعة أكبر حيث يقف رئيس الحكومة "الشباب والرياضة"، وهو ما أعطى الضوء الأخضر لجميع الوزراء بالتعاون الفعلى مع هذا المجلس فى ضوء اختصاصات واضحة لا غموض فيها. وهو ما نعتبره اكبر قوة دعم حقيقية لرئيس الجهاز التنفيذى للشباب والرياضة.

وإذا ما نظرنا إلى وقع كثير من البلدان بعضها عربى وأخرى غربية، نجد أن للشباب والرياضة" وزارة مستقلة، ووزيرها عضو رسمى فى الحكومة، ويتجاور مع الوزراء الآخرين وهو بحكم المسئولية، مسئول أمام البرلمان، ومسئول عن سياسة وزارة كجزء من حكومة الحزب الذى يحكم لحصوله على الأغلبية. كما أن مصر قد شهدت هذا المنصب فى فترة الستينيات، ونسمع عن أهم الوزراء الذين شغلوا هذا المنصب ومنهم د. محمد صفى الدين أبو العز، وكذا د. فؤاد محيى الدين الذى شغل منصب وزير الدولة للشباب والتنظيمات السياسية، والذى شغل منصب رئيس الحكومة فى عهد الرئيس مبارك فيما بعد. كما شهدنا د. عبد الحميد حسن كوزير للشباب فى عهد الرئيس الراحل السادات، ثم فوجئنا بالمجلس الأعلى للشباب كمحاولة لدفع هذا الميدان للأمام طبقا لوثائق إنشائه.

ومن ثم فإن منصب وزير للشباب والرياضة، ليس غريبا على التشكيلات الحكومية سواء فى عهود مختلفة فى حكومات مصر، أو فى حكومات عربية كلبنان مثلا، أو فى حكومات غربية وهى بلا حصر.

---

* نشرت بالأهرام فى ١٩٩٧/٧/٣

والمتتبع لتطور هذه المسألة في مصر، فإن المجلس الأعلى للشباب والرياضة، قد شغل رئاسته الفعلية ثلاثة أشخاص هم على الترتيب : د. عبد الحميد حسن، ثـم د. عبد الأحد جمال الدين، ثم د. عبد المنعم عمارة. والحقيقة أن لكل منهم بصماته التـي لا تنكر على الإطلاق. ولكن الواقع الفعلي قد شهدا انتقال د. عبد الحميد حسن، ليتولـى "محـافظ الجيزة"، ثم د. عبد الأحد، وقد انتقل قبل بلوغه سن الستين إلى وكيل مجلس الشعب، ثـم نجدد. عبد المنعم وقد بلغ الستين من عمره مع بداية شهر يونية الماضي. والمشكلة لم تثر حول الشخص الأول والثاني لعدم بلوغهما سن المعاش وهما في المنصب، بينمـا أثيرت بالنسبة للشخص الثالث (د. عمارة) – الذى قضى أكثر من سبع سنوات في منصبه، ومـا زال مستمرا حتى الآن. وسبب إثارة هذا الموضوع، أنه لم يكن في وجدان العاملين في هذا الحقل أن هذا المنصب، منصبا إداريا لا سياسي. فالمعروف أن المنصب السياسي يمتد لمـا بعد الستين دون تحديد ومن بينهم المحافظين، أما المنصب الادارى فهو يتوقف لصاحبه عن الستين ويستثنى من يتمتع بكفاءة ما، وذلك بقرار سياسي للمدله عاما أو اكثر. وهنا فإنني استغربت للأمر، هل الموقع الذى يتولى إدارة شئون حاضر ومستقبل مصر، موقع سياسـي أم إدارى ؟! هل كنا غير مدركين عندما تمت صياغة فكرة المجلس الأعلى في السبعينات، أم أن صانع القرار كان يتصور أنه منصب انتقالي لكل من يشكله بحيث يمكن تجنب الخلط لدى الناس، بان هذا المنصب سياسي أم إدارى ؟

- وطالما أن الأستاذ الدكتور كمال الجنزورى رئيس الحكومة، قد أراد أن يعمل مسئوليته إزاء هذا القطاع، بحيث لا تصبح مجرد مسئولية رسمية ولكنه أراد لها أن تصبح مسئولية فعلية، فإن تصحيح الأمر بالنسبة لتوصيف المنصب باعتباره منصبا سياسيا رفيعا يعبر عن توجهات حقيقية للحكومة، تصبح ضرورة وهذا يتم في تقديرنا مـن خـلال إدخـال وزارة للشباب والرياضة ضمن هيكل الحكومة القادم باعتبار أن الوظيفة سياسية، مع الإبقاء على فكرة المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة رئيس الحكومة الذى سيعطي دفعة قويـة للعمل، وذلك من خلال توفير التنسيق بين عمل وزارات تتعلق في بعـض مهامـها دعـم الشباب والرياضة. وهو ما يتطلب وجود رئيس الحكومة بذاته. وهناك أمثله المجلس الأعلى للقضاء مع وجود وزير للعدل، والمجلس الأعلى للشرطة مـع وجـود وزيـر للداخليـة، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة مع وجود وزير للدفاع، ومجلس أعلى للصـادرات، مـع وجود وزير للتموين، وغير ذلك كثير.

- فالضرورة إذن تتطلب وجود وزارة للشباب والرياضة مع الإبقاء على المجلس الأعلـى للشباب والرياضة كهيئة تخطيطية تنسيقية لشئون حاضر ومستقبل مصـر، مـع تمنياتنـا بالتوفيق للعاملين في هذا القطاع من أجل نهضة هذا الوطن.

## الكتاب فى سطور

يحتل هذا الكتاب أهمية كبيرة لما يتضمنه من محاولة للاقتراب من الواقع السياسى المصرى فى الثمانينات والتسعينات وهو كتاب يضم العديد من المقالات فى مختلف الجوانب للنظام السياسى فى مصر من خلال حقبة حكم الجمهورية الثالثة وهى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك، فيتناول الكتاب التحديات التى تواجه هذه الحقبة وفى مقدمتها التحدى الديمقراطى، والتحدى الاقتصادى، وتحديات قضية الشباب، وتحديات الحوار والتغيير كسمة لهذه الحقبة فالكتاب يلفت الأنظار لأهمية الحوار وضرورة استمراريته وتوسيع دائرته فى مواجهة تيارات العنف التى اجتاحت المجتمع المصرى خلال هذه الحقبة، وأهميته فى تنشيط الحياة السياسية ودفع الدم فى شرايين المجتمع المصرى. كما ان الكتاب يكمل هذا التحدى، بتحدى آخر يفرض نفسه وهو تحدى التغيير الذى لابد أن يشمل الأشخاص إلى جانب السياسات، بين آن وآخر لتجديد النخبة السياسية بما يحقق أعلى درجة من درجات المصلحة العامة للوطن. إنه كتاب يستحق القراءة والحوار.

والله الموفق

الناشر

## المؤلف فى سطور

- د. جمال على زهران
- أستاذ العلوم السياسية كلية التجارة ببورسعيد جامعة قناة السويس.
- رئيس قسم العلوم السياسية.
- شغل منصب وكيل الكلية للبيئة والمجتمع فى الفترة من ١٩٩٤ ١٩٩٧.
- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية لعام ١٩٩٥، عن كتاب : من يحكم مصر ؟
- كاتب سياسى لدى العديد من الصحف المصرية والعربية.
- نشرت له العديد من الأبحاث والدراسات فى مختلف الدوريات العلمية المصرية والعربية والدولية.
- آخر الأبحاث، الدراسة التى تقدم بها لنيل درجة الأستاذية فى يوليو ١٩٩٨ بعنوان : "الاتجاهات الحديثة فى الدراسات المستقبلية فى علم السياسة".

صدر للكاتب عدة كتب منها :

- السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ ١٩٨١.
- توازن القوى بين العرب وإسرائيل.
- من يحكم مصر؟ دراسة فى صنع القرار السياسى فى مصر والعالم الثالث.
- أزمة البحث العلمى فى مصر والعالم الثالث.
- النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغيير.
- العمل العربى الوحدوى وتحديات البقاء.
- أمن الخليج : محددات وأنماط تأثير العامل الدولى.

وتحت الطبع عدة كتب فى العلوم السياسية.




تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى - ت : ٣٧٥٢٣٣
مدير المركز والمشرف على السلسلة: فريد زهران

هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر فى مواجهة المناخ المشبوه الذى يحاول أن يتجاهل مصر وينفى عنها وجودها الحضارى المتميز ودورها الفريد فى المنطقة .. بل وفى العالم بأسره